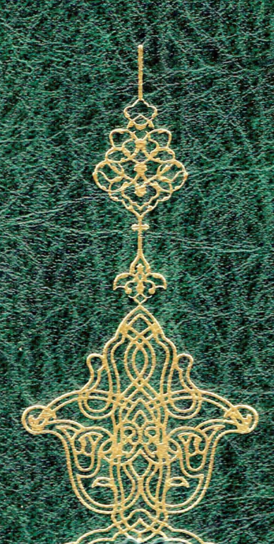
سِلْسِلَةُ إِصْدَارَاتِ مَرْكَزِ حُفَّاظِ الوَحْيَيْنِ (٥)



العُمْدَةُ فِي الأَحْكَامِ

عَنْ خَيْرِ الأَنَامِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

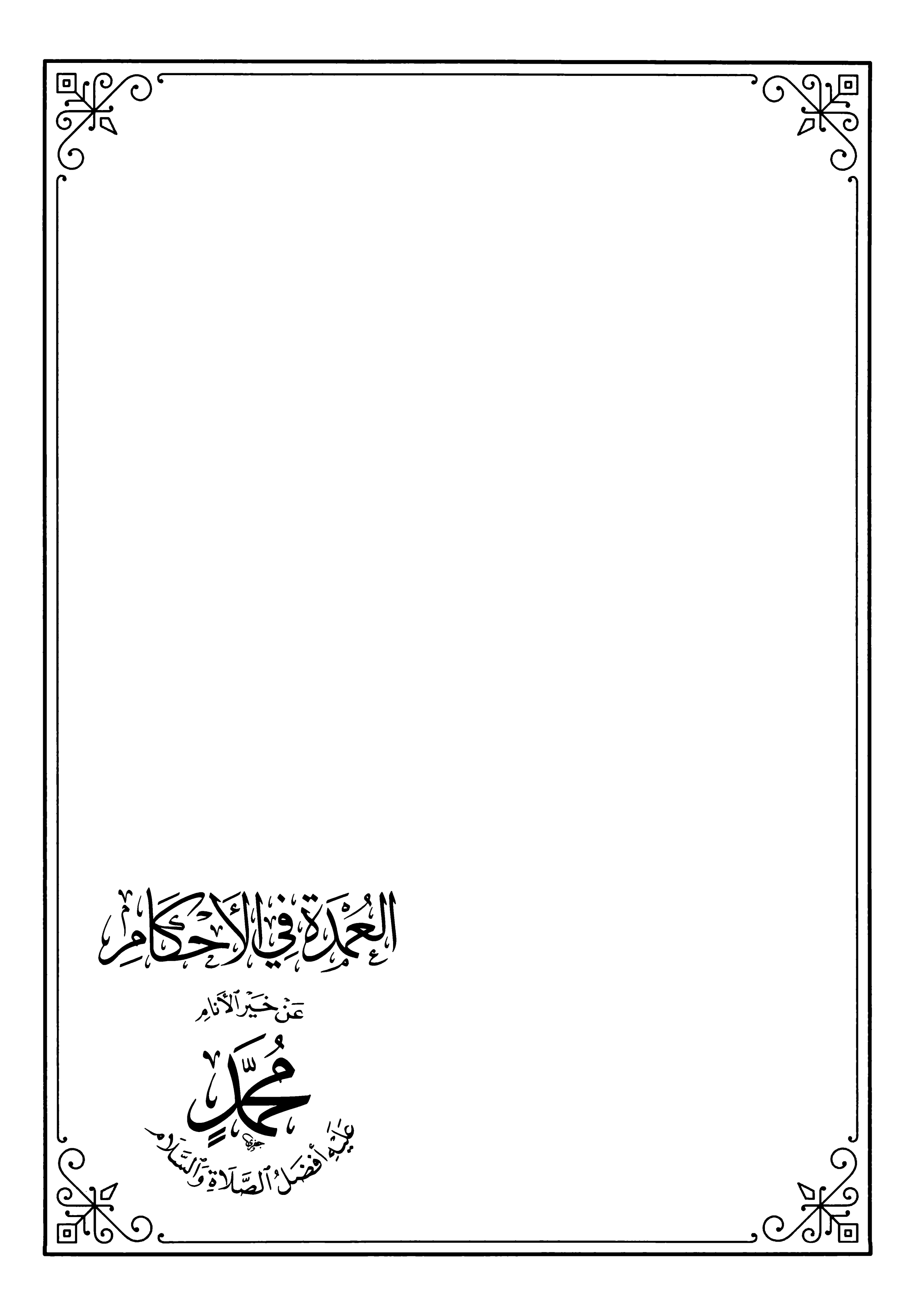


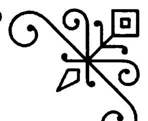
لِلْحَافِظِ
عَبْدِ الغَنِيِّ المَقْدِسِيِّ
(ت ٦٠٠ هـ)

مُحَقَّقًا عَلَى تِسْعِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ






العمدة في الأحكام
عن خير الأنام
محمد
عليه أفضل الصلاة والسلام



ح دار العقيدة للنشر والتوزيع ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز حفاظ الوحيين

العمدة في الأحكام من كلام خير الأنام/ مركز حفاظ الوحيين

ط١ ٠٠- الرياض، ١٤٤٤هـ

١ مج. ٣٤٤ ص: ١٧ × ٢٤ سم.

ردمك

١- الحديث - أحكام ٢- الفقه الحنبلي أ. العنوان

ديوي

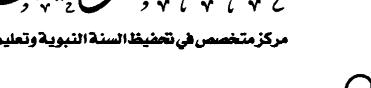
رقم الإيداع:

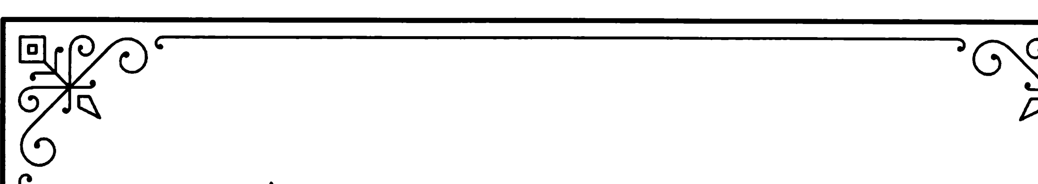
ردمك

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م









عن خير الأنام

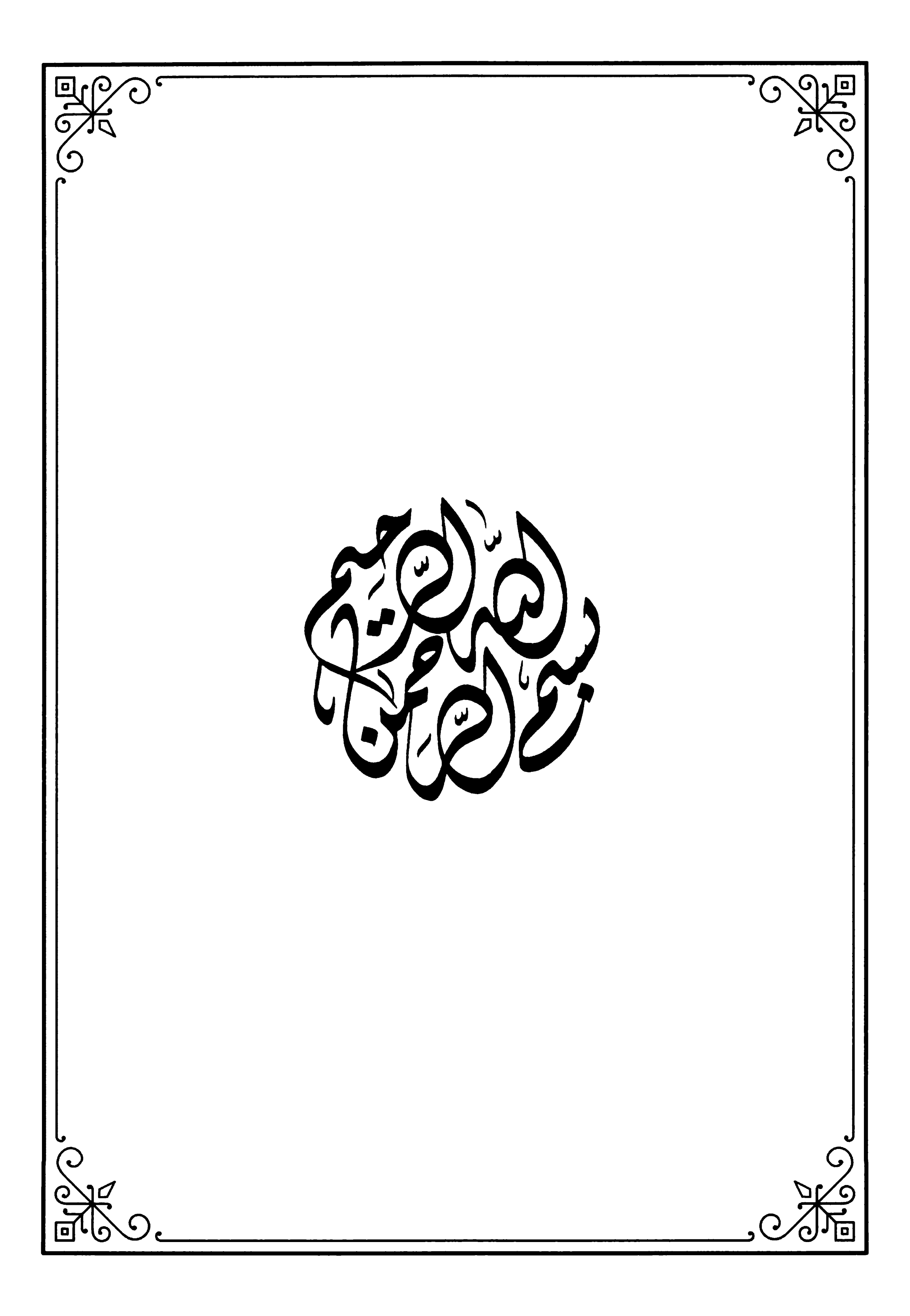


للحافظ عبد الغني المقدسي

(ت ٦٠٠ هـ)



مركز متخصص في تحفيظ السنة النبوية وتعليمها


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه كما يحب ربُّنا ويرضى، والصلاةُ والسلامُ الأتمَّان الأكملان على المبعوث رحمةً للعالمين، سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آله الطَّيِّبين الطاهرين، وعلى صحابته الغُرِّ الميامين، وعلى تابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

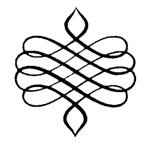
أمَّا بعدُ، فكتاب «**عمدة الأحكام**» للحافظ عبد الغني المقدسي ﵀ كتابٌ نافعٌ مباركٌ، ذائع الصِّيت، انتفع به المسلمون على مدار أكثر من ثمانية قرون، واعتنَوْا به عنايةً كبيرةً.

وقد أكرمنا اللهُ تعالى بخدمة الكتاب خدمةً تليق به، فاعتنينا به عنايةً بالغةً، فجمعنا له عشرات المخطوطات، وانتقينا أوثقَها فحقَّقناه عليها، وضبطنا نصَّه بالشكل التامِّ، وذكرنا فروق النُّسخ المؤثِّرة، وعزونا أحاديثه، وعلَّقنا عليه بذكر تعقبات العلماء على المصنِّف في عزو الأحاديث والألفاظ، وتعيين المبهمات الواقعة في متون الأحاديث، وقدَّمنا له بمقدِّمةٍ مفيدةٍ، ونأمل أن تكون هذه الطبعة أوفى الطبعات خدمةً للكتاب.

ونتقدَّم بجزيل الشكر لكل مَن عاوننا في تحقيق هذا الكتاب، ونخص: إخواننا الباحثين في «**دار الكوثر لتحقيق التراث بالقاهرة**»، جزاهم اللهُ خير الجزاء.

واللهَ نسأل أن ينفع بهذا الكتاب مُؤلِّفَه ومحقِّقيه، ومَن عمِل فيه، ومَن أعان على نشره، وسائر المسلمين؛ إنه سميع مجيب.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وصلِّ اللَّهمَّ على سيِّدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليمًا كثيرًا.



للتواصل والملحوظات والمقترحات



+٩٦٦٥٥١٣٥٧٠٩١

بريد الإدارة العلمية بالمركز

elmeah@alwahyaen.com

مقدمة «العمدة في الأحكام»

الفصل الأول: **التعريف بالحافظ عبد الغني.**

الفصل الثاني: **توثيق نسبة الكتاب للحافظ عبد الغني.**

عنوان الكتاب.

منهج الحافظ عبد الغني في «العمدة».

مكانة «العمدة».

رواة «العمدة» عن الحافظ عبد الغني.

مزايا كتاب «العمدة» وعناية العلماء به.

الطبعات السابقة للكتاب.

ميزات طبعتنا هذه.

وصف المخطوطات المعتمدة.

منهج تحقيق كتاب «العمدة».

الفصل الأول

التعريف بالحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله[١]

◈ اسمه ونسبه:

هو: الإمام العالم الحافظ تقيُّ الدِّين أبو محمد عبدُ الغني بنُ عبد الواحد بنِ عليِّ بنِ سرورٍ الجَمَّاعيليُّ المقدسيُّ.

◈ مولده:

وُلد بجَمَّاعيل من أرض نابلس، سنة أربع وأربعين وخمس مئةٍ[٢].

◈ رحلته وسماعه:

قَدِمَ دمشقَ صغيرًا بعد الخمسين وخمس مئةٍ، فسَمِعَ بها من جماعةٍ.

ثم رحل هو وابن خاله الشَّيخ موفَّق الدِّين بن قدامة (ت ٦٢٠هـ) إلى بغداد سنة إحدى وستين وخمس مئةٍ، فأقاما ببغداد أربع سنين، وكان الإمام الموفَّق مَيْلُه إلى الفقه، والحافظ عبد الغني مَيْلُه إلى الحديث، فنزلا على الشَّيخ عبد القادر الجيلاني (ت ٥٦١هـ)، وكان يراعيهما ويُحسِن إليهما، وقرآ عليه شيئًا من الحديث والفقه، وبعد ذلك اشتغلَا بالفقه والخلاف على ابن المَنِّي (ت ٥٨٣هـ)، وصارا يتكلَّمان في المسألة ويناظران، وسمعا من جماعة.

---

(١) مصادر ترجمته كثيرة، منها: «التقييد» لابن نقطة (١/ ٣٧٠)، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/ ١٦٠)، و«التكملة لوفيات النقلة» للمنذري (٢/ ١٧- ١٩)، و«المذيل على الروضتين» لأبي شامة (١/ ١٥٣- ١٥٧)، و«مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي (٢٢/ ١٣٧- ١٤١)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (٤/ ٢٦٣- ٢٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٢/ ١٢٠٣- ١٢١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤١- ٤٧١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٧٣- ١٣٨٠) ثلاثتها للذهبي، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» لابن الدمياطي (ص٣٠٢- ٣٠٤)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي (٣/ ١- ٥٦).

(٢) اختُلف في مولده، وهذا أظهر الأقوال.

ثم عادا إلى دمشق، ثم رحل الحافظ سنة ستٍّ وستين وخمس مئةٍ إلى مصر والإسكندرية، وأقام هناك مدة، ثم عاد، ثم رجع إلى الإسكندرية سنة سبعين وخمس مئةٍ، وسمع بها من الحافظ السِّلَفِيِّ (ت ٥٧٦هـ) وأكثرَ عنه، حتى قيل: لعله كتبَ عنه أَلْفَ جزءٍ. وسمع من غيره أيضًا.

وسمع بمصر من ابن بَرِّي النَّحوي (ت ٥٨٢هـ) وجماعةٍ، ثم عاد إلى دمشق، ثم سافر بعد السبعين وخمس مئةٍ إلى أصبهان، وأقام بها مدةً، وسمع بها الكثير، وحصَّل الكتب الجيدة، ثم رجع.

وسمع بهمذان من الحافظ أبي العلاء الهمذاني (ت ٥٦٩هـ) وجماعةٍ، وبأصبهان من الحافظ أبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ) وجماعةٍ، وسمع بالمَوْصل من خطيبها أبي الفضل الطُّوسي (ت ٥٧٨هـ).

وكتب بخطِّه المتقن ما لا يُوصف كثرةً، وعاد إلى دمشق، ولم يزل ينسخ ويُصنِّف، ويُحدِّث ويُفيد المسلمين، ويعبد اللهَ، حتى توفَّاه اللهُ على ذلك.

◈ ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ الضياء: كان شيخنا الحافظ لا يكاد أحدٌ يسأله عن حديثٍ إلا ذكره له وبيَّنه، وذكر صِحَّته أو سَقَمَه، ولا يُسأل عن رجلٍ إلا قال: هو فلان بن فلان الفلاني... ويذكر نَسَبَه.

وأنا أقول: كان الحافظ عبد الغني المقدسي أمير المؤمنين في الحديث.

وقال أبو اليمن الكندي: لم يكن بعد الدارقطني مثل الحافظ عبد الغني.

وقال أبو موسى المديني: قَلَّ مَن قَدِمَ علينا من الأصحاب يفهم هذا الشأن كفَهْم الشَّيخ الإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، زاده اللهُ توفيقًا.

وقال الحافظ الضياء: وكلُّ مَن رأينا في زماننا من المحدِّثين ممن رأى الحافظ

عبد الغني، وجرى ذِكْرُ حِفْظِه ومذكراته قال: ما رأينا مثلَه. أو نحو هذا.

وقال الحافظ ابن النجار: حدَّث بالكثير، وصنَّف تصانيفَ حسنةً في الحديث، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان والتجويد، قَيِّمًا بجميع فنون الحديث، عارفًا بقوانينه، وأصوله وعِلَله، وصحيحه وسقيمه، وناسخه ومنسوخه، وغريبه ومُشكِله، وفِقهِه ومعانيه، وضبط أسماء رُواتِه، ومعرفة أحوالهم، وكان كثير العبادة، وَرِعًا متمسِّكًا بالسُّنة على قانون السَّلَف.

وقال الحافظ يوسف بن خليل: كان ثقةً ثَبْتًا، ديِّنًا مأمونًا، حَسَنَ التصنيف، دائم الصيام، كثير الإيثار، كان يُصلِّي كل يوم وليلة ثلاث مئة ركعة، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، دُعِيَ إلى أن يقول: لفظي بالقرآن مخلوق. فأَبَى، فمُنِعَ من التحديث بدمشق، فسافر إلى مصر، فأقام بها إلى أن مات.

وقال الحافظ الضياء: كان ﵀ مجتهدًا على طلب الحديث، وسماعه للناس من قريب وغريب، فكان كل غريبٍ يأتي يسمع عليه أو يعرف أنه يطلب الحديث يكرمه ويَبَرُّه، ويُحسن إليه إحسانًا كثيرًا، وإذ صار عنده طالب يفهم شيئًا أَمَرَه بالسفر إلى المشايخ بالبلاد، وأحيا اللهُ به حديث رسول الله ﷺ.

وقال الإمام موفَّق الدِّين بن قدامة عنه: كان جامعًا للعلم والعمل، وكان رفيقي في الصِّبا، وفي طلب العلم، وما كنا نستبق إلى خيرٍ إلَّا سبقني إليه، إلَّا القليل، وكمَّل اللهُ فضيلته بابتلائه بأذى أهل البدعة، وعداوتهم إليه، وقيامهم عليه، ورُزِقَ العلم، وتحصيلَ الكتب الكثيرة، إلَّا أنه لم يُعمَّر حتى يَبلُغ غرضَه في روايتها ونَشْرِها، رحمه اللهُ.

وكان جوادًا سمحًا، إذا فُتِحَ عليه بشيءٍ من الدنيا حمله في الليل إلى أبواب الأرامل واليتامى، فألقاه إليهم، ومضى لئلَّا يعرفوا مَن جاء به، وكان ثوبُه مرقوعًا، ويُؤثر بثمن الثوب، وكان قد ضَعُفَ بصرُه من كثرة المطالعة والبكاء.

قال الحافظ الضياء: وكان قد وضع اللهُ له الهيبةَ في قلوب الخلق.

◈ تصانيفه:

للحافظ عبد الغني تصانيفُ كثيرة، طُبِعَ منها:

١- «**أحاديث الشِّعْر**»، طُبع بتحقيق إحسان عبد المنان الجبالي، في المكتبة الإسلامية بعَمَّان الأردن، الطبعة الأولى سنة (١٤١٠هـ).

٢- «**أخبار الدجَّال**»، طُبع مع تذييل الحافظ الذهبي عليه، في دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى سنة (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٣- «**أخبار الصلاة**»، طُبع بتحقيق محمد عبد الرحمن النابلسي، في دار السنابل بدمشق، الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٤- «**الاقتصاد في الاعتقاد**»، طُبع بتحقيق الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

٥- «**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**»، طُبع بتحقيق الدكتور سمير بن أمين الزهيري، في دار السلف، الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٦- «**تحريم القتل وتعظيمه**»، طُبع بتحقيق أبي عبد الله عمار بن سعيد تمالت، في مكتبة دار ابن حزم بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

٧- «**الترغيب في الدعاء**»، طُبع بتحقيق فواز أحمد زمرلي، في دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٨- «**التوحيد لله ﷻ**»، طُبع بتحقيق مصعب بن عطا الله الحايك، في دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٩- «**جزء فيه زواج أبي العاص بن الرَّبيع بزينب بنت رسول الله ﷺ**»، طُبع بعناية مساعد سالم العبد الجادر، ضمن رسائل العشر الأواخر بالمسجد الحرام، المجموعة الرابعة، رقم (٣٨)، في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

١٠- «**حديث الإفك**»، طُبع بتحقيق إبراهيم صالح، مع «**مِنْ مناقب النساء الصحابيات**»، في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٩٩٤م).

١١ - «**ذكر النار أجارنا اللهُ منها**»، طُبع بتحقيق أديب محمد الغزاوي، في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

١٢- «**عقيدة الحافظ تقي الدِّين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي**»، طُبع بتحقيق عبد الله بن محمد البصيري، في مطابع الفردوس بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

١٣ - «**عمدة الأحكام**»، وهو كتابنا هذا، وقد طُبع طبعاتٍ كثيرة، سيأتي ذِكْر بعضها.

١٤ - «**العمدة الكبرى**»، طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة (٢٠٠٣م).

وطُبع أيضًا بتحقيق الدكتور سمير بن أمين الزهيري، في مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م).

١٥- «**فضائل شهر رمضان**»، طُبع بتحقيق أبي عبد الله عمار بن سعيد تمالت الجزائري، في دار ابن حزم بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

١٦ - «**الكمال في أسماء الرجال**»، طُبع بتحقيق الدكتور شادي محمد بن سالم آل نعمان، في الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما بالكويت، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م).

١٧- «**محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل**»، طُبع بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، في دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١٨ - «**مختصر سيرة النبي ﷺ وسيرة أصحابه العشرة**»، طُبع بتحقيق خالد بن عبد الرحمن بن حمد الشايع، في مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، سنة (١٤٢٤هـ).

١٩ - «**من أخبار الحسن البصري**»، طُبع بتحقيق محمد عبد الرحمن النابلسي، في دار النمير ودار الفرائد بدمشق، الطبعة الأولى سنة (١٩٩٦م).

٢٠- «**من مناقب النساء الصحابيات**»، طُبع بتحقيق إبراهيم صالح، في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٩٩٤م).

٢١- «**النصيحة في الأدعية الصحيحة**»، طُبع بتحقيق محمود الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م).

◈ تلاميذه:

قد سمع الحديث من الحافظ عبد الغني خَلْقٌ كثيرٌ، وحدَّث بأكثر البلاد التي دخلها، كبغداد ودمشق ومصر ودمياط وأصبهان والإسكندرية.

ورَوى عنه خَلْقٌ كثيرٌ، منهم: ولداه أبو الفتح وأبو موسى، وعبد القادر الرُّهاوي، والشَّيخ موفَّق الدِّين، والحافظ الضياء، وابن خليل، والفقيه اليونيني، ويعيش بن ريحان الفقيه، وأحمد بن عبد الدائم، وعثمان بن مكي الشارعي، وأحمد بن حامد الأَرْتاحي، وإسماعيل بن عزون، وعبد الله بن علاق.

وآخر مَن سمع منه: محمد بن مهلهل الحسيني، وآخر مَن روى عنه بالإجازة أحمد بن أبي الخير سلامة الحداد.

◈ وصيته ووفاته:

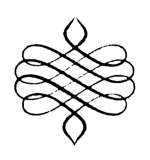
قال ابنه الحافظ أبو موسى: أوصاني أبي عند موته: لا تُضيِّعوا هذا العلم الذي تَعِبْنا عليه. يعني الحديثَ. فقلت: ما توصي بشيءٍ؟ قال: ما لي على أحدٍ شيءٌ، ولا لأحدٍ عليَّ شيءٌ. قلت: توصيني بوصيةٍ. قال: يا بُنَيَّ، أوصيك بتقوى الله، والمحافظة على طاعته.

فجاء جماعةٌ يعودونه، فسلَّموا عليه فردَّ عليهم، وجعلوا يتحدَّثون، ففتح عينَيْه وقال: ما هذا الحديث! اذكروا اللهَ تعالى، قولوا: لا إله إلا الله. فقالوها، ثم قاموا. فجعل يذكر اللهَ، ويُحرِّك شفتَيْه بذِكْره، ويشير بعينَيْه، فدخل رجلٌ فسلَّم عليه، وقال له: ما تعرفني يا سيِّدي؟ فقال: بلى. فقمتُ لأناوله كتابًا من جانب المسجد، فرجعتُ وقد

خرجت رُوحُه، وذلك يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول، من سنة ستٍّ مئة، وبقي ليلة الثلاثاء في المسجد.

واجتمع في الغد خلق كثير من الأئمة والأمراء ما لا يحصيهم إلا اللهُ ﷿، ودفنَّاه يوم الثلاثاء بالقرافة، مقابل قبر الشَّيخ أبي عمرو بن مرزوق، في مكان ذَكر لي خادمُه عبد المنعم أنه كان يزور ذلك المكان، ويبكي فيه إلى أن يبل الحصى، ويقول: قلبي يرتاح إلى هذا المكان.

رحمه اللهُ ورضي عنه، وألحقه بنبيِّنا محمدٍ ﷺ.



الفصل الثاني

توثيق نسبة «العمدة» للحافظ عبد الغني رحمه الله

تواترت نسبة «العمدة» للحافظ عبد الغني المقدسي، ومن أدلة هذا التواتر:

❁ **أولًا**: اتفاق النُّسخ الثلاث والأربعين للكتاب -التي وقفنا عليها- على هذه النسبة، وبعضها منقولٌ من نُسخٍ عليها خطُّ الحافظ عبد الغني، أو مسموعٌ عليه، أو مسنَدٌ إليه.

❁ **ثانيًا**: اتفاق شروح الكتاب ومتعلّقاته على هذه النسبة، وهي عشرات الكتب، سيأتي ذكرها.

❁ **ثالثًا**: رواية الكتاب بالإسناد إلى الحافظ عبد الغني، كما في «برنامج الوادي آشي» (ص١٣٤- ١٣٥)، و«تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام» للتلمساني (١/ ٢٠٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن الملقن (١/ ٧٧- ٧٨)، و«المعجم المفهرس» لابن حجر (ص٣٩٧)، و«ثبت أبي جعفر البلوي» (ص٢٨٤- ٢٨٥)، و«كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» للسفاريني (١/ ٤٨)، و«صلة الخلف بموصول السلف» للروداني (ص٣٠٤)، و«قطف الثمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر» للفلاني (ص١٣٣)، و«فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ١٢٨).

❁ **رابعًا**: نَسَبَ الكتابَ للحافظ عبد الغني جَمْعٌ كبيرٌ، منهم: الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ١٢٠٦)، وفي «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٧٤)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٩/ ٢٢)، وابن رافع في «الوفيات» (١/ ٣٧١)، وابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٦)، والعليمي في «المنهج الأحمد» (٤/ ٦٠)، وفي «الدر المنضد» (١/ ٣١٨)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٦٤، ١١٧١)، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٨٩)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٢٢)، والزركلي في «الأعلام» (٤/ ٣٤)، وغيرهم.

كل هذا لا يدع مجالًا للشك في صحة نسبة «العمدة» للحافظ عبد الغني المقدسي.

الفصل الثالث

عنوان الكتاب

اختلفت النُّسخ الخطيَّة في تسمية الكتاب على النَّحْو التالي:

١- «**العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمدٍ عليه أفضل الصلاة والسلام**»:

كذا جاء العنوان في النسختين «م»، «ب»، وكذا جاء في خاتمة النسختين «أ»، «م».

٢- «**العمدة في الأحكام**»:

كذا جاء العنوان في النسخ «ك»، «ص»، «ع». وكذا جاء في خاتمة النسخة «ن»، وكذا جاء في سماعات النسخ «م»، «ب»، «ن».

٣- «**العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمدٍ عليه أفضل الصلاة والسلام**»

كذا جاء العنوان في النسخة «س».

٤- كتاب «**عمدة الأحكام**»:

كذا جاء العنوان في النسخة «أ»، وكذا جاء في سماع النسخة «ب».

٥- كتاب «**العمدة من حديث رسول الله ﷺ**»:

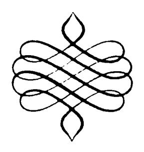
كذا جاء العنوان في النسخة «ن».

٦- كتاب «**الأحكام**»:

كذا جاء في سماع النسخة «ن».

فإذا نظرنا إلى اختلاف هذه الأسماء وجدنا أن عنوان الكتاب هو: «**العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمدٍ عليه أفضل الصلاة والسلام**»، أو: «**العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمدٍ عليه أفضل الصلاة والسلام**». وأن ما سواهما هو اختصار لهما، أو وَصْف للكتاب بمحتواه.

وقد اشتهر الكتاب وطار ذكره في الآفاق، وكثر ذكره في كتب التراجم، والشروح، والفهارس، وينعكس ذلك -كما سيأتي[1]- في عناية أهل العلم بالكتاب؛ بنَسْخِه، وروايته، ودراسته، وحفظه، وشرحه، والتنكيت عليه، وغير ذلك من طرق العناية به، وغالبًا ما يُذكر باسم: «**عمدة الأحكام**»، أو: «**العمدة**» اختصارًا.



(١) سيأتي في «الفصل السابع: عناية العلماء بكتاب: عمدة الأحكام».

الفصل الرابع

منهج الحافظ عبد الغني في «العمدة»

المعالم الرئيسة لمنهج الحافظ عبد الغني رحمه الله هي:

❁ أنه ألَّف هذا الكتاب مختصرًا في أحاديث الأحكام، وبالغ في تحريره واختيار ألفاظه، فجاء صغير الحجم، كبير الفائدة.

ولم يكرِّر فيه أحاديث، إلا ما في (كتاب الطهارة): حديث عائشة رضي الله عنها (٣٥) قالت: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا. فذكره أيضًا في آخر (كتاب الطهارة) برقم (٤٨).

وذكر أيضًا حديث عمر رضي الله عنه في (كتاب الصيام) (٢٢١) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً -وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمًا- فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: «**فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ**». فكرَّره في (كتاب الأيمان والنذور) برقم (٣٧٥).

❁ بدأه بمقدِّمةٍ يسيرةٍ ذكر فيها سبب تأليف الكتاب، فقال: «**أَمَّا بَعْدُ**، فَإِنَّ بَعْضَ إِخْوَانِي سَأَلَنِي اخْتِصَارَ جُمْلَةٍ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْإِمَامَانِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الْمَنْفَعَةِ بِهِ».

❁ انتقى أحاديث الكتاب من «الصحيحين»، وقد يَخرُج عنهما يسيرًا، كما قال عن الحديث (١٩٩): «وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ». وقال عن الحديث (٣٥١): «وَلِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ». وقال عن الحديث (٣٥٧): «أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ»[1]. وقد بلغَتْ أحاديثُ الكتاب بترقيمنا (٤٣١) حديثًا.

---

(١) قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٣٣): «ومراد المصنِّف بـ: «الجماعة»: أصحاب الكتب الستة». وكذا نص المصنِّف على ذلك في «الكمال في أسماء الرجال» (١/ ١١٤).

❁ رتَّب كتابه على الأبواب الفقهية، بدأها بـ«كتاب الطَّهارة»، وختمها بـ«كتاب العِتْقِ».

❁ يذكر الأحاديث دون إسناد؛ ليسهل حفظ الكتاب، ويخف حمله، يبدأها بذِكْر الصحابي، وقد يذكر غير الصحابة للحاجة.

❁ يذكر الحديث بلفظه من «الصحيحين» أو أحدهما، وقد يختصر الحديث أو يذكر الشاهد منه، وقد أشرنا إلى الفروق المؤثِّرة بعد معرفة لفظ المصنِّف لمَن منهما.

❁ قد يذكر بعض الروايات بالمعنى دون لفظ «الصحيحين»[1]، وأغلب هذه المواضع يوافق لفظُه لفظَ «الجمع بين الصحيحين» للحميدي، كما في الأحاديث: (١، ٢٤، ٢٧، ٥٣، ١٠٩ ...)، وفي بعض المواضع يكون لفظُه موافقًا للفظ أحد كُتب السُّنن، كما في الأحاديث: (١٦، ١٧، ١٤٤ ...).

❁ ويُشير أحيانًا إلى ما ورد في الباب من الأحاديث، كما علَّق على حديث (٦٤): **«لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ»**. فقال: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمُعَاذِ ابْنِ عَفْرَاءَ، وَكَعْبِ بْنِ مُرَّةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ السُّلَمِيِّ، وَعَائِشَةَ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَالصُّنَابِحِيِّ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ».

وعلَّق على حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٢٠٣) قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ؟! قَالَ: **«إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى»**. فقال (٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦): «رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنهم».

❁ ويُشير كثيرًا إلى شرح غريب الألفاظ، كما في تعليقه على الأحاديث: (١١، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٢، ٣٣، ٥٤...).

---

(١) لعل مرجع ذلك إلى أن الحافظ عبد الغني رحمه الله ذكر الأحاديث من حفظه، ويُؤيد ذلك أنه جاء في عنوان النسخة «ع»: «الجزء الأول من كتاب «العمدة في الأحكام»، إملاء الشيخ الإمام العالم الحافظ فخر الحُفَّاظ عمدة المحدِّثين تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني...».

۞ ويُشير أحيانًا إلى تسمية مَن أُبهم في المتن، كما في تعليقه على الحديث (٤٢)، قال: «الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: «مَا يَكْفِينِي» هُوَ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُوهُ: ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ».

وفي تعليقه على الحديث (٨٢) قال: «الْيَتِيمُ: قِيلَ: هُوَ: ضُمَيْرَةُ، جَدُّ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ».

وفي تعليقه على الحديث (١٦٢) قال: «الَّذِي صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ: سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ».

وفي تعليقه على الحديث (٣٦٠) قال: «الرَّجُلُ هُوَ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ، وَرَوَى قِصَّتَهُ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَبُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ الْأَسْلَمِيُّ».

ويُشير أحيانًا إلى بعض النِّكات الفقهية المستنبَطة من الأحاديث، كما في تعليقه على الأحاديث (١٩٩): «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ**». قال: «وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: هَذَا فِي النَّذْرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى».

وعلَّق على الحديث (٢٦٣): حديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ ﵁، أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ -أَوْ: بِوَدَّانَ- فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «**إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ**». قال: «وَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ صِيدَ لِأَجْلِهِ، وَالْمُحْرِمُ لَا يَأْكُلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ».

۞ وقد يُشير أحيانًا إلى بعض الفوائد الحديثية، كقوله عَقِبَ حديث (٦٤) عن الصُّنَابِحِيِّ: «لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ».

۞ ولم يذكر تاريخ تأليف الكتاب، وأَقْدَم سماع للكتاب وقفْنا عليه كان في رجب سنة أربع وثمانين وخمس مئة، أُثبت في سماعات نسخة مكتبة عيدروس بن عمر بن حبشي الخاصة باليمن.

هذه المعالم الرئيسة في منهج الحافظ عبد الغني في كتاب «عمدة الأحكام»، والله أعلم.

الفصل الخامس

مكانة «العمدة»

«**عمدة الأحكام**» للحافظ عبد الغني المقدسي ﵀ كتابٌ مباركٌ، «قد طار في الخافقَيْن ذِكْرُه، وذاع بين الأئمة نشرُه، واعتنى الناسُ بحِفْظه وتفهُّمه، وأكبُّوا على تعليمه وتعلُّمه، لا جَرَمَ اعتنى الأئمة بشَرْحِه، وانتدبوا لإبراز معانيه عن سهام قدحه»، كما قال الزركشي في مقدِّمة «تصحيح العمدة»[1].

وهو «كتابٌ عزَّ نظيره»، كما قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٢٢).

وقد نال هذه المكانة لأربع ميزات:

۞ **الأولى**: أنه حوى أصول أدلة الأحكام الشرعية من كلام خير البرية ﷺ.

۞ **الثانية**: أن أحاديثه من أصح الأحاديث، فقد حوى -حسب طبعتنا- (٤٣١) حديثًا، انتقاها الحافظ عبد الغني من «الصحيحين»، وهما أصحُّ الكتب المصنَّفة عند المسلمين.

۞ **الثالثة**: صِغَر حجمِه، فهو من أصغر كتب أحاديث الأحكام حجمًا.

۞ **الرابعة**: حُسن الترتيب وجودة التصنيف؛ فمع غاية الصحة وصِغَرِ الحجم قد رُتِّب على الأبواب الفقهية في ترتيبٍ سَلِسٍ يَقرُب تناولُه.

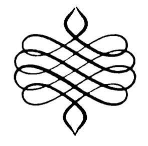
فقد جمع أصح الأدلة النبوية مع الإيجاز وحُسن الترتيب؛ فكان سَهْلَ الحفظ، قريبَ المتناول، مع عناية أهل العلم به قراءةً وروايةً وتدريسًا وشرحًا[2]، فسارع الطلبة إلى حِفْظِه والعناية به، وانتشر في ربوع البلاد الإسلامية، حتى صار أشهر مختصر في أحاديث الأحكام منذ أَلَّفَه الحافظ عبد الغني إلى الآن.

---

(١) ويسمَّى: «النكت على العمدة»، على اختلاف في تسميته.

(٢) ينظر ما سيأتي في «الفصل السابع: مزايا كتاب العمدة، وعناية العلماء به».

وعلى الكتاب ملاحظات في عَزْو بعض الأحاديث والألفاظ، بيَّنها العلماءُ في شروح الكتاب ونُكَته -وأجمع الكُتُب في هذا: «النكت على العمدة»[١] للزركشي، فقد خصَّص شطره الأول لذلك- وقد ذكرنا طرفًا منها في تعليقاتنا على الكتاب.



(١) وهو «تصحيح العمدة»، كما سبق.

الفصل السادس

رواة «العمدة» عن المصنِّف

لا شكَّ أن «العمدة» سمعها من الحافظ عبد الغني جماعاتٌ كثيرةٌ، لكن كتب الشروح والمعاجم والمشيخات لم تُسعِفنا إلا بذِكْر أربعةٍ منهم، فلم نجد إلا استقراء مخطوطات الكتاب لالتقاطهم من أسانيد النُّسخ وسماعاتها، وقد وفَّقَنا اللهُ ﷻ لجمع أربعة وعشرين راويًا سمعوها من المصنِّف أو رَوَوْها عنه، وهم:

١- أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي:

ومن طريقه رُويت النُّسخ «م»، «ن»، «ب»، «ع»، وغيرها. وقرأها عليه محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي، كما ثبت في سماعات النسخة «م»، وفي «برنامج الوادي آشي» (ص١٣٤- ١٣٥).

وهو أشهر رواة «العمدة»، ومن طريقه تُسند في كثيرٍ من الكتب، كما في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن الملقن (١/ ٧٧- ٧٨)، و«المعجم المفهرس» لابن حجر (ص٣٩٧)، و«المجمع المؤسس» له (١/ ٤١٠)، (٢/ ٣١٦)، و«ثبت أبي جعفر البلوي» (ص٢٨٤- ٢٨٥)، و«كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» للسفاريني (١/ ٤٨)، و«صلة الخلف بموصول السلف» للروداني (ص٣٠٤).

٢- أبو الصفا خليل بن فهد بن شبل:

سمعها على المصنِّف في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال، سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

٣- خليل بن يونس بن عبد الله:

سمعها على المصنِّف في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال، سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

٤- أبو محمد أحمد بن سالم بن أبي عبد الله المقدسي:

قرأها على المصنِّف في مجلسين أحدهما يوم الثلاثاء السادس والعشرين من المحرَّم، من سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، فسمعها بقراءته جماعة، كما ثبت في سماعٍ منقولٍ عن خطِّ المصنِّف آخر نسخة الرباط (ق: ٨٦أ- ب).

٥- صديق بن بختيار بن عبد الله:

سمعها على المصنِّف في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال، سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

٦- ضياء الدِّين بن أبي الحجَّاج:

رواها عن المصنِّف، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

٧- أبو الفضل العباس بن الفقيه الإمام أبي العباس أحمد بن الحسين بن محمد العراقي:

كان حيًّا في سنة (٥٩١هـ)؛ فقد سمع «عمدة الأحكام» على مصنِّفها الحافظ عبد الغني المقدسي، بقراءة أبي محمد أحمد بن سالم بن أبي عبد الله المقدسي، في مجلسين أحدهما يوم الثلاثاء السادس والعشرين من المحرَّم، من سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، وهو صاحب النسخة المكتوب عليها السماع، وقد دعا له الحافظ عبد الغني فقال: «أحسن اللهُ توفيقه، ونفعه بالعلم، واستعمله بما يرضيه». كما ثبت في سماعٍ منقولٍ عن خطِّ المصنَّف آخر نسخة الرباط (ق: ٨٦أ)[1].

٨- عبد الجليل البهنسي:

رواها عن المصنِّف، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

---

(١) وينظر في ترجمة أبيه: «التكملة لوفيات النقلة» (١/ ١٨٠)، وترجمة أخيه إسماعيل: «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٧٢١).

٩- عبد الرحمن بن...[١] بن عبد الرحمن القدسي:

قرأها على المصنِّف في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال، سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

١٠- عبد الرحمن بن عبد الحافظ بن أحمد المقدسي:

سمعها على المصنِّف في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال، سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

١١- عبد الرحمن بن عبد الله بن [بكر][٢] المقدسي:

سمعها على المصنِّف بقراءة أبي محمد أحمد بن سالم بن أبي عبد الله في مجلسين أحدهما يوم الثلاثاء السادس والعشرين من المحرَّم، من سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعٍ منقولٍ عن خطِّ المصنَّف آخر نسخة الرباط (ق: ٨٦أ- ب)

زكي الدِّين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ابن السَّمِيدع

رواها عن المصنِّف، ثبت روايته لها في سماعات نسخة الأسكوريال (ق: ٧٥أ).

أبو عيسى عبد الله بن عبد الواحد بن محمد بن علاق الأنصاري، المعروف بابن الحجاج:

روى ابن مرزوق التلمساني «العمدة» من طريقه، كما في «تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام» (١/ ٢٠٣)، و«ثبت أبي جعفر البلوي» (ص٢٨٤- ٢٨٥).

بياض في سماعات النسخة «ب».

غير واضح في مخطوط الرباط.

وقد قُرئت «العمدة» على **الشيخ شمس الدِّين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي** سنة سبعٍ وخمسين وست مئة بسَفْح جبل قاسيون، كما ثبت في سماعات النسخة «ن».
لكن الشيخ شمس الدِّين وُلد سنة (٥٩٧هـ)، فكان عمره حين وفاة الحافظ عبد الغني نحو ثلاث سنوات، فيمكن أن يكون أجازه الحافظ عبد الغني إجازةً عامةً أو أجازه بالكتاب إجازةً خاصةً -وهو ابن خالة أبيه- لكن لم يقع التصريح بذلك في السماع.

ذكر ابن دُقْماق في «نزهة الأنام» (ص٢٤٦) أن المنذري يُعرف بـ: ابن السَّمِيدع، وينظر: «ذيل ابن مكتوم على معرفة القراء للذهبي» (ق: ١١٩أ- مكتبة كوبريلي)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٨٠٥).

١٤- عبد الهادي بن عبد الكريم القيسي:

سمعها من مصنِّفها، كما ذكر الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٦).

١٥- فخر الدِّين أبو الحسن علي بن أحمد بن البخاري:

تُروى «العمدة» من طريقه، كما في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن الملقن (١/ ٧٧- ٧٨)، و«المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٦)، و«ثبت أبي جعفر البلوي» (ص٢٨٤- ٢٨٥)، و«قطف الثمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر» للفلاني (ص١٣٣)، و«فهرس الفهارس» للكتَّاني (١/ ١٢٨)، وذلك بالإجازة العامة. قال ابن حجر في «المجمع المؤسس»: «لم يوجد له تصريح بالإجازة من عبد الغني، وإنما قُرئ عليه بإجازته لغلبة الظنِّ أن آل الفخر كانوا ملازمين لعبد الغني، فيبعد ألَّا يكونوا استجازوه له».

عوض بن إبراهيم بن [بدرٍ] المقدسي:

سمعها على المصنِّف بقراءة أبي محمد أحمد بن سالم بن أبي عبد الله في مجلسين أحدهما يوم الثلاثاء السادس والعشرين من المحرَّم، من سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعٍ منقولٍ عن خطِّ المصنَّف آخر نسخة الرباط (ق: ٨٦أ- ب).

محمد بن إسماعيل بن أحمد بن أبي الفتح المقدسي:

سمعها على المصنِّف، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء سادس عشر شعبان، سنة أربعٍ وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «أ».

محمد بن عبد الغالب بن محمد الأُموي:

سمعها على المصنِّف في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال، سنة إحدى وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «ب».

غير واضح في مخطوط الرباط.

١٩- ضياء الدِّين محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي:

قرأها على المصنِّف في مدة، آخرها يوم الخميس ثالث رجب، سنة ثمان وثمانين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «أ» نقلًا عن المصنِّف.

٢٠- محمد بن عمرو بن عبد الله المقدسي:

سمعها على المصنِّف في مجالس آخرها يوم الثلاثاء سادس عشر شعبان، سنة أربع وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «أ».

٢١- محمد بن محمد بن محمد الأصبهاني:

سمعها من لفظ المصنِّف يوم السبت التاسع عشر من المحرَّم سنة أربعٍ وثمانين وخمس مئة بدمشق، كما ثبت في سماعٍ منقولٍ عن خطِّ المصنَّف على لوحة عنوان نسخة مكتبة عيدروس بن عمر بن حبشي الخاصة باليمن.

٢٢- تقي الدِّين أبي عبد الله محمد اليونيني الحنبلي:

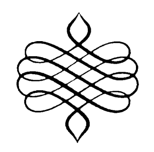
سمعها على المصنِّف، كما ثبت في سماع نسخة داماد إبراهيم (ق: ٦٠ب).

٢٣- يوسف بن جمهور بن جوهر المنبجي:

سمعها من المصنِّف في ذي القَعدة، سنة أربعٍ وتسعين وخمس مئة بجامع دمشق المحروسة. وسُمعت منه بمنبج في مجالس آخرها تاسع عشر ربيع الآخِر، سنة سبع وثلاثين وست مئة بقراءته. كما ثبت في سند النسخة «ص».

٢٤- يوسف بن محمد بن عثمان:

قرأها على المصنِّف في مجالس آخرها يوم الثلاثاء سادس عشر شعبان، سنة أربع وتسعين وخمس مئة، كما ثبت في سماعات النسخة «أ».



الفصل السابع

عناية العلماء بكتاب «عمدة الأحكام»

قد اعتنى بكتاب «العمدة» أهلُ العلم عنايةً بالغةً على مدار أكثر من ثمانية قرون؛ ومن مظاهر هذه العناية:

◈ نَسْخُ الكتاب:

فلا يُحصى مَن نَسَخَ الكتاب بيده، وقد وُجِدَ للكتاب عشراتُ النُّسخ بخطوط نُسَّاخٍ مختلفين.

بل وجدنا مَن كان قُوتُه على نَسْخ «العمدة»، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر بن عاشر[1] الأندلسي الأنصاري، المتوفَّى سنة (٧٦٤، أو ٧٦٥هـ)، قال المكناسي في «درة الحجال» (١/ ١٤٩): «وكان قُوتُه مِن نَسْخ كتاب «العمدة في الحديث»، وكان يبيعها لمَن يبيعها ولا يأخذ إلَّا قيمتها».

◈ رواية الكتاب:

قد سبق أن ذَكَرْنا أربعةً وعشرين راويًا رَوَوْه عن مصنِّفه الحافظ عبد الغني، وأشرنا إلى بعض الشروح والمعاجم والمشيخات التي رَوَت الكتاب مسنَدًا إلى مصنِّفه.

◈ دراسة الكتاب وحفظه:

لا يُحصى مَن دَرَسَ «العمدة» أو حَفِظَها ووعاها، فكان الطلبة يحفظونها في مُبتَدَإِ الطلب، وقد امتلأت الكتب بالإشارة إلى ذلك، **ومنهم:**

١ - عماد الدين ابن الأثير إسماعيل بن أحمد بن سعيد الحلبي الكاتب (ت ٦٩٩هـ): ذكر في مقدِّمة «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٤) أنه حفظ «عمدة الأحكام».

---

(١) وفي «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» (ص٩٦)، و«نفح الطيب» (٦/ ٤٩١)، و«الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» (٤/ ٨٢)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٨٧): «أحمد بن عمر بن محمد بن عاشر».

٢- **عثمان بن سالم بن خلفٍ البَذِّي الحنبلي الصالحي (ت ٧٤٥هـ)**: حفظ «عمدة الأحكام». كما في «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١/ ٤٣٥).

٣- **سراج الدِّين عمر بن علي ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ)**: أقرأه الشَّيخ عيسى المغربي -زوج أُمِّه- القرآنَ، ثم «عمدة الأحكام». كما في «لَحْظ الألحاظ» (ص١٢٩).

٤- **تقي الدين محمد بن عبد السلام بن محمد الكازروني (ت ٨١٥هـ)**: حفظ «عمدة الأحكام». كما في «التحفة اللطيفة» (٢/ ٥٢٢).

٥- **القاضي مجد الدِّين أبو البركات بن أبي النجا المقدسي الحنبلي (ت ٨٢٦هـ)**: تَفَقَّه بالعلاء بن محمد، وعليه قرأ «عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٣/ ٢٤١).

٦- **عبد الرحمن بن حسين بن حسن الشافعي ابن القطان (ت ٨٢٨هـ)**: نشأ بالمدينة، فحَفِظَ القرآنَ و«العمدة». كما في «الضوء اللامع» (٤/ ٧٥)، و«التحفة اللطيفة» (٢/ ١٢٤- ١٢٥).

أحمد بن محمد بن ناصر بن علي الكناني ابن جُمَيْلة (ت ٨٣١هـ): حَفِظَ «عمدة الأحكام»، وعرضها في سنة اثنتين وستين وسبع مئة. كما في «الدُّر الكمين» (ص٥٥٨).

محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ): حَفِظَ «عمدة الأحكام»، وعرضها في سنة تسع وثمانين وسبع مئة. كما في «الدُّر الكمين» (١/ ٤).

أبو علي حسين بن علي بن سبع بن علي البوصيري المالكي (ت ٨٣٨هـ): حَفِظَ «العمدة في الأحكام»، وأجاز له مغلطاي لما عرضها عليه. كما في «معجم الشيوخ» لابن فهد المكي (ص٣٥٥)، و«الضوء اللامع» (٣/ ١٥٠).

علي بن محمد بن علي بن عمر ابن عُديس (ت ٨٤٠هـ): حَفِظَ بمكةَ «عمدة الأحكام» وعرضها على المجد اللُّغوي وغيره، كما في «الضوء اللامع» (٥/ ٣٢٢).

الحافظ شهاب الدِّين أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): حَفِظَ «عمدة الأحكام»، كما في ترجمة ابن حجر لنفسه في «رفع الإصر»[١]. وبحث

[١] نسخة الإسكوريال (ق: ١٥٦ب)، وهي تُغاير الترجمة الموجودة في «رفع الإصر» المطبوع، وقد أثبتناها كاملة في مقدمة تحقيقنا لـ«بلوغ المرام» (ص٩- ١١).

فيها على الحافظ محمد بن ظهيرة سنة خمس وثمانين وسبع مئة، كما في «لَحْظ الألحاظ» (ص٢١١).

١٢- **محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي الحنبلي (ت ٨٥٥هـ)**: حَفِظَ «عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٦/ ٣٠٩).

١٣- **علي بن محمد بن محمد بن عيسى الحنبلي ابن الرَّزَّاز المتبولي (ت ٨٦١هـ)**: حَفِظَ القرآن و«عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٦/ ١٦).

سيف الدِّين محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٨١هـ): حَفِظَ القرآن، و«عمدة النسفي» في أصول الدِّين، و«عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٩/ ١٧٣).

محمد بن صالح بن عمر بن رسلان البُلقيني الشافعي (ت ٨٩٢هـ) حَفِظَ القرآن و«عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٧/ ٢٦٨).

عبد الرحمن بن عبد الغني بن محمد الحريري ابن العقاد (ت ٨٩٩هـ): حَفِظَ القرآنَ و«عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٤/ ٨٥).

الحافظ محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ): حَفِظَ عند الفقيه محمد بن عمر الطباخ بعضَ «عمدة الأحكام». ثم انتقل للعلامة الشهاب ابن أَسَد فأَكمَلَ عنده حِفْظَها. كما قال في «الضوء اللامع» (٨/ ٣).

جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ): حفظ «عمدة الأحكام»، وعرضها على مشايخ الإسلام: العلم البلقيني، والشرف المناوي، والعز الحنبلي، وشيخ الشيوخ الأقصرائي، وغيرهم، وأجازوه. كما في «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (١/ ٢٢٧)، و«شذرات الذهب» (١٠/ ٧٥).

شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): حَفِظَ القرآن، و«عمدة الأحكام». كما في «الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٤)، وغيرهم

وقد ذُكر جماعة ممن حفظوا «العمدة» في سماعات النسخة «م»، وسماعات النسخة «ن». وينظر: «ختم عمدة الأحكام الصغرى» (ص٢٣- ٢٩).

◈ التأليف على «العمدة»:

قد اعتنى أهل العلم بالتأليف على «عمدة الأحكام» عنايةً بالغةً، **وهذه إشارة إلى بعض ما أُلِّفَ عليه من كُتُبٍ ورسائلَ لأهل العلم**[١]:

أولًا: شروح «العمدة» والنكت على الشروح وحواشيها:

قد شرح «عمدة الأحكام» كثيرٌ من الأئمة الكبار والعلماء الأخيار، ونكَّت بعضُهم على بعضِ هذه الشروح، وحشَّى بعضهم على بعضها، منهم:

١- **تقي الدِّين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)**، وشرحه: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، أملاه علي أبي الفداء إسماعيل بن أحمد بن الأثير الحلبي (ت ٦٩٩هـ) حالَ قراءته للعمدة عليه، ولهذا يُنسب الكتاب في بعض المخطوطات والمصادر لابن الأثير، وإنما هو لابن دقيق العيد، بطلب من ابن الأثير، وابن الأثير هو المُستملي له، ثم مُقيِّده، وقد طُبِعَ عدَّةَ طبعاتٍ.

٢- **علاء الدِّين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان ابن العطَّار (ت ٧٢٤هـ)**، له: «العدة في شرح العمدة»، وهو مطبوع معروف.

٣- **عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن البغدادي المالكي، المعروف بابن عسكر (ت ٧٣٢هـ)**، له: «العدة في شرح العمدة».

٤- **تاج الدِّين عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الفاكهاني (ت ٧٣٤هـ)**، له: «رياض الأفهام شرح عمدة الأحكام»، وطُبِعَ في دار النوادر في خمس مجلدات.

٥- **أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن التادلي الفاسي (ت ٧٤١هـ)**، له: «شرح عمدة الأحكام».

---

(١) اختصرنا هذا الفصل بتصرُّفٍ مِن بَحْثٍ كتبه الشيخ حسين بن عكاشة في مقدِّمة تحقيقه لكتاب: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (١/ ٢٣- ٤٢).

٦- علاء الدِّين علي بن محمد بن إبراهيم الشيحي البغدادي، المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، له: «عدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام»، له نسخة في تونس الزيتونة (٢/ ١٣٥).

٧- كمال الدِّين أحمد بن عمر بن أحمد النَّشائي (ت ٧٥٧هـ)، له: «الشهدة على العمدة».

٨- محمد بن علي بن عبد الواحد ابن النقَّاش الدُّكالي (ت ٧٦٣هـ)، له: «شرح عمدة الأحكام».

٩- محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني المالكي (ت ٧٨١هـ)، له: «تيسير المرام بشرح عمدة الأحكام»[1]، طُبِعَت قطعةٌ منه في دار ابن حزم ببيروت، بتحقيق الدكتورة سعيدة بحوت.

١٠- سراج الدِّين عمر بن علي ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ)، له: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، وهو من أوسع شروح «العمدة» الموجودة وأكثرها فائدة، وطُبِعَ في دار العاصمة بالرياض، بتحقيق عبد العزيز المشيقح في أحد عشر مجلدًا.

١١- شهاب الدِّين أحمد بن العماد الأَقْفَهْسي الشافعي، يُعرف بابن العماد (ت ٨٠٨هـ)، له: «شرح عمدة الأحكام»، وطُبع بمؤسسة الريان، بتحقيق عثمان بن زامل النَّدَى، في مجلدين.

١٢- زين الدِّين عبد الرحمن بن علي بن خلف الفارسكوري (ت ٨٠٨هـ)، له: «شرح «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد».

١٣- مجد الدِّين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، صاحب «القاموس المحيط» (ت ٨١٧هـ)، له: «عُدَّة الحكام في شرح عمدة الأحكام».

١٤- شهاب الدِّين أحمد بن عبد الله بن بدر العامري الغزي الدمشقي (ت ٨٢٢هـ)، له: «شرح عمدة الأحكام»، قال ابنه رضي الدِّين الغزي في «بهجة الناظرين» (ص١٢٤): «وصل فيه إلى أثناء الصداق».

---

(١) قال ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٢٠٦): «جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العطار والفاكهاني وغيرهم».

١٥- **يعقوب بن جلال الدِّين بن أحمد الرومي الحنبلي التَّبَّاني (ت ٨٢٧هـ)**، له: «تعليقة على شرح العمدة لابن دقيق العيد».

١٦- **العلَّامة علي بن ثابت التلمساني (ت ٨٢٩هـ)**، له: «مختصر شرح عمدة الأحكام»، مخطوط في المكتبة البريطانية (٩٦٢١)، كذا ذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي».

١٧- **شمس الدِّين محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي الشافعي (ت ٨٣١هـ)**، له: «جمع العدة لفهم العمدة»، لَخَّصَ فيه «إحكام الأحكام» لابن الملقِّن، وزاد فيه فوائدَ كثيرةً.

١٨- **محمد بن عمار بن محمد بن عمار المالكي (ت ٨٤٤هـ)**، له: «غاية الإلهام في شرح عمدة الأحكام»، في ثلاث مجلدات.

١٩- **شهاب الدِّين أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)**، له: «النكت على شرح العمدة لابن الملقِّن»، ولم يُكمِلْه.

محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن إمام الكاملية (ت ٨٦٤هـ)، له: «مختصر شرح العمدة للبرماوي»، له فيه زياداتٌ يسيرة.

رَضِيُّ الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الله بن بدر الغزي العامري (ت ٨٦٤هـ)، كَتَبَ تكملةً لشرح أبيه لكتاب «عمدة الأحكام».

٢٢- **تاج الدِّين عبد الوهاب بن محمد بن حسن العلوي الحسيني الحلبي الشافعي (ت ٨٧٥هـ)**، له: «عدة الحكام شرح عمدة الأحكام».

٢٣- **شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)**، له: «القول المفيد في إيضاح شرح العمدة لابن دقيق العيد»، كَتَبَ اليسيرَ من أوَّله.

٢٤- **علي بن أحمد بن مكابر الشظبي المسوري اليمني (ت ٩٠٧هـ)**، له: «تجريد شرح العمدة مع زيادات نكت معتمدة».

٢٥- **جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)**، له: «شرح عمدة الأحكام».

٢٦- **أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤هـ)**، له: «شرح عمدة الأحكام».

٢٧- **أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد الرحمن القصري الفاسي (ت ١٠٢١هـ)**، له: «شرح عمدة الأحكام».

٢٨- **أحمد بن محمد الأسدي المكي (ت ١٠٦٦هـ)**، له: «حاشية على شرح عمدة الأحكام». نسخة منها في قاريونس (١٤٣٠).

٢٩- **أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن الإمام المهدي (ت ١١٥٨هـ)**، له: «حواشٍ على شرح العمدة».

٣٠- **محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)**، له: «العدة على شرح العمدة»، وهو حاشية على «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد، وهو مشهورٌ، طُبِعَ عِدَّةَ طبعاتٍ.

شمس الدِّين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (ت ١١٨٨هـ)، له: «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام»، طُبع في سبع مجلدات في دار النوادر بدمشق، وطُبِعَ أيضًا في عشر مجلدات بتحقيق الدكتور علي بن عبد الله الزَّبْن، في مكتبة التوعية الإسلامية بمصر سنة (١٤٣٧هـ) مع «العدة في إعراب العمدة» لابن فرحون.

٣٢ **حسام الدِّين محسن بن إسماعيل بن الحسين الشامي الصنعاني الحسني اليحيوي (ت ١١٩٤هـ)**، اختصر «العُدَّة على شرح العمدة» لشيخه الأمير الصنعاني.

٣٣ **يحيى بن المطهر بن إسماعيل (ت ١٢٦٨هـ)**، له: «الزبدة حاشية على العُدَّة».

٣٤- **عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الحنبلي الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ)**، له: «موارد الأفهام من سلسبيل عمدة الأحكام» في ست مجلدات.

٣٥- عبد الله بن إبراهيم الحزيم وإبراهيم أحمد الوقفي، لهما: «موجز الكلام في شرح عمدة الأحكام»، طُبِعَ في الرياض وزارة المعارف سنة (١٣٨٠هـ).

٣٦- عبد الله بن عبد الرحمن البسَّام، وله شرحان على «العمدة»:

الأول: «تيسير العلَّام شرح عمدة الأحكام». وله طبعات كثيرة.

والثاني: «خلاصة الكلام على عمدة الأحكام». طُبع بمصر سنة (١٣٨٢هـ).

٣٧- عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، له: «التعليقات على عمدة الأحكام»، جمعها تلميذه عبد الله بن محمد العوهلي، وطُبِعَت في دار عالم الفوائد سنة (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م).

٣٨- فيصل بن عبد العزيز آل مبارك (ت ١٣٧٧هـ)، له ثلاثة شروح:

الكبير: «نَقْعُ الأُوام بشرح أحاديث عمدة الأحكام» في خمسة أجزاء كبار.

والأوسط: «أقوال العلماء الأعلام على أحاديث عمدة الأحكام» في مجلدين ضخمين، لم يُطبعا بَعْدُ.

والصغير: «خلاصة الكلام على عمدة الأحكام»، طُبع عدة مرات.

٣٩- إسماعيل بن محمد الأنصاري (ت ١٤١٧هـ)، له: «الإلمام شرح عمدة الأحكام»، طُبع بالرياض سنة (١٣٨١هـ)، وسنة (١٤٠٠هـ).

٤٠- عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢١هـ)، له: «الإفهام شرح عمدة الأحكام»، طبع بتحقيق الدكتور سعيد بن علي بن وهف القحطاني.

٤١- محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، له: «تنبيه الأفهام بشرح عمدة الأحكام من كلام خير الأنام». طُبِعَ غيرَ مرة.

وكثير من أهل العلم الأحياء -وفَّقهم الله تعالى- يعتنون بكتاب «عمدة الأحكام» ويشرحونه؛ نفع اللهُ بجهود العلماء المخلصين.

ثانيًا: شرح غريب «العمدة»:

شَرَحَ محمد بن عمار بن محمد بن عمار المالكي (ت ٨٤٤هـ) غريب «العمدة» في كتابه: «الإحكام في شرح غريب عمدة الأحكام».

ثالثًا: النُّكت على العمدة:

أفرد النُّكت على «العمدة» إمامان كبيران، هما:

١- **بدر الدِّين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)**، وله: «نكت على العمدة»، ويُسمَّى أيضًا: «تصحيح عمدة الأحكام». طُبِعَ جزءٌ منه بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤٠٧هـ)، في العدد (٧٥- ٧٦)، وطُبع كاملًا بتحقيق نظر الفاريابي، عن مكتبة الرشد، سنة (١٤٢٣هـ)[١].

٢- **شهاب الدِّين أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)**، وله: «النكت على نكت الزركشي»، لم تَكمُل[٢].

رابعًا: إعراب «العمدة»:

ألَّف العلَّامة عبد الله بن محمد بن فرحون اليعمري (ت ٧٦٩هـ) كتابًا نفيسًا في إعراب «العمدة»، طُبِعَ بتحقيق الدكتور علي بن عبد الله الزَّبْن، في مكتبة التوعية الإسلامية بمصر سنة (١٤٣٧هـ) مع «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» للسفاريني، في عشر مجلدات.

خامسًا: تراجم رواة «العمدة»:

اعتنى غيرُ واحدٍ من العلماء الأخيار بجَمْع تراجم الرواة المذكورين في

---

(١) لكن محقِّق هذه الطبعة غيَّر ترتيب الكتاب، فقدَّم وأخَّر؛ ليكون الكتاب بترتيب «عمدة الأحكام»، فقد قسَّم الزركشِيِّ «النكت» قسمين: الأول: الكلام على التخريج، والثاني: الكلام على المعاني والأسماء، فدمج المحقِّق القسمين بترتيب «العمدة».

(٢) وذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٣٣) أن شيخه البُلقيني له تعليقات على «العمدة».

«العمدة»، منهم:

١- **عبد القادر بن محمد الصعبي (ت ٧١٣هـ)**، له: «رجال عمدة الأحكام»، مخطوطته في مكتبة عارف حكمت (٣٥) أصول حديث، وقد نَقل منه ابن الملقن في «شرحه» كثيرًا.

٢- **برهان الدِّين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)**، وله: «العدة على رجال العمدة»، مخطوطته في الرباط (٣١٧٥).

٣- **سراج الدِّين عمر بن علي الأنصاري ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)**، له: «العدة في معرفة رجال العمدة».

٤- **شمس الدِّين محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي الشافعي (ت ٨٣١هـ)**، له «الزهر البسَّام فيما حَوَتْه عمدة الأحكام من الأنام»، نظم، وشَرَحَه في: «سرح النهر في شرح الزهر»، له عدة نسخ خطية.

٥- **محمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن إمام الكاملية (ت ٨٦٤هـ)**، اختصر «رجال العمدة» للبرماوي مع زيادات يسيرة.

❁ سادسًا: التعريف بالمبهم ممَّن ذُكر في «العمدة»:

أفردهم الحافظ شهاب الدِّين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه: «تسمية مَن عُرف ممن أُبهِم في العمدة». منه نسخة ناقصة في المكتبة الأزهرية.

❁ سابعًا: نظم عمدة الأحكام:

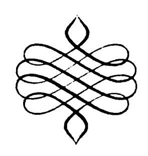
نَظَمَ «العمدة» **عبدُ الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني** (ت ١٢٤٢هـ) في قصيدة سمَّاها: «فتح السلام نظم عمدة الأحكام»، طُبعت غير مرة، وشرح الأمير نفسه هذا النظم بشرح سمَّاه: «الإلمام شرح فتح السلام نظم عمدة الأحكام» مخطوطته في دار الإفتاء السعودية (٢٥٠/ ٨٦).

وشَرَحَ هذا النظم أيضًا الحسنُ بن خالد الحازمي الحسني (ت ١٢٣٥هـ).

ثامنًا: الاستدراك على «العمدة»:

استدرك الحافظ عبد الغني المقدسي نفسه على «العمدة»، فزاد فيها أحاديث تناسبها من غير «الصحيحين»، وسمَّاها: «**العمدة الكبرى**»، وقد طُبعت بتحقيق الدكتور رفعت فوزي، وبتحقيق الدكتور سمير الزهيري.

واستدرك الإمام أبو أُمامة ابن النقاش (ت ٧٦٣هـ) عليها كتابًا سمَّاه: «إحكام الأحكام الصادرة من بين شفتَيْ سيد الأنام ﷺ»، حوى أحاديث تناسب «العمدة» من غير «الصحيحين»، وقد طُبع أيضًا بتحقيق الدكتور رفعت فوزي، وبتحقيق غيره.



الفصل الثامن

طَبَعات «العمدة»

طُبِعَ الكتاب طبعاتٍ كثيرةً، أشهرها:

١- الطبعة التي وَقَفَ على طبعها وأشرف على تصحيحها وعَلَّقَ بعض الفوائد في حواشيها السيد محمد رشيد رضا:

ضمن مجلد يُعرف باسم «مجموعة الحديث»[١]، الطبعة الثانية[٢] في مطبعة المنار بمصر سنة (١٣٤٢هـ)، وكان قد أمر بطَبْعها الملك عبد العزيز آل سعود ﷺ، وأعادت طباعتها الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية (١٤١٩هـ). عنوانها: «**العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاةُ والسلامُ**».

عدد الأحاديث في هذه الطبعة: (٤٠٩) حديثٍ[٣].

٢- الطبعة التي حقَّقها: الشَّيخ أحمد محمد شاكر:

وطَبَعَتْها دار الكتب السلفية بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة (١٣٧٣هـ)، والطبعة الثانية سنة (١٤٠٧هـ) -وهي التي بين أيدينا[٤]- عنوانها: «**العمدة في الأحكام في معالم**

---

(١) وقد يُقال له: «مجموعة الحديث النجدية»، ويحوي تسعة كتبٍ، هي: «الأربعون النووية» و«شرحها» للإمام النووي، و«عمدة الأحكام» للحافظ عبد الغني المقدسي، و«أصول الإيمان»، و«فضل الإسلام»، وكتاب «الكبائر»، و«نصيحة المسلمين بأحاديث خاتم المرسلين» الأربعة لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، و«الرسالة السنية في الصلاة وما يلزمها» للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب «الصلاة» للإمام ابن القيِّم، و«الوابل الصيب من الكلم الطيب» له.

(٢) ذُكر في تقدمة طبعة الأمانة أن الطبعة الأولى كانت في الهند، وأنهم لم يقفوا عليها.

(٣) اختلاف عدد الأحاديث في الطبعات يرجع إلى طريقة العد، فبعض الطبعات تعد ألفاظ الحديث الواحد أحاديث، فيكثر عدد الأحاديث فيها، وأخرى لا ترقمها، فيقل عدد الأحاديث فيها، وإلا فكل الطبعات فيها الأحاديث نفسها، وقد ذكر عماد الدين ابن الأثير في مقدِّمة «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٤) أن «عمدة الأحكام» (٥٠٠) حديث.

(٤) أُلحق بهذه الطبعة عدة فهارس ليست من عمل الشيخ شاكر؛ بل صَنَعَها المكتب السلفي لتحقيق التراث الإسلامي، كما ذُكر فيها (ص١٣٩).

الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاةُ والسلامُ ممَّا اتفق عليه الشَّيخان البخاري ومسلم».

عدد الأحاديث في الطبعة الثانية: (٥٠٣) حديثٍ.

٣- الطبعة التي حقَّقها: الشَّيخ محمد حامد الفقي:

وطَبَعَتْها مكتبتا الخانجي ودار الفكر، عنوانها: «**متن عمدة الأحكام عن خير الأنام محمد عليه الصلاةُ والسلامُ**». الطبعة الأولى سنة (١٣٧٥هـ).

عدد الأحاديث في هذه الطبعة: (٥١٣) حديثٍ.

٤- الطبعة التي حقَّقها محمود الأرناؤوط، وراجعها وقدَّم لها الشَّيخ عبد القادر الأرناؤوط:

وطبعتها دار الثقافة العربية بدمشق، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، والطبعة الثانية سنة (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، عنوانها: «**عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ**».

عدد الأحاديث في هذه الطبعة: (٤٣٠) حديثٍ.

٥- الطبعة التي حقَّقها: الدكتور سمير بن أمين الزهيري:

وطبعتها مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، وعنوانها: «**العمدة في الأحكام**».

عدد الأحاديث في هذه الطبعة: (٤٢٣) حديثٍ.

٦- الطبعة التي حقَّقها: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي:

وطبعتها دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)، والطبعة السابعة سنة (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، عنوانها: «**العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاةُ والسلامُ ممَّا اتفق عليه الشَّيخان البخاري ومسلم**».

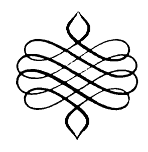
عدد الأحاديث في هذه الطبعة: (٤٢٣) حديثٍ.

٧- الطبعة التي حقَّقها: الدكتور عبد المحسن بن محمد القاسم:

وطَبَعَها ضمن سلسلة متون طالب العلم، الطبعة الثانية، سنة (١٤٤٢هـ-٢٠٢١م)، عنوانها: «**العمدة في الأحكام**».

عدد الأحاديث في هذه الطبعة: (٤١٤) حديثٍ.

وبعد انتهاء عملنا في تحقيق الكتاب على نسخه الخطية[1] راجعناه على بعض هذه التحقيقات، واستفدنا منها في تقويم بعض المواضع في عملنا وتحسينه، فجزى اللهُ محقِّقيها خير الجزاء.



(١) سيأتي وصفها في «الفصل العاشر: وصف المخطوطات المعتمدة».

الفصل التاسع

ميزات طبعتنا

تميَّزت طبعتنا -بحمد الله تعالى- بعدة ميزات، منها:

❁ **الأولى**: حُسن انتقاءِ النُّسخ الخطيَّة وجودتها؛ فلقد طبعنا الكتاب على تسع نُسخٍ عتيقةٍ قيِّمةٍ، انتخبناها من ثلاثٍ وأربعين نسخةً وقفنا عليها.

❁ **الثانية**: ضَبْط النَّصِّ بالشكل التامِّ ممَّا يُعين القارئَ على القراءة الصحيحة للأحاديث والآثار.

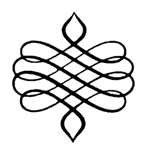
❁ **الثالثة**: التنبيه على فروق المخطوطات التِّسع المؤثِّرة، وإثبات حواشي المخطوطات التي تخدم النَّصَّ.

❁ **الرابعة**: الاعتناء بذكر تعقبات العلماء على المصنِّف في عزو الأحاديث والألفاظ، والاعتناء بتعيين المبهمات الواقعة في متون الأحاديث بذكر كلام العلماء في ذلك.

❁ **الخامسة**: حُسن التقديم للكتاب، فقد بذلنا في المقدِّمة جهدًا كبيرًا، وجاءت -بحمد الله تعالى- مِن أَوْفَى ما كُتِبَ عن «عمدة الأحكام».

❁ **السادسة**: حُسن الإخراج، وجودة الطباعة.

نسأل الله أن ينفع بهذا العمل، ويرزقنا الإخلاص والقبول.



الفصل العاشر

وصف المخطوطات المعتمدة

لقد وفَّقَنا اللهُ تعالى للحصول على (٤٣) نسخةً للكتاب، وقد رتَّبْناها من حيث القِدَم والوثاقة، بدأنا بالأقدم فالقديم، وما لم يُذكر فيها تاريخ رتَّبناها على الترتيب الهجائي للمكتبات، **فكانت كالتالي**:

١- مكتبة ابن يوسف بمراكش، رقم (٣٨٥/ ١)، كُتبت سنة (٦٠٥هـ).

٢- كتابخانة عمومي مرعشي نجفي قم إيران، رقم (٢٨٨٥).

٣- الكونجرس الأمريكي، رقم (١٥٥٩)، كُتبت سنة (٨٠٤هـ).

٤- مكتبة آيا صوفيا بإصطنبول، رقم (١٣٣١) مسندة.

٥- المكتبة المحمودية بالمدينة، رقم (٦٢٤)، كُتبت سنة (٧١٣هـ).

٦- مكتبة جامعة برنستون بأمريكا، رقم (٤٣٥٤)، كُتبت سنة (٧٣٣هـ).

٧- المكتبة الأزهرية، رقم (٢١٢٠)، كُتبت سنة (٧٣٥هـ).

٨- مكتبة باريس الوطنية، رقم (٧٢٦)، كُتبت سنة (٧٤٢هـ).

٩- مكتبة عاشر أفندي بإصطنبول، رقم (١١٠).

١٠- المكتبة الأزهرية، رقم (٩٢٥١٦)، كُتبت سنة (٧٥٥هـ).

١١- مكتبة جامعة الإمام، رقم (٦٠٢٣)، كُتبت سنة (٧٥٨هـ).

١٢- مكتبة الإسكوريال، رقم (١٤٧١)، كُتبت سنة (٧٥٩هـ).

١٣- مكتبة أحمد الثالث، رقم (٤٦٧)، كُتبت سنة (٧٦٦هـ).

١٤- مكتبة عيدروس بن عمر بن حبشي الخاصة باليمن، كُتبت سنة (٧٦٨هـ)، وعليها نقل سماع على المصنِّف.

١٥- مكتبة داماد إبراهيم بإصطنبول، رقم (٦٤٠)، كُتبت سنة (٧٧٦هـ).

١٦- المكتبة الأزهرية، رقم (٨٦٠٢٩)، كُتبت سنة (٧٨٧هـ).

١٧- المكتبة الأزهرية، رقم (٩٣٤١٨)، كُتبت سنة (٧٨٨هـ).

١٨- مكتبة أوقاف حلب، رقم (٤١٥)، كُتبت سنة (٧٩٠هـ).

١٩- مكتبة درجاهي، رقم (٣٠)، كُتبت سنة (٧٩١هـ).

٢٠- مكتبة برلين، رقم (١٣٠٦)، كُتبت سنة (٧٩٧هـ).

٢١- مانسيا، رقم (٣٠٣)، كُتبت سنة (٨٢٠هـ).

٢٢- مكتبة أسعد أفندي بإصطنبول، رقم (٨٢٠)، كُتبت سنة (٨٢٣هـ).

٢٣- مكتبة دار الكتب المصرية، رقم (٧٨٤) حديث، كُتبت سنة (٨٢٥هـ).

٢٤- المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم (٤١٩٣)، كُتبت سنة (٨٢٥هـ).

٢٥- مكتبة جامعة الإمام، رقم (٢٦٥٢)، كُتبت سنة (٨٦٨هـ).

٢٦- مكتبة الخزانة العامة بالرباط، عليها سماع سنة (٨٨٦هـ).

٢٧- المكتبة الأزهرية، رقم (٩٢٥٦٦)، كُتبت سنة (٩٥٥هـ).

٢٨- مكتبة الإمام زيد، رقم (٩٧٣)، كُتبت سنة (١١٧٨هـ).

٢٩- مكتبة القاضي أحمد بن محمد بن علي المجاهد الخاصة بتعز، رقم (٢٩٤).

٣٠- المكتبة الأزهرية، رقم (٢٢٤٠٢).

٣١- المكتبة الأزهرية، رقم (٩٣٤٤٩).

٣٢- مكتبة أق حصار، رقم (١٤٦١).

٣٣- مكتبة أنطاليا تكلي أوغلو (١٤٩) نسخة رائعة.

٣٤- مكتبة جامعة الإمام، رقم (٤٩٨٥).

٣٥- مكتبة جامعة الإمام، رقم (٨٤٣٤).

٣٦- مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (١٠٥٩).

٣٧- مكتبة الحرم المكي، رقم (١١٠١).

٣٨- مكتبة الحرم المكي، رقم (٣٩٥١).

٣٩- مكتبة دار الإفتاء السعودية، رقم (١٣/ ٨٦).

٤٠- مكتبة دار الكتب المصرية، رقم (١٠١٤) حديث.

٤١- المكتبة السليمانية بإصطنبول، رقم (٥٧٦).

٤٢- المكتبة الظاهرية رقم (٤١٠٥).

٤٣- مكتبة قرة جلبي بإصطنبول، رقم (١٧٤).

وبعد دراسة النُّسخ وقع اختيارنا على أقدم النسخ وأوثقها -وهي التِّسع الأُول- لتحقيق الكتاب:

١- نسخة مكتبة ابن يوسف بمراكش، رقم (٣٨٥/ ١)، ورمزها: «**س**».

٢- نسخة كتابخانة عمومي مرعشي نجفي قم إيران، رقم (٢٨٨٥)، ورمزها: «**ي**».

٣- نسخة الكونجرس الأمريكي، رقم (١٥٥٩)، ورمزها: «**ك**».

٤- نسخة مكتبة آيا صوفيا بإصطنبول، رقم (١٣٣١)، ورمزها: «**ص**».

٥- نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة، رقم (٦٢٤)، ورمزها: «**م**».

٦- نسخة مكتبة جامعة برنستون بأمريكا، رقم (٤٣٥٤)، ورمزها: «**ن**».

٧- نسخة المكتبة الأزهرية، رقم (٢١٢٠)، ورمزها: «**أ**».

٨- نسخة مكتبة باريس الوطنية، رقم (٧٢٦)، ورمزها: «**ب**».

٩- مكتبة عاشر أفندي بإصطنبول، رقم (١١٠)، ورمزها: «**ع**».

وهذا وصفها:

١- وصف النسخة «س»:

مكان حفظها: مكتبة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم (٣٨٥/ ١).

عنوانها: «**كتاب العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام**، تأليف الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن [عليٍّ][(١)] بن سرورٍ المقدسي رضي الله تعالى عنه».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وسلَّم

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العامل الزاهد الحافظ تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي ﵁: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «كمل، والحمد لله واهب الحمد والهادي إليه، والصلاة على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلَّم كثيرًا.

وكان الفراغ منه في الثامن لشهر جمادى الثاني، عام خمس وست مئة،

على يد العبد إلى مولاه سعيد بن علي بن عبد الله[(٢)]... عفا الله عنه بمنه، ولمَن دعا له بالعفو والرحمة».

ناسخها: سعيد بن علي بن عبد الله.

تاريخ نسخها: كمل الفراغ منه في الثامن لشهر جمادى الثاني عام خمسة وست مئة.

عدد أوراقها: (٤٤) ورقة.

---

(١) كُتبت في المخطوط: «سر».

(٢) لم نستطع قراءة نسبته.

مسطرتها: (٢٣) سطرًا.

نوع الخط: مغربي مشكول أغلبه.

مقابلاتها: النسخة مقابلة على أصلها؛ يدل على ذلك قلة سقوطاتها، ووجود الدارات المنقوطة أواخر الأبواب، ووجود اللحوقات المصحَّحة على حواشي بعض أوراقها.

سماعاتها: كُتب بحواشي بعض الأوراق: «بلغتُ سماعًا بلفظ الشيخ»[١].

تملكاتها: كُتب على لوحة العنوان: «ملك لمحمد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن موسى الأنصاري ثم الإشبيلي، ثم لمَن شاء اللهُ من بعده.

فرحم اللهُ كاتبه وقارئه وحافظه ومَن نظر فيه، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة على سيِّدنا محمدٍ خاتم النبيين وعلى آله وصحبه المنتخبين، وسلم كثيرًا إلى يوم الدِّين».

وكُتب أيضًا: «ملك لكاتبه عمر بن محمد بن عمر بن عيسى الأزدي وفقه الله تعالى، ثم لمَن شاء الله من بعده».

وكُتب أيضًا: «تملكه شراءً صحيحًا كاتب... علي بن أحمد بن علي بن... غفر الله ذنوبه وستر... في الخامس والعشرين... عام أربعة وعشرين...».

وقفيات: كُتب على لوحة العنوان: «الحمد لله، حبس مولانا أمير المؤمنين... هذا الكتاب المفيد... الخزانة... المغربية... تحبيسًا مؤبَّدًا ووقفًا مخلَّدًا، على أَلَّا يخرج من الجامع المذكور، قصد به وجه الله تعالى، وبسط -أيَّده اللهُ- يد الفقيه قاضي الجماعة على حوزه فحازه... الاستماع... ثمانية وسبعين وتسع مئة».

فوائد علمية: كُتب على لوحة العنوان: «أبو محمد عبد الغني هذا من حُفَّاظ زمانه المشاهير، سمع بدمشق من جماعةٍ، وببغداد، وحدَّث وصنَّف، وكان ثقةً ثبتًا، تُوفِّي بمصر يوم الاثنين الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول المبارك سنة ست مئة».

وقد تخلَّل الأوراق من (ق: ٣٨) إلى (ق: ٤١) جزء من كتاب: «تلقين الوليد الصغير» للإمام عبد الحقِّ بن عبد الرحمن الأزدي، المعروف بابن الخرَّاط.

---

(١) لم يُسم السامع ولا الشيخ.

وكُتب بآخرها ترجمة لابن الخرَّاط نقلها من كتاب «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبَّار القضاعي.

قيمتها: هي نسخةٌ قيمةٌ جدًّا، صحيحة الضبط، نادرة الخطأ، ومن دقتها أنها كثيرًا ما تضبط اللفظ الواحد بضبطين، وتكتب عليه: «معًا».

وعلى حواشيها رموز كثيرة متفرقة، نحو: (خ سـخ)، (خ ص)، (صح خ سـ صح)، (صح خ معًا صح)، (صح ش)، (صح ص ش)، (صح ظ)، وغيرها[1]، ولم يتضح لنا هل هي رموز نسخ أخرى، أو إشارة لأسماء ناسخين أو غيرهم، وقد ذكرنا أغلبها في أماكنها من الهوامش.

وهي أقدم النُّسخ التي وصلت إلينا من نُسخ الكتاب على الإطلاق.

ويعيبها: أنها سقط منها الحديثان (٣٧٣، ٣٩٥)، وسقط منها رواية في الحديث (٣٨٠)، إضافةً لبعض مخالفتها لبقية النُّسخ.

٢- وصف النسخة «ي»:

مكان حفظها: كتابخانة عمومي مرعشي نجفي قم إيران، تحت رقم (٢٨٨٥).

عنوانها: ليس لها لوحة عنوان.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيق

قال الشيخ الإمام العالم الحافظ الأوحد تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي رضي الله عنه وأرضاه: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «آخر الكتاب

والحمد لله وحده، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

---

(١) ونحو ذلك في حواشي النسخة «ن».

... هذه العمدة المباركة، نهار الجمعة ثامن عشري ربيع الأول سنة أربع... وست مئة.

وكتبه: القاضي شهاب الدِّين أحمد بن...[١]، غفر له ولوالديه ولسائر المسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

ناسخها: القاضي شهاب الدِّين أحمد بن....

تاريخ نسخها: نهار الجمعة ثامن عشري ربيع الأول سنة أربع...[٢] وست مئة.

عدد أوراقها: (٥٨) ورقة.

مسطرتها: (١٧) سطرًا.

نوع الخط: نسخ تام الضبط.

مقابلاتها: النسخة مقابلة على أصلها، يدل على ذلك قلة سقوطاتها، ووجود اللحوقات المصحِّحة على حواشي بعض أوراقها، وكُتب بحاشية آخرها: «قُوبل...[٣]».

قيمتها: نسخةٌ قيمةٌ جدًّا، صحيحة الضبط، نادرة الخطأ، وإذا أخطأ الناسخ في رسم كلمة أصلحها في الحاشية وكتب فوقها: «بيان»، كما في (ورقة: ٣٥، ٥٠...).

ومن دقتها أنها كثيرًا ما تضبط اللفظ الواحد بضبطين، وتكتب عليه: «معًا».

وعلى حواشيها تعليقات كثيرة الفوائد، فيها: إشارة إلى فروق نُسخ، وضبط بعض الألفاظ، وشرح بعض العبارات، وتراجم بعض الصحابة، وقد أثبتنا جُلَّ حواشيها في التعليقات.

وفي بعض الحواشي يذكر تعريف لكلمتين بينهما حرف العطف، وقد فرَّقناها في مواضعها بحذف حرف العطف.

(١) سُوِّد -في الموضعين- على بقية الاسم.

(٢) رسم الرقم مشكل، لكن على كل حال فنسخها في القرن السابع الهجري.

(٣) لم يظهر بقية العبارة في مصورتنا.

ويعيبها: سوء تصوير بعض لوحاتها ممَّا أذهب كلمات بعض الحواشي، وقد اجتهدنا في تقويمها بالاستعانة بالمصادر، إضافة لسقوط اللوحة (٥٦) من مصورتنا منها، وهي تشتمل الأحاديث: (٤٠٠ – ٤٠٩).

٣- وصف النسخة «ك»:

مكان حفظها: مكتبة الكونجرس الأمريكي، تحت رقم (١٥٥٩).

عنوانها: «**كتاب العمدة في الأحكام**».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

اللهُ لطيف بعباده

قال الشيخ الإمام العالم الحافظ تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي قدَّس اللهُ روحه ونوَّر ضريحه: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «تم الكتاب

كتبه العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى: عبد الرحمن بن الصائغ،

ووافق الفراغ منه الخامس عشر من شهر صفر عام أربعٍ وثمان مئة.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا.

حسبنا اللهُ ونعم الوكيل».

ناسخها: عبد الرحمن بن الصائغ[1].

تاريخ نسخها: الخامس عشر من شهر صفر عام أربعٍ وثمان مئة.

عدد أوراقها: (٨٥) ورقة.

مسطرتها: (١١) سطرًا.

---

(١) زين الدِّين عبد الرحمن بن يوسف القاهري، يُعرف بابن الصائغ، شيخ الكُتَّاب في وقته بدون مدافع، تُوفِّي سنة (٨٤٥هـ). ترجمته في «الضوء اللامع» (٤/ ١٦١– ١٦٢).

نوع الخطِّ: نسخٌ تام الضبط، وكُتبت العناوين وأوائل الأحاديث بماء الذهب بخطِّ الثُّلث.

مقابلاتها: النُّسخة مقابلة على أصلها؛ يدل على ذلك قلة سقوطاتها، ووجود اللحوقات المصحَّحة على حواشي بعض أوراقها، ووجود الدارات المنقوطة في بعض أوراقها.

تملكاتها: كتب على صفحة العنوان تملك ممحى.

قيمتها: نسخةٌ قيمةٌ جدًّا، صحيحة الضبط، نادرة الخطأ، وهي أجمل النسخ التي وصلتنا خطًّا، وأبهاها منظرًا؛ فقد كتبها شيخ خطاطي مصر عبد الرحمن بن الصائغ ﷺ، ولوحة عنوانها مذهبة بديعة جدًّا.

٤- وصف النسخة «ص»:

مكان الحفظ: مكتبة آيا صوفيا بإصطنبول، تحت رقم (١٣٣١).

عنوانها: «**كتاب العمدة في الأحكام**، تأليف الشَّيخ الإمام العالم الحافظ ناقد الحُفَّاظ محدِّث الشام تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي ﷺ.

رواية الشَّيخ الصَّالح يوسف بن جمهور بن جوهر المنبجي عنه.

سماع العبد الفقير إلى الله تعالى الحسن بن محمود بن المحسن بن محمد الحموي الحنفي عفا اللهُ عنه».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر

أخبرني الشَّيخ الصالح يوسف بن جمهور بن جوهر المنبجي بها في مجالس، آخرها تاسع عشر ربيع الآخر سنة سبعة وثلاثين وست مئة بقراءته وأنا أسمع وأُقابل على نسختي قال: أنبأنا الشَّيخ الإمام العالم الحافظ محدِّث الشام أبو محمد عبد الغني بن

عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي ﵀، في ذي القَعدة سنة أربعة وتسعين وخمس مئة بجامع دمشق المحروسة قال: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: فُقدت ورقة من آخرها، فأُكملت بخط مغاير للنسخة، **كُتب في آخرها**: «تم **«كتاب الأحكام في معرفة الحلال والحرام عن النبي [خير][1] الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الأطهار الكرام»**.

وكان الفراغ من التكملة يوم الأربعة[2]، ثامن عشر شهر شعبان المبارك.

على يد العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن محمد الخطيب، بالجامع القديم.

غفر اللهُ له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا، آمين».

ناسخها: لم يُعلم؛ لفقدان آخر ورقة منها.

وأمَّا «عبد الله بن محمد الخطيب» فقد كتب الورقة الأخيرة فقط ليُكمِلَ النسخة، **ثم بعده في المجموع**: «كتاب مجموع الفتاوى» للنووي، وهو بخطه أيضًا، **وزاد في آخره**: «كتبه: عبد الله بن محمد الخطيب، بمدينة غزة، بالجامع القديم».

تاريخ نَسْخِها: لم يُعلم؛ لفقدان الورقة الأخيرة من أصل النسخة، وتاريخ كتابة الورقة المكمِّلة للنسخة يوم الأربعة، ثامن عشر شهر شعبان المبارك، ولم تُذكَر السنة، لكنها نسخة عتيقة تعود للقرن السابع الهجري تقديرًا.

عدد أوراقها: (٧٣) ورقةً، ضمن مجموع (ق: ١أ- ق: ٧٣ب).

مسطرتها: (١٥) سطرًا.

نوع الخط: نسخ مشكول بعضه.

---

(١) سقط من المخطوط.

(٢) كذا في المخطوط، في الموضعين.

تملُّكاتها: بآخر ورقة من المجموع (ق: ١٥٤أ): «واشترى هذا الكتاب المبارك العبد الفقير إلى الله تعالى علي بن أحمد بن علي من أولاد الشاهد.

وكتب هذا الخط بالقيساوية بوقف البيمارستان الناصري أثابه اللهُ الجنة بِمَنِّه وكرمه، آمين».

وعلى لوحة العنوان وقفية نَصُّها: «قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظَّم مالك البحرين والبرين خادم الحرمين الشريفين السلطان بن السلطان بن السلطان الغازي محمود خان، وقفًا صحيحًا مرعيًّا لمَن طالع وأفاد وتعلَّم واستفاد، أعظم اللهُ تعالى أجره يوم التناد.

حرَّره الفقير: أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين، غُفر لهما».

وفوقها ختم دائري نَصُّه: «الحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله».

وتحت الوقفية ختم بيضاوي.

قيمتها: هذه النسخة من أقدم نُسخ الكتاب، وهي مسنَدَةٌ إلى مصنِّفه، ومقابَلة على أصلها، يدل على ذلك وجود اللحوقات المصحَّحة على حواشي بعض أوراقها.

ويعيبها: كثرة تفرداتها وتصحيفاتها، وأنها أَدخَلت بعض الحواشي والتعليقات في صلب الكتاب دون إشارة، كما في الأحاديث: (١٣، ٦٤، ٨١، ١٨٣، ١٩٢ ...).

٥- وصف النسخة «م»:

مكان الحفظ: المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، تحت رقم (٦٢٤).

عنوانها: «**كتاب العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام**، جَمْع الفقيه الإمام الحافظ الأوحد الزَّاهد جمال العلماء وعزِّ الإسلام تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي، رحمه اللهُ وأثابه الجنة برحمته، آمين.

وصلَّى اللهُ على محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

قال الشَّيخ الفقيه الإمام الحافظ الأوحد الزَّاهد أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي رحمه اللهُ ورضي عنه: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «تمت «**العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام**».

والحمدُ لله وحده، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا».

ناسخها: لم يُصرَّح به، لكن ترجَّح لنا أنه محمد بن أبي الفتح بن أبي سالم ابن الأَطْعاني[١]؛ لأنه كتب السماع آخرها بنفس خطِّ النسخة.

تاريخ نسخها: لم يُصرَّح به، إلا أنه سنة (٧١٣هـ)، أو قبلها، وهو تاريخ نقل السماع آخرها.

عدد أوراقها: (٢٨) ورقةً.

مسطرتها: (٢٥) سطرًا.

نوع الخط: نسخٌ مشكولٌ بعضه.

مقابلاتها: النُّسخة مقابلة على أصلها، يدل على ذلك قلة سقوطاتها، ووجود اللحوقات المصحَّحة على حواشي بعض أوراقها.

سماعاتها: كتب بآخرها ورقة (٢٨أ): «الله الموفِّق

وجدتُ على الأصل المنقول منه هذا الكتاب ما صورته:

قرأ عليَّ هذا الكتاب أجمع -وهو «**كتاب العمدة في الأحكام**» تأليف الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي رحمه الله- مالكُه الولدُ النجيبُ

---

(١) ترجمته في «الدرر الكامنة» (٤/ ١٤٠).

الفقيه شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن عفيف الدِّين صالح بن أبي العلاء بن أبي محمد الحلبي -أسعده اللهُ تعالى في الدَّارين- من حفظه، بسماعي له أجمع، على شيخنا أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي بقراءتي عليه، بسماعه من مصنِّفه -رحمهما اللهُ تعالى- فسمعه بالقراءة المذكورة: الشَّيخ الفقيه عفيف الدِّين صالح المذكور، وصحَّ ذلك وثبت في أربعة مجالس، آخرها يوم الأربعاء سلخ ذي قعدة سنة ثلاثٍ وثمانين وست مئة بمدرسة ابن الحنبلي بدمشق المحروسة.

كتبه: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي، عفا اللهُ عنه، حامدًا اللهَ تعالى ومصلِّيًا على رسوله ومسلِّمًا.

نقله كما وجده حرفًا بحرفٍ: محمد بن أبي الفتح بن أبي سالم، عُرف بابن الأَطْعاني -عفا اللهُ عنه- في خامس عشرين ذي الحجة من سنة ثلاث عشرة وسبع مئة.

وكان الشَّيخ شمس الدِّين المسمع المذكور أجازني جميع ما يجوز له روايته سنة اثنين وسبع مئة».

تملُّكاتها: كُتب على صفحة العنوان عدة تملُّكات، منها:

«من كتب مَن يثق بسيِّده ذي الجود والبر محمد بن محمد بن... الشافعي، غفر اللهُ زلَلَه، وسدَّد خَلَلَه».

وكُتب تحته: «هذا الكتاب عندي عارية بواسطة محمد الشعاب المدني.

كتبه: محمد الصنعاني»[1].

وآخر: «ملكه العبد الفقير أبو السعود بن يوسف من والده».

وآخر: «هذا الكتاب ملك [الوالد][2] أبي جعفر محمد بن أحمد... أحمد بن العجمي سلَّمه اللهُ تعالى...

---

(١) تكرَّرت هذه العبارة في صفحة العنوان مرتين، وكُتبت في الصفحة التالية أيضًا.

(٢) في المخطوط: «الولد».

كتبه: محمد بن عمر بن محمد بن العجمي... من تركة والده وأوقفته إيَّاه».

وآخر: «مما ساقه الدهر إلى ملكي بالابتياع الشرعي، وأنا الفقير الشَّيخ عبد الكريم ابن المرحوم الشَّيخ ولي الدين، عُفي عنهما، في (١٤)... سنة (١٠٦٤)».

وآخر: «من كُتُب الفقير محمد الطربوشي المشتراة سنة (١١١٢)».

وخاتم وقف نَصُّه: «وقف محمد أمين أفندي ابن شيخ الإسلام ولي الدِّين أفندي ابن الحاج مصطفى أغا ابن الحاج حسين أغا سنة (١٣٠٧)».

وخاتم المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

وكُتب في صفحة العنوان: «يا حفيظ يا كبيكج». **وفي منتصف الصفحة**: «يا كبيكج يا كبيكج يا كبيكج»[١].

قيمتها: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ مقابَلةٌ.

٦- وصف النسخة «ن»:

مكان الحفظ: مكتبة جامعة برنستون بأمريكا، تحت رقم (٤٣٥٤).

عنوانها: «**كتاب العمدة من حديث رسول الله ﷺ**، تصنيف الشَّيخ الإمام الحافظ تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي الجَمَّاعيلي ثم الدِّمَشقي الصَّالحي الحنبلي رحمه اللهُ تعالى».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

قال الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي رحمه الله: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

---

(١) ينظر: استخدام (كبيكج) في المخطوطات العربية (بحث بالإنجليزية)، لأدم كتشد، ترجمة الأستاذ عصام محمد الشنطي الخبير في معهد المخطوطات العربية في القاهرة، نشرها ضمن مجلة تراثيات الصادرة عن دار الكتب والوثائق القومية، العدد الثامن (ص٨٧- ٩٠).

آخرها: «آخر **«كتاب العمدة في الأحكام»**.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

فرغ من كتابته لنفسه: العبد الفقير إلى رحمة ربِّه: أحمد بن إبراهيم بن أحمد الشافعي -عفا اللهُ عنه- تاسع عشرين شهر رمضان المعظَّم، من سنة ثلاثٍ وثلاثين وسبع مئة».

ناسخها: أحمد بن إبراهيم بن أحمد الشافعي[1].

تاريخ نسخها: تاسع عشرين شهر رمضان المعظَّم، من سنة ثلاثٍ وثلاثين وسبع مئة.

عدد الأوراق: (٧٦) ورقةً.

مسطرتها: (١٥) سطرًا.

نوع الخط: نسخي جزئي التشكيل، كُتبت عناوين الكتب والأبواب بخطٍّ أكبر حجمًا.

مقابلتها: نسخة مقابلة على أصلها، وبآخرها بلاغ المقابلة، ونهاية كل فقرة دارة منقوطة؛ دليلًا على مقابلتها، مثقلة بالحواشي والتعليقات المفيدة النافعة، وبالتصحيحات وفروق النسخ في الحواشي

كَتَبَ الناسخ آخرها: «قابلتُ هذه النسخة على النسخة المنقولة منها، وهي نسخةٌ مقابَلَةٌ صحيحةٌ معتمَدَةٌ بخطِّ الشَّيخ الإمام العالم المرحوم فخر الدِّين أبي محمد

---

(١) لعله المترجم في «الوفيات» لابن رافع (١/ ٤١٣)، و«الدرر الكامنة» (١/ ٨١)، وذكروا وفاته سنة (٧٤٢هـ).

(٢) وقد ذكر في حاشية الحديث (٢٢) زيادة -وهي مزيدة في بعض النسخ- وكُتب عليه: (خ ن س). وبعده: (ن خ س).

ولم يتضح لنا هل هي رموز نسخ أخرى، أو إشارة لأسماء ناسخين أو غيرهم، وقد تقدم الإشارة لمثل هذا عند وصف النسخة «س».

عبد الرحمن ابن الشَّيخ الإمام العلَّامة الوارع[1] الزَّاهد العابد المسنِد شمس الدِّين أبي عبد الله محمد ابن شيخ الإسلام الحافظ المتقن المحقِّق جامع أشتات الفضائل فخر الدِّين أبي محمد عبد الرحمن بن البعلبكي الحنبلي، رحمه اللهُ تعالى.

ووجدتُ عليها بخطٍّ كاتبها المذكور ما صُورَتُه:

قابلتُ هذه النسخة على نسخةٍ بخطِّ جَدِّي ﷺ، وعليها بخطِّ والدي ما مثاله: صحَّحتُ هذه النسخة مقابلةً وضبطها على الشَّيخ جمال الدِّين أبي عبد الله محمد بن مالك في الأماكن المشكلة منها، فما كان فيها من ضبطٍ في مكانٍ فعنه أخذته فليُعْلَم ذلك.

كتبه: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن البعلبكي، نفعنا اللهُ والمسلمين بالعلم، ولله الحمد.

وهذه نسخةٌ مسموعةٌ، ووجدتُ عليها من الطباقات ما صورته:

قرأ عليَّ جميع «**كتاب الأحكام**»، جَمْع الشَّيخ الإمام العالم الحافظ بقية السَّلف الصَّالح تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ المقدسي -قدَّس اللهُ روحه- الولدُ النجيبُ محمد بن فخر الدِّين عبد الرحمن بن البعلبكي من حِفْظه قراءةً حسنةً، نفعه اللهُ به وبسائر العلم، وزيَّنه بالحلم، ونفع به.

وكانت خاتمته يوم الجمعة العشرين من جُمادى الآخِر سنة سبعٍ وخمسين وست مئة بسفح جبل قاسيون.

كتبه: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي.

حامدًا لله تعالى، ومصلِّيًا على نبيِّه محمدٍ وآله ومسلِّمًا.

وحسبنا اللهُ ونعم الوكيل.

ومما وجدت على هذه النسخة بخط كاتبها المذكور:

شاهدت على... بالأحكام بخطِّ جدي ما مثاله بخطِّ والدي:

(١) كذا.

قرأتُ جميع هذا الكتاب من حفظي -وهو كتاب «العمدة في الأحكام»، تأليف الشَّيخ الإمام العالم الحافظ تقي الدِّين عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي- على الشَّيخ الإمام العالم الأوحد زين الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، بحق سماعه من مؤلِّفه، وذلك يوم الجمعة سادس شهر جُمادى الأولى سنة تسعٍ وخمسين وستِّ مئة.

وكتب: محمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعلبكي، غفر اللهُ له ولوالديه ولجميع المسلمين.

هذا السماع صحيح.

وكتب: أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، سامحه اللهُ حامدًا ومصلِّيًا.

ومما وجدت على النسخة الموصوفة بخطِّ كاتبها:

قرأتُ جميع هذا الكتاب، وهو «**العمدة في الأحكام**»... تقي الدِّين عبد الغني، على الشَّيخ الإمام العالم المحدِّث الفاضل الأصيل أقضى القضاة شرف الدِّين عبد الله... ابن الشَّيخ الإمام العالم الأوحد شرف الدِّين عبد الله ابن الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي، بسماعه لها من الشَّيخ [أحمد][1] بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، بسماعه من المصنِّف، في مجالس آخرها... وعشرين وسبع مئة بالمدرسة... بدمشق المحروسة.

كتبه: عبد الرحمن [بن محمد بن] عبد الرحمن بن يوسف بن البَعْلَبَكِّي...

حرَّر ذلك: أحمد بن إبراهيم بن أحمد... نَسخًا ومقابلة، في مجالس آخرها... من شهر ذي القَعدة، من سنة ثلاثٍ وثلاثين وسبع مئة.

والحمدُ لله وحده، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم».

تملُّكاتها: كتبها لنفسه أحمد بن إبراهيم بن أحمد الشافعي.

---

(١) ما بين المعقوفين -في الموضعين- غير واضح في المخطوط.

وكُتِبَ على صفحة العنوان تملُّكٌ نَصُّه: «تملَّكه العبد الفقير محمود، المشتهر ببالة بن داود، أوصله اللهُ تعالى إلى ما يريد». ووضع تحته خاتمه.

وتملُّكٌ آخَرُ نَصُّه:

وَيَكْفِيكَ قَوْلُ النَّـاسِ فِيمَا مَلَكْتَهُ: لَقَـدْ كَانَ هَـذَا مَـرَّةً لِفُـلَانِ[١]

العبد الفقير: أحمد بن عليٍّ، عفا اللهُ عنه».

وكتب على صفحة العنوان ترجمة للمؤلِّف، نَصُّها:

«تُوفِّي مصنِّف هذا الكتاب في الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ستٍّ مئة بمسجد ابن الفرات بمصر، ودُفن... بالتربة المعروفة به.

ومولده سنة إحدى وأربعين وخمس مئة... والشَّيخ موفَّق الدِّين ابن قدامة في سنةٍ واحدة[٢]، وهما ابنا خالة، ولكن الحافظ أكبر من موفَّق الدِّين بأربعة أشهر.

وللحافظ ﷀ «سيرة» جمع وتخريج الحافظ ضياء الدِّين محمد بن عبد الواحد المقدسي، فمَن أراد ترجمته فليطالعها يعرف مقداره.

سمع الكثير بدمشق وبغداد والموصل وأصبهان وغيرها، وصنَّف التصانيف المفيدة، وكتب ما لا يُوصف، وكان غزير الحفظ من أهل الإتقان والتجويد، قيمًا بجميع فنون الحديث، وهو كثير العبادة والورع على قانون السلف.

قال ابن النجار: كان أمير المؤمنين في الحديث، سُئل: لم لا تقرأ بغير كتابٍ؟ يعني دائمًا، فقال: أخاف العجب.

ولم يزل بدمشق بعد أن رجع من أصبهان ينتفع الناس به، إلى أن تكلم في الصفات والقرآن بشيءٍ أَنكَرَه عليه أهلُ التأويل من الفقهاء وشَنَّعُوا عليه، وعُقد له مجلس بدار السلطان حَضَرَه القضاة والفقهاء، فأَصَرَّ على قوله، فأباحوا دَمَه، فشَفَعَ فيه جماعةٌ من

---

(١) البيت من بحر الطويل.

(٢) كُتب بحاشية المخطوط: «وبخطِّ ابن حجر: إنما مات الموفَّق سنة عشرين وست مئة (٦٢٠)».
والظاهر أن الكاتب أراد اتحاد سنة ميلادهما لا سنة وفاتهما؛ فلا يرد عليه قول ابن حجر.

أُمراء الأكراد على أن يخرج من دمشق، فتوجَّه إلى مصر ولم يزل بها... إلى أن تُوفي».

قيمتها: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ مقابلةٌ مسموعةٌ مشحونةٌ بالتعليقات النفيسة.

٧- وصف النسخة «أ»:

مكان الحفظ: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، تحت رقم (١٠٥) خاص، (٢١٢٠) عام.

عنوانها: «**كتاب عمدة الأحكام**».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى اللهُ على محمدٍ وآله وسلَّم

قال الشَّيخ الإمام العالم العلَّامة تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي، قَدَّسَ اللهُ روحه ونَوَّرَ ضريحه: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «آخر «**كتاب العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمدٍ عليه أفضل الصلاة والسلام**»، جَمْع الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليِّ بن سرورٍ المقدسي الحنبلي، تغمَّده اللهُ برحمته.

والحمد لله وَحْدَه، وصلَّى اللهُ على محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم.

كتبها: محمد بن محمد بن محمد بن محمود البخاري الحنفي.

ووافق الفراغ منها في العَشْر الأوسط من شهر ربيع الآخِر، سنة خمس وثلاثين وسبع مئة بمدينة دمشق، داخل الباب الصغير، بالقرب من دار الصاحب.

وحسبنا اللهُ ونعم الوكيل».

ناسخها: النسخة كتبها ناسخان بخطَّين مختلفين، فمن (ق: ٦٨ب- ١١٥ب)[١] لم يُسمَّ كاتبه، ومن (ق: ١١٦أ- ١٥٥ب)[٢] كتبه محمد بن محمد بن محمد بن محمود

---

(١) يعني: من أول الكتاب إلى أثناء حديث (٢٢٩).

(٢) يعني: من قوله في حديث (٢٢٩): «أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا...» إلى آخر الكتاب.

البخاري الحنفي[١].

تاريخ نسخها: الشطر الثاني صرَّح الناسخ أنه في العَشْر الأوسط من شهر ربيع الآخِر سنة خمسٍ وثلاثين وسبع مئة. وقد يكون الشطر الأول بعد ذلك.

عدد أوراقها: (٨٩) ورقةً، (ق: ٦٨أ- ق: ١٥٥ب) ضمن مجموع.

مسطرتها: (١٢- ١٣) سطرًا.

نوع الخط: النسخة كُتبت بخطَّين مختلفين كما سبق، الشطر الأول كُتب بخط نسخٍ تامِّ الشكل، والشطر الثاني كُتب بخط نسخٍ مشكولٍ بعضه.

مقابلاتها: كتب بآخرها (ق: ١٥٥ب): «... مقابلة بحسب الطاقة على نسخةٍ صحيحةٍ عليها خطُّ المصنِّف ﵀».

سماعاتها: كُتب بآخرها (ق: ١٥٥ب): «قال الحافظ عبد الغني: قرأ عليَّ هذا الكتاب الفقيه العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي، في مدة آخرها يوم الخميس ثالث رجب سنة ثمانٍ وثمانين وخمس مئة.

كتبه: عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ.

وسمعه على مؤلِّفه الإمام الحافظ عبد الغني: محمد بن عمرو بن عبد الله ومحمد بن إسماعيل بن أحمد بن أبي الفتح المقدسيان، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء سادس عشر شعبان سنة أربعٍ وتسعين وخمس مئة، بقراءة يوسف بن محمد بن عثمان. نقله محمد بن محمد بن محمد البخاري ابن خطيب الزَّنْجِيلِيَّةُ».

وكُتب في صفحة العنوان: «وقف على طلبة العلم بالجامع الأزهر.

كبيكج كبيكج كبيكج

يا حفيظ يا حفيظ يا حفيظ».

---

(١) ترجمته في «المعجم المختص بالمحدِّثين» (ص٢٦٣)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٢٣١).

(٢) تقدم التعريف بهذه الكلمة عند وصف النسخة «م».

وكُتب على صفحة العنوان: «وقف هذا الكتاب سيِّدي محمد الكريمي على طلبة العلم بالجامع الأزهر وجعل مقرَّه بالخزانة الكائنة بالمقصورة بحارة البرهيمية تحت يد أخيه الشَّيخ أحمد الجوهري صدر المدرسين مدةَ حياته، وبعد وفاته يكون تحت يد مَن كان... بمحراب الأزهر إمامًا راتبًا وقفًا شرعيًّا ومؤبَّدًا...».

قيمتها: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ شطرها مقابلٌ على نسخة عليها خطُّ المصنِّف، وعليها حواشٍ مختصرة مفيدة.

٨- وصف النسخة «ب»:

مكان الحفظ: المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم (٢٩٠).

عنوانها: «**كتاب العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام**، جَمْع الفقيه الإمام العالم الحافظ الأوحد الزَّاهد ناقد الحُفَّاظ تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي، تَغَمَّدَه اللهُ برحمته، وفيه «مختصر السيرة» له».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

وهو حسبي

قال الإمام السعيد الحافظ الفقيه الأوحد الصَّدر الكبير ناقد الحُفَّاظ تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي، أدام اللهُ توفيقه وأيامه: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «آخر الكتاب

والحمدُ لله وحدَه، وصلَّى اللهُ على محمدٍ وآله.

علَّقه لنفسه ولمَن شاء اللهُ من بعده: العبد الحقير المعترف بالتقصير: محمد بن إلياس بن عثمان الناسخ، غفر اللهُ له ولوالديه ولجميع المسلمين.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم.

نُجز في شهر شعبان المكرَّم سنة اثنتين وأربعين وسبع مئة».

ناسخها: محمد بن إلياس بن عثمان.

تاريخ نسخها: شهر شعبان المكرَّم سنة اثنتين وأربعين وسبع مئة.

عدد أوراقها: (٩٣) ورقةً، إضافة إلى (٦) ورقات طيارة[١].

مسطرتها: (١٠) أَسْطُر.

نوع الخط: نسخٌ مشكولٌ بعضه.

مقابلاتها: كتب بهامش الورقة الأخيرة: «بلغ سماعًا ومقابلةً في رمضان سنة خمسٍ وأربعين وسبع مئة». وكُتب أيضًا: «عُورض بالأصل... منه حسب الطاقة».

سماعاتها: بورقة (٩٦ب): «سمع عليَّ جميع هذا الكتاب -وهو «**عمدة الأحكام**»- إِلَّا من أول «باب العرايا» إلى آخر «كتاب الأشربة» فقراءةً منه عليَّ: السيدُ الفاضلُ المشتغلُ المحصِّلُ أبو المحاسن يوسف صفي الدِّين بن الأميري الكبير المرحومي الناصري محمد بن عبد الرزاق نقيب الجيوش بالديار المصرية كان -المعروف بين ذوي قرابته بالحاكي- في مجالس، آخرها ثالث شوال سنة ستٍّ وتسعين وثمان مئة بحق روايتي لجميع الكتاب عن جماعة من المشايخ، منهم: الشَّيخ الإمام المعمَّر محمد أبو عبد الله الطبري إمام المقام الخليلي بمكة المشرَّفة ﷺ، عن قاضي القضاة زين الدِّين بن الحسين العثماني نزيل المدينة المشرَّفة، عن أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عبد الهادي المقدسي، ح،

وأخبرني به سماعًا لبعضه وإجازةً لباقيه -إن لم يكن سماعًا [كلِّه][٢]- الشمس العراقي، عن أبي الطاهر الربعي، عن غير واحدٍ، منهم المسنِد أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي، قالا: أخبرنا أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي بسماعه له من مؤلِّفه ﷺ. وقد أذنتُ له أن يرويه عنِّي وجميع ما يجوز

(١) الورقة الطيارة: قصاصة ورق تُوضع بين الورقات لاستدراك نقص أو التعليق على شيءٍ في المتن.

(٢) ما بين المعقوفين -في المواضع الثلاثة- غير واضح في المخطوط.

لي وعنِّي روايته بشرطه، وأنا بريء من اللَّحن والتصحيف والغلط والتحريف.

وصحَّ ذلك وثبت في التاريخ الماضي أعلاه، وحسبنا اللهُ ونعم الوكيل.

قاله وكتبه: محمد بن [جرباش] بن عبد الله الحنفي، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وصحبه وسلَّم».

وبآخرها سماع منقول من الأصل المنقول منه هذه النسخة، صورته:

«وجدت على الأصل المنقول منه هذه النسخة هذه الطبقة:

بلغت سماعًا بقراءتي على الشَّيخ الإمام العالم الحافظ تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي، وهو مصنِّفه -وهو «العمدة في الأحكام»- فسمعه محمد بن عبد الغالب بن محمد الأُموي -صاحب الجزء- والشَّيخ أبو الصفا خليل بن فهد بن شبل، وصديق بن بختيار بن عبد الله، وخليل بن يونس بن عبد الله، وعبد الرحمن بن عبد الحافظ بن أحمد المقدسي، وعبد الرحمن بن... بن عبد الرحمن القدسي، وهذا خطُّه، وذلك في مجالس أربعة، آخرها يوم الجمعة ثاني وعشرين شوال سنة إحدى وتسعين وخمس مئة.

وتحته تصحيح المسمع:

هذا صحيح كما كتب.

كتبه: عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ المقدسي، حامدًا لله ومصلِّيًا على نبيِّه [محمدٍ] وآله ومسلِّمًا تسليمًا.

نقله كما شاهده: محمد بن إلياس بن عثمان، غفر اللهُ لمَن علَّمه [من المسلمين]».

وبآخر ورقة ما نصُّه: «قرأت جميع هذا الكتاب -أعني: «العمدة»- على الشَّيخ الإمام العلَّامة مفتي المسلمين بقية السلف رَضِيِّ الدِّين أبي بكر بن عمر بن علي القُسَنْطِيني أبقاه الله، وأخبرني أنه سمعها على الشَّيخين ضياء الدِّين بن أبي الحجَّاج وعبد الجليل البهنسي، كلاهما عن مصنِّفها، وأخبرته إجازة لما خالف أصله إن

خالف، وسمع الفقهاء الجلة: سعد الدِّين مسعود بن جوران البدوي، وكمال الدِّين أبو عبد الله أحمد بن القاضي الأجل محيي الدِّين عبد الرحيم بن شكر اللخمي، وناصر الدِّين محمد بن محيي الدِّين عبد العزيز بن إبراهيم بن الحسن الأنصاري.

وصحَّ ذلك في مجالس، آخرها عشية الخميس رابع جُمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وستٍّ مئة بالمدرسة الفخرية من القاهرة المعزية، وأجاز لي ولهم ما يرويه.

كتبه: رافع بن أبي محمد هجرس بن محمد الصميدي السلامي، حامدًا مصلِّيًا على نبيِّه مسلِّمًا.

نقله كما شاهده: محمد بن إلياس بن عثمان».

وكتب آخر: «وسمعه على الشَّيخ الصالح المسنِد المعمَّر بدر الدِّين حسن بن شمس الدِّين محمد بن أسد الدِّين عبد الرحمن الإربلي -عُرف بابن السَّديد- بحقِّ إجازته من أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، بسماعه من المؤلِّف، بقراءة محمد بن أحمد بن أبي بكر المزي الحريري: واضع ذي الأحرف صاحب هذه النسخة وكاتبها المولى الشَّيخ شمس الدِّين محمد بن فخر الدِّين إلياس بن علي الصوفي... الإمام الفاضل شرف الدِّين أبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل الربعي، عُرف بابن المروش -إمام إيوان صلاح الدِّين- والأمير الكبير الفاضل... بن قاسم بن محمد بن رشيد بن جعفر بن مرزبان الدلنجاني الفارسي، وحفيده ناصر الدِّين محمد بن صلاح الدِّين خليل، وعز الدِّين عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد العزيز، والشَّيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصاغر جيَّان، وعبد الرحمن بن محمود بن زكريا الزنجاني، وشمس الدِّين محمد بن محمود التركستاني والده المقرئ، الصوفيون، وخليل ويوسف ولدا علاء الدِّين علي بن حسام الدِّين يوسف بن جمال الدِّين عبد الله العلائي نسيبا القاري.

وسمع الميعاد الأول وآخره أول «باب التمتع»: عبد الرحمن ابن صاحب هذه النسخة وآخرون بفَوْتٍ كُتبوا على نسخة القارئ، وصحَّ ذلك وثبت [في] مجلسين

ليس في المخطوط.

ثانيهما يوم الأربعاء ثامن شهر رمضان المعظَّم، من سنة خمسٍ وأربعين وسبع مئة برباط سعيد السعداء داخل القاهرة المعزية، وأجازهم جميع ما يجوز له روايته متلفِّظًا بذلك.

الحمد لله وحده، وصلَّى على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم».

قيمتها: نسخةٌ قيمةٌ مقابَلَةٌ على عدة نُسخٍ مسموعةٌ، عليها حواشٍ كثيرة الفوائد.

يعيبها: سقطٌ كبيرٌ وقع فيها بعد الورقة الثانية منها، وهو يشمل من أثناء الحديث (٦) إلى أثناء الحديث (٩١).

وسقط آخر من أثناء الحديث (٢٧٩) إلى أثناء الحديث (٢٨٣).

٩- وصف النسخة «ع»:

مكان الحفظ: مكتبة عاشر أفندي بإصطنبول، تحت رقم (١١٠).

عنوانها: «**الجزء الأول من كتاب العمدة في الأحكام**»، إملاء الشَّيخ الإمام العالم الحافظ فخر الحُفَّاظ عمدة المحدِّثين تقي الدِّين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي، أثابه اللهُ الجنة برحمته.

رواية الشَّيخ الإمام زين الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي سماعًا عنه.

رواية الشَّيخ الإمام العالم المحدِّث صدر الدِّين أبي الفتح محمد بن الحافظ شرف الدِّين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم الميدومي عنه إجازة».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى اللهُ على النبي محمدٍ وآله

قال الشَّيخ الإمام العالم العامل الحافظ جمال الحفَّاظ تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن عليٍّ بن سرورٍ المقدسي، تَغَمَّدَه اللهُ برحمته وأسكنه بحبوحة جنته: الحمدُ لله الملك الجبَّار، الواحد القهَّار...».

آخرها: «آخر الكتاب

والحمدُ لله ربِّ العالمين

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ النبي وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدَ الآبدين ودهرَ الداهرين.

حسبنا اللهُ ونعم الوكيل».

ناسخها: غير مذكور.

تاريخ نسخها: غير مذكور.

عدد أوراقها: (٨٩) ورقةً، ضمن مجموع هو الأول فيه (ق: ١أ- ق: ٨٨أ)، الجزء الأول (ق: ١أ- ق: ٤٨أ)، يبدأ بأول الكتاب إلى «كتاب الحج: باب الغسل للمحرم»، والجزء الثاني (ق: ٤٩أ- ق: ٨٨أ)، من «باب فسخ الحج إلى العمرة»، إلى آخر الكتاب.

مسطرتها: (١٣) سطرًا.

نوع الخطِّ: نسخ تام الشكل.

مقابلاتها: كُتب على صفحة العنوان بخطٍّ مغاير: «ثم قُوبلت على خمس[1] شيوخ».

وكُتب بهامش ورقة (٨٨أ): «بلغ مقابلةً على الأصل، فصَحَّ، والحمد لله».

ثم كُتب تحتها: «ثم قُوبلت مرةً ثانيةً على نُسخةٍ سُمِعتْ على مُخرِّجها وعليها نسخة طبقة بخطِّ مُخَرِّجها رضي الله عنه وأرضاه».

تملُّكاتها: كُتب في أول المجموع: «حرَّره أفقر الورى: الحاج يوسف بن حسين العابدي، الخطيب بجامع المرحوم الحاج فتح الله، عفا اللهُ عنه وعن أسلافه». ووضع تحته خاتمه.

وكُتِبَ على صفحة العنوان عدة تملُّكات، هي:

١ - «صاحب هذا الكتاب ومالكه: الحاج يوسف بن حسين، الخطيب بجامع

(١) كذا.

الحاج فتح الله، غفر اللهُ له ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وسلَّم».

٢- «صاحب محمد حنّورا بن حاج محمود أفندي الحاج زاده، خطيب جامع ساعت، في (١) شهر رمضان سنة (١١٥٢)».

٣- «صاحب الكتاب الشريف الحاج يوسف بن حسين، عُفي عنهما».

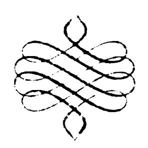
٤- «اشتريته من تركة محمود أفندي المرحوم خطيب جامع ساعت در بكتشهر فنام، وأنا الفقير مصطفى عاشر، غُفر له».

٥- «هذا مما وقفت وضممت إلى كتب حضرة الوالد عليه الرحمة بشروطه». ووضع خاتمه يظهر منه: «من كتب الفقير إلى الله القادر مصطفى بن العاشر بن مصطفى الرئيس الفاضل سنة...».

وكُتب بورقة (٨٨ب): «ممَّا فتح الله تعالى الملك الوهَّاب الكريم إلى عبده الفقير إليه من كل شيء الحاج يوسف، الشَّيخ بزاوية المرحوم... محمد».

وكُتب في آخر المجموع: «مما تملَّكه أفقر عباد الله تعالى إلى رحمته العظمى: الحاج يوسف بن حسين العابدي، عفا اللهُ تعالى عنه وعن أسلافه وأخلافه، إنه خير مأمول وأكرم مسؤول، في سنة ثمان وخمسين وألف من هجرة ذي الفضل والشرف، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم».

قيمتها: نسخةٌ قيمةٌ مقابلة على نُسختين، إحداهما سُمعت على مصنِّفها.



الفصل الحادي عشر

منهج تحقيق كتاب «عمدة الأحكام»

۞ أولًا: حَصَرْنا نُسَخَ الكتاب من خلال ما وقفنا عليه من مخطوطات، وما وقفنا عليه من فهارس مكتبات المخطوطات في العالم، فتبيَّن لنا أن له عشرات النُّسخ، حصلنا منها على ثلاثٍ وأربعين نسخة، اخترنا تسعًا من أتقنها لإخراج الكتاب عليها.

۞ ثانيًا: رتَّبْنا المخطوطات التسع المختارة حسب قوتها ووثاقتها:

١ - **النسخة «س»**: وهي أقدم نُسخ الكتاب التي وقفنا عليها، ومن أتقنها.

٢ - **النسخة «ي»**: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ مقابلةٌ من أتقن النسخ ضبطًا، وهي مشحونةٌ بالفوائد والتعليقات النفيسة.

٣ - **النسخة «ك»**: من أجمل نُسخ الكتاب خطًّا، وأتقنها ضبطًا.

٤ - **النسخة «ص»**: من أقدم نُسخ الكتاب، وهي مسندةٌ إلى مصنِّفه.

٥ - **النسخة «م»**: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ مقابلةٌ.

٦ - **النسخة «ن»**: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ مقابلةٌ مشحونةٌ بالتعليقات النفيسة.

٧ - **النسخة «أ»**: نسخةٌ عتيقةٌ قيمةٌ مقابلةٌ على نسخة عليها خطُّ المصنِّف.

٨ - **النسخة «ب»**: نسخةٌ قيمةٌ مسموعةٌ، مقابلةٌ على عدة نُسخٍ، عليها حواشٍ كثيرة.

٩ - **النسخة «ع»**: نسخةٌ قيمةٌ، مقابلة على نُسختين إحداهما سُمعت على مصنِّفها.

۞ ثالثًا: بعد دراسة النُّسخ رأينا أن المناسب للكتاب استخدام أسلوب النَّص المختار، وعدم اعتماد نسخة محدَّدة كأصلٍ؛ وذلك لتقارب النُّسخ في الجودة، فأسلوب الترجيح بين النُّسخ للوصول لأصح نَصٍّ وأَثْبَتِه هو الأنسبُ.

❁ رابعًا: قابلنا الكتاب على النُّسخ التِّسع حرفًا بحرفٍ، وأثبتنا الخلافات المؤثِّرة بينها.

❁ خامسًا: عزونا أحاديث الكتاب إلى مصادرها، وبينَّا صاحب اللفظ الذي اعتمده المصنِّف، عدا ما سكتنا عنه فهو لهما جميعًا، وقابلنا الألفاظ على «الصحيحين» أو أحدهما بحسب صاحب اللفظ، ونَبَّهْنا على فروقها الجوهرية، أما ما ذكره المصنِّف بالمعنى أو بتصرفٍ في اللفظ فلم نذكر فيه فروق «الصحيحين» إلا المؤثِّر منها.

ثم رجَّحنا بين خلافات النسخ الخطيَّة وفروق «الصحيحين»، وأثبتنا في المتن الصحيح من أيِّها كان، فإذا كان من خارج النسخ الخطيَّة وضعناه بين معقوفين، ونبَّهنا في الهوامش على ما خالفه، مع ذِكْر أدلة التصحيح.

وإذا كانت الخلافات تدور بين الصحيح والأصح أثبتنا الأصحَّ في المتن، ولو من نسخةٍ واحدةٍ، وذكرنا في الهوامش ما خالفه، مبيِّنين وجهَ الترجيح.

وإذا كانت الخلافات تدور بين لفظين كلاهما صحيحٌ؛ أثبتنا ما في أكثر النسخ في المتن، ونبَّهنا في الهوامش على اللفظ الآخر، وحرَّرنا صياغة الهوامش ملتزمين في ذلك الاختصار.

وأثبتنا في الهوامش جُلَّ ما جاء على حواشي النُّسخ من تعليقات وفوائد تخدم النَّصَّ، فإذا اتفقت نسختان أو أكثر على حاشية أو تعليق، ربما ذكرناهما معًا لفائدتهما، وربما ذكرنا أتمها، وأشرنا إلى الأخرى.

❁ سادسًا: اعتنينا بذكر تعقبات العلماء على المصنِّف في عزو الأحاديث والألفاظ -كما تقدم الإشارة إلى ذلك[1]- وتعيين المبهمات الواقعة في متون الأحاديث -حسب المستطاع- بذكر كلام العلماء في ذلك.

❁ سابعًا: شَكَّلنا المتن تشكيلًا تامًّا، مراعين في ذلك ضبط النُّسخ وصحة الرواية وصحة اللغة جميعًا، وشكَّلنا ما يُشكِل من الحواشي والتعليقات.

---

(١) تقدم في «الفصل الخامس: مكانة العمدة».

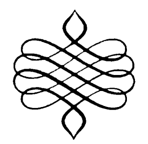
❁ ثامنًا: قسَّمْنا النصَّ إلى فَقرات، وأخضعناه إلى علامات الترقيم المناسبة.

❁ تاسعًا: رقَّمْنا الأحاديث ترقيمًا متسلسِلًا؛ فبلغت (٤٣١) حديثًا.

❁ عاشرًا: كتبنا مقدِّمة علميَّة للكتاب، قسَّمناها إلى أحد عشر فصلًا.

ثم وضعنا صورًا لنماذج من مخطوطات الكتاب.

والله ولي التوفيق



نماذج من صور المخطوطات

[illegible]

... تحت ... محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

[illegible]

الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني

ابن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي

رضي الله تعالى عنه

أبو محمد عبد الغني [illegible] الإمام سمع بدمشق

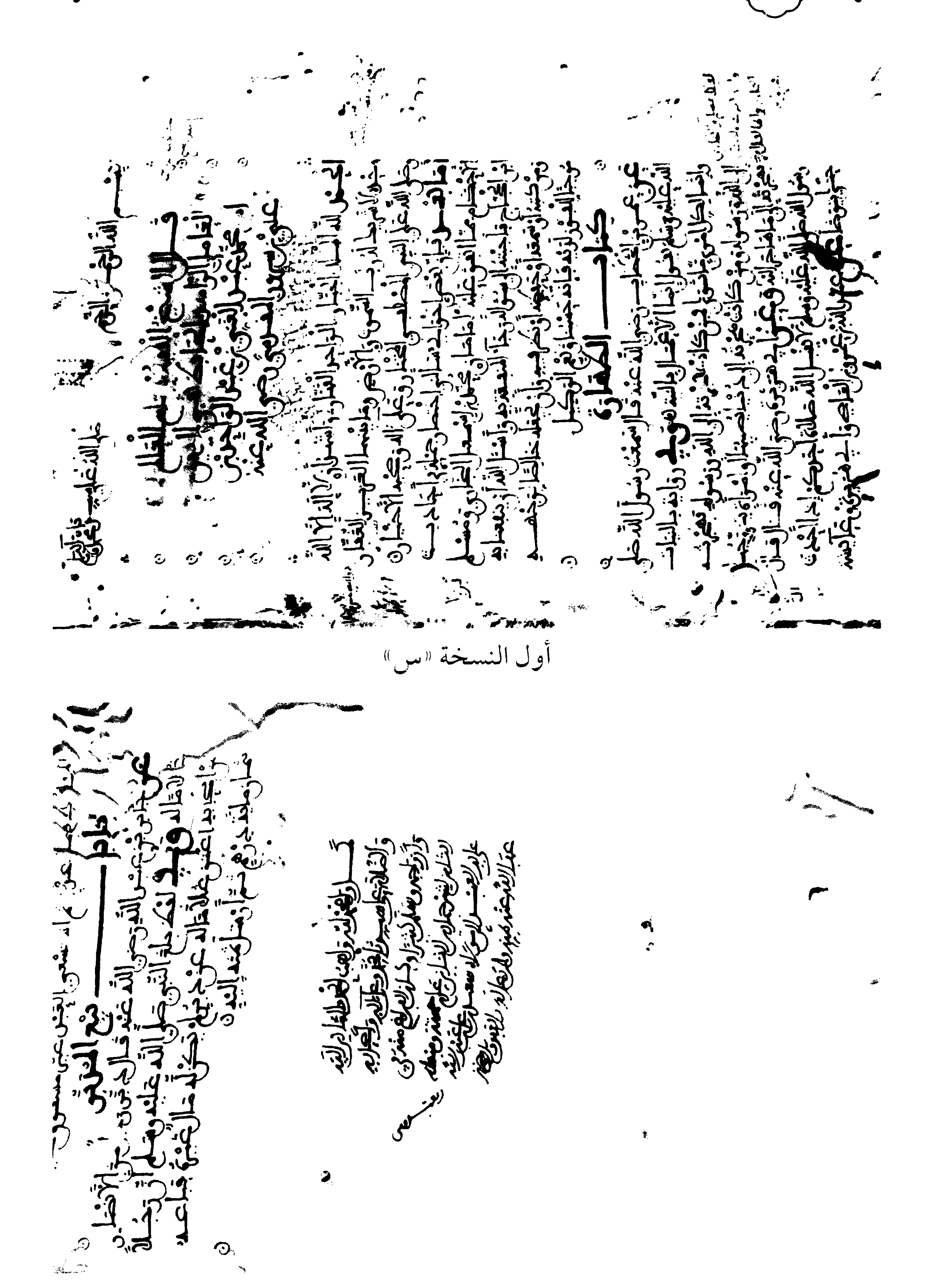
من جماعة وبغداد وحران وأصبهان وكان [illegible] توفي بمصر

يوم الاثنين الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول [illegible] سنة ستمائة

ملك لمحمد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن موسى

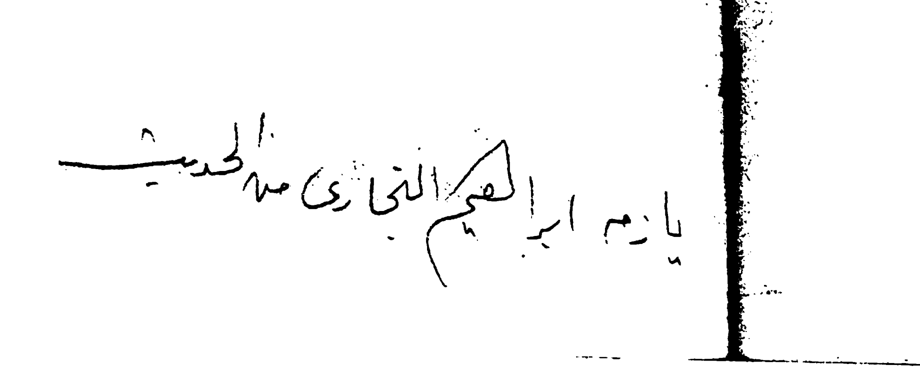
الأنصاري ثم الإشبيلي [illegible]

[illegible]



أول النسخة «س»

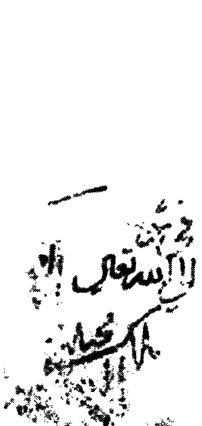
آخر النسخة «س»



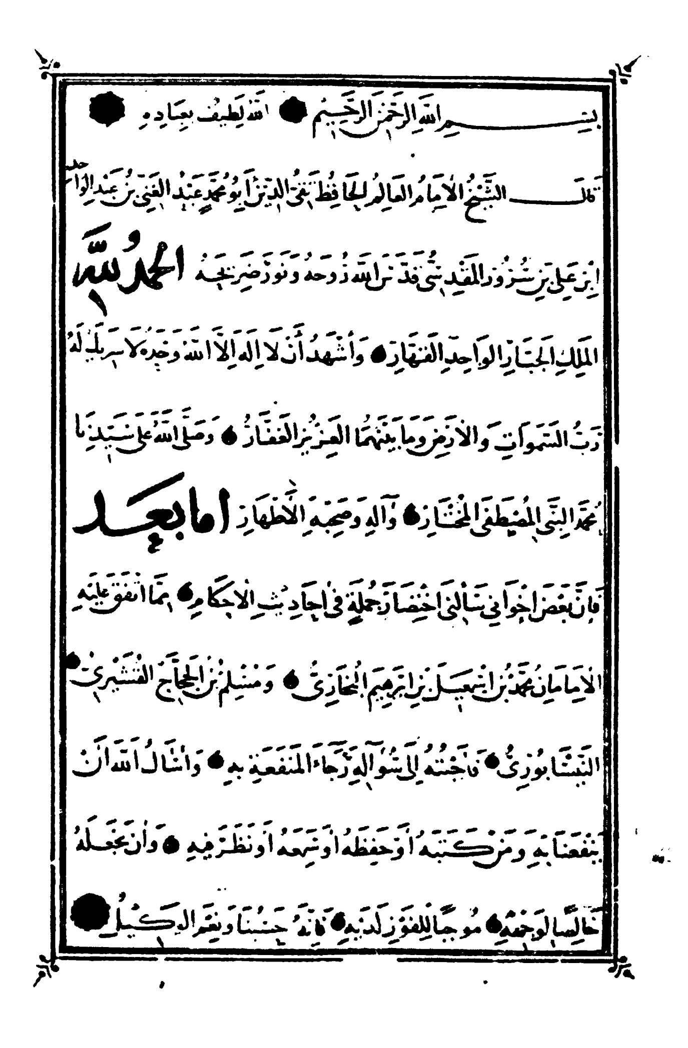


عنوان النسخة «ي»

آخر النسخة



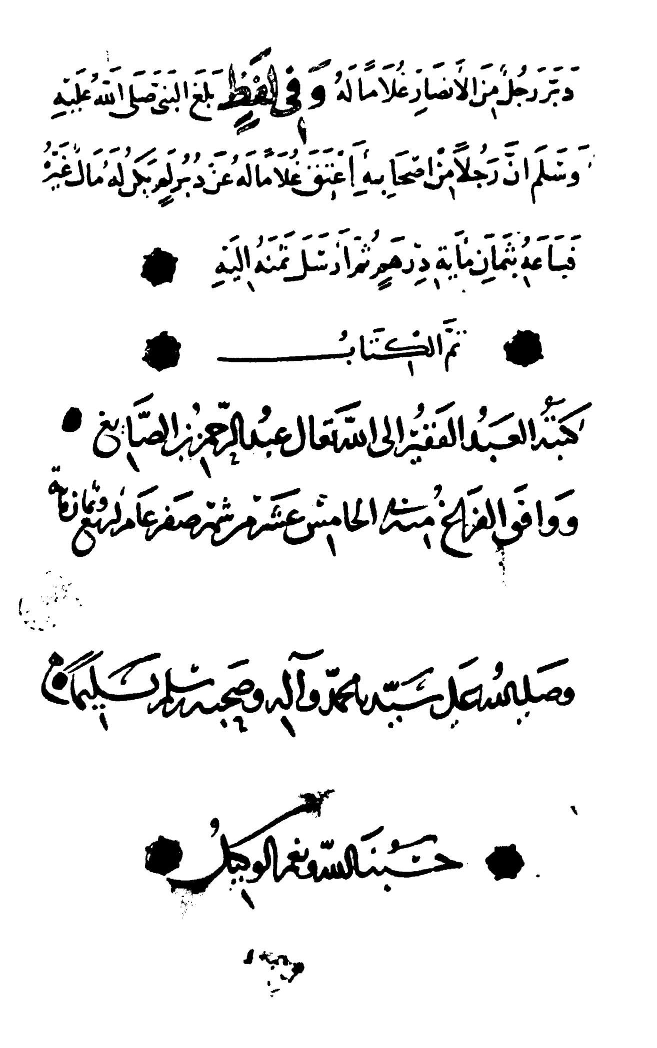
عنوان النسخة «ك»



بسم الله الرحمن الرحيم ● الله لطيف بعباده ●

قال الشيخ الإمام العالم الحافظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد ابن علي بن سرور المقدسي قدس الله روحه ونور ضريحه الحمد لله الملك الجبار الواحد القهار ● وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار ● وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى المختار ● وآله وصحبه الأطهار أما بعد فإن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ● ومسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ● فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به ● وأسأل الله أن ينفعنا به ومن كتبه أو حفظه أو سمعه أو نظر فيه ● وأن يجعله خالصاً لوجهه موجباً للفوز لديه فإنه حسبنا ونعم الوكيل ●

أول النسخة «ك»



دبر رجل من الأنصار غلاماً له ● وفي لفظ بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل ثمنه إليه ●

● تم الكتاب ●

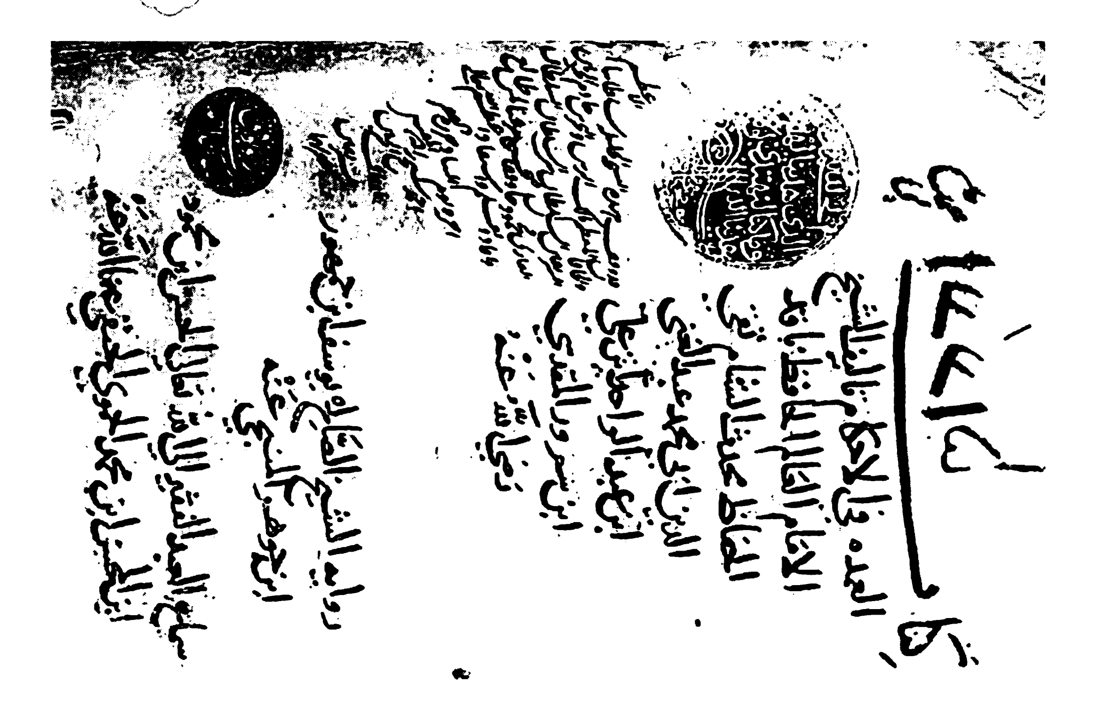
كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن الصائغ ●

ووافق الفراغ منه الخامس عشر من شهر صفر عام [illegible] وثمانمائة

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

● حسبنا الله ونعم الوكيل ●

آخر النسخة «ك»



عنوان النسخة «ص»

أول النسخة «ص»

وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصًا فكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعزل نفقة أهله سنة ثم
يجعل ما بقي عده في الكراع والسلاح في سبيل الله عز وجل
عن عبد الله ابن عمر قال اجرى النبي صلى الله عليه وسلم
ما ضمر من الخيل من الحفيا الى ثنية الوداع واجرى ما
لم يضمر من الثنية الى مسجد بني زريق قال ابن عمر وكنت
فيمن اجرى قال سفين من الحفيا الى ثنية الوداع خمسة
اميال او ستة وبين ثنية الوداع الى مسجد بني زريق ميل
وعنه قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد
وانا ابن اربع عشرة فلم يجزني وعرضت عليه وانا ابن خمس عشرة
فاجازني وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل
للفرس سهمين وللرجل سهم وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لانفسهم خاصة سوى
قسم عامة الجيش عن ابي موسى عبد الله ابن قيس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا
عن ابي

73

عن ابي موسى قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل
يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء اي ذلك في سبيل الله
عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قاتل لتكون كلمة
الله هي العليا فهو في سبيل الله

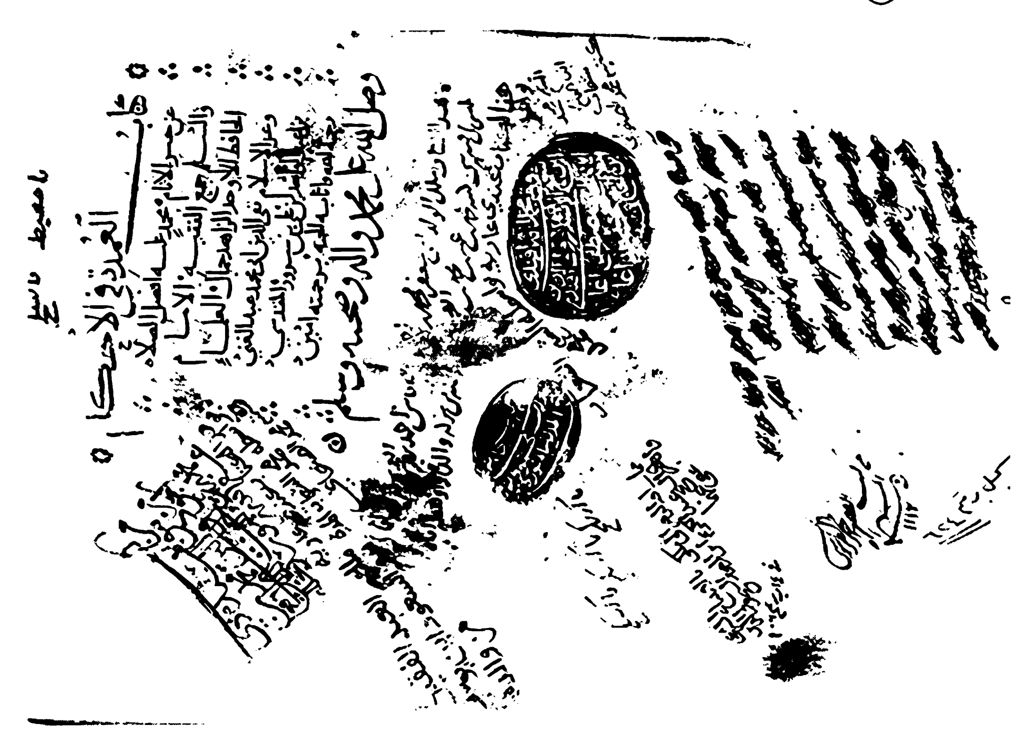
كتاب العتق

عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم
وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق عن ابي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شقيصا
من مملوك فعليه خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك
قيمة عدل ثم استسعي غير مشقوق عليه عن جابر ابن
عبد الله قال دبر رجل من الانصار غلاما له وفي لفظ
بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من اصحابه اعتق غلاما
له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم
ثم ارسل ثمنه اليه تم كتاب الاحكام في معرفة الحلال والحرام

عن النبي الاواه عليه افضل الصلوة والسلام وعلى اله واصحابه
السادة الاطهار الاكرام وكان الفراغ من التكملة يوم
الاربعاء ثامن عشر شهر شعبان المبارك على يد
العبد الفقير الى الله تعالى عبد الله ابن محمد الخطيب
بالجامع [illegible] غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
امين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم
تسليما
كثيرا
امين

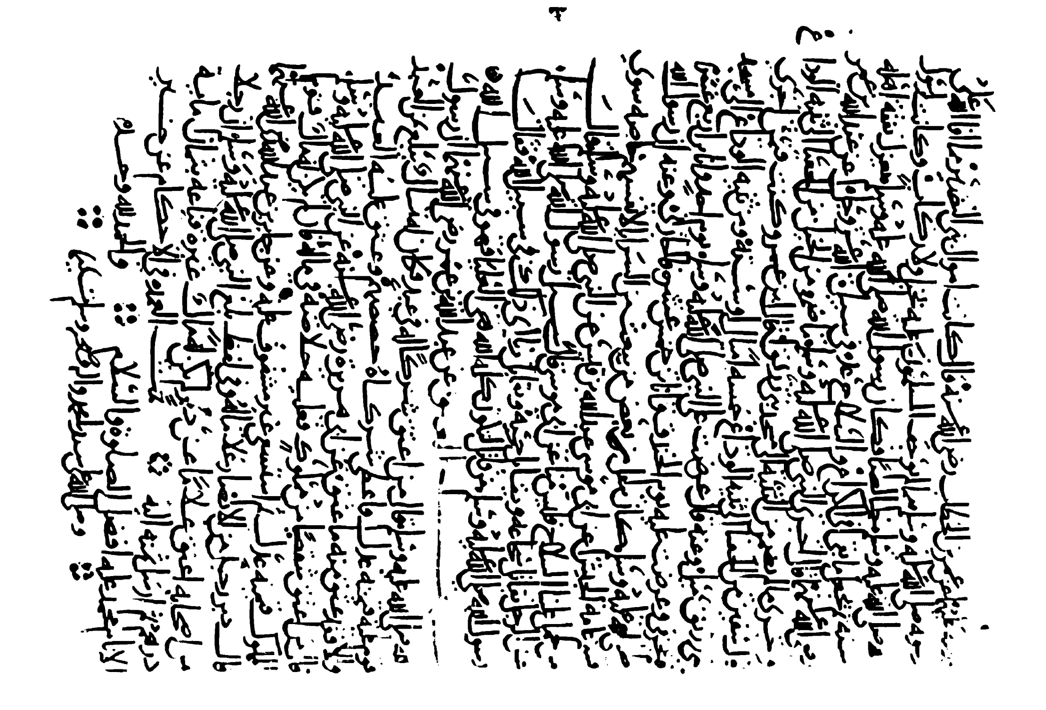
في المنام هل تختص بها الصالحون ام يكون لهم ولغيرهم
الجواب تكون لهم ولغيرهم مسئلة هل اسم الله تعالى الاعظم
ما هو وفي اي سورة الجواب في احاديث كثيرة في سنن ابن ماجة
وغيره ممن اخرجها عن ابي امامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الله قال انه في ثلاث سور البقرة وال عمران وطه وبه قال بعض
الائمة المتقدمين هو الحي القيوم في البقرة في اية الكرسي وفي ال عمران
وفي طه في قوله تعالى وعنت الوجوه للحي القيوم وهذا اسناد
حسن والله اعلم مسئلة هذه الطلسمات التي تكتب
للمنافع وهي اسماء مجهولة المعنى هل يجوز كتابتها الجواب يكره
والله اعلم مسئلة هل ثبت ان قبر ابن حبان حين
دفنوه ارسل الله سبحانه وتعالى سحابة فامطرت
على قبره ولم تصب حوالي القبر ام لا الجواب من ا
مشهور وفي كتب الرقائق والله اعلم بالصواب
تم الكتاب المبارك الفتاوى للشيخ
محيي الدين النووي تغمده الله برحمته
واسكنه فسيح جنته وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم كتبه عبد الله ابن محمد الخطيب
بمدينة غزة بالجامع [illegible]

واستكتب هذا الكتاب المبارك العبد الفقير الى الله تعالى
علي ابن احمد ابن علي [illegible] الشاهد وكتب هذا الخط
بالقيسارية بوقف [illegible] الناصري ادام الله
[illegible]



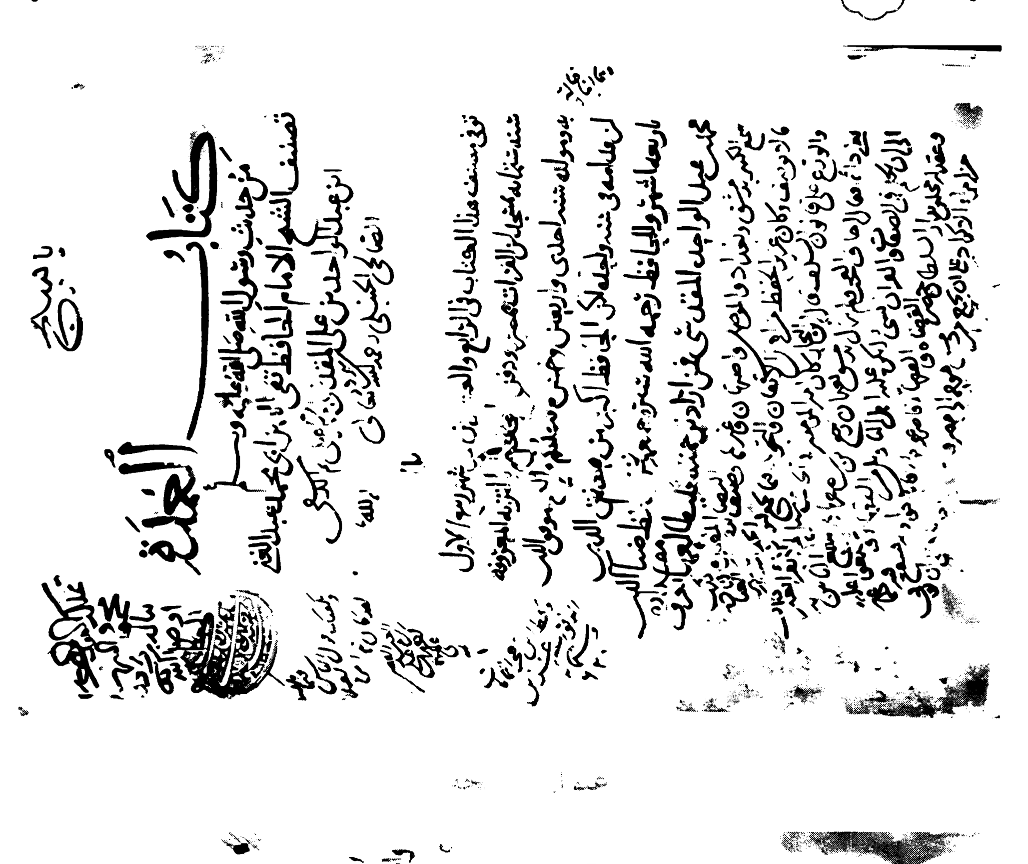
عنوان النسخة «م»

أول النسخة «م»

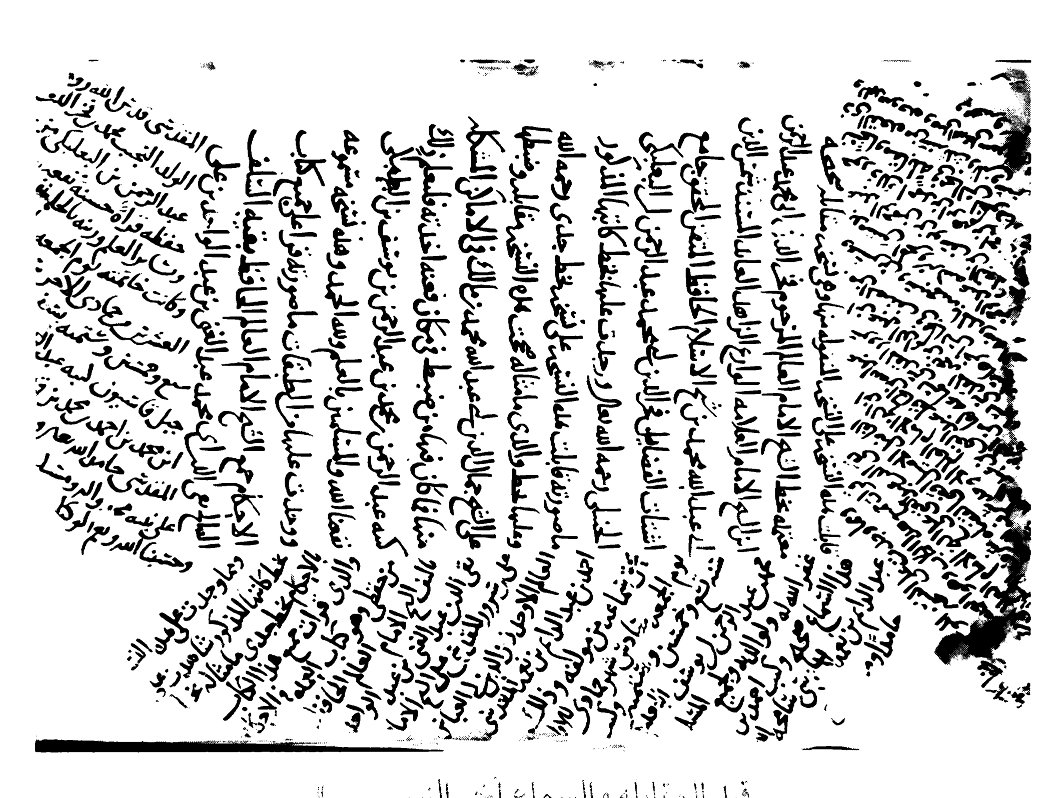


قيد السماع في آخر النسخة «م»

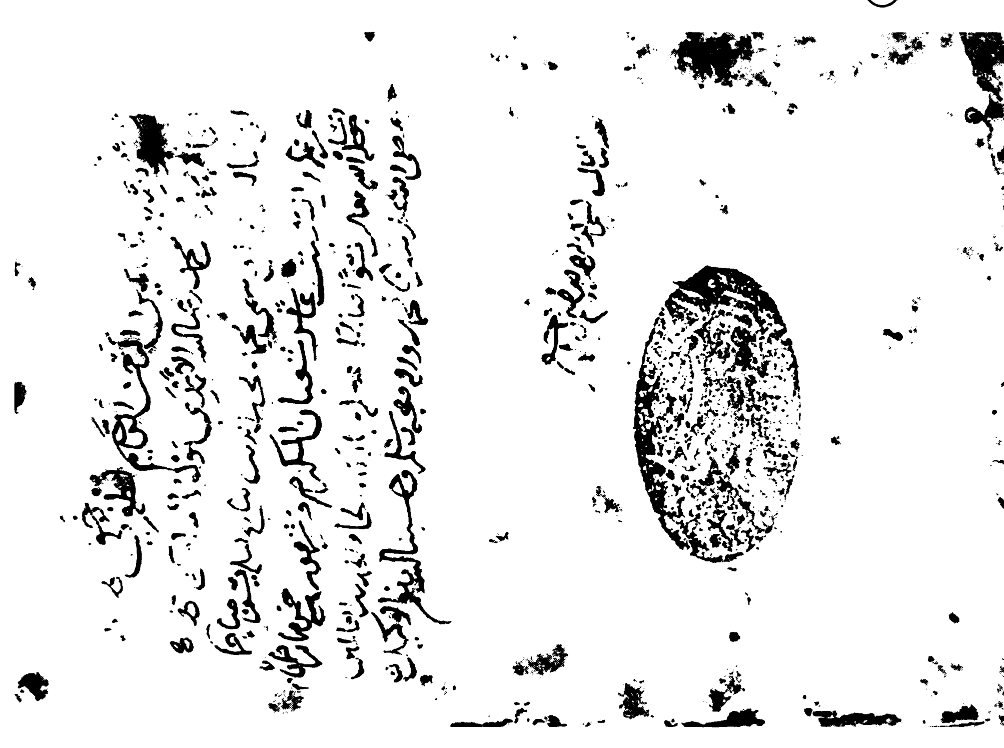
آخر النسخة «م»



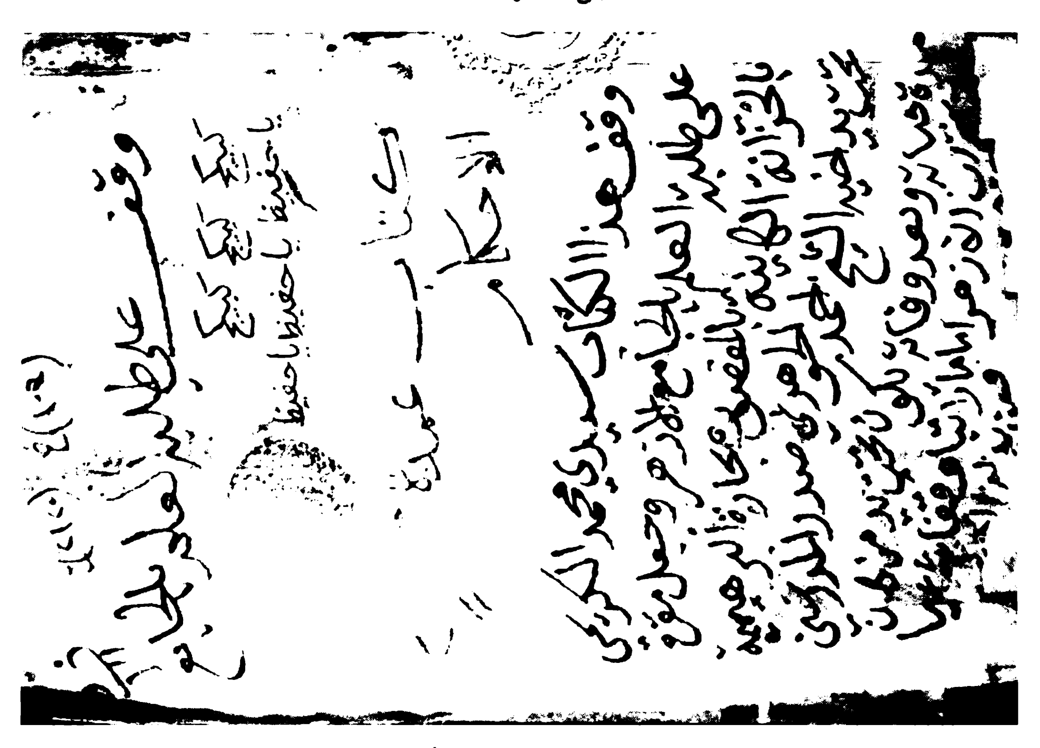
ول النسخة



قيد المقابلة والسماع آخر النسـ



قيد ما قبل العنوان للنسخة «أ»

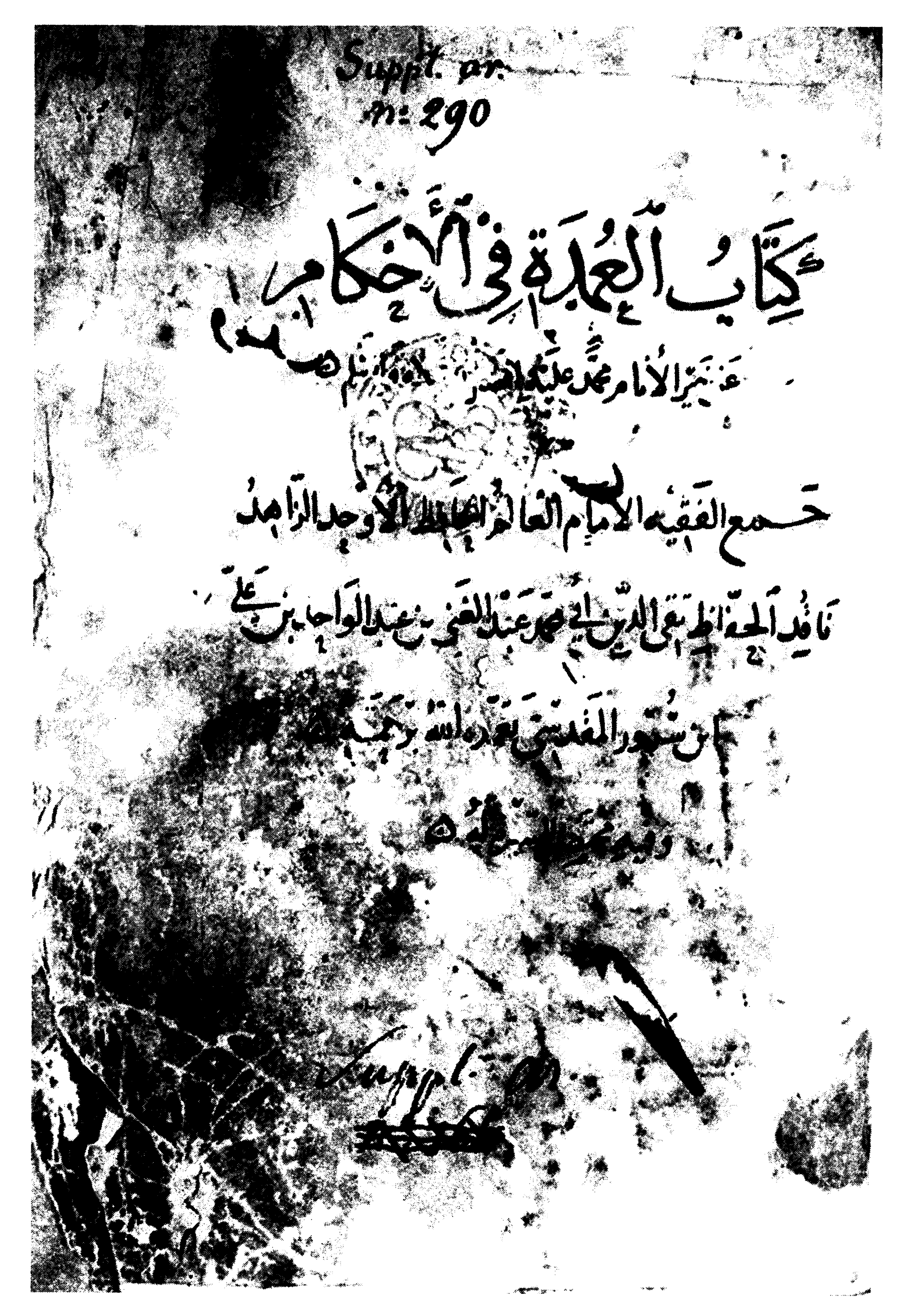


عنوان النسخة «أ»

أول النسخة «أ»

آخر ما كتب بالخط الأول من النسخة أ

آخر النسخة «أ»



كتاب العمدة في الأحكام

عن خير الأنام محمد عليه ... السلام

جمع الفقيه الإمام العالم الحافظ الأوحد الزاهد

ناقد الحديث تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي

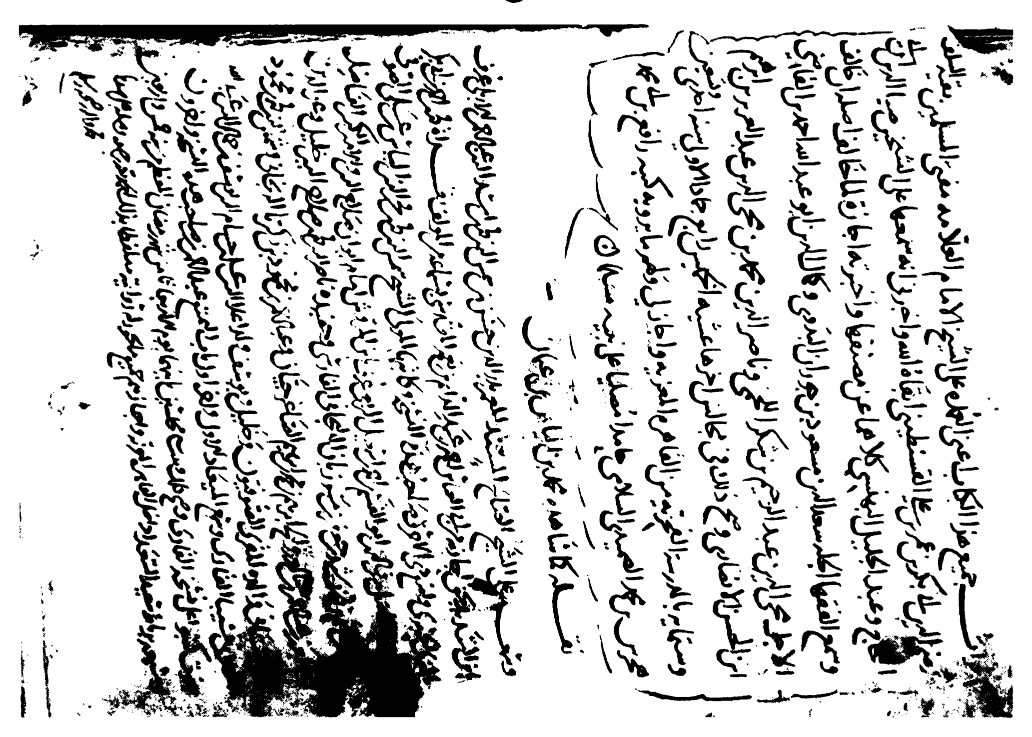
ابن سرور المقدسي تغمده الله برحمته

عنوان النسخة ب

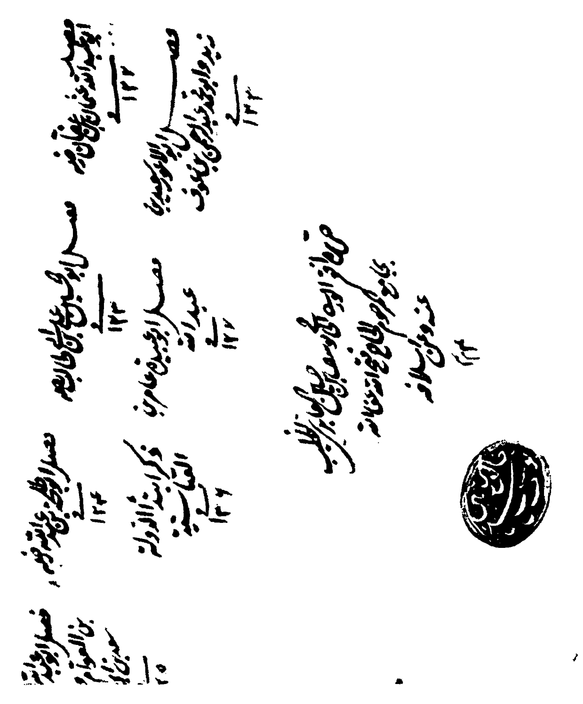
أول النسخة «ب»

آخر النسخة «ب»

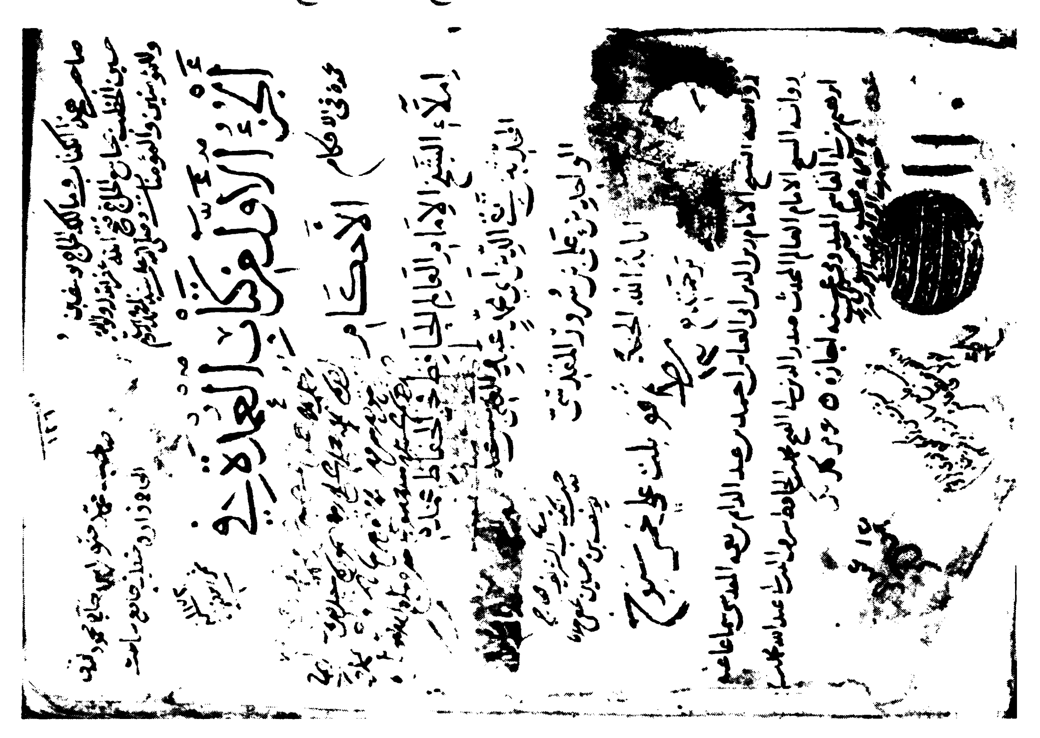
قيد المقابلة والسماع آخر النسخة «ب»



قيد المقابلة والسماع آخر النسخة «ب»



صورة التملك أول المجموع للنسخة «ع»

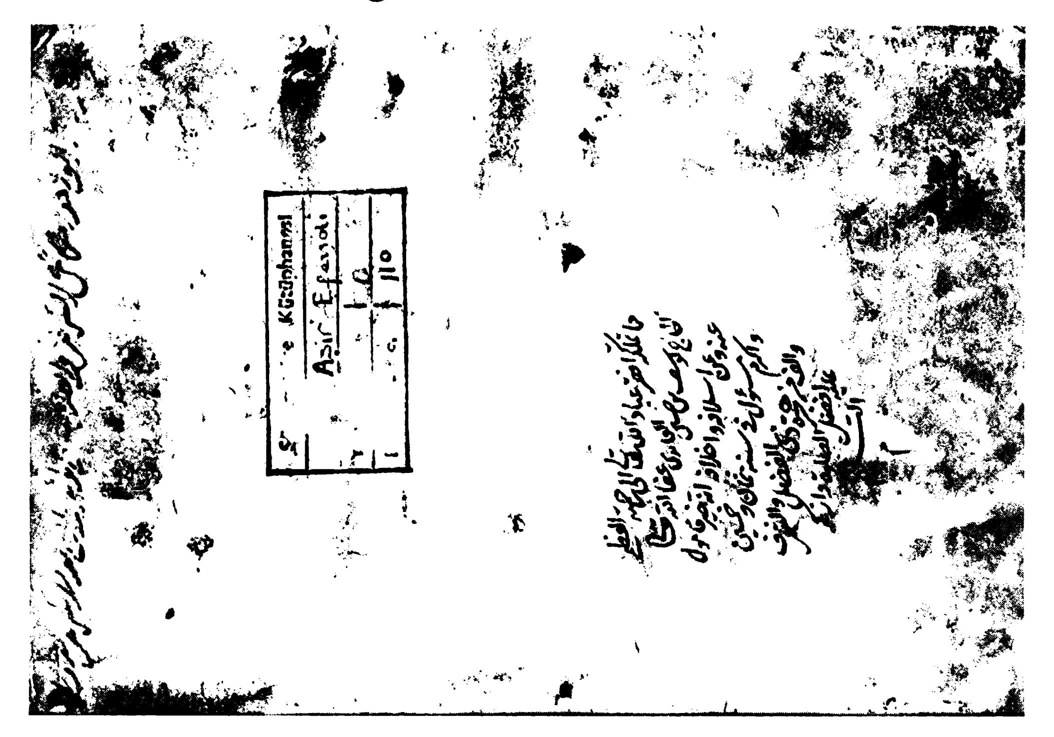


عنوان النسخة

أول النسخة «ع»

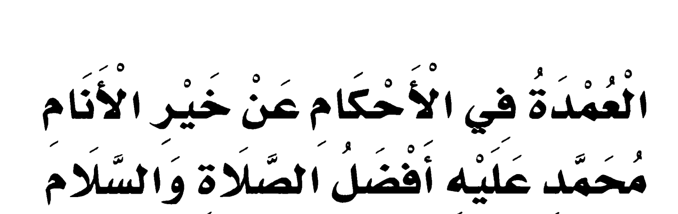
آخر النسخة «ع»

صورة التملك آخر النسخة «ع»



صورة التملك آخر المجموع للنسخة «ع»





لِلْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ

(ت ٦٠٠هـ)

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

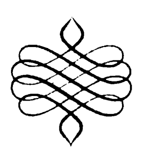
صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

قَالَ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ الزَّاهِدُ الْحَافِظُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سُرُورٍ الْمَقْدِسِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ﴾[١]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْجَبَّارِ، الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى[٢] النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ[٣].

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ بَعْضَ إِخْوَانِي سَأَلَنِي اخْتِصَارَ جُمْلَةٍ فِي[٤] أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْإِمَامَانِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الْمَنْفَعَةِ بِهِ.

وَأَسْأَلُ اللهَ ﷻ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ، وَمَنْ كَتَبَهُ، أَوْ سَمِعَهُ، أَوْ حَفِظَهُ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ[٥]، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ[٦]، فَإِنَّهُ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.



---

(١) اختلفت العبارات الافتتاحية في النسخ الخطيَّة، وأثبتنا عبارة النسخة «س»؛ لكونها أقدم النسخ، وذكرنا عبارة كل نسخة في وصفنا للنُّسخ في مقدِّمة الكتاب: «الفصل العاشر: وصف المخطوطات المعتمدة».

(٢) بعده في «ك»: «سيِّدنا محمد». وبعده في «م»، «ع»: «محمد».

(٣) في «س»: «الأخيار». والمثبت بحاشيتها مصححًا.

(٤) في «أ»: «من».

(٥) بعده في «ي»: «الكريم».

(٦) في «ع»: «بين يديه».

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

١- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ** -وَفِي رِوَايَةٍ: **بِالنِّيَّاتِ**[١]- **وَإِنَّمَا (لِكُلِّ امْرِئٍ)**[٢] **مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا**[٣] **يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[٤].

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ**»[٥].

٣، ٤، ٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ[٦]، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ[٧] ﷺ قَالُوا:

---

(١) أخرجه البخاري (١).

(٢) في «صحيح البخاري»: «**لِامْرِئٍ**». واللفظ المذكور هو لفظ «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ١١٢).
وكُتب بحاشية «س»: «لفظ مسلم، والبخاريِّ: «**وإنما لامرئٍ**». واختصَّ البخاري: «**وإنما لكلِّ امرئٍ**» في رواية».

(٣) في «ب»: «**دنيًا**» بالتنوين. وينظر: «العدة» لابن العطار (١/ ٤٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٢٠٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٨٩) واللفظ له، ومسلم (١٩٠٧).

(٥) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٥).

(٦) في «س»، «ك»، «ص»، «ن»: «العاصي». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٧٧): «وأمَّا «العاصي» فأكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه ونحوها بحذف الياء، وهي لغة، والفصيح الصحيح: «العاصي» بإثبات الياء، وكذلك: «شدَّاد بن الهادي»، و«ابن أبي الموالي»، فالفصيح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الياء، ولا اغترار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها، والله أعلم». وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٤٦).

(٧) كُتب بحاشية «ن»: «حديث عائشة من أفراد مسلم». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٤/ ٢٢١)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢٠٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٢٢٧)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (١).

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»[١].

٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً[٢]، ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ[٣]، وَمَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ[٤] مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ[٥] قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا[٦] فِي الْإِنَاءِ[٧] ثَلَاثًا[٨]؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»[٩].

---

(١) **حديث عبد الله بن عمرو** رضي الله عنهما: أخرجه البخاري (٦٠)، ومسلم (٢٤١).
وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢/ ٣٠).
وحديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه مسلم (٢٤٠)، ولم يخرِّجه البخاري، كما تقدم عن حاشية «ن».

(٢) ليس في «ص»، «م»، «ب»، «صحيح البخاري»، وضبَّب عليها في «س». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٢٤٧): «**فليجعل في أنفه**»: كذا في فرع اليونينية كهي بحذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، وهو رواية الأكثرين، أي: فليجعل في أنفه ماء، ولأبي ذر إثباته، كمسلم من رواية سفيان عن أبي الزِّناد».

(٣) في «س»: «**ليستنثر**». وفي «ص»، «صحيح البخاري»: «**لِيَنْثُرْ**». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٢٤٧): «**ثم لينثر**: بمثلثة مضمومة بعد النون الساكنة، من باب الثلاثي المجرد، ولأبي ذر والأصيلي: «**ثم لينتثر**» على وزن: ليفتعل، من باب الافتعال، يقال: نثر الرجل وانتثر، إذا حرَّك النثرة -وهي طرف الأنف- في الطهارة».

(٤) هكذا جمع المصنِّف الحديثين في سياق واحد تبعًا للبخاري، وهكذا في «عمدة الأحكام الكبرى» (٩)، قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٦٣): «قوله: «**وإذا استيقظ...**»: هكذا عطفه المصنِّف، واقتضى سياقه أنه حديث واحد، وليس هو كذلك في «الموطأ»، وقد أخرجه أبو نُعيم في «المستخرج من «الموطأ»، من رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرَّقًا، وكذا هو في «موطأ يحيى بن بُكير»، وغيره، وكذا فرَّقه الإسماعيلي من حديث مالك، وكذا أخرج مسلم الحديث الأول من طريق ابن عُيينة، عن أبي الزِّناد، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزِّناد، وعلى هذا فكأن البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمين مستقلين».

(٥) في «س»، بين الأسطر في «ن» مصححًا، «صحيح البخاري»: «**يَدَهُ**».

(٦) في «س»، «ص»، «م»، حاشية «ن» مصححًا، «صحيح البخاري»: «**يُدْخِلَهَا**».

(٧) في «صحيح البخاري»: «**وَضُوئِهِ**». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٢٤٧): «وللكشميهني كمسلم: **قبل أن يدخلها في الإناء**».

(٨) ليس في «ي»، «م»، «صحيح البخاري». وكُتب بحاشية «ب»: «لفظ الحديث في كتاب الحميدي: «**فليغسل يده قبل أن يدخلها في وَضوئه**». ولم يذكر فيه «**الإناء**» ولا «**ثلاثًا**» في شيءٍ من روايات المتفق عليه». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ١٤٤).
وقال الزركشي في «المعتبر» (ص١٣٥): «ولفظة: «**ثلاثًا**» لم يروها البخاري، ومَن ذكرها في المتفق عليه -كصاحب «العمدة»- فقد وهم». وينظر: «تصحيح العمدة» (٢)، و«كشف اللثام» (١/ ٦٨).

(٩) أخرجه البخاري (١٦٢) واللفظ له، ومسلم (٢٣٧، ٢٧٨).

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ[(١)]: «**فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرَيْهِ[(٢)] مِنَ الْمَاءِ**»[(٣)].

وَفِي لَفْظٍ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ[(٤)]**»[(٥)].

٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ[(٦)] مِنْهُ[(٧)]**»[(٨)].

وَلِمُسْلِمٍ: «**لَا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ**»[(٩)].

٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا**»[(١٠)].

وَلِمُسْلِمٍ: «**أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ**»[(١١)].

٩- وَلَهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعًا، وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ**»[(١٢)].

١٠- عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ رضي الله عنه دَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ

---

(١) من هنا بدأ سقط كبير في النسخة «ب»، حتى أثناء الحديث (٩١).

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح الميم وكسر الخاء، وبكسرهما، وهما...». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٢٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٧/ ٢١).

(٤) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «**فَلْيَسْتَنْثِرْ**». وينظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٤٣).

(٥) أخرجه البخاري (١٦١)، ومسلم (٢٣٧/ ٢٢).

(٦) ضُبط في «س» بالرفع والجزم معًا، وفي «م» بالرفع والجزم والنصب، وفي «ن» بالجزم، مصححًا. وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٨٧)، و«العدة في إعراب العمدة» (١/ ٨٧)، و«النكت» للزركشي (ص١٢- ١٣).

(٧) في «صحيح البخاري»: «**فِيهِ**».

(٨) أخرجه البخاري (٢٣٩) واللفظ له، ومسلم (٢٨٢).

(٩) أخرجه مسلم (٢٨٣).

(١٠) أخرجه البخاري (١٧٢) واللفظ له، ومسلم (٢٧٩/ ٩٠).

(١١) أخرجه مسلم (٢٧٩/ ٩١).

(١٢) أخرجه مسلم (٢٨٠).

عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوَضُوءِ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ[١]، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ (كِلْتَا رِجْلَيْهِ)[٢] ثَلَاثًا[٣]، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، وَقَالَ: **«مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ؛ غُفِرَ[٤] لَهُ[٥] مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»**[٦].

١١- عَنْ عَمْرِو[٧] بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ زَيْدٍ[٨] ﵁ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ: فَأَكْفَأَ عَلَى يَدِهِ[٩] مِنَ التَّوْرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ[١٠]، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «الاستنثار: هو إخراج الماء...». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٠٥).

(٢) في «صحيح البخاري»: «كُلَّ رِجْلٍ». وينظر: «فتح الباري» (١/ ٢٦٦).

(٣) ليس في «م».

(٤) في «صحيح البخاري»: «غَفَرَ اللهُ».

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «وفي رواية للطبري: «**لا يخبر، غُفر له**... الحديث». ولم نقف على رواية الطبري، وذكرها محمد الأشخر في شرح «بهجة المحافل للعامري» (٢/ ٣٦٨)، وعزاها إلى الطبراني.

(٦) أخرجه البخاري (١٦٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٦).

(٧) في «ص»: «عمر». وكُتب بحاشية «ي»: «عمرو بن يحيى بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني. ثقة، [رووا] له الجماعة... اتفقوا عليه». ينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٤٢) -وفيه: «روى»- و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٩٥- ٢٩٨).

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «عبد الله بن زيد هذا هو: ابن عاصم بن عمرو بن عوف المازني، وليس بصاحب الأذان، بل ذاك: عبد الله بن زيد بن عبد رَبِّه [بن ثعلبة بن زيد] بن الحارث بن الخزرج، لا يُعرف له في «الصحيح» غير حديث الأذان. وقد وهم في ذلك بعض الأئمة فجعلهما واحدًا، وهو سفيان بن عُيينة». وينظر: «الطبقات الكبير» لابن سعد (٣/ ٤٩٧)، و«سنن النسائي» (١٥٠٥)، و«تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٤٠- ٥٤١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٣٦٩)، وما بين المعقوفين منها.

(٩) في «س»، «ك»، «م»، «أ»، «ع»، حاشية «ي» -وكُتب عليه: «نخ»-: «يديه». والمثبت من «ي»، «ص»، «ن» -وعليه: «صح»- حاشية «س»، «صحيح البخاري».

(١٠) في «م»: «غُرفات». قال النووي في «المجموع» (١/ ٣٥٤): «غرفات: يجوز فيه لغات: فتح الغين والراء، وضمهما، وضم الغين مع إسكان الراء، وفتحها».

وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ[(١)][(٢)].

وَفِي رِوَايَةٍ: بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ[(٣)].

وَفِي رِوَايَةٍ[(٤)]: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرٍ[(٥)].

«التَّوْرُ»: شِبْهُ الطَّسْتِ[(٦)].

١٢- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُورِهِ[(٧)]، وَفِي[(٨)] شَأْنِهِ كُلِّهِ[(٩)].

١٣- عَنْ نُعَيْمٍ الْمُجْمِرِ[(١٠)]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(١١)] أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي

---

(١) بعده في «صحيح البخاري»: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

(٢) أخرجه البخاري (١٨٦) واللفظ له، ومسلم (٢٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٥)، ومسلم (٢٣٥) واللفظ له.

(٤) قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٣٨٥): «هي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد قال: أتانا رسولُ الله ﷺ...». كذا أخرجه البخاري في «صحيحه»، ولم أر هذا الإسناد ولا المتن هكذا في مسلم، فكان ينبغي للمصنِّف إذن أن يقول: وفي رواية للبخاري». وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (٥)، و«فتح الباري» (١/ ٢٩١، ٣٠٢).

(٥) أخرجه البخاري (١٩٧).

(٦) في «م»: «الطشت». وهي لغة، ينظر: «تاج العروس» (٥/ ٥).
وكُتب بحاشية «ن»: «الطَّست: بالطاء والسين المهملتين، وفيه لغات: طست، وطس، وطسه، بفتح الطاء وكسرها فيهن». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢١٦).

(٧) في «ي»: «وطَهوره». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٢٥٢): «طهوره: بضم الطاء؛ لأن المراد تطهره، وتُفتح».

(٨) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٦٩- ٢٧٠): «قوله: «في شأنه كله» كذا للأكثر من الرواة بغير واو، وفي رواية أبي الوقت بإثبات الواو، وهي التي اعتمدها صاحب «العمدة».

(٩) أخرجه البخاري (١٦٨) واللفظ له، ومسلم (٢٦٨).

(١٠) ضُبط في «ن» بفتح الميم الثانية مع التشديد وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشيتها: «من «المطالع»: كان يجمر المسجد بالمدينة عند جلوس عمر ﵁ على المنبر، والمجمر: المطيب، وهو نعت لعبد الله [والد نُعيم]، لكن نُعيمًا اشتهر به، حتى يقال: نُعيم المُجْمِر، ويقال أيضًا: المُجَمِّر». ونحوه بحاشية «ي». وهو في «مطالع الأنوار» (٤/ ٩٠)، وما بين المعقوفين منه.

(١١) بعده في «ص»: «يعني: مجمر الكعبة، أي: مبخرها».

يُدْعَوْنَ[١] يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ[٢] الْوُضُوءِ[٣]». فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ[٤][٥].

وَفِي (لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ)[٦]: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغُ الْمَنْكِبَيْنِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ[٧] يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ[٨] الْوُضُوءِ[٩]**». فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ[١٠].

١٤- وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ[١١]: سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «**تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ**»[١٢].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: وروى الحميدي: «**إن أمتي يأتون**». وقد ذكر الحميدي الروايتين.

(٢) في «س»، «ك»: «**أثر**».

(٣) ضُبط في «س» بضم الواو وفتحها، وكُتب عليه: «معًا». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٣٦): «قوله: «**من آثار الوضوء**» بضم الواو، ويجوز فتحها على أنه الماء، قاله ابن دقيق العيد». وينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٤٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٦) واللفظ له، ومسلم (٢٤٦).

(٥) قوله: «فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»: الصواب أنه من كلام أبي هريرة ﵁، غير مرفوع. ينظر: «مسند أحمد» (٨٥٢٩)، و«زاد المعاد» (١/ ١٩٦- ١٩٧)، و«إغاثة اللهفان» (١/ ٣٢٨- ٣٢٩)، و«حادي الأرواح» (١/ ٤٢٧- ٤٢٨)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٤١١- ٤١٢)، و«فتح الباري» (١/ ٢٣٦).

(٦) في «س»، «ص»، «ن»، «ع»: «لفظ». وفي «ك»: «رواية».

(٧) في «صحيح مسلم»: «**يَأْتُونَ**».

(٨) في «ك»: «**آثار**».

(٩) ضُبط في «س» بضم الواو وفتحها، وكُتب عليه: «معًا». وينظر ما تقدم.

(١٠) أخرجه مسلم (٢٤٦/ ٣٥).

(١١) ليس في «ص». وقد جعله من المتفق عليه غير واحد. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢٠٦)، و«المغني» لابن قدامة (١/ ١٤٨)، و«المجموع» للنووي (١/ ٤٢٧)، و«حادي الأرواح» (١/ ٤٢٧)، و«تفسير ابن كثير» (٥/ ٤٠٨)، و«البداية والنهاية» (٢٠/ ٣٢٨)، و«البدر المنير» (٢/ ٢٠٢)، و«الدر المنثور» (٥/ ٣٨٧)، و«كشف اللثام» (١/ ١٦٥- ١٦٦).

وهو عند البخاري (٥٩٥٣) بمعناه: ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، حَتَّى بَلَغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: «مُنْتَهَى الْحِلْيَةِ». وينظر: «فتح الباري» (١٠/ ٣٨٦).

(١٢) أخرجه مسلم (٢٥٠).

بَابُ الِاسْتِطَابَةِ

١٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبُثِ**[١] **وَالْخَبَائِثِ**»[٢].

«**الْخُبُثُ**»: بِضَمِّ الْخَاءِ وَالْبَاءِ، وَهُوَ جَمْعُ: خَبِيثٍ. وَ«**الْخَبَائِثُ**»: جَمْعُ: خَبِيثَةٍ، اسْتَعَاذَ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثِهِمْ.

١٦- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا**».

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ رضي الله عنه: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ (نَحْوَ الْكَعْبَةِ)[٣]، فَنَنْحَرِفُ عَنْهَا، وَنَسْتَغْفِرُ اللهَ عز وجل[٤].

«**الْغَائِطُ**»: الْمَوْضِعُ[٥] الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ، كَانُوا يَنْتَابُونَهُ لِلْحَاجَةِ، فَكَنَّوْا بِهِ عَنْ نَفْسِ الْحَدَثِ[٦]؛ كَرَاهِيَةً لِذِكْرِهِ بِخَاصِّ اسْمِهِ. وَ«**الْمَرَاحِيضُ**»: جَمْعُ: الْمِرْحَاضِ، وَهُوَ الْمُغْتَسَلُ، وَهُوَ أَيْضًا كِنَايَةٌ عَنْ مَوْضِعِ التَّخَلِّي.

١٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنهما قَالَ: رَقِيتُ[٧] يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ رضي الله عنها،

---

(١) ضُبط في «ن» بضم الباء وإسكانها، وكُتب فوقه: «معًا».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٧١): «وأما «**الخبث**»: فبضم الباء وإسكانها، وهما وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث». وينظر: «العدة» لابن العطار (١/ ١١٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٤٣١- ٤٣٢)، و«النكت» للزركشي (ص٢٣- ٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥).

(٣) في «جامع الترمذي»: «مُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةِ».

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٤)، ومسلم (٢٦٤) بنحوه. واللفظ المذكور هو لفظ الترمذي (٨).

(٥) زيادة من «ك»، «ص»، «ن»، «أ».

(٦) في «م»: «الحاجة».

(٧) ضُبط في «ن» بفتح القاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وضُبط في «أ» بفتح القاف.

وكُتب بحاشية «ي»: «رقيت: بكسر القاف هذه اللغة الفصيحة، ومعناها: صعدت، وحكى صاحب «المطالع» فتحها من غير همز، وفتحها مع الهمز». وقد أشار في حاشية «س» إلى لغات الكلمة. وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٥٨).

فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي[(١)] حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ[(٢)]، مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ[(٣)(٤)].

١٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي[(٥)] إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنَزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ[(٦)].

«الْعَنَزَةُ[(٧)]»: الْحَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ[(٨)].

١٩- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رِبْعِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ ﵁، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«لَا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ (وَهُوَ يَبُولُ)[(٩)]، وَلَا يَتَمَسَّحْ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ»**[(١٠)].

٢٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: **«إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ[(١١)] مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»**. فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا[(١٢)] نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي[(١٣)] كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا

---

(١) في «جامع الترمذي»: «عَلَى».

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «وفي رواية: مستقبلًا بيتَ المَقْدِس». ينظر: «صحيح البخاري» (١٤٥، ١٤٩)، و«صحيح مسلم» (٢٦٦/ ٦١).

(٣) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «القِبْلَةِ».

(٤) أخرجه البخاري (١٤٨، ٣١٠٢)، ومسلم (٢٦٦/ ٦٢) بنحوه. واللفظ المذكور هو لفظ الترمذي (١١).

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «نحوي، أي: قريب مني».

(٦) أخرجه البخاري (١٥٢)، ومسلم (٢٧١) واللفظ له.

(٧) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح العين والنون والزاء». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٦٣).

(٨) زيادة من «س»، «ك»، «أ». وفي «ي»: «القصيرة».

(٩) ليس في «س».

(١٠) أخرجه البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧/ ٦٣) واللفظ له.

(١١) كُتب بحاشية «ع»: «وفي رواية: لا يستنزه». وينظر: «النكت» للزركشي (ص٢٨).

(١٢) في «س»: «فقسمها».

(١٣) في «س»: «على».

رَسُولَ اللهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «**لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**[(١)]»[(٢)].

بَابُ السِّوَاكِ

٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»[(٣)].

٢٢- وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ[(٤)] ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ[(٥)] يَشُوصُ[(٦)] فَاهُ بِالسِّوَاكِ[(٧)].

(«يَشُوصُ» مَعْنَاهُ: يَغْسِلُ، يُقَالُ: شَاصَهُ يَشُوصُهُ، وَمَاصَهُ يَمُوصُهُ، إِذَا غَسَلَهُ)[(٨)].

٢٣- عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى[(٩)] صَدْرِي، وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ﷺ سِوَاكٌ رَطْبٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَأَبَدَّهُ رَسُولُ اللهِ

---

(١) في «ص»: «تيبسا». وبدون نقط في «م»، والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».
وضُبط في «ي» بفتح الباء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشيتها: «ييبسا: بفتح الباء وكسرها، لغتان». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٢٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٨) واللفظ له، ومسلم (٢٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢) واللفظ له.

(٤) في «ك»، «ص»: «اليماني». وينظر التعليق على الحديث رقم (٣).
وكُتب بحاشية «ن»: «اليمان اسمه: حِسْل، وقيل: حُسَيل». ينظر: «نزهة الألباب في الألقاب» (٢/ ٢٤٦)، و«الإصابة» (٢/ ٥٣٤، ٥٤٣).

(٥) بعده في «ع» -وعليه: (خ)-: «يتهجَّد». وهذا اللفظ أخرجه البخاري (١١٣٦)، ومسلم (٢٥٥/ ٤٦) واللفظ له، وينظر: «النكت» للزركشي (ص٣١- ٣٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٥٦٧).

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «الشوص: الدلك. وقيل: الغسل». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٤٤- ١٤٥).

(٧) أخرجه البخاري (٢٤٥)، ومسلم (٢٥٥/ ٤٧).

(٨) زيادة من «س»، «ك»، «ص»، «م»، حاشية «ن» وعليه: (خ ن س). وبعده: (ن خ س).

(٩) فوقه في «ن» -وعليه: (خ)-: «على».

ﷺ بصرَهُ، فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فقَضَمْتُهُ[١]، فطَيَّبْتُهُ[٢]، ثُمَّ دفَعْتُهُ[٣] إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ، فَمَا عَدَا أَنْ فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، رَفَعَ يَدَهُ -أَوْ: إِصْبَعَهُ- ثُمَّ قَالَ: «**فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى**». ثَلَاثًا، ثُمَّ قَضَى.

وَكَانَتْ تَقُولُ: مَاتَ بَيْنَ حَاقِنَتِي وَذَاقِنَتِي[٤].

وَفِي لَفْظٍ: فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلْتُ: آخُذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: أَنْ نَعَمْ. لَفْظُ الْبُخَارِيِّ[٥]، وَلِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ[٦].

٢٤- عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَاكُ بِسِوَاكٍ، قَالَ: وَطَرَفُ

---

(١) في «ي»: «فَقَضِمْتُهُ». وفي «صحيح البخاري»: «فَقَصَمْتُهُ». والضبط المثبت من «أ»، «ع». وفي «ن» كُتب تحت الضاد: (ص)، وفوقها: «معًا».

وكُتب بحاشية «ن»: «قال صاحب «المطالع» في باب القاف مع الصاد المهملة: «فَقَصَمْتُه»، يعني: السواك، أي: شققته بأسناني، وفي كتاب التميمي: «فَقَصَمْتُه»، أي: قطعت رأسه، والقصم: العض، وفي نسخة الأصيلي من «صحيح البخاري»: «فَقَضِمْتُه».

ولم يذكر القاضي عياض في «المشارق» غير: «فقصمته»، بالصاد المهملة، وقال... قطعت الموضع الذي كان عبد الرحمن يستاك به... عضضته، وهو قريب... ولم يذكر صاحب «النهاية» ابن الأثير سوى: «قضمته» بالضاد المعجمة، أي: مضغتُهُ بأسنانها ولينتُهُ».

وقد ذكرها القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣، ١٨٨- ١٨٩) بالصاد والضاد جميعًا، وينظر: «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٧٥)، و«النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٧٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٥٨٢- ٥٨٥)، و«إرشاد الساري» (٢/ ١٦٥).

(٢) في «م»، «صحيح البخاري»: «وَطَيَّبْتُهُ». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٦/ ٤٦٥): «وطيبته: بالواو في اليونينية وغيرها، وفي الفرع بالفاء».

(٣) في «س»، «ص»، «م»، «ن»، «ع» مصححًا: «رفعته». والمثبت من «ي»، «ك»، «أ»، «ع» -وعليه: (خ)-، حاشية «س» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري». وينظر: «النكت» للزركشي (ص٣٤).

(٤) أخرجه البخاري (٤٤٣٨).

(٥) أخرجه البخاري (٤٤٤٩).

(٦) ينظر: «صحيح مسلم» (٢١٩١، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤)، وليس فيه قصة السواك. وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٤/ ١٠٤- ١٠٦)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٤٧٤).

السِّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ[١]، يَقُولُ: «أُعْ، أُعْ»[٢]. وَالسِّوَاكُ فِي فِيهِ، كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ[٣].

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٢٥- عَنِ الْمُغِيرَةِ[٤] بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ (فِي سَفَرٍ)[٥]، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «**دَعْهُمَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ**[٦]». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا[٧].

٢٦- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ[٨] ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَالَ، وَتَوَضَّأَ[٩]، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ. مُخْتَصَرٌ[١٠].

---

(١) بعده في «ك»، «أ»: «وهو».

(٢) ذكر الحميدي أن قوله: «يَقُولُ: «أُعْ، أُعْ...» إلى آخره، من أفراد البخاري، ولم يذكر مسلم هذه الصفة. وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢٠٧)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٥٩٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤)، ومسلم (٢٥٤). واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٠٠)، وهو أقرب للفظ البخاري.

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «المغيرة: بضم الميم على المشهور، وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهما أنه يقال بكسرها أيضًا، وكنيته: أبو [عيسى]، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله...». ينظر: «أسد الغابة» (٤/ ٤٧١)، و«النكت» للزركشي (ص٣٧)، و«الإصابة» (٦/ ١٥١).

(٥) ليس في «س».

(٦) كُتب بحاشية «س» -وعليه: (خ صح)-: «**وهما طاهرتان**».

(٧) أخرجه البخاري (٢٠٦) واللفظ له، ومسلم (٢٧٤/ ٧٥).

(٨) في «ص»: «اليماني». وينظر التعليق على الحديث رقم (٣).

(٩) في «ي»، «ع»، «صحيح مسلم»: «فَتَوَضَّأَ».

(١٠) أخرجه البخاري (٢٢٥)، ومسلم (٢٧٣) واللفظ له.

ولم يذكر البخاري المسح على الخفين، وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٢٢): «زاد مسلم: «فمسح على خفيه». قال عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين»: «ولم يذكر البخاري في روايته هذه الزيادة». وعلى هذا فلا يحسن من المصنِّف عد هذا الحديث في هذا الباب من المتفق عليه». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢١٦).

بَابٌ فِي الْمَذْيِ[1] وَغَيْرِهِ

٢٧- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ[2] أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ[3]، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ رضي الله عنه فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «**يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ**»[4].

وَلِلْبُخَارِيِّ: «**اغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ**[5]»[6].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «المذي: بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة وتخفيف الياء، هذا هو المشهور فيه، وفيه كسر الذال وتشديد الياء، وهو الذي يخرج من الذكر عند [الإنعاظ]».

وكُتب بحاشية «ع»: «في «المذي» لغات: مَذْي: بفتح الميم وإسكان الذال، ومذِيّ: بكسر الذال وتشديد الياء، ومذِي: بكسر الذال وتخفيف الياء.

فالأوليان مشهورتان أولاهما أفصحهما وأشهرهما، والثالثة حكاها أبو عمر الزَّاهد عن ابن الأعرابي، ويقال: مَذَى وأمذى ومذّى، الثالثة بالتشديد.

والمذي: ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق، ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، ويكون ذلك للرجل والمرأة، وهو في النساء أكثر منه في الرجال، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «**انْضِحْ فَرْجَكَ**». فمعناه: اغسل؛ فإن النضح يكون غسلًا ويكون رشًّا، وقد جاء في الرواية الأخرى: «**يَغْسِلُ ذَكَرَهُ**». فتعيَّن حمل النضح عليه.

وأما حكم خروج المذي: فقد أجمع العلماء على أنه لا يوجب الغسل، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجماهير: يوجب الوضوء، لهذا الحديث... من «شرح الإمام النووي على صحيح مسلم». ينظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٢١٣- ٢١٤)، و«كشف اللثام» (١/ ٢٨٨).

(٢) في «صحيح مسلم»: «وَكُنْتُ أَسْتَحْيِي».

(٣) بعده في «ك»، «أ»، «ع» -وضبَّب عليها-: «مني». والمثبت من «س»، «ي»، «ص»، «م»، «ن»، «صحيح مسلم».

(٤) أخرجه البخاري (١٧٨)، ومسلم (٣٠٣/ ١٧) واللفظ له.

(٥) في «صحيح البخاري»: «**تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ**». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٨٠): «هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله، ووقع في «العمدة» نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس، لكن الواو لا ترتب، فالمعنى واحد، وهي رواية الإسماعيلي».

واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ١٥٦). وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (١٠).

(٦) أخرجه البخاري (٢٦٩).

وَلِمُسْلِمٍ: «تَوَضَّأْ وَانْضِحْ[1] فَرْجَكَ»[2].

٢٨- عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ ﵁ قَالَ: شُكِيَ[3] إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ[4] حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»[5].

٢٩- عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ الْأَسَدِيَّةِ ﵂، أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ[6] لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَجْرِهِ[7]، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ[8].

٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﵂ قَالَتْ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ[9].

---

(١) ضُبط في «ي»، «ك»، «ع»، «صحيح مسلم» بفتح الضاد وكسرها، وكُتب عليه في «ي»: «معًا». والضبط المثبت من «س»، «أ»، وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ن».
قال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٢٠٣): «والضاد من قوله: **«وانضح»** مكسورة لا غير؛ لأنه من: «نضح، ينضح»، فالأمر فيه: انضح». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٢١٣)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (١/ ٣٠١)، و«النكت» للزركشي (ص٤٠- ٤١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٦٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٣/ ١٩).

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «شُكِي: بضم الشين وكسر الكاف، والرجل: مرفوع». وفي حاشية «س» -وعليه: (خ)-: «شَكَى». قال الزركشي في «النكت» (ص٤١): «والشاكي هو: عبد الله بن زيد الراوي، كذا جاء في «صحيح البخاري»، في باب لا يتوضأ من الشك حتى يتيقَّن، ولفظه: عن عبَّاد بن تَمِيم، عن عمه، أنه شَكَى إلى النبي ﷺ...». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٥١).

(٤) في «س»، «ي»: «**ينصرفْ**» بالجزم، والضبط المثبت من «ك»، «أ»، «صحيح مسلم»، وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ن»، «ع». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٢٠٥- ٢٠٦)، و«النكت» للزركشي (ص٤٢)، و«فتح الباري» (١/ ٢٣٨).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١) واللفظ له.

(٦) لا يُوقف على اسم هذا الصبي. ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٦٨٩)، و«فتح الباري» (١/ ٣٢٦)، و«كشف اللثام» (١/ ٣١١).

(٧) ضُبط في «ن» بفتح الحاء وضمها وكسرها، وكُتب عليه: «جميعًا». والذي في «القاموس» (ص٣٧١): «الحجر -مثلثة-: المنع». وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ١٨١): «قوله: «فأجلسه في حجره»، و«انْخَنَثَ في حجري»: هذا بفتح الحاء وكسرها وسكون الجيم، وهو الحضن والثوب...».

(٨) أخرجه البخاري (٢٢٣) واللفظ له، ومسلم (٢٨٧).

(٩) أخرجه البخاري (٢٢٢).

وَلِمُسْلِمٍ: فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ[١].

٣١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ[٢] فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنُوبٍ[٣] مِنْ مَاءٍ، فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ[٤].

٣٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ[٥]، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْآبَاطِ[٦]**»[٧].

بَابُ الْجَنَابَةِ

٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ[٨]، فَانْخَنَسْتُ[٩] مِنْهُ، (فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ)[١٠]، فَقَالَ: «**أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟**». قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ! فَقَالَ: «**سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ**

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦).

(٢) اختُلف في اسم هذا الأعرابي. ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٣٩٣)، و«هدي الساري» (ص٢٥٤)، و«فتح الباري» (٧/ ٤٩)، (١٠/ ٤٣٩)، و«كشف اللثام» (١/ ٣٢٥).

(٣) ضُبط في «ك» بفتح الذال وكسرها، وكُتب بحاشية «ن»: «الذَّنُوب: الدَّلْو إذا كانت ملأى، فإذا كانت فارغة لم تسمَّ ذَنُوبًا، وهو بفتح الذال المعجمة، والله أعلم». ونحوه بحاشية «ي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢١) واللفظ له، ومسلم (٢٨٤/ ٩٨).

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «**الاستحداد**: حلق العانة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٤٨).

(٦) في «س»، «ع»: «**الإبط**». والمثبت من «ص»، «م»، «ن»، «أ»، حاشية «س» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري».

(٧) أخرجه البخاري (٥٨٩١) واللفظ له، ومسلم (٢٥٧).

(٨) بعده في «ي»، «ك»، «م»، «أ»: «قال:». والمثبت من «س»، «ص»، «ن»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٩) كُتب بحاشية «ع»: «ويُروى: فانبجست». وكُتب بحاشية «ن»: «انخنس: انسل». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٣٣٥): «فانخنست منه: بنون ثم معجمة ثم نون فمهملة، أي: تأخرت وانقبضت ورجعت، وفي رواية: «فانخنس»، ولابن السكن والأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر: «فانبجست» بالموحدة والجيم، أي: اندفعت، وللمستملي: «فانتجست» بنون فمثناة فوقية فجيم، من النجاسة، من باب الافتعال، أي: اعتقدت نفسي نجسًا». وينظر: «مطالع الأنوار» (١/ ٤٤٨)، و«العدة» لابن العطار (١/ ١٩٩- ٢٠٠)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (١/ ٣٦٢- ٣٦٤)، و«فتح الباري» (١/ ٣٩٠).

(١٠) في «صحيح البخاري»: «فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ».

الْمُؤْمِنَ[(١)] لَا يَنْجُسُ[(٢)(٣)]»[(٤)].

(«انْخَنَسَ»: انْسَلَّ)[(٥)].

٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ[(٦)] وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ[(٧)] شَعَرَهُ[(٨)]، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرْوَى بَشَرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ[(٩)].

٣٥- وَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَغْتَرِفُ[(١٠)] مِنْهُ جَمِيعًا[(١١)].

٣٦- وَعَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: وَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ -مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا- (ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، أَوِ: الْحَائِطِ -مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا)[(١٢)]- ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ[(١٣)] جَسَدَهُ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ،

---

(١) في «صحيح البخاري»: «**الْمُسْلِمَ**».

(٢) في «س»: «**ينجَس**». وكُتب بحاشية «ي»: «**ينجس**: بضم الجيم وفتحها، وماضيه بكسر الجيم وضمها، فمَن كسرها في الماضي فتحها في المضارع، ومَن ضمها في الماضي كسرها في المضارع». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٦٧).

(٣) بعده في «ك»: «وفي لفظٍ: **حيًّا ولا ميّتًا**».

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٣) واللفظ له، ومسلم (٣٧١).

(٥) زيادة من «ص»، «ن».

(٦) في «س»: «ثم توضأ». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خ).

(٧) في «صحيح البخاري»: «**بِيَدِهِ**».

(٨) ضُبط في «ك»، «م» بسكون العين، وبدون ضبط في «ص»، والضبط المثبت بفتح العين من «س»، «ي»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري»، وهما لغتان، كما في «المصباح المنير» (١/ ٣١٤).

(٩) أخرجه البخاري (٢٧٢) واللفظ له، ومسلم (٣١٦).

(١٠) في «صحيح البخاري»: «**نَغْرِفُ**».

(١١) أخرجه البخاري (٢٧٣) واللفظ له، ومسلم (٣٢١/ ٤٣).

(١٢) ليس في «ك».

(١٣) بعده في «أ»: «سائر».

فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا[١]، فَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ[٢].

٣٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيَرْقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**[٣]، **إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ**[٤]»[٥][٦].

٣٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ورَضِيَ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنهما إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ[٧] إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ الْمَاءَ**»[٨].

٣٩- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنَّ بُقَعَ الْمَاءِ فِي[٩] ثَوْبِهِ[١٠].

٤٠- وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرْكًا[١١]، فَيُصَلِّي فِيهِ[١٢].

---

(١) كُتب فوقه في «ن»: «خف». يعني: أنه غير مشدَّد الدال. قال الزركشي في «النكت» (ص٤٩): «هو بضم الياء وكسر الراء وإسكان الدال، من «الإرادة» لا من «الرد»، ومَن رواد بالتشديد على أنه من «الرد» فقد صحَّف وغيَّر المعنى».

(٢) في «ك»، «م»: «بيديه». والحديث أخرجه البخاري (٢٧٤) واللفظ له، ومسلم (٣١٧).

(٣) فوقه في «ع»: «والمراد: غسل ذكره».

(٤) بعده في «صحيح البخاري»: «**وَهُوَ جُنُبٌ**».

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٧) واللفظ له، ومسلم (٣٠٦/ ٢٣).

(٦) كُتب بحاشية «أ»: «ورُوي عن النبي ﷺ أنه كان ينام جنبًا ولا يمس ماء...». والحاشية منقولة من «بستان العارفين» للسمرقندي (ص٣٧٠- ٣٧٢). وهذا الحديث أخرجه أحمد (٢٥٧٧٦)، وأبو داود (٢٢٨)، والترمذي (١١٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٠٣)، وابن ماجه (٥٨١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو حديث معلول. ينظر: «كفاية المستقنع» (١٩٦)، و«بلوغ المرام» (١١٤).

(٧) في «س»، «ي»: «غَسل». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٢٢٢): «من غُسل: بضم الغين، وفي رواية: «من غَسل» بفتحها، وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة، وقال آخرون: بالضم: الاسم، وبالفتح: المصدر».

(٨) أخرجه البخاري (٢٨٢) واللفظ له، ومسلم (٣١٣).

(٩) في «ي»: «لفي».

(١٠) أخرجه البخاري (٢٢٩) واللفظ له، ومسلم (٢٨٩).

(١١) ليس في «أ». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح مسلم».

(١٢) أخرجه مسلم (٢٨٨/ ١٠٥).

٤١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا**[١] **الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ**[٢]»[٣].

وَفِي لَفْظٍ: «**وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ**»[٤].

٤٢- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، وَعِنْدَهُ قَوْمُهُ[٥]، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ[٦]؟ فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ. فَقَالَ رَجُلٌ[٧]: مَا يَكْفِينِي. فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى[٨] مِنْكَ شَعَرًا، وَخَيْرًا[٩] مِنْكَ -يُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ- ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ[١٠][١١].

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «الشُّعَب: اليدان والرجلان. وقيل: اليدان والشفران. وقيل: الرجلان والشفران، والله أعلم». وبعضه بحاشية «ي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٤٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٨٥).

(٢) في «س»، «صحيح البخاري»: «**الغَسْلُ**». وضُبط في «ن» بفتح الغين وضمها، وكُتب عليه: «معًا». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩١) واللفظ له، ومسلم (٣٤٨).

(٤) أخرجه مسلم (٣٤٨/ ٨٧). ولم يخرِّجه البخاري، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ١٩٠)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢٥٤)، و«بلوغ المرام» (١٠٦).

(٥) في «س»، «م»، «صحيح البخاري»: «قَوْمٌ». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٦٦): «قوله: «قوم» كذا في النسخ التي وقفتُ عليها من البخاري، ووقع في «العمدة»: «وعنده قومه» بزيادة الهاء، وجعلها شُرَّاحها ضميرًا يعود على جابر، وفيه ما فيه، وليست هذه الرواية في مسلم أصلًا، وذلك وارد أيضًا على قوله إنه يخرِّج المتفق عليه». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ١٠٥)، و«عمدة القاري» (٣/ ١٩٩)، و«كشف اللثام» (١/ ٤٥١).

(٦) في «س»: «الغَسل»، وفي «صحيح البخاري» بفتح الغين وضمها.

(٧) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٦٦): «قوله: «فقال رجل»: زاد الإسماعيلي: «منهم»، أي: من القوم. وهذا يؤيِّد ما ثبت في روايتنا؛ لأن هذا القائل هو الحسن بن محمد بن عليِّ بن أبي طالب، الذي يُعرف أبوه بابن الحنفية، كما جزم به صاحب «العمدة»، وليس هو من قوم جابر؛ لأنه هاشمي، وجابر أنصاري».

(٨) في «س»: «أوفر». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (صح خ ص).

(٩) في «س»، وفوقه في «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»: «وَخَيْرٌ». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٣١٨): «خير» بالرفع عطفًا على «أوفى» المخبر به عن «هو»، وللأصيلي: «وخيرًا» بالنصب». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٢٥٩).

(١٠) بعده في «ك»: «واحد».

(١١) أخرجه البخاري (٢٥٢) واللفظ له، ومسلم (٣٢٩).

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفْرِغُ[١] عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا[٢].

الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: «مَا يَكْفِينِي» هُوَ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُوهُ[٣]: ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ.

بَابُ التَّيَمُّمِ

٤٣- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ[٤] رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا[٥] مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ: «**يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟**». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَابَتْنِي[٦] جَنَابَةٌ، وَلَا مَاءَ[٧]. قَالَ: «**عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ**»[٨].

٤٤- عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا[٩] يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا**». ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ[١٠] الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهِرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ[١١].

---

(١) بعده في «س»: «الماء».

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٥) واللفظ له، ومسلم (٣٢٨).

(٣) ليس في «ص». وزاد بعده في «س»: «هو». وزاد بعده في «أ»: «محمد».

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «اختلفوا في صحبة حُصين وإسلامه، والصحيح صحبته وإسلامه، ذكره النووي رضي الله عنه». وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٦).

(٥) في تعيين هذا الرجل، ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ١١٧)، و«فتح الباري» (١/ ٤٥١)، و«عمدة القاري» (٤/ ٢٩)، و«كشف اللثام» (١/ ٤٦٣- ٤٦٤).

(٦) في «م»: «أصابني».

(٧) في «ع»: «ماءٌ». قال العيني في «عمدة القاري» (٤/ ٢٩): «يحتمل أن تكون «لا» هنا بمعنى: «ليس»، فيرتفع «الماء» حينئذٍ». وينظر: «فتح الباري» (١/ ٤٥١)، و«إرشاد الساري» (١/ ٣٧٥)، و«مرعاة المفاتيح» (٢/ ٢٢٤).

(٨) أخرجه البخاري (٣٤٨) واللفظ له، ومسلم (٦٨٢).

(٩) بعده في «ص»، «صحيح مسلم»: «كَانَ».

(١٠) في «س»: «بيده». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خ ص).

(١١) أخرجه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨/ ١١٠) واللفظ له.

٤٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ (مِنَ الْأَنْبِيَاءِ)[1] قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ[2] مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ[3]، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ (النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ)[4] خَاصَّةً[5]، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»[6][7].

بَابُ[8] الْحَيْضِ

٤٦- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ[9] ﵂ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي

---

(١) ليس في «صحيح البخاري». وهي فيه (٤٣٨) بسياق آخر، واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٣٥٧).
(٢) في «ي»، «ك»، «ن»: «رجلٌ». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٢٨٠- ٢٨١).
(٣) في «صحيح البخاري»: «المغانم». والمثبت -كما في النسخ- يوافق بعض روايات «صحيح البخاري»، وينظر: «إرشاد الساري» (١/ ٣٦٨).
(٤) في «ي»: «النبيون يبعثون إلى قومهم».
(٥) ليس في «س»، «م»، «ن». والمثبت من «ي»، «ك»، «ص»، «أ»، «ع»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري».
(٦) أخرجه البخاري (٣٣٥) واللفظ له، ومسلم (٥٢١).
(٧) كُتب بحاشية «أ»: «وفي خبر «الصحيحين»: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ».
وروى الطبراني: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ شَهْرَيْنِ». والمراد به ما في رواية: «وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ شَهْرًا أَمَامِي وَشَهْرًا خَلْفِي». ويقاس بهما اليمين والشمال، فيكون المراد بالخبر الأول شهرًا من أي جهة كان بها العدو من الجهات الأربع، والله أعلم».
وحديث: «مَسِيرَةَ شَهْرٍ»: أخرجه البخاري (٣٢٥، ٤٣٨)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر ﵁.
وحديث: «شَهْرَيْنِ»: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٥٦) من حديث ابن عباس ﵄، بلفظ: «نُصِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ عَلَى عَدُوِّهِ».
وأخرجه أيضًا (١١٠٤٧) بلفظ: «... وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ حَتَّى إِنَّ الْعَدُوَّ ليخافوني مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ...».
وحديث: «شَهْرًا أَمَامِي وَشَهْرًا خَلْفِي»: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٦٧٤) من حديث السائب بن يزيد ﵁. وينظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٩٥٣).
(٨) في «س»: «كتاب». والمثبت تحته وعليه: (صح ص ش).
(٩) كُتب بحاشية «ي»: «حُبيش: بحاء مضمومة مهملة وباء مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، ثم شين معجمة، واسم أبي حُبيش: قيس بن المطَّلب بن أسد بن عبد العُزَّى». وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٥٣)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢١). ووقع في الحاشية: «ثم ياء مثناة مفتوحة من تحت ساكنة»، «قيس بن أبي بن عبد المطلب». وهو خطأ.

أُسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا[١]، (إِنَّ[٢] ذَلِكِ عِرْقٌ[٣])[٤]، وَلَكِنْ دَعِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»[٥].

وَفِي رِوَايَةٍ[٦]: «وَلَيْسَ[٧] بِالْحَيْضَةِ[٨]، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي»[٩].

٤٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، (أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ)[١٠] اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ[١١]، (فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ)[١٢] لِكُلِّ صَلَاةٍ[١٣].

---

(١) ليس في «ن». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٢) في «ع»: «**إنما**». والمثبت من «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «صحيح البخاري».

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «**عرق**: بكسر العين وإسكان الراء، ويقال لهذا العرق: العاذل، بكسر الذال المعجمة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢١).

(٤) ليس في «ك».

(٥) أخرجه البخاري (٣٢٥) واللفظ له، ومسلم (٣٣٣).

(٦) قال الصنعاني في «العدة» (١/ ٤٦٦): «لا أدري لم زاد: «في رواية»؛ فإن هذا اللفظ في «الصحيحين» معًا في باب الاستحاضة في سياق واحد، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وكأنه يشير إلى أنه لفّق عن روايات منها.

نعم للبخاري في باب غَسْل الدم بلفظ: «**وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتُك فدَعِي الصلاةَ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدَّمَ وصلِّي**». انتهى. لكن في باب آخر». وينظر: «صحيح البخاري» (٢٢٨).

(٧) في «س»: «**إنه ليس**». والمثبت تحته وعليه: (خ). وفي «م»: «**وليست**».

(٨) ضُبط في «ي»، «ن» بفتح الحاء وكسرها، وعليه في «ن»: «معًا». وكُتب بحاشية «ي»: «**الحيضة**: بفتح الحاء وكسرها، فالفتح، أي: الحيض. والكسر: الحالة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢١)، و«النكت» للزركشي (ص٥٥- ٥٦).

(٩) أخرجه البخاري (٣٠٦) واللفظ له، ومسلم (٣٣٣).

(١٠) في حاشية «س» -وعليه: (خ)-: «أن حَمْنة».

(١١) بعده في «أ»: «لكل صلاة». وبعده في «ع»: «قالت:». وبعده في «صحيح البخاري»: «فقال: **هَذَا عِرْقٌ**». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ١٩٣- ١٩٤)، و«فتح الباري» (١/ ٤٢٧).

(١٢) ليس في «س».

(١٣) أخرجه البخاري (٣٢٧) واللفظ له، ومسلم (٣٣٤/ ٦٣).

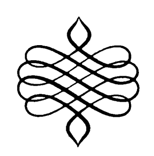
٤٨- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، كِلَانَا جُنُبٌ(١).

٤٩- وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَّزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ(٢).

٥٠- وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ(٣).

٥١- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَّكِئُ فِي حَجْرِي(٤) وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ(٥).

٥٢- وَعَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ ﵂ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟! فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ(٦) أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ! قَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكِ(٧)(٨)، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ(٩).



---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩) واللفظ له، ومسلم (٣٢١/ ٤٣).
(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠) واللفظ له، ومسلم (٢٩٣).
(٣) أخرجه البخاري (٣٠١) واللفظ له، ومسلم (٢٩٧/ ٨).
(٤) بفتح الحاء وكسرها، وقد سبق التعليق عليه برقم (٢٩).
(٥) أخرجه البخاري (٢٩٧)، ومسلم (٣٠١) واللفظ له.
(٦) كُتب بحاشية «ي»: «الحرورية: طائفة من الخوارج، منسوبون إلى قرية بقرب الكوفة، اسمها: حروراء، تحالفوا هناك على بدعتهم، وكان من بدعتهم أن الحائض تقضي الصلاة، و«أحرورية»: بفتح الحاء وضم الراء الأولى». ونحوه بحاشية «ن». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢٧).
(٧) في «س»، «ك»: «ذلكَ». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٤/ ١٤٠٧): «بكسر الكاف، ويُفتح».
(٨) بعده بحاشية «ي»: «على عهد رسول الله ﷺ».
(٩) أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥/ ٦٩) واللفظ له.

كِتَابُ الصَّلَاةِ

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

٥٣- عَنْ أَبِي عَمْرٍو[١] الشَّيْبَانِيِّ -وَاسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ- قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁- قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ ﷻ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ (عَلَى وَقْتِهَا)**[٢]». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «**بِرُّ الْوَالِدَيْنِ**». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «**الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**».

قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي[٣].

٥٤- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفِّعَاتٍ[٤] بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ، مَا[٥] يَعْرِفُهُنَّ[٦] أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ[٧].

«الْمُرُوطُ»: أَكْسِيَةٌ مُعْلَمَةٌ تَكُونُ مِنْ خَزٍّ، وَتَكُونُ مِنْ صُوفٍ. وَ«مُتَلَفِّعَاتٌ»: مُلْتَحِفَاتٌ[٨]. وَ«الْغَلَسُ»: اخْتِلَاطُ ضِيَاءِ الصُّبْحِ بِظُلْمَةِ اللَّيْلِ.

---

(١) في «ص»: «عمر». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». وأبو عمرو الشيباني ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٥٨).

(٢) في «ص»: «**لوقتها**». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥/ ١٣٩). واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٢٢٥).

(٤) ضُبط في «ي»، «ك» بتنوين آخره تنوين ضم، وضُبط في «م»، «ن»، «ع» بتنوين آخره تنوين ضم وتنوين كسر، وكُتب عليه: «معًا». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٣٢٥).

(٥) في «س»: «لا». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خ ص).

(٦) كُتب بحاشية «ع» -وعليه: (خ)-: «يعرفن».

(٧) أخرجه البخاري (٣٧٢، ٥٧٨) واللفظ له، ومسلم (٦٤٥/ ٢٣٠).

(٨) في «ك»، «م»، «ن»: «متلحِّفات».

٥٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ[١]، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَآهُمُ اجْتَمَعُوا عَجَّلَ، وَإِذَا رَآهُمْ أَبْطَئُوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ[٢] كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهَا بِغَلَسٍ[٣].

٥٦- عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﵁، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ -الَّتِي تَدْعُونَهَا: الْأُولَى- حِينَ تَدْحَضُ[٤] الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ -وَنَسِيتُ[٥] مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ- وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا: الْعَتَمَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَ[٦] يَقْرَأُ بِالسِّتِّينَ إِلَى الْمِئَةِ[٧].

٥٧- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: **«مَلَأَ اللهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ»**[٨].

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: **«شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ[٩] الْعَصْرِ»**. ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ[١٠].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «وجبت، أي: سقطت، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، والله أعلم، أي: سقطت». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ١٤٥).

(٢) ضُبط في «ك» بضم الحاء، وضُبط في «ن» بضم الحاء وفتحها، وكُتب فوقه: «معًا». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٣٢٩- ٣٣٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٠) واللفظ له، ومسلم (٦٤٦).

(٤) ضُبط في «ك» بضم الحاء.

(٥) الناسي هو: أبو المنهال سيَّار بن سلامة، بيَّنه أحمد في «مسنده» (٢٠١٢٥)، وينظر: «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٢/ ٥٩٧)، و«كشف اللثام» (٢/ ١٠).

(٦) زاد بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «كان».

(٧) أخرجه البخاري (٥٤٧) واللفظ له، ومسلم (٦٤٧).

(٨) أخرجه البخاري (٦٣٩٦) واللفظ له، ومسلم (٦٢٧).

(٩) في «م»: «**صلاةَ**». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٥٤٤): «بالجر، بدل من «صلاة الوسطى»، أو عطف بيان لها».

(١٠) أخرجه مسلم (٦٢٧/ ٢٠٥).

٥٨- وَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁ قَالَ: حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوِ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ**[١] **الْعَصْرِ، مَلَأَ اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**». (أَوْ: «**حَشَا اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**)[٢]»[٣].

٥٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ[٤] ﵄ قَالَ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ[٥] بِالْعِشَاءِ، فَخَرَجَ عُمَرُ ﵁ فَقَالَ: الصَّلَاةَ[٦] يَا رَسُولَ اللهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ! فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، يَقُولُ[٧]: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي** (-أَوْ: **عَلَى النَّاسِ**-)[٨] **لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ**»[٩].

٦٠- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعَشَاءُ فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ**»[١٠].

٦١- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ نَحْوُهُ[١١][١٢].

---

(١) في «م»: «**صلاةَ**». وينظر ما تقدم.

(٢) ليس في «س».

(٣) أخرجه مسلم (٦٢٨).

(٤) الحديث في «صحيح البخاري» عن عطاء مرسلًا. وأخرجه بنحو هذا اللفظ عن عطاء، عن ابن عباس ﵄ مسندًا. وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٤٣)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٤٢٠)، و«فتح الباري» (١٣/ ٢٢٩)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٣١٤).

(٥) بعده في «أ»: «ليلةً». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٦) ضُبط في «ن» بالنصب والرفع، وكُتب فوقه: «معًا». وقال العيني في «عمدة القاري» (٢٥/ ٩): «قوله: «الصلاة» منصوب على الإغراء، ويجوز الرفع على تقدير: هي الصلاة، أي: وقتها». وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٥٢)، و«العدة في إعراب العمدة» (١/ ٣٤٨).

(٧) في «م»: «ويقول».

(٨) ليس في «ك».

(٩) أخرجه البخاري (٧٢٣٩) واللفظ له، ومسلم (٦٤٢).

(١٠) أخرجه البخاري (٥٤٦٥) واللفظ له، ومسلم (٥٥٨).

(١١) أخرجه البخاري (٦٧٣، ٦٧٤)، ومسلم (٥٥٩).

(١٢) كُتب بحاشية «أ»: «ورُوي عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى طَعَامٍ فَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ وَلَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ**». انتهى». =

٦٢- وَلِمُسْلِمٍ عَنْهَا[١] ﵂ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ[٢]، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ[٣] الْأَخْبَثَانِ**»[٤].

٦٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ[٥]، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ[٦] الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ[٧].

٦٤- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[٨] ﵁، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ**[٩]»[١٠].

= وكُتب بحاشية «أ» أيضًا: «ورُوي عن ابن عباس أنه حضرته الصلاة وأحضره العشاء، فقال: «نبدأ بالنَّفس اللوَّامة». ورُوي عن عبد الله بن أرقم، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْغَائِطُ فَابْدَءُوا بِالْغَائِطِ**». انتهى، والله أعلم».

وهذه الحاشية منقولة من «بستان العارفين» للسمرقندي (ص٤٠٢). والحديث أخرجه الترمذي (١٤٢)، والنسائي (٨٥٢)، وابن ماجه (٦١٦)، وابن خزيمة (٩٣٢)، والحاكم (٣/ ٣٣٥).

(١) في «س»: «عن عائشة».

(٢) في «س»: «**الطعام**».

(٣) في حاشية «س» -وعليه: (خـ خ صح)-: «**يدافع**».

(٤) أخرجه مسلم (٥٦٠).

(٥) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٩): «لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدَّثوا ابن عباس بهذا الحديث، وبلغني أن بعض مَن تكلَّم على «العمدة» تجاسر، وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنِّفها: «وفي الباب عن فلان وفلان...». ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأً بيِّنًا، فلا حول ولا قوة إلا بالله». وينظر: «كشف اللثام» (٢/ ٦٧).

(٦) ضُبط في «س»: «تُشْرِقَ»، «تَشْرُقَ». وصحَّحهما، وكُتب عليه: «معًا». وأشار إليهما النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١١١)، وقال عن الوجه الثاني: «وهو الذي ضبطه أكثر رواة بلادنا».

(٧) بعده في «س»: «قال: شَرَقَتِ الشمسُ: إذا طلعتْ، وأَشْرَقَتْ: إذا أضاءتْ وصَفَتْ». ونحوه بحاشية «ن». والحديث أخرجه البخاري (٥٨١) واللفظ له، ومسلم (٨٢٦).

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «الخدري: منسوب إلى خُدْرة الحارث بن الخزرج، واسمه: سعد بن مالك بن سنان». وبعضه بحاشية «ن». وينظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٩٤)، و«الإصابة» (٤/ ٢٩٣).

(٩) بعده في «ص»: «شرقتِ الشمسُ: إذا طلعتْ، وأشرقتْ: إذا أضاءتْ وصَفَتْ».

(١٠) أخرجه البخاري (٥٨٦) واللفظ له، ومسلم (٨٢٧).

وَفِي الْبَابِ[١] عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[٢]، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ[٣]، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ[٤]، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ[٥][٦]، وَأَبِي هُرَيْرَةَ[٧]، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ[٨][٩]، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ[١٠]، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[١١]، وَمُعَاذِ ابْنِ عَفْرَاءَ[١٢][١٣]، وَكَعْبِ بْنِ مُرَّةَ[١٤]، وَأَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ[١٥]، وَعَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ[١٦] السُّلَمِيِّ[١٧]،

---

(١) أشار الزركشي في «تصحيح العمدة» (١٥) أن المصنِّف تابَع فيه الترمذي، وأن كلامه يوهم أن ذلك كله متفق عليه، وليس كذلك. وينظر: «جامع الترمذي» (١/ ٣٤٣)، و«نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب» (٢/ ٤٧٧- ٤٩٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٠٨٨)، وأبو دواد (١٢٧٤)، والنسائي (٥٧٣)، وابن خزيمة (١٢٨٥)، وابن حبان (١٥٤٧).

(٣) أخرجه أبو يعلى (٤٩٧٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٣٨).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٣)، ومسلم (٨٢٨).

(٥) في «س»، «ن»، «ع»: «العاصي». وينظر التعليق على الحديث رقم (٣).

(٦) أخرجه أحمد (٦٧٩٤).

(٧) أخرجه البخاري (٥٨٤، ٥٨٨)، ومسلم (٨٢٥).

(٨) ضُبط في «س»، «ي» بفتح الدال وضمها، وعليه فيهما: «معًا». وضُبط في «ك» بضم الدال. وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٥٠): «فيها ثلاثُ لغات: جندب: بضم الدال وفتحها والجيم مضمومة فيهما، والثالثة حكاه القاضي: بكسر الجيم وفتح الدال».

(٩) أخرجه أحمد (٢٠٤٨٦).

(١٠) أخرجه أحمد (١٦٨٠٠).

(١١) أخرجه أحمد (٢٢٠١٣).

(١٢) كُتب بحاشية «ن»: «معاذ ابن عَفْراءَ: يجوز أن يكون نُسب إلى أمه، وعليه الأكثر، وهي: عَفْراءُ بنتُ عُبيد بنِ ثَعْلبة بن عُبيد بن ثَعْلبة بن غَنْم بن مالك بن النَّجَّار. ويجوز أن يكون نُسب إلى جده؛ لأنه: معاذ بنُ الحارث بن عَفْراءَ بن الحارث بن رفاعة بن سَوَاد بن مالك بن غَنْم بن النَّجَّار». وينظر: «الطبقات الكبير» لابن سعد (٣/ ٤٥٥)، و«الاستيعاب» (٣/ ١٢٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٥٨).

(١٣) أخرجه أحمد (١٨٢٠٨)، والنسائي (٥١٨).

(١٤) أو: مرة بن كعب ﷺ. أخرجه أحمد (١٨٣٤٤، ١٩١٩٩).

(١٥) أخرجه أحمد (٢٢٦٧٥).

(١٦) في «ع»: «عنبسة». وهو خطأ، ينظر: «توضيح المشتبه» (٦/ ٣٦٩).

(١٧) أخرجه مسلم (٨٣٢).

وَعَائِشَةَ[١] رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَالصُّنَابِحِيِّ[٢][٣]، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ[٤].

٦٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﵁ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَاللهِ مَا صَلَّيْتُهَا**».

قَالَ: فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ[٥]، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ[٦].

بَابُ فَضْلِ[٧] الْجَمَاعَةِ وَوُجُوبِهَا

٦٦- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**»[٨].

٦٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ[٩] عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا[١٠] وَعِشْرِينَ ضِعْفًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ -لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ- لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ[١١] لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ**

---

(١) أخرجه مسلم (٨٣٣).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٣٦٩)، والنسائي (٥٥٩)، وابن ماجه (١٢٥٣).

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الصُّنابحي: عبد الرحمن بن عُسيلة، أبو عبد الله». وبعضه بحاشية «ي». وينظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١٤٥٨)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (١٥).

(٤) ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٢١)، و«جامع التحصيل» (ص٢٢٤).

(٥) ضُبط في «ن» بفتح الباء وضمها، وكُتب عليه: «معًا». وفتح الباء، أي: مع كسر الطاء. ينظر: «النكت» للزركشي (ص٧١). وكُتب بحاشية «ص»: «موضع فيه عين ماء».

(٦) أخرجه البخاري (٥٩٦) واللفظ له، ومسلم (٦٣١).

(٧) بعده في «ك»، «أ»: «صلاة».

(٨) أخرجه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠) واللفظ له.

(٩) في «م»: «**تضاعف**». وفي «ع»: «**تَضْعُف**». وينظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٨٩).

(١٠) كذا في «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري» وعليه: (صح صح)، وفي أكثر الروايات: «**خَمْسَةً**». وينظر: «فتح الباري» (٢/ ١٣٥)، و«إرشاد الساري» (٢/ ٢٧).

(١١) في «ص»: «**رفع**». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».

مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ»[(١)].

٦٨- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا[(٢)]، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ[(٣)] مَعِي بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزَمٌ مِنْ حَطَبٍ، إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحَرِّقَ[(٤)] عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»[(٥)].

٦٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَتْ أَحَدَكُمُ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَمْنَعْهَا»[(٦)].

قَالَ[(٧)]: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: وَاللهِ لَنَمْنَعُهُنَّ! قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللهِ فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا[(٨)]، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَتَقُولُ: وَاللهِ لَنَمْنَعُهُنَّ؟![(٩)].

وَفِي لَفْظٍ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ»[(١٠)].

٧٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧) واللفظ له، ومسلم (٦٤٩/ ٢٧٢).

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «حبوًا: بإسكان الباء الموحدة تحت. قال النووي: وإنما ضبطته؛ لأني رأيتُ كثيرًا من الكبار صحَّفه». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ١٥٨).

(٣) في «س»، «ك»، «ع»: «أنطلقُ».

(٤) في «س»، «ي»، «ك»: «فأحرِّقُ». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٤): «وأحرق: بتشديد الراء، وفتح القاف وضمها».

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١/ ٢٥٢) واللفظ له.

(٦) أخرجه البخاري (٥٢٣٨)، ومسلم (٤٤٢/ ١٣٤) واللفظ له.

(٧) القائل هو: سالم بن عبد الله بن عمر، وهو راوي الحديث عن أبيه.

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «وفي رواية: فَزَبَرَهُ. وفي...». وهذه الرواية أخرجها مسلم (٤٤٢/ ١٣٨).

(٩) أخرجه مسلم (٤٤٢/ ١٣٥). وقال السفاريني في «كشف اللثام» (٢/ ١٢١): «ظاهر صنيع المصنِّف ﷺ أن قصة بلال مع أبيه وسبَّه إياه مما اتفق عليه الشيخان، وهو ظاهر صنيع الحافظ عبد الحق الإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين» [(١/ ٣٠٧- ٣٠٨)]، ولم أر ذلك في النسخ التي وقفتُ عليها».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٣٤٨): «لم أر لهذه القصة ذكرًا في شيء من الطرق التي أخرجها البخاري لهذا الحديث، وقد أوهم صنيع صاحب «العمدة» خلاف ذلك، ولم يتعرَّض لبيان ذلك أحدٌ من شُرَّاحه، وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر...».

(١٠) أخرجه البخاري (٩٠٠)، ومسلم (٤٤٢/ ١٣٦).

وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ[١]، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ[٢].

وَفِي لَفْظٍ: فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ فَفِي بَيْتِهِ[٣].

وَفِي لَفْظٍ[٤]: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي[٥] سَجْدَتَيْنِ[٦] خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ. وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا[٧].

٧١- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ[٨].

٧٢- وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «**رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»[٩].

بَابُ الْأَذَانِ

٧٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ[١٠].

٧٤- عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّوَائِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ[١١] -وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ- قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوَضُوءٍ، فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ[١٢].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «الجمُعة: بضم الميم، ويجوز إسكانها وفتحها». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٦٥) واللفظ له، ومسلم (٧٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (١١٧٢)، ومسلم (٧٢٩) واللفظ له.

(٤) بعده في «ع»: «البخاري».

(٥) في «س»: «يسجد». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خـ خ صح).

(٦) في «ي»، «ك»، «م»: «ركعتين».

(٧) أخرجه البخاري (١١٧٣) واللفظ له، ومسلم (٧٢٣).

(٨) أخرجه البخاري (١١٦٩) واللفظ له، ومسلم (٧٢٤/ ٩٤).

(٩) أخرجه مسلم (٧٢٥).

(١٠) أخرجه البخاري (٦٠٥)، ومسلم (٣٧٨/ ٢) واللفظ له.

(١١) بعده في «صحيح مسلم»: «بِمَكَّةَ، وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ».

(١٢) كُتب بحاشية «ي»: «الناضح: الراش من إناء، والنائل: الآخذ بكثرة». وكُتب بحاشية «ن»: «النائل: الذي أخذ من الماء، والناضح: الراش عليه مما أخذ النائل، فالنائل أكثر من الناضح، كذا ذكره صاحب=

قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ[١] حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ. قَالَ: فَتَوَضَّأَ وَأَذَّنَ بِلَالٌ. قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَتَبَّعُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا -يَقُولُ: يَمِينًا وَشِمَالًا- يَقُولُ[٢]: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. ثُمَّ رُكِزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى[٣] الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ[٤]، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ[٥].

٧٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ[٦]»**[٧].

٧٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ[٨]»**[٩].

= «المطالع»، وفي «شرح مسلم»، وابن الجوزي في «كشف مشكل الحديث». وينظر: «مطالع الأنوار» (٤/ ١٧٥)، و«كشف المشكل» (١/ ٤٣٦)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢١٨- ٢١٩).

(١) كُتب بحاشية «ي»: «الحلة: ثوبان؛ إزار ورداء، أو نحوهما. وفيه جواز لبس الأحمر. وفيه أن الساق ليس بعورة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢١٩).

(٢) ليس في «س»، «ي»، «ك». والمثبت بحاشية «س» وعليه: (خ صح خ).

(٣) في «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «ع»: «وصلَّى». والمثبت من «ص»، «أ»، «صحيح مسلم».

(٤) بعده في «صحيح مسلم»: «يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، لَا يُمْنَعُ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ».

(٥) أخرجه البخاري (١٨٧، ٣٧٦)، ومسلم (٥٠٣/ ٢٤٩) واللفظ له.

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «اسم ابن أم مكتوم: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: عامر، والأول أشهر، ذكره ابن عبد البر وابن ماكولا وابن الجوزي والحافظ عبد الغني المؤلِّف في «الكمال»، والحافظ زكي الدِّين عبد العظيم في «الحواشي»، واسم أم مكتوم: عاتكة، وأبوه اسمه: قيس، وذكر ابن حبان البُستي أن اسمه: عبد الله بن عمرٍو، ورجَّحه وقال: وقيل: عمرو». وينظر: «الثقات» لابن حبان (٣/ ٢١٤)، و«الاستيعاب» (٣/ ١١٩٨)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٣٨٨)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٩٩)، و«الكمال في أسماء الرجال» للمؤلِّف (١/ ٣٩٤).

(٧) أخرجه البخاري (٢٦٥٦)، ومسلم (١٠٩٢/ ٣٧) واللفظ له.

(٨) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «**الْمُؤَذِّنُ**». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٩١): «ادَّعى ابن وضَّاح أن قول: «**المؤذِّن**» مدرج، وأن الحديث انتهى عند قوله: «**مِثْلَ ما يقولُ**». وتُعُقِّب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، وقد اتفقت الروايات في «الصحيحين» و«الموطأ» على إثباتها، ولم يُصب صاحب «العمدة» في حذفها».

(٩) أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

٧٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ(١) عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، يُومِئُ بِرَأْسِهِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ يَفْعَلُهُ(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ(٣) يُوتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ(٤).

وَلِمُسْلِمٍ: غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ(٥).

وَلِلْبُخَارِيِّ: إِلَّا الْفَرَائِضَ(٦).

٧٨- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ(٧) فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ(٨)، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ(٩)، فَاسْتَقْبِلُوهَا(١٠). وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ(١١).

---

(١) في «أ»: «يصلي». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٥) واللفظ له، ومسلم (٧٠٠/ ٣٧).

(٣) في «ك»: «وكان».

(٤) أخرجه البخاري (٩٩٩)، ومسلم (٧٠٠/ ٣٦) بنحوه. واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (١٤٤)، ويوافق لفظ أحمد (٥٣٠٤).

(٥) أخرجه مسلم (٧٠٠/ ٣٩). وأخرجه البخاري معلَّقًا (١٠٩٨).

(٦) أخرجه البخاري (١٠٠٠).

(٧) في «س»، «ع»: «بقُباءَ». وضُبط في «ن» بالمد والقصر، وكُتب عليه: «معًا». وبحاشيتها: «قباء: تمد وتقصر، وفيه الصرف وعدمه، وتُذَكَّر وتُؤنَّث». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٤٨٨)، و«إرشاد الساري» (١/ ٤٩٤).

(٨) كُتب بحاشية «ي»، «ن»: «هو: عبَّاد بن بِشر». وفي تعيينه اختلاف. ينظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٢٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٤٨٩)، و«فتح الباري» (١/ ٢٥٩).

(٩) في «صحيح البخاري»: «الكَعْبَةَ».

(١٠) ضُبط في «س»، «ي»، «ن» بفتح الباء وكسرها، وكُتب عليه فيها: «معًا». وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٠): «رُوي: «فاستقبلوها» بكسر الباء وفتحها، والكسر أصح وأشهر، وهو الذي يقتضيه تمام الكلام بعده». وينظر: «النكت» للزركشي (ص٧٨- ٧٩)، و«فتح الباري» (١/ ٥٠٦).

(١١) أخرجه البخاري (٤٠٣) واللفظ له، ومسلم (٥٢٦).

٧٩- عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ[١] الشَّامِ، فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ -يَعْنِي: عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ[٢]- فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ؟! فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ لَمْ أَفْعَلْهُ[٣].

بَابُ الصُّفُوفِ

٨٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَوُّوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ[٤] مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ**»[٥].

٨١- عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ[٦]**»[٧].

وَلِمُسْلِمٍ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، حَتَّى[٨] كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ[٩]،

---

(١) ليس في «صحيح مسلم». قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٧٦): «قوله: «حين قدم من الشام»: كان أنس قد توجَّه إلى الشام يشكو من الحَجَّاج... ووقع في رواية مسلم: «حين قدم الشام»، وغلَّطوه؛ لأن أنس بن سِيرين إنما تلقَّاه لما رجع من الشام، فخرج ابن سِيرين من البصرة ليتلقَّاه.

ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله: «حين قدم الشامَ» مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك، كما تقول: فعلت كذا لما حججت. قال النووي: رواية مسلم صحيحة، ومعناه: تلقَّيناه في رجوعه حين قدم الشام». وينظر: «إكمال المعلم» (٣/ ٢٩)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٢١٢) -وزاد: «وإنما حُذف ذكر رجوعه للعلم به، والله أعلم»- و«تصحيح العمدة» للزركشي (١٦).

(٢) في «م»: «الكعبة».

(٣) أخرجه البخاري (١١٠٠) واللفظ له، ومسلم (٧٠٢).

(٤) في «س»: «**الصفوف**».

(٥) أخرجه البخاري (٧٢٣)، ومسلم (٤٣٣) واللفظ له.

(٦) في حاشية «س» -وعليه: (صح)-: «**قلوبكم**». وكُتب بحاشية «ن»: «قيل: تحول الأذنان، وقيل: تحول صورتها».

(٧) أخرجه البخاري (٧١٧)، ومسلم (٤٣٦/ ١٢٧).

(٨) بعده في «س»، «ك»: «إذا».

(٩) بعده في «ص»: «القِداح: سهام لا نَصْل فيها، ولا ريش عليها».

وكُتب بحاشية «ي»: «القِداح -بكسر القاف- وهي خشب السهام قبل أن تُنحت، واحدها: قِدْح». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ١٥٧).

حَتَّى[١] رَأَى أَنْ قَدْ عَقَلْنَا، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ (أَنْ يُكَبِّرَ)[٢]، فَرَأَى رَجُلًا[٣] بَادِيًا صَدْرُهُ، فَقَالَ: «**عِبَادَ اللهِ، لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ**»[٤].

٨٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ[٥] ﷺ دَعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ[٦]، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «**قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ[٧] لَكُمْ**». قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ[٨] مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ ﷺ[٩].

وَلِمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمِّهِ[١٠]، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا[١١].

---

(١) بعده في «س»، «ك»: «إذا».

(٢) في «صحيح مسلم»: «يُكَبِّرُ».

(٣) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٥١٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤٣٦/ ١٢٨).

(٥) في «م»: «مَليكة». وضعَّفه النووي. وكُتب بحاشية «ن»: «هي أم أنس، والضمير في قوله: «وهي جدته»، عائد إلى ابن أخي أنس: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة».

وكذا قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (١٧)، وذكره عن ابن عبد البر والقاضي عياض والنووي وغيرهم، وقال: «فكان ينبغي للمصنِّف أن يذكر إسحاق؛ ليعود الضمير عليه، فتكون أم أنس؛ لأن إسحاق ابن أخي أنس لأمه، ولما أسقط المصنِّف ذكر «إسحاق» لم يبق للضمير مرجع لغير «أنس».

نعم قال غير أبي عمر: إنها جدة أنس أم أمه، وهي جدة لإسحاق أم أبيه، قاله أبو الحسن بن الحصَّار في «تقريب المدارك».

وعلى كل حال فكان ينبغي للمصنِّف إثبات «إسحاق»؛ ليخرج به من الخلاف، وقد روى النسائي من جهة إسحاق بن عبد الله، أن أم سُليم سألت رسولَ الله ﷺ أن يأتيها... الحديث». وينظر: «التمهيد» (١/ ٢٦٤)، و«إكمال المعلم» (٢/ ٦٣٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ١٦٢)، و«فتح الباري» (١/ ٤٨٩).

(٦) ليس في «س»، «ي»، «ك»، «م».

(٧) في «س»، «ص»: «فلأصلِّ». وضُبط في «ن» بفتح اللام وكسرها، وكُتب عليها: «معًا»، وبفتح الياء وسكونها، وكُتب عليها: «معًا». وينظر: «شواهد التوضيح» (ص٢١٦)، و«فتح الباري» (١/ ٤٩٠).

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «والعجوز: أم سُليم، أم أنس».

(٩) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

(١٠) بعده في «صحيح مسلم»: «أَوْ: خَالَتِهِ، قَالَ:».

(١١) أخرجه مسلم (٦٦٠).

«الْيَتِيمُ»: قِيلَ[١]: هُوَ: ضُمَيْرَةُ، جَدُّ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ[٢].

٨٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ[٣] رضي الله عنها، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ[٤]، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ[٥].

بَابُ الْإِمَامَةِ

٨٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَمَا[٦] يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ[٧] اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ**». أَوْ: «**يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟!**»[٨].

٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا**

---

(١) ليس في «س»، «ص»، «ع».

(٢) اختُلف في اسم هذا اليتيم. ينظر: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (١/ ٤١٣)، و«فتح الباري» (١/ ٤٩٠)، و«الإصابة» (٣/ ٤٠٣).

(٣) ليس في «صحيح البخاري».

(٤) بعده في «صحيح البخاري»: «فَقُمْتُ أُصَلِّي مَعَهُ».

(٥) أخرجه البخاري (٦٩٩) واللفظ له، ومسلم (٧٦٣/ ١٨١).

(٦) كُتب عليه في «ن»: «خف». يعني: أنه غير مشدَّد الميم.

(٧) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (١٨): «رواه البخاري بلفظ: «**يجعل**» فيهما، وكذا ذكره الحميدي في «جمعه بين الصحيحين» وذكره المجد ابن تيمية في «المنتقى» بلفظ: «**يحوِّل**» فيهما، وعزاه لرواية الجماعة، والمصنِّف ذكره في الأولى دون الثانية». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٩٢)، و«المنتقى» (١٠٥٥).

وكُتب بحاشية نسخة «تصحيح العمدة» -كما ذكر محققه- عن ابن حجر قوله بعد ذكر لفظ البخاري: «ولفظ مسلم: «**أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟**». ولم يذكر الباقي.

وفي رواية له: «**مَا يَأْمَنُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ صُورَتَهُ فِي صُورَةِ حِمَارٍ**».

وفي رواية له: «**أَنْ يَجْعَلَ اللهُ وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ**».

وعلى هذا فليس اللفظ الذي في «العمدة» لواحد منهما بسياقه، وإنما هو مجموع ما اشتملا عليه».

(٨) أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧) بنحوه، واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (١٧٠).

تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)[١]. وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»[٢].

٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ (فِي بَيْتِهِ)[٣] وَهُوَ شَاكٍ[٤]، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)[٥]. وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»[٦].

٨٧- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ ﵁ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ -وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ[٧]- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». لَمْ يَحْنِ[٨] أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ[٩].

٨٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ (تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ)[١٠] الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[١١].

---

(١) في «صحيح مسلم»: «اللهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ». وينظر: «فتح الباري» (٢/ ١٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢، ٧٣٤)، ومسلم (٤١٤) واللفظ له.

(٣) ليس في «ك».

(٤) كُتب عليه في «ي»، «ن»: «خف». يعني: أنه غير مشدَّد الكاف.

(٥) ليس في «صحيح البخاري». وهو عند البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس ﵁. واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (١٧٣)، وينظر: «فتح الباري» (٢/ ١٧٩).

(٦) أخرجه البخاري (٦٨٨) واللفظ له، ومسلم (٤١٢).

(٧) في إرجاع الضمير للبراء، وأن قائل: «وهو غير كذوب» هو عبد الله بن يزيد، اختلاف. ينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ١٩٩)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (١٩)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٢/ ١٢٦- ١٢٧)، و«فتح الباري» (٢/ ١٨١).

(٨) ضُبط في «ي»، «ع» بضم النون وكسرها، وعليه في «ي»: «معًا». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٥٧٩- ٥٨٠)، و«عمدة القاري» (٦/ ٩٢).

(٩) أخرجه البخاري (٦٩٠)، ومسلم (٤٧٤/ ١٩٨).

(١٠) ضُبط اللفظان في «ي» بالرفع والنصب، وعلى كلٍّ منهما: «معًا».

(١١) أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠/ ٧٢).

٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ**[١] **فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ**[٢] **الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ (وَذَا الْحَاجَةِ)**[٣]**، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ**»[٤].

٩٠- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ[٥] إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ[٦] مِمَّا يُطِيلُ بِنَا[٧]. فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ**[٨] **فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ (الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ)**[٩] **وَذَا الْحَاجَةِ**»[١٠].

---

(١) في «ي»: «**بالناس**».

(٢) في حاشية «س» -وعليه: (صح خ)-: «**منهم**». وهي رواية الكشميهني، وينظر: «فتح الباري» (٢/ ١٩٩).

(٣) في «صحيح البخاري»: «**والكَبِيرَ**».
وقال الزركشي في «**تصحيح العمدة**» (٢٠): «لم يذكر البخاري: «**ذا الحاجة**». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٣٢٢- ٣٢٣).

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٣) واللفظ له، ومسلم (٤٦٧).

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «هو حرام بن مِلْحان، خال أنس، وقيل: حزم بن أَبِي كعب».
قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٩٨): «لم أقف على اسمه، ووهم مَن زعم أنه حزم بن أَبِي كعب؛ لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أُبَيِّ بن كعب». ينظر: «رياض الأفهام» للفاكهاني (٢/ ١٤٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٥٩٨- ٦٠٠)، و«الإصابة» (٥/ ٤٩٢).

(٦) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٩٨): «وهم مَن فسَّر الإمام المبهم هنا بمعاذ، بل المراد به: أُبَي بن كعب، كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن، من رواية عيسى بن جارية -وهو بالجيم- عن جابر قال: كان أُبَيُّ بن كعب يصلِّي بأهل قُباءٍ، فاستفتح سورة طويلة، فدخل معه غلام من الأنصار في الصلاة، فلما سمعه استفتحها انفتل من صلاته، فغضب أُبَيٌّ فأتى النبيَّ ﷺ يشكو الغلامَ، وأتى الغلامُ يشكو أُبَيًّا، فغضب النبيُّ ﷺ، حتى عُرِف الغضب في وجهه، ثم قال: «**إن منكم منفرين...**».
فأبان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب: «مما يطيل بنا فلان» أي: في القراءة، واستفُيد منه أيضًا تسمية الإمام، وبأي موضع كان». وينظر: «مسند أبي يعلى» (١٧٩٨)، والمصادر السابقة.

(٧) بعده في «س»: «قال».

(٨) في «س»: «**بالناس**».

(٩) في «س»، «صحيح مسلم»: «**الكبير والضعيف**». وفي «ك»: «**الضعيف والسقيم**». وفي «م»، «ن»، «أ»، «ع»: «**الكبير والصغير**». وكُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**والضعيف**».

(١٠) أخرجه البخاري (٧٠٢)، ومسلم (٤٦٦) واللفظ له.

بَابُ صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ

٩١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً[(١)] قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، رَأَيْتُ[(٢)] سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «**أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى[(٣)] الثَّوْبُ[(٤)] الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ[(٥)] وَالْبَرَدِ[(٦)]**»[(٧)].

٩٢- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةَ بِـ﴿ٱلْحَمْدُ[(٨)] لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ

---

(١) في «س»: «هنيئة». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خ). وفي «ص»، حاشية «م» -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم»: «هُنَيَّةَ». وكُتب بحاشية «ن» مصححًا: «هُنَيَّةً... في البخاري». وينظر: «مطالع الأنوار» (٦/ ١٣٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٩٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ٦)، و«فتح الباري» (٢/ ٢٢٩).

(٢) ضم التاء من «ن»، «أ»، «ع». قال الفاكهاني في «رياض الأفهام» (٢/ ١٥١): «روايتنا فيه بضم التاء من «رأيت»، وهي من رؤية القلب لا العين». وفي «س»، «ي»، «ك»، «صحيح مسلم»: «أرأيتَ». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (١/ ٤٩٩).

(٣) في «م»، حاشية «س»: «**تنقي**».

(٤) ضُبط في «س» بضم الباء وفتحها، وكُتب عليه: «معًا».

(٥) إلى هنا انتهى السقط من «ب»، وكان أوله أثناء الحديث (٦).

(٦) أُلحق في «س» -وعليه: «صح صح»-: «**والماء البارد**». وفي «ن»، «ب»: «**البارد**». وفي «م»: «**البرد**». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «أ»، «ع»، «صحيح مسلم».
وكُتب بحاشية «ن»: «لفظ البخاري: **بالماء والثلج والبرد**». وهو كذلك في «صحيح البخاري». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ٩- ١٠).

(٧) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨) واللفظ له.

(٨) ضُبط في «ن» بضم الدال وكسرها، وكُتب فوقه: «معًا». والوجهان جائزان، والرواية بالضم، قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٢١٣): «هو برفع الدال على الحكاية».

يَفْرُشُ[١] رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، (وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ[٢] الشَّيْطَانِ)[٣]، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ[٤] الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّبُعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ[٥] بِالتَّسْلِيمِ[٦].

٩٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ[٧]، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا[٨] كَذَلِكَ، وَقَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ[٩].

٩٤- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى

---

(١) ضُبط في «س»، «ي»، «ن» بضم الراء وكسرها، وعليه في «س»: (ظ). وكُتب عليه في «ي»، «ن»: «معًا». وكذا ضُبط بالوجهين في «صحيح مسلم»، وضُبط في «ع»، «أ» بكسر الراء. وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٢١٣): «وكان يفرش: هو بضم الراء وكسرها، والضم أشهر». وينظر: «كشف اللثام» (٢/ ٣٢٥).

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «عُقبة: بضم العين، وهو أن يضع أَلْيَيْهِ على عَقِبيه بين السجدتين، ويُسمَّى: **الإقعاء**». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ١٩).

(٣) موضعها في «ن» بعد لفظ «السبع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٤) في «س»: «يفرش». بضم الراء وكسرها.

(٥) ليس في «س».

(٦) أخرجه مسلم (٤٩٨).
وكُتب بحاشية «س»: «سها المصنِّف في إيراده في هذا الكتاب؛ فإنه مما انفرد به مسلم عن البخاري، برواية حديث حسين المعلِّم، عن بُديل بن ميسرة، عن [أبي] الجوزاء، عن عائشة. وشرط الكتاب تخريج الشيخين للحديث». ينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٢٠٥)، وما بين المعقوفين منه.
وكُتب بحاشية «ن»: «حديث عائشة ذكره أبو مسعود من أفراد مسلم». ونحوه بحاشية «ب».
قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ١٩): «هذا الحديث سها المصنِّف في إيراده في كتابه؛ فإنه من أفراد مسلم، وشرطه إخراج ما اتفقا عليه. وفي إسناده علَّة ذكرتها في تخريج أحاديث الرافعي، فسارع إليه».
وقال ابن حجر في «بلوغ المرام» (٢٦٧): «أخرجه مسلم، وله علَّة». وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (٢١)، و«البدر المنير» (٣/ ٤٥٤- ٤٥٥، ٥٣٢- ٥٣٣).

(٧) بعده في «ص»: «رفعهما كذلك». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٨) بعده في «صحيح البخاري»: «أَيْضًا».

(٩) أخرجه البخاري (٧٣٥) واللفظ له، ومسلم (٣٩٠/ ٢٢).

سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، عَلَى الْجَبْهَةِ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ[١] إِلَى[٢] أَنْفِهِ- وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ»[٣].

٩٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**». حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ**». ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثِّنْتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ[٤].

٩٦- عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: صَلَّيْتُ (أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه)[٥]، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ. أَوْ قَالَ: صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ[٦].

٩٧- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ، فَرَكْعَتَهُ، فَاعْتِدَالَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجْدَتَهُ، فَجَلْسَتَهُ[٧] بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، (فَسَجْدَتَهُ، فَجَلْسَتَهُ)[٨] مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالِانْصِرَافِ؛ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ[٩].

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ؛ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ[١٠].

---

(١) ليس في «ي».

(٢) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «عَلَى». وينظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (٨١٢) واللفظ له، ومسلم (٤٩٠/ ٢٣٠).

(٤) أخرجه البخاري (٧٨٩) واللفظ له، ومسلم (٣٩٢/ ٢٨).

(٥) في «م»، «ن»، «أ»، «ب» -وهو لفظ البخاري-: «خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما». والمثبت لفظ مسلم.

(٦) أخرجه البخاري (٧٨٦) واللفظ له، ومسلم (٣٩٣).

(٧) بعده في «ص»، «ع»: «ما». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٨) ليس في «أ». وفي «ص»: «فجلسته». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٩) أخرجه البخاري (٧٩٢)، ومسلم (٤٧١/ ١٩٣) واللفظ له.

(١٠) أخرجه البخاري (٧٩٢).

٩٨- عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَا آلُو[١] أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا.

قَالَ ثَابِتٌ: فَكَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ؛ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، انْتَصَبَ قَائِمًا، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ. وَإِذَا رَفَعَ (رَأْسَهُ مِنَ)[٢] السَّجْدَةِ مَكَثَ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ[٣].

٩٩- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ[٤].

١٠٠- عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ الْجَرْمِيِّ[٥] الْبَصْرِيِّ[٦] قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أُصَلِّي كَيْفَ[٧] رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي.

فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ[٨]: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا[٩] هَذَا. وَكَانَ يَجْلِسُ

---

(١) في «ص»، «ب»: «لآلوا». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح مسلم».
وكُتب بحاشية «ي»: «آلو -بالمد- أي: لا أقصر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي: لا يقصرون في قتالكم». وبعضه بحاشية «ن». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ١٧٦).

(٢) في «ص»: «رأسه في». وفي «س»: «من». وفي «ب» -وعليه: «صح»-، «ن»، «م»، حاشية «ي» -وعليه: «خـ»-: «في». والمثبت من «ي» -وعليه: «ضـ»-، «ك»، «أ»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه البخاري (٨٢١)، ومسلم (٤٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٨)، ومسلم (٤٦٩/ ١٩٠) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح الجيم، وإسكان الراء المهملة». وينظر: «الأنساب» (٣/ ٢٥١).

(٦) في «س»، «ع»: «البِصري». وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٥٣): «البصرة: بفتح الباء وضمها وكسرها، ثلاث لغات حكاها الأزهري، والمشهور الفتح».

(٧) كُتب عليه في «ب» -وعليه: (خ)-: «كما».

(٨) القائل هو أيوب السَّخْتِياني، الراوي عن أبي قِلابة.

(٩) بعده في «س»: «أراد شيخهم أبا بُرَيْد عَمْرو بن سَلِمة الجَرْمي». وكُتب بحاشية «ي»: «شيخهم هو عمرو بن سَلِمة أبو بُريد، بضم الباء، وسَلِمة، بكسر اللام». وكُتب بحاشية «ن»: «يعني: عَمرو بن سَلِمة، ويكنى: أبا بُريد، ويقال: يزيد، قال عبد الغني بن سعيد: كنَّاه مسلم: «أبو بُريد»، ولم نسمعه من أحدٍ إلا بالزاي، ومسلم أعلم». ونحوه بحاشية «م»، «ب»، «ع». وينظر: «المؤتلف والمختلف» (١/ ١٢١)، و«الكنى» لمسلم (١/ ١٥٨)، و«مشارق الأنوار» (١/ ١١١).

إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ[(١)(٢)].

١٠١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ[(٣)] ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ[(٤)].

١٠٢- وَعَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ[(٥)] سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ[(٦)] قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ[(٧)].

١٠٣- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي[(٨)] وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ[(٩)] بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ[(١٠)]، فَإِذَا

(١) بعده في «صحيح البخاري»: «فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٧).

وقال ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (١/ ٢٢٤): «هذا الحديث مما انفرد به البخاري عن مسلم، وليس من شرط هذا الكتاب». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٣٣٤)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (٢٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ١٢٢)، و«فتح الباري» (٢/ ١٦٤).

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «مالك: أبوه، وبُحينة: أمه، ويُنوَّن «مالك» في الكتابة، كما تقول: عبدُ الله بنُ أُبيٍّ ابنُ سَلُولَ». ونحوه بحاشية «ي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٠٢)، (٥/ ٥٩)، و«العدة» لابن العطار (١/ ٤٨٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ١٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٠)، ومسلم (٤٩٥).

(٥) في «س»، «ي»، «م»: «سلمة». وأبو مسلمة سعيد بن يزيد البصري ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١/ ١١٤).

(٦) كُتب عليه في «ب»: «زيد». وعليه: (خ). وهو أبو مسلمة سعيد بن يزيد البصري.

(٧) أخرجه البخاري (٣٨٦) واللفظ له، ومسلم (٥٥٥).

(٨) في تحديد هذه الصلاة اختلاف. ينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٢٢٩- ٢٣٠)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٢/ ٢٤٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ١٥٢)، و«كشف اللثام» (٢/ ٢٠٤)، وما سيأتي عن حاشية «ن».

(٩) في «صحيح البخاري»: «رَبِيعَةَ». قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٠٧): «كذا ليحيى بن يحيى في «الموطإ»، وليحيى بن بكير والتنيسي والقعنبي، وأكثر رواة مالك، وكذا ذكره البخاري من رواية التنيسي. وهو خطأ، وغيرهم يقول: «ابن الربيع» وكذا رواه بعض رواة يحيى، وكذا رواه ابن عبد البر، وهو المضبوط عن ابن وضاح، والصواب واسم أبيه الربيع بلا شك». وينظر: «إكمال المعلم» (٢/ ٤٧٦)، و«مطالع الأنوار» (٣/ ٢١٥)، و«فتح الباري» (١/ ٥٩١).

(١٠) كُتب بحاشية «ي»: «قوله: «ولأبي العاص»: أي: بنت زينب من زوجها أبي العاص بن الربيع». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٣٣). =

سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا[١][٢].

١٠٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ»[٣].

بَابُ وُجُوبِ الطُّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

١٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ[٤] فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ[٥]، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ[٦] مَا[٧] أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي. قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ

= وكُتب بحاشية «ن»: «قوله: ولأبي العاص بن الربيع بن عبد شمس، معناه: وهي ابنة أبي العاص بن الربيع، لا أنه يصلِّي وهو حامل أبا العاص، واسم أبي العاص: لَقِيط، وقيل: هاشم، وقيل: هُشيم، وقيل: مُهَشِّم، وقيل: القاسم.

والصلاة، قيل: هي: الصبح، وقيل: إحدى صلاة العشي الظهر أو العصر، ذكره السُّهيلي». وبنحو آخره بحاشية «ي». وينظر: «الروض الأنف» (٥/ ١٩٤- ١٩٥)، و«فتح الباري» (١/ ٥٩١). وقيل أيضًا: «مِهْشَم».

(١) أخرجه البخاري (٥١٦) واللفظ له، ومسلم (٥٤٣/ ٤١).

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «جاء في «مسند الإمام أحمد» بإسنادٍ جوَّده ابن مهدي، أن أبا قتادة سُئل: في أي الصلوات حمل أُمامة؟ فقال: في صلاة الفجر».

وهو في «مسند أحمد» (٢٣٠٢٨)، وينظر: «المعجم الكبير» للطبراني (٢٢/ ٤٤٢، رقم١٠٧٩)، و«البدر المنير» (١/ ٥٧٦).

(٣) أخرجه البخاري (٨٢٢)، ومسلم (٤٩٣).

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «الرجل المسيء في صلاته اسمه: خلَّاد بن رافع الزُّرَقي، حكاه ابن بشكوال». ونحوه بحاشية «ي». وينظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٨٢- ٨٥٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ١٦٤)، و«الإصابة» (٣/ ٣١٠). ووقع في حاشية «ن»: «خلَّاد بن الربيع بن رافع»، وهو خطأ.

(٥) بعده في «صحيح مسلم»: «فَرَدَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ السَّلَامَ». وينظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٧٨).

(٦) بعده في «ص»، «أ»، حاشية «ب» -وعليه: (خ)-: «نبيًّا». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٧) في «س»: «لا». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خ).

اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ[١] حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ[٢] ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»[٣].

بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ

١٠٦- عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ**[٤] **يَقْرَأْ**[٥] **بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ**»[٦][٧].

١٠٧- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، يُسْمِعُ[٨]

---

(١) بعده في «أ»: «رأسك». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) في «ع»، «صحيح مسلم»: «ثُمَّ افْعَلْ».

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٧، ٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧) بنحوه.

(٤) في «ي» -وعليه: (خـ)-، «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «ع»: «لا». والمثبت من «س»، «ص»، «أ»، حاشية «ي» -وعليه: (خـ)-، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٥) بعده في «ص»: «فيها». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤/ ٣٤).

(٧) كُتب بحاشية «ن»: «عن عبادة بن الصامت قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، فقال: «**أَلَا لَا يَجْهَرَ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِذَا جَهَرْتُ إِلَّا بِأُمِّ الْقُرْآنِ**». رواه أبو داود عن الربيع بن سليمان، عن عبد الله بن يوسف، عن الهيثم بن حُميد، عن زيد بن واقد، عن مكحول، عن نافع.
ورواه النسائي عن هشام بن عمَّار بإسناده، ولم يذكر مكحولًا». والحديث في «سنن أبي داود» (٨٢٤)، و«سنن النسائي» (٩٢٠).
وكُتب بحاشية «ع»: «احتجَّ به الشافعي على أن قراءة الفاتحة فريضة، حتى في صلاة الجنازة؛ لأنه المراد به نفي الجواز.
يؤيِّده ما رُوي أنه ﷺ قال: «**لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا فَاتِحَةُ الكِتَابِ**».
وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة: فرضية القراءة إنما ثبتت بقوله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ﴾ [المزمل: ٢٠]، وبهذا الحديث خبر الواحد لا يثبت به الفرضية لثبوت الشبهة في نقله، فيثبت به الوجوب عملًا بالدليلين. ابن الملك على «المشارق». وهو في «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار» لابن ملك (١/ ٥٢٤).
والحديث رواه الترمذي (٣١٣)، وابن خزيمة (٤٩٠)، وابن حبان (١٧٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) في «م»، «ع»، «صحيح البخاري»: «وَيُسْمِعُ».

الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ(١) بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ(٢)، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى (وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ)(٣)، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، (وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ(٤) بِأُمِّ الْكِتَابِ)(٥)(٦).

١٠٨- عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﵁ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ(٧).

١٠٩- عَنِ الْبَرَاءِ(٨) بْنِ عَازِبٍ ﵄، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ بِـ(التِّينِ وَالزَّيْتُونِ)، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا -أَوْ: قِرَاءَةً- مِنْهُ(٩).

١١٠- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا(١٠) عَلَى سَرِيَّةٍ، فَكَانَ(١١) يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ(١٢)، فَيَخْتِمُ بِـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ

---

(١) في «ن»: «صلاة العصر في الأوليين». ووضع على «صلاة»: (خ).

(٢) بعده في «صحيح البخاري»: «وَكَانَ».

(٣) ليس في «صحيح البخاري». وليس في «ك» من قوله: «يسمع الآية أحيانًا» إلى هنا.

(٤) في «ك»، «ص»، «ن»، «ب»: «الأخرتين». وفي «أ»: «الأخيرتين».

(٥) ليس في «صحيح البخاري» -وهي عنده (٧٧٦) في صلاة الظهر بسياق آخر- وأثبته المصنِّف في «عمدة الأحكام الكبرى» (٢٠٢) -وزاد قبلها: «وفي لفظ: في صلاة الظهر»- وابن العطار في «العدة في شرح العمدة» (١/ ٥١٠)، والسفاريني في «كشف اللثام» (٢/ ٤٣٢).

(٦) أخرجه البخاري (٧٥٩) واللفظ له، ومسلم (٤٥١).

(٧) أخرجه البخاري (٣٠٥٠) واللفظ له، ومسلم (٤٦٣).

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «البراء: بفتح الباء والراء مخفَّفة وبالمد حيث وقع، إلا أبا معشر البرَّاء، وكذلك أبو العالية، فبالتشديد». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٣٩).

(٩) أخرجه البخاري (٧٦٧، ٧٦٩)، ومسلم (٤٦٤/ ١٧٥، ١٧٧). واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٥٢٨)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٣١٩).

(١٠) في تعيين هذا الرجل اختلاف، ينظر: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (١/ ٥١٦)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٢/ ٣١٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ٢١٠- ٢١٢)، و«فتح الباري» (٢/ ٢٥٨)، و«كشف اللثام» (٢/ ٤٤٦- ٤٤٧).

(١١) كُتب في «س» فوق الفاء واوٌ، وكُتب عليه: «معًا». وفي «ب»: «وكان».

(١٢) في «م»: «صلاته».

لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ**[١] **يَصْنَعُ ذَلِكَ؟**». فَسَأَلُوهُ[٢]، فَقَالَ: لِأَنَّهَا[٣] صِفَةُ الرَّحْمَنِ ﷻ، فَأَنَا[٤] أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُحِبُّهُ**»[٥].

١١١- عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ رضي الله عنه: «**فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِـ** ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾؛ (**فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ، وَالضَّعِيفُ**[٦]**، وَذُو الْحَاجَةِ**)[٧]»[٨].

بَابُ تَرْكِ الْجَهْرِ بِـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

١١٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما كَانُوا يَفْتَتِحُونَ[٩] الصَّلَاةَ[١٠] بِـ ﴿ٱلْحَمْدُ[١١] لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١٢].

وَفِي رِوَايَةٍ: صَلَّيْتُ مَعَ[١٣] أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهم، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ:

---

(١) بعده في «ك»: «**كان**».

(٢) ليس في «م».

(٣) في «س»: «إنها». وعلى حاشيتها -وعليه: (صح خ)-: «لأنه».

(٤) في «س»، «ي»، «ص»، «صحيح البخاري»: «وأنا». والمثبت من «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٥) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

(٦) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**الصغير**».

(٧) هذه الزيادة تفرد بها البخاري. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٣٥٢)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٣٢١)، و«النفح الشذي» (٤/ ٢٦٥).

(٨) أخرجه البخاري (٧٠٥). وأخرج مسلم (٤٦٥/ ١٧٩) نحوه.

(٩) في «س»، «ص»، حاشية «ب» -وعليه: (خ)-: «يستفتحون». والمثبت بحاشية «س» وعليه: (خ).

(١٠) في «س»: «القراءة».

(١١) ضُبط في «ن» -في الموضعين- بضم الدال وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(١٢) أخرجه البخاري (٧٤٣).

(١٣) بعده في «صحيح مسلم»: «رَسُولِ اللهِ ﷺ وَ». واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٥٦٥).

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[(١)(٢)].

وَلِمُسْلِمٍ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ﵃، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ[(٣)] بِـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، لَا يَذْكُرُونَ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي[(٤)] آخِرِهَا[(٥)(٦)].

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

١١٣- عَنْ[(٧)] مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعَشِيِّ[(٨)] -قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: وَسَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁، وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا-

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٩/ ٥٠).

(٢) بعده في «ص»: «من أفراد البخاري». وهذا ينطبق على الرواية الأولى، أما هذه الرواية فهي من أفراد مسلم.

(٣) بعده في «ي» -وعليه: (خـ)-: «الصلاة».

(٤) ليس في «ي»، «م»، «ن»، «ب».

(٥) أخرجه مسلم (٣٩٩/ ٥٢).

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «ودليل الجهر بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ لأنها أُثبتت في المصحف بإجماع الصحابة، وعن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرَءُوا** ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ **إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي، وَ**﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ **أَحَدُ آيَاتِهَا**». رواه الدارقطني، وقال: رجال إسناده ثقات كلهم». وهو في «سنن الدارقطني» (١/ ٣١٢، رقم٣٦، ٣٧).

(٧) كُتب بحاشية «ب»: «قيل: إن الحميدي ذكر حديث أبي هريرة هذا في قسم «المتفق عليه» بألفاظ مختلفة، ليس في شيء منها ما يوافق اللفظ الذي أورده المصنِّف، فليتأمل ذلك». ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٨٢).

(٨) في «ص»: «العشاء». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

وكُتب بحاشية «ن»: «العشاء: في بعض نسخ البخاري، قال القاضي عياض: وهو وهم».

وكُتب بحاشية «ي»: «يُروى: «العشاء». قيل: هو ما بين زوال الشمس إلى... ومنه سُميت صلاة الظهر وصلاة العصر: «صلاتي العشاء»، وفي «صحيح مسلم»: «إحدى صلاتي العَشِيِّ». هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء، إمَّا الظهر وإمَّا العصر».

وكُتب بحاشية «ن» أيضًا: «جاء في «مسند الإمام أحمد» أنها «العصر» من غير شكٍّ، وكذلك في «الموطأ»، وجاء في روايةٍ أنه سلَّمَ من ثلاثٍ». وينظر: «الموطأ» (١/ ٩٤، رقم٥٩)، و«المسند» (١٠٠٦٣)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٤)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٦٨).

قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ(١)، وَخَرَجَتِ السَّرَعَانُ(٢) مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ(٣) الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ(٤) فِي يَدَيْهِ طُولٌ -يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ(٥) الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «**لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ!**». فَقَالَ: «**أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟**(٦)». فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ(٧) مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ(٨)، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ(٩) مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ.

---

(١) بعده في «صحيح البخاري»: «وَوَضَعَ خَدَّهُ الأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ اليُسْرَى».

(٢) ضُبط في «س»، «ك» بفتح السين وسكون الراء، وفي «أ» بضم السين وسكون الراء، وفي «ب» بفتح الراء وسكونها، وكُتب فوقه: «معًا». والضبط المثبت من «ي»، وبدون ضبط في بقية النسخ.
وكُتب بحاشية «ي»: «بفتح السين المهملة والراء، وهم المسرعون إلى الخروج من الصلاة، ويجوز إسكان الراء، نقله القاضي عياض، وضبطه الأصيلي في البخاري بضم السين وضم الراء، فيكون جمع: سريع، مثل: كثيب وكثبان، وقال الخطابي: كسر السين خطأ». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٦٨)، و«عمدة القاري» (٤/ ٢٦٣)، و«كشف اللثام» (٢/ ٤٧٥).

(٣) في «ص»: «أقصرت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».
وضُبط في «ن» بفتح القاف وبضم الصاد وكسرها، وكُتب فوقه: «معًا». وضُبط في «ب» بضم القاف وفتحها وبضم الصاد وكسرها، وكُتب فوقه: «معًا». وضُبط في «ي» بضم القاف وكسر الصاد.
وكُتب بحاشية «ي»: «قصرت: بضم القاف وكسر الصاد، ورُوي بفتح القاف وضم الصاد، وكلاهما صحيح، لكن الأول أشهر». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٦٨).

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «اسمه: الخِرْبَاق، وهو في الأصل: السريع المشي». وينظر: «صحيح مسلم» (٥٧٤)، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٦٥)، و«المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (١/ ٣٠٤)، و«فتح الباري» (٣/ ١٠٠).

(٥) ضُبط في «ب» بضم القاف وفتحها، وبضم الصاد وكسرها، وكُتب فوقه: «معًا».

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «**ذو اليدين**: اسمه الخِرباق بن سارية العرباضي، بكسر الخاء المعجمة والباء الموحدة وآخره قاف، وهو سُلَميٌّ من بني سُليم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٦٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٨٥- ١٨٦).

(٧) في «س»: «فسجد».

(٨) في «أ»: «مكبرًا». وفي «صحيح البخاري»: «وَكَبَّرَ».

(٩) في «س»: «فسجد».

فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ. (فَنُبِّئْتُ[١] أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ)[٢][٣].

١١٤- عَنْ عَبْدِ اللهِ[٤] ابْنِ بُحَيْنَةَ[٥] رضي الله عنه -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي[٦] الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ[٧].

بَابُ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

١١٥- عَنْ أَبِي جُهَيْمِ[٨] بْنِ[٩] الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ[١٠] الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

(١) في «صحيح البخاري»: «فَيَقُولُ: نُبِّئْتُ».

قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٢٣): «القائل هذا هو محمد بن سِيرين، الراوي عن أبي هريرة، فكان ينبغي للمصنِّف أن يذكره؛ لئلا يتوهَّم أنه قول أبي هريرة». وينظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٤٢١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٦٧).

(٢) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٢) واللفظ له، ومسلم (٥٧٣/ ٩٧).

(٤) بعده في «ع»: «بن مالك».

(٥) بعده في «ص»: «بُحينة: أمه، يُنسب إليها، وأبوه: مالك». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٠٢)، (٥/ ٥٩)، وما تقدم في رقم (١٠١).

(٦) بعده في «أ»: «إحدى». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٧) أخرجه البخاري (٨٢٩) واللفظ له، ومسلم (٥٧٠/ ٨٥).

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «جُهيم: بضم الجيم مصغرًا، واسمه: عبد الله بن الحارث بن الصِّمَّة الأنصاري النَّجَّاري، وهو غير أبي الجهم صاحب الإنبجانية، فإنه مكبَّر بفتح الجيم، وأمَّا الصِّمَّة: فبكسر الصاد المهملة وتشديد الميم، أبو الحارث، صحابي». وبعضه بحاشية «ن». ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٠٦)، و«الإصابة» (١٢/ ١١٩).

(٩) ليس في «ك».

(١٠) ضُبط في «أ» بفتح الصاد، والضبط المثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ن»، «ب»، «صحيح البخاري». وكذا ضبطه النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٦٣)، وغيره.

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ (مِنَ الْإِثْمِ)**[١] **لَكَانَ**[٢]**، أَنْ**[٣] **يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا**[٤] **لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ**».

قَالَ أَبُو النَّضْرِ[٥]: لَا أَدْرِي قَالَ[٦] أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً[٧].

١١٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ**

(١) ليس في «ن»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». والمثبت من بقية النسخ، وعليه في «ي»: «نسخة»، حاشية «ن» مصححًا، وعليه: (خ).

قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٢٥): «هكذا وقع في نسخ «العمدة»، أعني ذكر: «**من الإثم**»، وليس في «الصحيحين» ذلك، لكن قيل: إنه وقعت في بعض طرق البخاري، من رواية أبي الهيثم، ذكره عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٤٠).

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٥٨٥): «زاد الكشميهني: «**من الإثم**». وليست هذه الزيادة في شيءٍ من الروايات عند غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها.

وقال ابن عبد البر: لم يُختلف على مالك في شيءٍ منه، وكذا رواه باقي «الستة» وأصحاب «المسانيد» و«المستخرجات» بدونها، ولم أرها في شيءٍ من الروايات مطلقًا، لكن في «مصنَّف ابن أبي شيبة»: «يعني: من الإثم». فيحتمل أن تكون ذُكرت في أصل البخاري حاشية فظنَّها الكشميهني أصلًا؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفَّاظ بل كان راوية، وقد عزاها المحب الطبري في «الأحكام» للبخاري وأطلق، فعِيب ذلك عليه، وعلى صاحب «العمدة» في إيهامه أنها في «الصحيحين»، وأنكر ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» على مَن أثبتها في الخبر، فقال: لفظ «الإثم» ليس في الحديث صريحًا». وينظر: «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٢٩٢٧- تحقيق محمد عوامة).

(٢) بعده في «ك»: «**له**».

(٣) ليس في «ص»، «م». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٤) في «م»، «ن»، «أ»: «**خيرٌ**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

وكُتب بحاشية «ي»: «لفظ البخاري: «**خيرًا**». وغيره بإسقاطهما، وكلاهما صحيح». وكُتب بحاشية «ن»: «في البخاري: «**خيرًا**». كلاهما صحيح». وينظر: «عارضة الأحوذي» (٢/ ١٣١).

(٥) بعده في «ي»: «الأنصاري». وكُتب بحاشيتها: «هو سالم مولى عمر بن عُبيد الله». ونحوه بحاشية «ن»، وزاد: «وليس في «الصحيحين» سواه وأبي النضر هاشم بن القاسم». وينظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٢٧).

(٦) ليس في «ي»، «ك». وفي «أ»، «صحيح البخاري»: «أقال». والمثبت من «س»، «ص»، «م»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٧) أخرجه البخاري (٥١٠) واللفظ له، ومسلم (٥٠٧).

إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ[١] أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ[٢]، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»[٣].

١١٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا[٤] عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ[٥] -وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ- وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِنًى[٦] إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ[٧].

١١٨- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلَيَّ، وَإِذَا[٨] قَامَ بَسَطْتُهُمَا، وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ[٩].

بَابٌ جَامِعٌ

١١٩- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ[١٠] بْنِ رِبْعِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ[١١] رَكْعَتَيْنِ»[١٢].

---

(١) في حاشية «س» -وعليه: (صح خ)-: «رجلٌ».

(٢) في «أ»: «فليدافعه». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٩) واللفظ له، ومسلم (٥٠٥).

(٤) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٥) ليس في «ك». وكُتب بحاشية «ي»: «حمارٍ أتانٍ: فـ«أتان» بدل من «حمار»، ولا يجوز «حمارِ أتانٍ»؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه».

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «مصروف وغير مصروف؛ ولهذا تُكتب بالألف والياء، والأجود صرفها وكتبها بالألف، سُمِّيت: «منى» لما يمنى بها من الدماء، أي: يُراق. ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤]، والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢٢٢).

(٧) أخرجه البخاري (٤٩٣) واللفظ له، ومسلم (٥٠٤/ ٢٥٤).

(٨) في «ب»، «صحيح البخاري»: «فإذا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٩) أخرجه البخاري (٣٨٢)، ومسلم (٥١٢/ ٢٧٢).

(١٠) بعده في «م»، حاشية «ي»: «الحارث».

(١١) في «ص»، «ع»، «صحيح مسلم»: «يَرْكَعَ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(١٢) أخرجه البخاري (١١٦٣) واللفظ له، ومسلم (٧١٤).

١٢٠ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ (صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ)[١] فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[٢]، فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، (وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ[٣])[٤][٥].

١٢١ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا (عَنِ الصَّلَاةِ)[٦]؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**»[٧].

١٢٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا[٨] إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ[٩]**، ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾[١٠]»[١١].

وَلِمُسْلِمٍ: «**مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا**»[١٢].

١٢٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، **أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**[١٣]

---

(١) في «أ»: «منا صاحبه إلى جنبه وهو». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩) واللفظ له.

(٤) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٧٥): «زاد مسلم في روايته: «ونُهينا عن الكلام». ولم يقع في البخاري، وذكرها صاحب «العمدة»، ولم ينبِّه أحدٌ من شرَّاحها عليها». وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (٢٧).

(٥) بعده في «ص» حديث جابر ﷺ الآتي برقم (١٢٧).

(٦) في حاشية «س» -وعليه: (صح خ)-: «**بالصلاة**».

(٧) أخرجه البخاري (٥٣٣، ٥٣٤) واللفظ له، وأخرجه مسلم (٦١٥/ ١٨٠) من حديث أبي هريرة ﷺ وحده.

(٨) في «ك»: «**فليصليها**». وفي «صحيح البخاري»: «**فَلْيُصَلِّ**». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٧١): «كذا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول، ورواه مسلم... بلفظ: «**فليصلها**»، وهو أبين للمراد».

(٩) في «م»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-: «**ذاك**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري». وزاد بعده في «ي»: «**قال الله تعالى**».

(١٠) سورة طه: ١٤.

(١١) أخرجه البخاري (٥٩٧) واللفظ له، ومسلم (٦٨٤/ ٣١٤).

(١٢) أخرجه مسلم (٦٨٤/ ٣١٥).

(١٣) بعده في «س»: «في».

(عِشَاءَ الْآخِرَةِ)[١]، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ، فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ[٢].

١٢٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ فِي[٣] الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ[٤].

١٢٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَا يُصَلِّي[٥] أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ[٦] مِنْهُ شَيْءٌ»**[٧].

١٢٦- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا، فَلْيَعْتَزِلْنَا، وَلْيَعْتَزِلْ[٨] مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»**.

وَأُتِيَ بِقِدْرٍ[٩] فِيهِ خَضِرَاتٌ[١٠] مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ؟ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ

---

(١) في «صحيح مسلم»: «الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ».

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٠)، ومسلم (٤٦٥/ ١٨٠) واللفظ له.

(٣) في «س»: «من». وعليه: «صح». وفوقها: «في». وعليه: (خ). وفي «م»: «من في». وكُتب فوق «من»: (خ). وفي «صحيح مسلم»: «من».

(٤) أخرجه البخاري (١٢٠٨)، ومسلم (٦٢٠) واللفظ له.

(٥) في «ك»: «**يصل**». وفي بقية النسخ بإثبات الياء، وينظر: «فتح الباري» (١/ ٤٧١).

(٦) كُتب بحاشية «ب»: «قيل: رواية مسلم: **على عاتقيه**». وهي رواية البخاري أيضًا. وينظر: «فتح الباري» (١/ ٤٧١).

(٧) أخرجه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦)، واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٢١٥).

(٨) في «س»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم»: «أو: **ليعتزل**».

(٩) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «ببدر»، وبجانبها: «والبدر: الطبق».

وبحاشيتها أيضًا: «القِدْر: يُذكَّر ويُؤنث، ويجوز أن يكون الضمير في قوله: «فيه خضرات»، عائدًا إلى الطعام الذي في القِدْر».

وكُتب بحاشية «ب»: «قوله: «وأتي بقِدْر» بالقاف، وفي رواية للبخاري: «ببدر» بالباء، وقال: قال ابن وهب: يعني: طبقًا. قال ابن الصلاح: وهي أصح في المعنى، والأولى هي الأكثر. قال الأزهري: قول ابن وهب صحيح، وأحسبه سُمِّي بدرًا؛ لأنه مدور، والله أعلم».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٣٤٢): «فالتقدير: «أُتِيَ بقِدْر من طعام فيه خضرات». ولهذا لما أعاد الضمير على القِدْر أعاده بالتأنيث حيث قال: «فأُخبر بما فيها»، وحيث قال: «**قربوها**».

(١٠) كُتب بحاشية «ي»: «يُروى: «خضراوات» بدل «خضرات». و... بدل «قدر»، وهي الطبق».

الْبُقُولِ، فَقَالَ: «**قَرِّبُوهَا**» -إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ[١]- فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ: «**كُلْ، فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي**»[٢].

١٢٧- وَعَنْ[٣] جَابِرٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَّاثَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ (بَنُو آدَمَ)[٤]**»[٥].

بَابُ التَّشَهُّدِ

١٢٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ (التَّشَهُّدَ -كَفِّي بَيْنَ كَفَّيْهِ)[٦]- كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «**التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ**[٧]، **السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**»[٨].

وَفِي لَفْظٍ: «**إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...**». وَذَكَرَهُ[٩]، وَفِيهِ: «**فَإِنَّكُمْ إِذَا[١٠] فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**»[١١].

---

(١) كُتب فوق (به) في «ن»: (بي). وعليه: (خ).
والمراد بالبعض: أبو أيوب الأنصاري ﷺ. ينظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٤٢)، (١٣/ ٣٣٢)، و«إرشاد الساري» (٢/ ١٤٧)، (١٠/ ٣٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٨٥٥)، ومسلم (٥٦٤/ ٧٣) واللفظ له.

(٣) جاء هذا الحديث في «ص» بعد حديث زيد بن أرقم ﷺ المتقدِّم برقم (١٢٠).

(٤) في «س»: «**الإنسان. وفي رواية: بنو آدم**». وفي «ع»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، بين الأسطر في «ب» -وعليه: (خ)-: «**الإنسان**». والمثبت من «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٥) أخرجه البخاري (٨٥٤)، ومسلم (٥٦٤/ ٧٤) واللفظ له.

(٦) في «صحيح البخاري»: «وَكَفِّي بَيْنَ كَفَّيْهِ، التَّشَهُّدَ».

(٧) بعده في «ع»: «**لله**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٨) أخرجه البخاري (٦٢٦٥) واللفظ له، ومسلم (٤٠٢/ ٥٩).

(٩) في «ي»: «وذكر نحوه».

(١٠) في «س»: «**إن**».

(١١) أخرجه البخاري (١٢٠٢) واللفظ له، ومسلم (٤٠٢).

وَفِيهِ: «فَلْيَتَخَيَّرْ[١] مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ»[٢].

١٢٩- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى[٣] قَالَ: لَقِيَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ﷺ فَقَالَ: أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً[٤]؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا[٥]، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْنَا[٦] كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ[٧] إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، (اللَّهُمَّ بَارِكْ)[٨] عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ[٩] إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»[١٠].

---

(١) في «صحيح مسلم»: «ثُمَّ يَتَخَيَّرْ».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٣٠)، ومسلم (٤٠٢/ ٥٥) واللفظ له.

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «اختُلف في اسم أبي ليلى، فقيل: يسار بن نُمير. وقيل: ابن بلال. وقيل: داود بن بلال. ولقبه: أيسر. له صحبة ﷺ، مات غرقًا بنهر في البصرة [في] الجماجم سنة ثلاث وثمانين». وما بين المعقوفين ليس في «ن».

وكُتب بحاشية «ي»: «من أَجَلِّ التابعين، كان في حلقته جماعة من الصحابة يستمعون حديثه وينصتون إليه، ومن الصحابة: البراء بن عازب.

واسمه: يسار. وقيل: بلال. وقيل: بُليل، مصغر. وقيل: داود. وقيل: لا يُحفظ له اسم. وأبوه صحابي». وينظر: «الكنى والأسماء» للدولابي (١/ ١٥٢- ١٥٣)، و«أسد الغابة» (٥/ ٢٦٩)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٨)، و«الإصابة» (١/ ٣٢٩).

(٤) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ١٥٣): «قال الفاكهاني في «شرح العمدة»: «في هذا السياق إضمار، تقديره: فقال عبدُ الرحمن: نعم. فقال كعبٌ: إن النبيَّ ﷺ...

قلت: وقع ذلك صريحًا في رواية شَبابة وعفَّان عن شعبة، بلفظ: «قلتُ: بلى. قال:...». أخرجه الخِلَعي في «فوائده». وفي رواية...: فقلتُ: بلى فأهدها لي». وينظر: «الخلعيات» (٩)، و«الدعوات الكبير» للبيهقي (٢٤٦)، و«الخلافيات» للبيهقي (٣/ ١٩٥).

(٥) في «ص»، «ب»: «إلينا». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٦) في «س»: «علَّمنا اللهُ». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ١٥٤): «المشهور في الرواية بفتح أوله وكسر اللام مخففًا، وجوَّز بعضُهم ضم أوله والتشديد على البناء للمجهول».

(٧) ليس في «س»، «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٨) في «س»، «م»: «وبارك». وكُتب فوق «اللهم» في «ن»: (خ)، وعلى آخره «و». وعليه: (خ).

(٩) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(١٠) أخرجه البخاري (٦٣٥٧) واللفظ له، ومسلم (٤٠٦/ ٦٦).

١٣٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْعُو[١]: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[٢].

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ...**». ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ[٣].

١٣١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ[٤]، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: «**قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا**[٥]**، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**»[٦].

١٣٢- عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً[٧] بَعْدَ أَنْ[٨] أُنْزِلَتْ[٩] عَلَيْهِ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾، إِلَّا يَقُولُ فِيهَا: «**سُبْحَانَكَ رَبَّنَا**[١٠] **وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**»[١١].

---

(١) في «س»: «يدعو يقول». وفي «ك»: «يدعو في صلاته يقول». وفي «ص»: «يقول». وفي «أ»: «يدعو في صلاته». وفي «صحيح البخاري»: «يدعو ويقول».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٧) واللفظ له، ومسلم (٥٨٨/ ١٣٣).

(٣) أخرجه مسلم (٥٨٨/ ١٢٨).

(٤) في «س»، «ن» مصححًا: «العاصي». وينظر التعليق على الحديث رقم (٣).

(٥) وفي رواية في «صحيح مسلم»: «**كَبِيرًا**».

(٦) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥).

(٧) ليس في «ص»، «ن»، «أ»، «ب». والمثبت من «م»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٨) في «ي»: «ما». وفي «ص»، «م»: «إذ». والمثبت من «س»، «ك»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٩) في «س»، «ك»، «صحيح البخاري»: «نَزَلَتْ». وفي «ع»: «أُنزل». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «س» وعليه: (صح خ)، «صحيح البخاري».

(١٠) في «ك»: «**اللَّهمَّ ربنا**». وفي «م»، «أ»: «**اللَّهمَّ**». والمثبت من «س»، «ي»، «ص»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(١١) أخرجه البخاري (٤٩٦٧) واللفظ له، ومسلم (٤٨٤/ ٢١٩).

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ)[١] فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**»[٢].

بَابُ الْوِتْرِ

١٣٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ[٣] النَّبِيَّ ﷺ -وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ- مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «**مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ[٤] الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى**». وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «**اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ[٥] وِتْرًا**»[٦].

١٣٤- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ، فَانْتَهَى وِتْرُهُ إِلَى السَّحَرِ[٧].

١٣٥- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا[٨].

---

(١) في «س»: «يقول». وعليه: «صح». وكُتب في الحاشية: «يكثر». وعليه: (خ).

(٢) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤/ ٢١٧).

(٣) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٤٧٨): «لم أقف على اسمه، ووقع في «المعجم الصغير» للطبراني أن السائل هو ابن عمر.
لكن يعكِّر عليه: رواية عبد الله بن شَقِيق، عن ابن عمر، أن رجلًا سأل النبيَّ ﷺ وأنا بينه وبين السائل... فذكر الحديث، وفيه: ثم سأله رجلٌ على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه. قال: فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره.
وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية.
وعند محمد بن نصر في كتاب «أحكام الوتر»، من رواية عطية، عن ابن عمر، أن أعرابيًّا سأل...
فيحتمل أن يُجمع بتعدد مَن سأل». وينظر: «صحيح مسلم» (٧٤٩/ ١٤٨)، و«سنن النسائي» (١٦٩١)، و«المعجم الصغير» للطبراني (٢٨٦)، و«العدة» لابن العطار (٢/ ٦٣٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ٥٢٢).

(٤) في حاشية «ي»: «**أحدكم**». وعليه: «نسخة».

(٥) في «ي»: «**من الليل**».

(٦) أخرجه البخاري (٤٧٢) واللفظ له، ومسلم (٧٤٩/ ١٤٥).

(٧) أخرجه البخاري (٩٩٦)، ومسلم (٧٤٥/ ١٣٧) واللفظ له.

(٨) أخرجه مسلم (٧٣٧/ ١٢٣).
ولم يخرِّجه البخاري، كما قال الإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٤٨٨). =

بَابُ الذِّكْرِ عَقِيبَ[1] الصَّلَاةِ

١٣٦- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا[2] بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ[3].

وَفِي لَفْظٍ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ[4].

١٣٧- عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رضي الله عنه فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ[5] مِنْكَ الْجَدُّ**».

ثُمَّ وَفَدْتُ بَعْدُ[6] عَلَى مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ[7].

= وقال السفاريني في «كشف اللثام» (٣/ ٤٥): «ظاهر صنيع الحافظ أن هذا الحديث من متفقي الشيخين، وليس كذلك، بل هو من أفراد مسلم، كما نبَّه عليه الحافظ عبد الحق الإشبيلي، ولم ينبِّه عليه ابن دقيق العيد؛ وكأن ذلك لكون البخاري خرَّج ما بمعناه، والله أعلم». وينظر: «صحيح البخاري» (١١٤٠).
وقد جعله من المتفق عليه: الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٤/ ٣٩)، والمجد ابن تَيْمِيَّة في «المنتقى» (٩٢٩)، والمَرْداوي في «كفاية المستقنع» (٤٦٨)، وابن حجر في «بلوغ المرام» (٣٦٦).
وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٢٩): «والأول أولى».

(١) في «س»، «ك»: «عقب».
وكُتب بحاشية «ي»: «عقب: بلا ياء مثناة من تحت، نصَّ عليه ابن قتيبة وغيره؛ فليعلم، والله أعلم».
وينظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص١٤٠)، و«العدة» لابن العطار (٢/ ٦٤٢).

(٢) في «م»: «انصرف».

(٣) أخرجه البخاري (٨٤١)، ومسلم (٥٨٣/ ١٢٢).

(٤) أخرجه البخاري (٨٤٢)، ومسلم (٥٨٣/ ١٢١) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «**الجد**: المشهور فيه فتح الجيم، ويُروى بالكسر». وكُتب بحاشية «ن»: «**الجَد** -بفتح الجيم-: الغِنَى». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ١٩٦)، (٥/ ٩٠).

(٦) ليس في «أ»، «ب». وفي «س»: «بعد ذلك».

(٧) أخرجه البخاري (٨٤٤، ٦٦١٥)، ومسلم (٥٩٣/ ١٣٧). واللفظ المذكور ذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤١٥) مفرَّقًا كما في «صحيح البخاري».

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ[١] يَنْهَى عَنْ قِيلَ[٢] وَقَالَ[٣]، (وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ)[٤]، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ[٥] الْبَنَاتِ، وَمَنْعٍ[٦] وَهَاتِ[٧][٨].

١٣٨- عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ[٩] بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ[١٠]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ[١١] أَتَوْا رَسُولَ

(١) في «ي»، «م»، «أ»، «ب»: «وكان».

(٢) في «س»، «أ»، «ب»: «قيل». وضُبط في «ي»، «ن» بفتح اللام وتنوينها تنوين كسر، وكُتب عليه فيهما: «معًا». والمثبت كما في «ك»، «ع»، «صحيح البخاري».
وكُتب بحاشية «ي»: «قيل»: فعل ماضٍ مبني لما لم يُسم فاعله، و«قال»: فعل ماضٍ مبني للفاعل، وقيل: هما اسمان؛ فينونان بالجر».
وفيها أيضًا: «القيل» و«القول» و«القال» و«القالة»: بمعنًى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ومنه: كثير القال والقيل». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ١١).

(٣) في «ب»: «وقالٍ». وكُتب بحاشية «ب»: «ويُروى: «عن قيلَ وقالَ» يعني: النهي عن قيل كذا وقال كذا، مما لا يصح ولا يُعلم حقيقته، والله أعلم».
قال ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (١/ ٣٠٥): «قوله: عن قيل وقال: الأشهر فيه بفتح اللام؛ على سبيل الحكاية».

(٤) في «صحيح البخاري»: «وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ المَالِ».

(٥) في «ع»: «وعن وأد». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».
وكُتب بحاشية «ي»: «ووأد البنات -بالهمز-: دفنهن في حياتهن تحت التراب». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ١٢).

(٦) ضُبط في «ن» بفتح العين وتنوينها تنوين كسر، وكُتب عليه: «معًا». وينظر: «العدة» لابن العطار (٢/ ٧٨)، و«فتح الباري» (١٠/ ٤٠٦).

(٧) في «ي»: «وهاتٍ». وكُتب بحاشية «ي»: «بكسر التاء، وفيه: ولا وهات». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ١٢).

(٨) أخرجه البخاري (٧٢٩٢) واللفظ له، ومسلم (٣/ ١٣٤١، رقم٥٩٣/ ١٢).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «أبو بكر اسمه، وكنيته: أبو عبد الرحمن، كان لكثرة صلاته يقال له: راهب قريش».
وينظر: «نزهة الألباب في الألقاب» (١/ ٣٢٢).

(١٠) ليس في «م».

(١١) في «ي»، «ب»: «المسلمين». والمثبت من بقية النسخ، بين الأسطر في «ب» -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم».

اللهِ ﷺ، فَقَالُوا[١]: قَدْ[٢] ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ[٣] بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَا، وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ! فَقَالَ: «**وَمَا ذَاكَ؟**». قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَفَلَا[٤] أُعَلِّمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ[٥] مَنْ بَعْدَكُمْ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ، إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟**». قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً**»[٦].

قَالَ أَبُو صَالِحٍ[٧]: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالُوا[٨]: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا[٩]، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ**».

قَالَ سُمَيٌّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ[١٠] أَهْلِي هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَهِمْتَ[١١]، إِنَّمَا قَالَ

---

(١) بعده في «س»: «يا رسولَ الله».

(٢) ليس في «صحيح مسلم».

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «الدثور جمع: دثر، وهو المال الكثير». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٩٢).

(٤) في «م»: «**أَلَا**».

(٥) بعده في «س»، «ي»، «ك»، «م»، حاشية «ب» -وعليه: (خ)-: «به». والمثبت من «ص»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥/ ١٤٢) واللفظ له.

(٧) كُتب بحاشية «ب»: «قال الحميدي في كتابه: ليس عند البخاري قول أبي صالح: «فرجع فقراء المهاجرين...». وما قالوا وقال لهم رسولُ الله ﷺ، وعنده بعد قوله: «**تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**»: فاختلفنا بيننا فقال بعضنا: نسبح ثلاثًا وثلاثين ونحمد ثلاثًا وثلاثين ونكبِّر أربعًا وثلاثين. فرجعتُ إليه فقال: تقول: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، حتى يكون منهن كلهن ثلاث وثلاثون». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٥٧)، وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (٣٠).

(٨) في «ك»: «فقالوا: يا رسول الله». وفي «أ»: «إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٩) في «س»: «قلنا». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خ ص).

(١٠) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١١) في «ك»: «لي: ذهلت». وفي «أ»: «وهلت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

لَكَ: «**تُسَبِّحُ**[١] **اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدُ**[٢] **اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُ**[٣] **اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**[٤]». فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ، (فَقُلْتُ)[٥] لَهُ ذَلِكَ[٦]، فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ[٧].

١٣٩ - عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً[٨]، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «**اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ**[٩]؛ **وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ**[١٠]

---

(١) في «ص»، «ن»: «**نسبح**» بالنون. والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) في «ص»: «**ونحمد**» بالنون. والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) في «ص»: «**ونكبر**» بالنون. والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٤) بعده في «ص»، «ن»: «قال».

(٥) في «ك»، «أ»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «فذكرت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٦) بعده في «صحيح مسلم»: «فَأَخَذَ بِيَدِي».

(٧) أخرجه مسلم (٥٩٥/ ١٤٢).

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٣٢٩): «وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب «العمدة»، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة؛ فإنه أخرج الحديث عن قُتيبة، عن اللَّيث، عن ابن عَجْلَان، ثم قال: «زاد غير قُتيبة في هذا الحديث عن الليث...». فذكرها...». وينظر: «غرر الفوائد المجموعة» للرشيد العطار (ص٣٠١- ٣٠٤)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (٣٠).

(٨) ليس في «ك»، «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «هذا أبو جَهْم، ويقال: أبو الجَهْم الذي خطب فاطمة بنت قيس اسمه: عامر، وقيل: عبيد بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عَبيد -بفتح العين- العدوي، كان من سادات قريش، وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ عنهم النسب، وأحد الأربعة الذين دفنوا عثمان، وشهد بناء الكعبة في الجاهلية وبناءها في زمن ابن الزبير، وقيل: إنه مات في آخر خلافة معاوية.

والأول أظهر؛ فإنه رُوي عنه أنه قال: عملت في الكعبة مرتين: مرة بقوة غلامٍ [يفاع]، ومرة بقوة شيخٍ فانٍ.

والأربعة [الذين] كانت قريش تحتكم إليهم في النسب بعد الصديق: أبو جَهْم هذا، ومَخْرمة بن [نوفل]، وعَقِيل بن أبي طالب، وحُويطب بن عبد العُزَّى. والله أعلم». وبعضه بحاشية «ي». وينظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٠٧٩)، (٤/ ١٦٢٣- ١٦٢٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٠٦)، و«الإصابة» (٧/ ٦٠- ٦١). وفي الحاشية: «نفاع»، «الذي»، «نفل». والتصويب من المصادر.

(١٠) ضُبط في «س»، «ب» بفتح الهمزة وكسرها، وعليه في «ن»: «معًا»، وبتشديد الياء، وعليه فيهما: «خف معًا». وفي «س» بفتح الباء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

وكُتب بحاشية «س»: «**أنبجانية**: قيل: كساء غليظ، وقيل: كساء لا علم فيه. طرة». =

أَبِي جَهْمٍ؛ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آنِفًا عَنْ صَلَاتِي[(١)]»[(٢)].

«الْخَمِيصَةُ»: كِسَاءٌ مُرَبَّعٌ لَهُ أَعْلَامٌ. وَ«الْأَنْبِجَانِيَّةُ»: كِسَاءٌ غَلِيظٌ.

بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ

١٤٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَجْمَعُ[(٣)] بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، إِذَا كَانَ عَلَى (ظَهْرِ سَيْرٍ)[(٤)]، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ[(٥)].

= وكُتب بحاشية «ي»: «نقل العلماء في الإنبجانية لغات، أحدها فتح الهمزة وكسرها، وفتح الباء وكسرها، وتشديد الياء وتخفيفها، والكساء إذا كان له علم فهو خميصة، وإن لم يكن له علم فهو إنبجانية، قال الداودي: هو كساء غليظ بين الكسا والعباء. وقال غيره: هو كساء سداه قطن ولحمته صوف. وقيل غير ذلك». وينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٤٠)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٤٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٦٤- ٦٦).

(١) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**الصلاة**».

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٣) واللفظ له، ومسلم (٥٥٦/ ٦١).

(٣) بعده في «س»: «في السفر». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (صح خ).

(٤) في «س»، «م»: «ظهرٍ يسير». قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٨٠): «كذا للأكثر بالإضافة، وفي رواية الكشميهني: «على ظهر» بالتنوين «يسير» بلفظ المضارع بتحتانية مفتوحة في أوله».

(٥) أخرجه البخاري معلَّقًا (١١٠٧)، ولم يخرِّجه مسلم بهذا اللفظ.

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣١): «هذا اللفظ للبخاري دون مسلم، كما قاله عبد الحقِّ في «الجمع بين الصحيحين»، ونبَّه عليه ابن دقيق العيد، وأطلق المصنِّف إخراجه عنهما؛ نظرًا إلى أصل الحديث على عادة المحدِّثين، فإن مسلمًا أخرج من رواية ابن عباس الجمع بين الصلاتين في الجملة، من غير اعتبار لفظ بعينه، وهو المتفق عليه.

ثم ينبغي التنبيه على أن البخاري علَّقه ولم يصل سنده؛ فإنه قال: وقال إبراهيم بن طَهْمان: عن حسين، عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس... فذكره.

والبخاري لم يدرك إبراهيم بن طَهْمان، ففي إطلاقه أنه رواه مشاحة قوية.

والعجب من ابن الأثير في شرح «المسند»، حيث ادَّعى أن مسلمًا أخرجه، وساق سنده الذي فيه التصريح، وذلك في عرض سطر». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٤٧١)، و«الشافي في شرح مسند الشافعي» لابن الأثير (٢/ ١٢٣)، و«إحكام الأحكام» (١/ ٣١١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٧١)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٤٢٦).

بَابُ قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ

١٤١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ﷺ كَذَلِكَ[(١)][(٢)].

بَابُ الْجُمُعَةِ[(٣)]

١٤٢- عَنْ[(٤)] سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ عَلَيْهِ[(٥)]، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ رَجَعَ[(٦)] فَنَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ، (ثُمَّ عَادَ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ[(٧)] صَلَاتِهِ)[(٨)]، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ[(٩)] هَذَا لِتَأْتَمُّوا بِي، وَلِتَعَلَّمُوا[(١٠)] صَلَاتِي[(١١)]**»[(١٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠٢) واللفظ له، ومسلم (٦٨٩).

(٢) بعده في «س»: «هذا هو لفظ رواية البخاري في الحديث، وفي لفظ رواية مسلم أكثر وأزيد». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٤٦١- ٤٦٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٩٠).

(٣) كُتب بحاشية «ي» -في باب فضل الجماعة ووجوبها، عند الحديث (٧٠)-: «الجمُعة: بضم الميم، ويجوز إسكانها وفتحها». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٣٠)، و«فتح الباري» (٢/ ٣٥٣).

(٤) تأخر هذا الحديث في «ك»، «م»، «أ»، «ب»، «ع»، إلى آخر الباب، وكُتب على أوله في «ع»: «مقدم» وعلى آخره: «إلى». وكُتب بحاشية «ب»: «وقع في بعض النسخ تقديم حديث سهل إلى أول الباب، ووقع في أول الحديث: «أن نفرًا تماروا في المنبر من أي عُودٍ هو، فقال سهل بن سعد: من طرفاء الغابة، ولقد رأيت...» إلى آخره».

(٥) ليس في «س». وفي «ي»: «عليها، يعني: على المنبر». وفي «ك»، «أ»: «على المنبر». والمثبت من «ص»، «م»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٦) في «س»، «ي»، «ص»، «ب»، «صحيح مسلم»: «رفع».

(٧) ليس في «ع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٨) قال الصنعاني في «العدة» (٣/ ١٠٨): «هذا من أفراد مسلم، وليس عند البخاري، كما قاله الزركشي». وهو عند البخاري (٩١٧) بمعناه.

(٩) في «م»: «**فعلت**».

(١٠) ضُبط في «أ» بالتخفيف، والضبط المثبت من «س»، «ي»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».
وكُتب بحاشية «ي»: «بفتح التاء وتشديد اللام مفتوحة». وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٣٥): «هو بفتح العين واللام المشدَّدة، أي: تتعلَّموا».

(١١) في تعيين هذه الصلاة، ينظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٠٠)، و«العدة» للصنعاني (٣/ ١٠٨).

(١٢) أخرجه البخاري (٩١٧)، ومسلم (٥٤٤) واللفظ له.

(وَفِي لَفْظٍ: صَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهَا[١]، ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا[٢]، ثُمَّ نَزَلَ[٣] الْقَهْقَرَى...)[٤][٥].

١٤٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»[٦].

١٤٤- وَعَنْهُ[٧] رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ، وَهُوَ قَائِمٌ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ[٨].

١٤٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ[٩] وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ

---

(١) قوله: «ثم كبر عليها»: في «صحيح البخاري»: «وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا».

(٢) قوله: «ثم ركع وهو عليها». في «س»: «ثم رفع وهو عليها». وفي «ع»: «وركع عليها». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٣) قوله: «ثم نزل». في «س»: «ونزل».

(٤) أخرجه البخاري (٩١٧).

(٥) مكانها في «ع» بعد قوله: «فرغ من آخر صلاته».

(٦) أخرجه البخاري (٨٩٤) واللفظ له، ومسلم (٨٤٤).

(٧) في «س»: «عن جابر». وجاء هذا الحديث فيها بعد الحديث التالي. وينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣١٩)، و«العدة» لابن العطار (٢/ ٦٨٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ١٣٩- ١٤٠).

(٨) أخرجه البخاري (٩٢٨)، ومسلم (٨٦١) بنحوه، وليس في «الصحيحين» بهذا اللفظ، واللفظ المذكور هو لفظ النسائي (١٤١٦).

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٤٠٦): «غفل صاحب «العمدة» فعزا هذا اللفظ للصحيحين».

قال ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (١/ ٣١٩): «وهذا اللفظ الذي ذكره المصنِّف لم أقف عليه بهذه الصيغة في «الصحيحين» -فمَن أراد تصحيحه فعليه إبرازه، والله أعلم».

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٣): «لفظ «الصحيحين» من حديث ابن عمر: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ، كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ».

وفي لفظ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا». وعليه اقتصر الحميدي في «جمعه». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٢٠٠- ٢٠١).

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «الرجل: سُليك الغَطَفاني، وقيل: النعمان بن [قَوْقَل]، وفي «سنن ابن ماجه»: «**أصليت يا فلان في بيتك؟**». ونحوه بحاشية «ن»، «ب». وينظر: «الاستيعاب» (٢/ ٦٨٧)، و«الإصابة» (٤/ ٤٤١).

الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «**صَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟**». قَالَ: لَا. قَالَ: «**قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ**»[(١)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «**فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ**»[(٢)].

١٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ -يَوْمَ الْجُمُعَةِ- وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ»[(٣)].

١٤٧- وَعَنْهُ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**[(٤)] **(ثُمَّ رَاحَ)**[(٥)]، **فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ**[(٦)]، **وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً**[(٧)]، **وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ**»[(٨)].

١٤٨- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ- رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ

---

(١) أخرجه البخاري (٩٣٠) واللفظ له، ومسلم (٨٧٥/ ٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٣١) واللفظ له، ومسلم (٨٧٥/ ٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١) واللفظ له.

(٤) بعده في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»: «**غُسْلَ الْجَنَابَةِ**».

وكُتب بحاشية «ب»: «في حديث أبي هريرة هذا: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ...**» وذكره، ولم يذكر المصنِّف: «**غسل الجنابة**». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٨٠)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٧٥٠)، و«فتح الباري» (٢/ ٣٦٦).

(٥) في «س»: «**وراح**». وبعده في «أ»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**في الساعة الأولى**». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «س» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

وكُتب بحاشية «ي»: «**راح**، أي: خفَّ إليها، ولم يرد رواح آخر النهار. ذكره الأزهري». ينظر: «تهذيب اللغة» (٦/ ٤٤)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٣٥).

(٦) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٧) ضُبط في «ن» بفتح الدال وضمها وكسرها، وكُتب عليه: «جميعًا».

قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ١٦٠): «بتثليث الدال، والفتح هو الفصيح». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٣٧)، و«النكت» للزركشي (ص١٣٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ١٦٨).

(٨) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠).



النَّبِيِّ ﷺ[١] الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ نَسْتَظِلُّ[٢] بِهِ[٣].

وَفِي لَفْظٍ: كُنَّا نُجَمِّعُ[٤] مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَتَتَبَّعُ[٥] الْفَيْءَ[٦].

١٤٩- عَنْ[٧] أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي (صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)[٨]: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ...﴾ السَّجْدَةَ، وَ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ...﴾[٩].

بَابُ[١٠] الْعِيدَيْنِ

١٥٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ[١١].

١٥١- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا[١٢]

---

(١) بعده في حاشية «س»: «يوم». وعليه: (خ).

(٢) في «م»، «ن»، «ع»: «يُستظل». وفي «س»: «يُستظل». وعليه: «صح». وفي الحاشية: «نَستظل». وعليه: «صح معًا». وفي «ب» بالنون والياء مع الفتح والضم، وكُتب عليه: «معًا»، وبفتح الظاء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». والمثبت من «ي»، «ك»، «ص»، «أ»، «صحيح البخاري».

(٣) أخرجه البخاري (٤١٦٨) واللفظ له، ومسلم (٨٦٠/ ٣٢).

(٤) ضُبط في «س» مخففًا. وينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣٢٤).

(٥) في «س»، «ع»: «فنتَّبع». وفي «صحيح مسلم»: «نَتَتَبَّعُ».

(٦) أخرجه مسلم (٨٦٠/ ٣١).

(٧) هذا الحديث تكرَّر في «ص»، فجاء فيها هنا وفي أول الباب. وقد جاء في «ن» بعد حديث سهل الذي في أول الباب، وجاء في «ع» في آخر الباب بعد حديث سلمة بن الأكوع، وكُتب على أوله: «مؤخر».

(٨) في «صحيح البخاري»: «الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ».

(٩) أخرجه البخاري (٨٩١) واللفظ له، ومسلم (٨٨٠).

(١٠) بعده في «ي»، «ك»: «صلاة».

(١١) أخرجه البخاري (٩٦٣) واللفظ له، ومسلم (٨٨٨).

(١٢) في «صحيح البخاري»: «فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَا».

نُسُكَ لَهُ». فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ[(١)] بْنُ نِيَارٍ -خَالُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ-: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ[(٢)] مَا يُذْبَحُ[(٣)] فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ[(٤)] شَاتِي، وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ. قَالَ: «**شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ**». قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا[(٥)] عَنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَفَتَجْزِي[(٦)] عَنِّي؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِيَ**[(٧)] **عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ**»[(٨)].

١٥٢- عَنْ جُنْدَبِ[(٩)] بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ ﷺ قَالَ: صَلَّى[(١٠)] النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، (ثُمَّ ذَبَحَ)[(١١)] وَقَالَ: «**مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ (أَنْ يُصَلِّيَ)**[(١٢)] **فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ**

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «أبو بُردة: هانئ بن نِيَار». وينظر: «الإصابة» (١١/ ٢٠١).

(٢) في «ع»: «أولُ». وينظر: «إرشاد الساري» (٢/ ٢٠٨).

(٣) في «ك»، «ص»: «تذبح». وفي «م»: «نذبح». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٤) كُتب بحاشية «س» -وعليه: (خ)-: «وقد ذبحت».

(٥) في «س»، «م»: «عندي». وفوقه في «س»: «عندنا». وكُتب عليه: «معًا».

(٦) في «س»، «أ»: «أَفَتُجْزِئُ». وفي «ك»، «ب»: «أَفَتَجْزِي». وفي «ع»: «أفتجزيُ». وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ن». والضبط المثبت من «ي»، «صحيح البخاري». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٠٩): «أفتجزي: بفتح الهمزة للاستفهام، والمثناة الفوقية وسكون الجيم من غير همزٍ، كقوله: ﴿لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣]، أي: أتكفي أو تقضي عني. وقول البرماوي وغيره: وجوَّز بعضهم: «تُجزئ» بالضم من الرباعي المهموز، وبه قال الزركشي في تعليق «العمدة» معتمدًا على نقل الجوهري: إن بني تميم تقول: «أجزأت عنك شاة» بالهمزة؛ متعقبٌ بأن الاعتماد إنما يكون على الرواية لا على مجرد نقل الجوهري عن التميميين جوازه». وينظر: «النكت» للزركشي (ص١٤١- ١٤٢).

(٧) في «س»: «**تَجْزِئ**». وفي «ك»، «أ»: «**تُجْزِئَ**». وفي «ع»: «**تجزيُ**». وبدون ضبط في «ص»، «م». والضبط المثبت من «ي»، «ن» -وعليه: «صح»-، «ب»، «صحيح البخاري».

وكُتب بحاشية «ي»: «**تجزي**: هو بفتح التاء، هكذا الرواية فيه في جميع الطرق والكتب، ومعناه: لا تكفي، من نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣]». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ١١٢).

(٨) أخرجه البخاري (٩٥٥) واللفظ له، ومسلم (١٩٦١/ ٤).

(٩) ضُبط في «س»، «ي» بفتح الدال وضمها، وضُبط في «ك» بضم الدال. وينظر ما تقدم في رقم (٦٤).

(١٠) بعده في «ك»، «أ»، «ع»: «بنا». والمثبت من «س»، «ي»، «ص»، «م»، «ن»، «ب»، «صحيح البخاري».

(١١) ليس في «ي».

(١٢) في «ص»: «**الصلاة**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري». وينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣٢٩)، و«فتح الباري» (١٠/ ٢٢).

لَمْ يَذْبَحْ[(١)] فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ[(٢)]»[(٣)].

١٥٣- عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ[(٤)] يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ رضي الله عنه، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللهِ عز وجل، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ، (وَوَعَظَ النَّاسَ)[(٥)] وَذَكَّرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ، وَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ، (فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ)[(٦)] حَطَبِ جَهَنَّمَ». فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ[(٧)] النِّسَاءِ سَفْعَاءُ[(٨)] الْخَدَّيْنِ، فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لِأَنَّكُنَّ تُكْثِرْنَ الشَّكَاةَ[(٩)]، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ». قَالَ: فَجَعَلْنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّهِنَّ، يُلْقِينَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرِطَتِهِنَّ وَخَوَاتِيمِهِنَّ[(١٠)][(١١)].

١٥٤- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ نُسَيْبَةَ[(١٢)] الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: أَمَرَنَا -تَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ- أَنْ نُخْرِجَ

---

(١) في «ص»: «يكن ذبح». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «معناه: فليذبح قائلًا: بسم الله». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ١١١).

(٣) أخرجه البخاري (٩٨٥) واللفظ له، ومسلم (١٩٦٠/ ١).

(٤) بعده في «صحيح مسلم»: «الصَّلَاةَ».

(٥) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٦) في «صحيح مسلم»: «فَإِنَّ أَكْثَرَكُنَّ».

(٧) في «س»: «وسط». وعليه: «صح». وفي الحاشية: «سِطة». وعليه: (خ). وينظر: «العدة» لابن العطار (٢/ ٧٠٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٢٣٥)، و«كشف اللثام» (٣/ ٢٠٥).

(٨) في «س»، «ع»: «سفعاءَ». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ١٣٨).
وكُتب بحاشية «ن»: «السَّفعاء: المتغيِّرة الخدين، تكون تخالف سائر اللون الذي لها، والمراد هنا: ترك الزينة، وسواد خديها؛ شغلًا بتربية أولادها». ونحوه بحاشية «ي». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ٧٥).

(٩) في «م»، «ن» مضببًا على آخرها: «**الشكاية**». وبحاشية «ن» مصححًا: «**الشكاة**: الذم والعيب». والمثبت من «ص»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».
وكُتب بحاشية «ي»: «**الشكاة**: -بفتح الشين- أي: الشكوى، وهي الذم والمعيب». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ٧٥).

(١٠) في «ع»، «صحيح مسلم»: «وَخَوَاتِمِهِنَّ».

(١١) أخرجه البخاري (٩٦١)، ومسلم (٨٨٥) واللفظ له.

(١٢) ضُبط في «ي»، «ن» بفتح النون وضمها، وبفتح السين وكسرها، وكُتب عليه فيهما: «معًا». وينظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٣٣٧- ٣٣٨)، و«الإصابة» (٨/ ٤٣٧).

فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَأَمَرَ الْحُيَّضَ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ[(١)].

(وَفِي لَفْظٍ: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نَخْرُجَ (يَوْمَ الْعِيدِ)[(٢)]، حَتَّى تَخْرُجَ[(٣)] الْبِكْرُ مِنْ خِدْرِهَا)[(٤)]، حَتَّى[(٥)] تَخْرُجَ[(٦)] الْحُيَّضُ[(٧)]، فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ؛ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطُهْرَتَهُ[(٨)].

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

١٥٥ - عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ[(٩)] عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي: الصَّلَاةَ[(١٠)] جَامِعَةً[(١١)]. فَاجْتَمَعُوا، وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ[(١٢)].

١٥٦ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو (الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ)[(١٣)] رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

---

(١) أخرجه البخاري (٩٧٤)، ومسلم (٨٩٠/ ١٠) واللفظ له.

(٢) ليس في «ي».

(٣) في «ن»، «صحيح البخاري»: «نُخْرِجَ».

(٤) تأخر في «س»، فجاء آخر الحديث.

(٥) في «م»: «وحتى».

(٦) في «س»: «يخرج». وفي «صحيح البخاري»: «نُخْرِجَ».

(٧) ضُبط في «س» بفتح الحاء وسكون الياء. وبعده في «صحيح البخاري»: «فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ».

(٨) أخرجه البخاري (٩٧١) واللفظ له، ومسلم (٨٩٠/ ١١).

(٩) كُتب بحاشية «م» -وعليه: (خ)-: «انكسفت». وضُبط في «أ» بالبناء للمجهول، وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ب». والضبط المثبت من «ن»، «ع».

قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٢٤٦): «خسفت الشمس: بفتح الخاء والسين، وقاله بعضهم: خُسفت، بضم الخاء على ما لم يُسم فاعله».

(١٠) في «س»: «بالصلاة».

(١١) بنصب «الصلاة» على الإغراء، و«جامعة» على الحال، ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٨/ ٨٠).

(١٢) أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (٩٠١/ ٤) واللفظ له.

(١٣) في «ك»، «ص»، «أ»: «البدري الأنصاري».

=

اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، يُخَوِّفُ اللهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، وَإِنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ(١)، فَإِذَا رَأَيْتُمْ (مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا)(٢) حَتَّى يَنْكَشِفَ(٣) مَا بِكُمْ»(٤)(٥).

١٥٧- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ(٦) الشَّمْسُ فِي(٧) عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ(٨)، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى(٩) (مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي)(١٠) الْأُولَى، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ(١١) اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ

= وكُتب بحاشية «ن»: «أبو مسعود البدري؛ لأنه شهد بدرًا عند البخاري، وعند غيره لأنه سكنها ولم يشهد الغزاة، ولفظ حديثه هنا لمسلم، ولفظ البخاري: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَقُومُوا فَصَلُّوا**». ذكره الحافظ ضياء الدِّين المقدسي رحمه اللهُ تعالى». وينظر: «السنن والأحكام» للضياء (٢٣٨٩).

(١) بعده في «ص»: «**ولا لحياته**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) في «ع»: «**شيئًا منها فادعوا الله**». وفي حاشية «س»: «**منها شيئًا فافزعوا إلى الصلاة**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم» وفيه: «**وادعوا الله**».

(٣) في «صحيح مسلم»: «**يُكْشَفَ**».

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤١)، ومسلم (٩١١/ ٢١) واللفظ له.

(٥) بعده في «ص»: «عن زيادة قال شيخنا الحافظ ضياء الدِّين محمد بن عبد الواحد رحمة الله عليه: هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَقُومُوا فَصَلُّوا**». وتقدم عن حاشية «ن».

(٦) ضُبط في «أ» بالبناء للمجهول، وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ن»، «ب». والضبط المثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ع»، «صحيح البخاري»، وينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣٣٤).

(٧) في «س»، «ع»: «على». وكُتب فوقها في «س»: «في».

(٨) عليه في «ن»: (خ)، وكُتب بحاشيتها مصححًا -وعليه: (خ)-: «فقام قيامًا طويلًا».

(٩) في «ص»: «الأخيرة». وفي «صحيح البخاري»: «الثانية».

(١٠) في «س»، «ي»، «ن»: «مثل ما فعل في الركعة». وفي «ص»: «مثل الركعة». وفي «ع»: «ما فعل في الركعة». والمثبت من «ك»، «م»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري».

(١١) في «ي»: «ثم حمد».

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ ﷻ، لَا يَخْسِفَانِ[(١)] لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللهَ، وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا».

ثُمَّ قَالَ: «**يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللهِ مَا مِنْ[(٢)] أَحَدٍ أَغْيَرُ[(٣)] مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا**»[(٤)].

وَفِي لَفْظٍ: فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ[(٥)].

١٥٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﵁ قَالَ: خَسَفَتِ[(٦)] الشَّمْسُ فِي[(٧)] زَمَانِ[(٨)] رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَامَ فَزِعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ[(٩)]، حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَقَامَ[(١٠)] فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي يُرْسِلُهَا[(١١)] اللهُ ﷻ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ اللهَ ﷻ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا**

---

(١) ضُبط في «ي»، «أ»، «ع» بالبناء للمجهول، وبدون ضبط في «س»، «ص»، «م»، «ن». والضبط المثبت من «ك»، «ب». وفي «صحيح البخاري»: «يَنْخَسِفَانِ». وينظر: «فتح الباري» (٢/ ٥٢٨)، و«إرشاد الساري» (٢/ ٢٦٢).

(٢) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٣) في «أ»: «أغيرَ». وبدون ضبط في «ص»، «م»، والضبط المثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».
قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٣٠): «أغيرَ: بالنصب على أنه الخبر، وعلى أن «من» زائدة، ويجوز فيه الرفع على لغة تميم، أو «أغيرِ» مخفوض صفة لأحد، والخبر محذوف تقديره: موجود». وينظر: «النكت» للزركشي (ص١٤٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤٤) واللفظ له، ومسلم (٩٠١/ ١).

(٥) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١/ ٣).

(٦) ضُبط في «أ» بالبناء للمجهول، وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ن»، «ب». والضبط المثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ع»، «صحيح مسلم». وينظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣٣٤).

(٧) في «س»: «على». وفوقها: «في». وعليها: «معًا».

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «زمن». وعليه: «نخ».

(٩) ضُبط في «ن» بفتح آخره وضمه، وكُتب عليه: «معًا».
وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٤٦): «الضم على أن كان تامة، أي: يخشى أن تحضر الساعة، أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف، أو العكس». وينظر: «النكت» للزركشي (ص١٤٩).

(١٠) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١١) في «صحيح مسلم»: «يُرْسِلُ».

عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ[١] وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ»[٢].

بَابُ[٣] الاسْتِسْقَاءِ

١٥٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ (جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ)[٤][٥].

وَفِي لَفْظٍ: إِلَى الْمُصَلَّى[٦].

١٦٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا[٧] دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ[٨] مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ[٩]، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ[١٠]، (فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ)[١١]

---

(١) في «ص»، «م»، «ب»، «ع»: «ذكر الله». وفي «س»: «ذكره». وعليه: «صح». وكُتب بعده: «الله». وعليه: «صح». والمثبت من «ي»، «ك»، «ن»، «أ»، «صحيح مسلم».

(٢) أخرجه البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٩١٢) واللفظ له.

(٣) بعده في «ص»: «صلاة».

(٤) أخرجه البخاري (١٠٢٤) واللفظ له، ومسلم (٨٩٤/ ٢).

(٥) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٤): «قوله: "جهر فيهما بالقراءة"، هذا من أفراد البخاري، كما قاله النووي في شرح مسلم». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٥٩٩)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٨٩).

(٦) أخرجه البخاري (١٠١٢)، ومسلم (٨٩٤/ ١).

(٧) في تعيين هذا الرجل. ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٣٣٢)، و«كشف اللثام» (٣/ ٢٦١).

(٨) في «س»، «ك»، «ص»، «أ»: «الجمعة». والمثبت من «م»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». وينظر: «إرشاد الساري» (٢/ ٢٤٢).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «سُميت: دار القضاء؛ لأنها كانت لعمر بن الخطاب ﷺ، فلما استُشهد كان عليه دَيْنٌ، فبيعت في قضاء دينه؛ فلذلك سُمِّيت: دار القضاء. نقله الشيخ تقي الدِّين ابن الصلاح عن محمد بن الحسن بن زَبَالَةَ وغيره، وذكر أنه ذكره في كتابه «كتاب المدينة»، والله أعلم». وبعضه بحاشية «ي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٩١)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٣/ ١٢٨، و«فتح الباري» (٢/ ٥٠٢).

(١٠) بعده في «م»: «بالناس».

(١١) في «أ»: «فاستقبله». وفي حاشية «ي»: «وفي روايةٍ: ورسولُ الله ﷺ قائمًا يخطب». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا[١]. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، (اللَّهُمَّ أَغِثْنَا)**[٢]».

قَالَ أَنَسٌ: وَلَا[٣] وَاللهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةٍ[٤]، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ. قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ. قَالَ: فَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا[٥].

قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ[٦]، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ[٧] يُمْسِكْهَا[٨] عَنَّا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ**[٩] **وَالظِّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ**». قَالَ: فَأَقْلَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ.

---

(١) في «ي»، «ك»، «ص»، «ن»، «ب»، حاشية «س»، «صحيح مسلم»: «يغثنا». والمثبت من «س»، «م»، «أ»، «ع»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٤٠): «فادع الله» فهو «يغيثنا»، أو الرفع على أن الأصل: فادع الله أن يغيثنا. فحذفت «أن»، فارتفع الفعل، وهل ذلك مقيس فيه خلاف، ولأبي ذر: «أن يغيثنا»، وضبطها البرماوي وغيره بالجزم جوابًا للطلب، وهو الأوجه، لكن الذي رويناه هنا هو الرفع والنصب كما مرَّ».

(٢) ليس في «ع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٣) في «ص»، «ن»، «أ»: «فلا». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «قزعة: بفتح القاف والزاي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٩٢).

(٥) في «صحيح البخاري»: «ستًّا». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٤١): «ستًّا: بكسر السين وتشديد المثناة الفوقية، أي: ستة أيام، كذا في رواية الحموي والمستملي.
ورواه سعيد بن منصور عن الدراوردي، ولأبوي ذر والوقت، والأصيلي، وابن عساكر: عن الكشميهني: «سبتًا». بفتح السين وسكون الموحدة، أي: أسبوعًا».

(٦) بعده في «س» -وعليه: (صح خ صح)-: «الناس».

(٧) بعده في «س» -وعليه: (صح خ صح)-: «أن».

(٨) ضُبط في «ن» بالرفع والجزم، وكُتب عليه: «معًا».
قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٠٥): «يجوز في «يمسكها» الضم والسكون». وضُبط في «س» بالنصب والجزم.

(٩) ضُبط في «ن» بفتح الهمزة وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٤١): «**الإكام**: بكسر الهمزة على وزن الجبال، وبهمزة مفتوحة ممدودة».

قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ: أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي(١).

«الظِّرَابُ(٢)»: الْجِبَالُ الصِّغَارُ.

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

١٦١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ(٣)، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ذَهَبُوا وَجَاءَ الْآخَرُونَ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، وَقَضَتِ الطَّائِفَتَانِ رَكْعَةً رَكْعَةً(٤).

١٦٢- عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَلَاةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ(٥) صَلَاةَ الْخَوْفِ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةً(٦) وِجَاهَ(٧) الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وِجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ(٨).

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧/ ٨) واللفظ له.

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «واحدها: ظَرِب». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٩٣).

(٣) بعده في «أ»: «التي لقي فيها العدوَّ». وهذه الزيادة إنما هي في حديث عبد الله بن أبي أَوْفَى ﷺ الآتي برقم (٤١٠).

(٤) أخرجه البخاري (٩٤٢)، ومسلم (٨٣٩) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «الرقاع بكسر الراء، سُمِّيت: ذات الرقاع؛ لأن أقدامهم نقبت من المشي، فلفوا عليها الخِرق، وقيل: الرقاع كانت في ألويتهم، وقيل: اسم لشجرة سُمِّيت بها الغزوة، وقيل: اسم لجبل بنجدٍ، والله أعلم». ينظر: «العدة» لابن العطار (٢/ ٧٥٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٣٦٤)، و«كشف اللثام» (٣/ ٢٨٥- ٢٨٦).

(٦) ضُبط في «ي»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم» بالرفع، والضبط المثبت من «ك»، «ن»، «ع».
قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٣/ ٤٦٩): «وطائفة: بالنصب للعطف، وقيل بالرفع على الابتداء، أي: وطائفة أخرى». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ١٨٥).

(٧) ضُبط في «ي» بضم الواو وكسرها وعليها: «معًا». وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٨٠).

(٨) أخرجه البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢) واللفظ له.

الَّذِي صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ: سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ[١] رضي الله عنه[٢].

١٦٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنهما قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَفَفْنَا[٣] صَفَّيْنِ[٤] خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَكَبَّرَ[٥] النَّبِيُّ ﷺ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، وَقَامَ الصَّفُّ[٦] الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ[٧] الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَقَامَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ، وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا[٨] جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ -الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى- فَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نُحُورِ[٩] الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا.

قَالَ جَابِرٌ رضي الله عنه: كَمَا يَصْنَعُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأُمَرَائِهِمْ. ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بِتَمَامِهِ[١٠].

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «كنية سهل: أبو يحيى، وقيل: أبو محمد، تُوفي رسولُ الله ﷺ وعمره ثمان سنين، واسم أبي حَثْمة: عبد الله، وقيل: عامر بن ساعدة». وينظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٧٨)، و«الإصابة» (٤/ ٤٩٣)، (١٢/ ١٤٥).

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٤٢٢): «لكن الراجح أنه أبوه خَوَّات بن جُبير...». وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (٣٦)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١٥٥).

(٣) في «صحيح مسلم»: «فَصَفَّنَا».

(٤) بعده في «صحيح مسلم»: «صَفٌّ».

(٥) في «س»، «ك»، «أ»، «صحيح مسلم»: «فَكَبَّرَ».

(٦) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

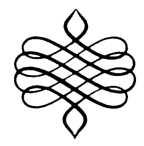
(٧) في «ص»: «نحور». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٨) في «س»، «ي»، «ص»، «ن» وعليها: «صح صح»: «فرفعنا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٩) في «س»، «ي»، «ك»، «ن»، «ع»: «نحر». والمثبت من «ص»، «م»، «ب»، «أ»، حاشية «س» وكُتب عليه: «معًا»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم».

(١٠) أخرجه مسلم (٨٤٠/ ٣٠٧).

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ طَرَفًا مِنْهُ[١]: وَأَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَزْوَةِ السَّابِعَةِ، غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ[٢][٣].



(١) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٥): «قوله: «أخرجه مسلم بتمامه، وأخرج البخاري طرفًا منه» فيه وهم؛ أن البخاري لم يخرِّجه ولا شيئًا منه، وإنما أخرج البخاري من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، في غزوة ذات الرقاع، وليس فيه صفة الصلاة، وذات الرقاع مخالفة لهذه الكيفية، فتبيَّن أنه ليس طرفًا منه، وإنما حمله على ذلك كونه من حديث جابر في الجملة».

(٢) أخرجه البخاري معلَّقًا (٤١٢٥).

(٣) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٥): «قوله: «أنه صلَّى مع النبي ﷺ في الغزوة السابعة، غزوة ذات الرقاع» فيه وهم؛ أن «ذات الرقاع» ليست سابعة، ولفظ البخاري: «في غزوة السابعة»، بحذف الألف واللام من: «غزوة». والمراد: في غزوة السنة السابعة، وقصد البخاري الاستشهاد به على أن ذات الرقاع بعد خيبر، وهذا ظاهر على رأي البخاري؛ فإنه يقول: إنها بعد خيبر، فلا إشكال في كونها في السنة السابعة، لكن جمهور أهل السير خالفوه».

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

١٦٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَعَى النَّبِيُّ ﷺ النَّجَاشِيَّ[(١)] فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا[(٢)].

١٦٥- وَعَنْ جابرٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ[(٣)].

١٦٦- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ بَعْدَمَا دُفِنَ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا[(٤)].

١٦٧- عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بِيضٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ[(٥)(٦)].

١٦٨- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ ﷺ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَتِ

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «النَّجاشي: بفتح النون وبالجيم والشين المعجمتين وتشديد النون، وهو ملك الحبشة، واسمه: أَصْحَمة، بفتح الهمزة وإسكان الصاد وفتح الحاء المهملتين، وقيل: صحْمَة، ومعناه بالعربية: عطية، ذكره ابن قُتيبة، والله أعلم». ينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٦٣)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٣٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١)، واللفظ المذكور أقرب للفظ البخاري، وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٣٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٣١٧) واللفظ له، ومسلم (٩٥٢/ ٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٣١٩)، ومسلم (٩٥٤) واللفظ له.

(٥) أخرجه البخاري (١٢٦٤)، ومسلم (٩٤١/ ٤٥)، واللفظ المذكور هو لفظ أحمد (٢٦٢٤٠)، وأبي داود (٣١٥١).

(٦) كُتب بحاشية «ب»: «اللفظ الذي أورده الحميدي: «في ثلاثة أثواب بيض سَحولية من كُرْسُفٍ، ليس فيها قميص ولا عمامة». ولم يذكر ما أورده المؤلِّف في المتفق عليه». وهو كذلك في «صحيح البخاري»، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٤/ ١٠٨).

ابْنَتُهُ[١] فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكِ[٢] -إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكِ[٣]- بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، (أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ)[٤]، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَّنِي»[٥]. فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ[٦]، فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا بِهِ[٧]». تَعْنِي: إِزَارَهُ[٨].

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ سَبْعًا»[٩].

وَقَالَ: «ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا[١٠]»[١١].

وَأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ[١٢].

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «هي زينب، وقيل: أم كلثوم، والأول أصح، والله أعلم». ينظر: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٩١)، و«إكمال المعلم» (٣/ ٣٨٨)، و«كشف المشكل» (٤/ ٤٧٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٣)، و«المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (١/ ٤٢٣)، و«فتح الباري» (٣/ ١٢٨).

(٢) ضُبط في «ن» مصححًا -في الموضعين- بفتح الكاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكذا ضُبط في «صحيح البخاري» بالفتح والكسر معًا، وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٣٨٤): «بكسر الكاف؛ لأنه خطاب لمؤنثة». وينظر: «فتح الباري» (٣/ ١٢٩).

(٣) ضُبط في «ن» مصححًا بفتح الكاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٤) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٥) بعده في «أ»: «قالت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٦) ضُبط في «س»، «ي»، «صحيح البخاري» بفتح الحاء وكسرها، وعليه في «ي»: «معًا». وضُبط في «ك»، «أ» بكسر الحاء، وبدون ضبط في «ص»، «م». والضبط المثبت من «ن»، «ب»، «ع». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٣): «هو بكسر الحاء وفتحها، لغتان». وينظر: «المفهم» (٢/ ٥٩٤)، و«العدة» لابن العطار (٢/ ٧٧٢).

(٧) في «ع»، «صحيح البخاري»: «إِيَّاهُ».

(٨) أخرجه البخاري (١٢٥٣) واللفظ له، ومسلم (٩٣٩/ ٣٦).

(٩) أخرجه البخاري (١٢٥٩)، ومسلم (٩٣٩/ ٣٩).

(١٠) ليس في «ي»، «ب».

(١١) أخرجه البخاري (١٢٥٥)، ومسلم (٩٣٩/ ٤٢).

(١٢) أخرجه البخاري (١٢٥٩) واللفظ له، ومسلم (٩٣٩/ ٣٩).

١٦٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ[١] وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ[٢] إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ -أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ[٣]- فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ[٤]، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»**[٥].

وَفِي رِوَايَةٍ[٦]: **«وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ[٧]»**[٨].

«الْوَقْصُ»: كَسْرُ الْعُنُقِ.

١٧٠- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ ﵂ قَالَتْ: نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ[٩] عَلَيْنَا[١٠].

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٥٥): «لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور.

وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه: واقد بن عبد الله. وعزاه لابن قُتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي...». وينظر: «المعارف» لابن قتيبة (١/ ١٨٧)، و«الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة» (٢/ ١٤٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٤٤٨).

(٢) في «س»: «في عرفة».

(٣) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٣٦): «شك من الراوي، والمعروف عند أهل اللغة الأول، والذي بالهمز شاذ».

(٤) في «س»، «ع»: «ثوبيه». وفي «حاشية «س»: «في ثوبه». وكُتب عليه: «معًا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٥) أخرجه البخاري (١٢٦٥) واللفظ له، ومسلم (١٢٠٦/ ٩٤).

(٦) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٧): «هذه رواية مسلم، فكان ينبغي التنبيه عليه». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٤٥١).

(٧) في «صحيح مسلم»: **«وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ»**.

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٧): «قال البيهقي: وذكر «الوجه» وهم من بعض الرواة في الإسناد والمتن جميعًا، والصحيح: «**لا تغطُّوا رأسه**». كذا أخرجه البخاري، وذكر «الوجه» غريب». وينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٣٩٣)، و«فتح الباري» (٤/ ٥٤).

(٨) أخرجه مسلم (١٢٠٦/ ٩٨).

(٩) ضُبط في «ي» بالبناء للمعلوم والمجهول معًا. وينظر: «عمدة القاري» (٨/ ٦٣)، و«إرشاد الساري» (٢/ ٣٩٦).

(١٠) أخرجه البخاري (١٢٧٨) واللفظ له، ومسلم (٩٣٨).

١٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ**[١]**، فَإِنْ**[٢] **تَكُ**[٣] **صَالِحَةً، فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ**[٤]**، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ**[٥] **فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ**»[٦].

١٧٢ - عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ[٧] ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ[٨] مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ[٩] وَسَطَهَا[١٠][١١].

١٧٣ - عَنْ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَرِئَ[١٢] مِنَ الصَّالِقَةِ، وَالْحَالِقَةِ، وَالشَّاقَّةِ[١٣].

---

(١) ضُبط في «ن» بفتح الجيم وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٣/ ٤٠٣): «الجنازة -بالفتح والكسر-: الميت، وقيل: يقال أيضًا: السرير الذي يُحمل عليه الميت، وفرَّق بعضهم فجعل الفتح للميت، والكسر للنعش، وهو قول ابن الأعرابي، والحديث يدل على انطلاق اللفظ في الوجهين». وينظر: «مطالع الأنوار» (٢/ ١٥٠)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ٢١٩).

(٢) في «س»، «ي»: «**فإنها إن**».

(٣) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**تكن**».

(٤) ليس في «صحيح البخاري».

(٥) كُتب بحاشية «ب»: «لفظ الحميدي: **وإن تكن غير ذلك**». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٤)، وفيه: «**يكُ**».

(٦) أخرجه البخاري (١٣١٥) واللفظ له، ومسلم (٩٤٤).

(٧) ضُبط في «س»، «ي» بفتح الدال وضمها، وضُبط في «ك» بضم الدال. وينظر ما تقدم في رقم (٦٤).

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «المصلَّى عليها: أم كعب، كذا جاء في «مسند الإمام أحمد». ينظر: «المسند» (٢٠٥٣٦). وكذا في «صحيح مسلم» أيضًا.

(٩) بعده في «س»، «ص»: «في». وفي «صحيح البخاري»: «عَلَيْهَا».

(١٠) ضُبط في «ن» بفتح السين، وكُتب عليه: (خ). وبحاشيتها بسكون السين، وكُتب عليه: (خ). وقال ابن العطار في «العدة في شرح العمدة» (٢/ ٧٨٠): «هو بسكون السين، هكذا الرواية فيه، وكذا قيَّده الحفَّاظ، وقيَّده بعضهم بالسكون والفتح معًا بمعنى واحد.

والصواب أن الساكن ظرف، والمفتوح اسم، فإذا قلت: حفرت وسط الدار بئرًا. كان معناه: حفرت في الجزء المتوسط منها، ولا نقول: حفرت وسَط الدار -بالفتح- إلا أن تعم الدار بالحفر، وعلى هذا فالصواب في الرواية السكون». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٢٩): «بفتح السين في روايتنا، وكذا ضبطه ابن التين، وضبطه غيره بالسكون».

(١١) أخرجه البخاري (١٣٣١، ١٣٣٢) واللفظ له، ومسلم (٩٦٤/ ٨٧).

(١٢) في «س»: «بريءٌ».

(١٣) أخرجه البخاري (١٢٩٦) معلَّقًا، ومسلم (١٠٤).

«الصَّالِقَةُ»: الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ[١].

١٧٤- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ[٢] الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ -وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ ﵄ أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ- فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَرَفَعَ[٣] رَأْسَهُ فَقَالَ: **«أُولَئِكِ[٤] إِذَا مَاتَ فِيهِمُ[٥] الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ[٦] الصُّورَةَ[٧]، أُولَئِكِ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ ﷿»**[٨].

١٧٥- وَعَنْهَا ﵂ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ[٩]: **«لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»**.

---

(١) قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٤/ ٤٨٤): «الصَّالقة: فسَّرها المصنِّف، لكن تقييده برفع الصوت بالمصيبة صحيح في أنه المراد بهذا الحديث لا مطلقًا؛ فإن الصلق: شدة رفع الصوت...». وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٤٤).

(٢) في «س»: «في أرض».

(٣) بعده في «م»: «رسولُ الله ﷺ».

(٤) ضُبط -في الموضعين- في «ن» بفتح الكاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكذا بالوجهين في «صحيح البخاري». وضُبط في «ك»، «أ»، «ع» بفتح الكاف. وبدون ضبط في «س»، «ص»، «م»، «ب». والضبط المثبت من «ي». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٤٣٧): «**أولئك**: بكسر الكاف، ويجوز فتحها». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٢٣٢).

(٥) في «صحيح البخاري»: «**مِنْهُمْ**».

(٦) ضُبط في «ن» بفتح الكاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وبدون ضبط في «س»، «م»، «ب». والضبط المثبت من «ي»، «ك»، «ص»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٧) في «ي»، «ك»، «أ»، «ع»: «**الصور**». والمثبت من «س»، «ص»، «م»، «ن»، «ب»، «صحيح البخاري».
وكُتب بحاشية «ن»: «كذا في البخاري، صوابه: **الصور**».

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٤٣٧): «**تلك الصورة**: التي مات صاحبها، ولأبي الوقت من غير اليونينية: «**تلك الصور**» بالجمع».

(٨) أخرجه البخاري (١٣٤١) واللفظ له، ومسلم (٥٢٨/ ١٦).

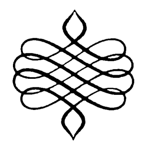
(٩) ليس في «ن». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ(١) قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ(٢) أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا(٣).

١٧٦ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ**»(٤).

١٧٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى(٥) عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ**». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «**مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ**»(٦).

وَلِمُسْلِمٍ: «**أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ**»(٧).



---

(١) في «ب»: «أَبرز». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٤٧٦): «بضم الهمزة مبنيًّا للمفعول، و«قبره» بالرفع نائب الفاعل، ولأبي ذر: «أبرز قبره» بفتح الهمزة».

(٢) في «ب»: «خَشِي». وضُبط في «ي» بالبناء للمعلوم والمجهول، وكُتب عليه: «معًا». وضُبط في «ك» بالبناء للمعلوم. وفي «صحيح البخاري»: «خَشِيَ، أَوْ: خُشِيَ». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٢): «وهما صحيحان». وينظر: «فتح الباري» (٣/ ٢٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٥٢٩) واللفظ له.

(٤) أخرجه البخاري (١٢٩٧) واللفظ له، ومسلم (١٠٣).

(٥) في «س»، «ن» -وعليه: «صح»-: «يصلِّي». وينظر: «النكت» للزركشي (ص١٦٥)، و«فتح الباري» (٣/ ١٩٦- ١٩٧).

(٦) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥/ ٥٢) واللفظ له.

(٧) أخرجه مسلم (٩٤٥/ ٥٣).

كِتَابُ الزَّكَاةِ

١٧٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ عز وجل قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ عز وجل قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ**[١] **عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ**»[٢].

١٧٩- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا**[٣] **فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ**[٤] **صَدَقَةٌ، وَلَا**[٥] **فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ**[٦] **صَدَقَةٌ**»[٧].

١٨٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَيْسَ عَلَى**[٨] **الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**»[٩].

---

(١) في «ي»: «**وترد**».

(٢) أخرجه البخاري (١٤٩٦) واللفظ له، ومسلم (١٩/ ٢٩).

(٣) في «س»، «ص»، «صحيح البخاري»: «**وليس**».

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «**خمس ذود**: بإضافة «**ذود**». و«**خمسٌ**» بالتنوين...». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٥٠)، و«العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٢٥٦)، و«النكت» للزركشي (ص١٦٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٤١- ٤٤).

(٥) في «س»، «م»، «صحيح البخاري»: «**وليس**».

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «**أوسق**، جمع: وسق، وفتح الواو المشهور، وقيل بكسرها». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٤٩).

(٧) أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩). واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (٣٢٩)، وهو أقرب للفظ البخاري.

(٨) بعده في «س»: «**المرء**».

(٩) أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢/ ٨) واللفظ له.

وَفِي لَفْظٍ[١]: «**إِلَّا زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ**»[٢][٣].

١٨١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ**[٤]**، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ**»[٥].

«الْجُبَارُ»: الْهَدَرُ الَّذِي لَا شَيْءَ فِيهِ. وَ«الْعَجْمَاءُ»: الدَّابَّةُ.

١٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عُمَرَ ﵁[٦] عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا يَنْقِمُ**[٧] **ابْنُ جَمِيلٍ**[٨] **إِلَّا أَنْ**[٩] **كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللهُ تَعَالَى! وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، وَقَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ**[١٠] **فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ**

---

(١) قال ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (١/ ٣٦٨): «وهذه الزيادة ليس متفقًا عليها، وإنما هي عند مسلم فيما أعلم». وينظر: «تصحيح العمدة» للزركشي (٣٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٩٤)، ولفظ مسلم (٩٨٢/ ١٠) -هو المشار إليه بالثاني في الحاشية الآتية-: «**لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ**».

(٣) كُتب بحاشية «ب»: «الأول لفظه: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ**» بتقديم «صدقة»، ولفظه في الثاني: «**لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةَ الْفِطْرِ**». ولم يذكر الحميدي غير هذين اللفظين، والله أعلم». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٤٤).

(٤) كُتب بحاشية «ب»: «وفي رواية: «**الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ**». وفي أخرى: «**عَقْلُهَا جُبَارٌ**». والكل متفق عليه». وينظر: «صحيح البخاري» (٦٩١٢، ٦٩١٣)، و«صحيح مسلم» (١٧١٠).

(٥) أخرجه البخاري (١٤٩٩) واللفظ له، ومسلم (١٧١٠).

(٦) ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣٣٣) أن مسلمًا رواه بلفظ: «بعث رسولُ الله ﷺ عمرَ ساعيًا على الصدقة». بزيادة لفظ: «ساعيًا». وقد زادها ابن خزيمة (٢٣٣٠)، وأبو عَوانة (٣٤٠٥).

(٧) ضُبط في «ي» بفتح القاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشيتها: «الكسر أفصح». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٥٦)، و«النكت» للزركشي (ص١٦٩).

(٨) اختُلف في اسمه. ينظر: «النكت» للزركشي (ص١٧٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٧٢)، و«فتح الباري» (٣/ ٣٣٣)، و«كشف اللثام» (٣/ ٤٣٠).

(٩) في «ع»، «صحيح مسلم»: «**أَنَّهُ**».

(١٠) كُتب بحاشية «ن»: «أعتاده، جمع: عَتَد، وهو الفرس الصلب، ويقال: إنه المعد للركوب، وقيل: السريع الوثب، يعني: خيله، وفي بعض الألفاظ: «**احْتَبَسَ رَقِيقَهُ وَدَوَابَّهُ**». وقيل: كل ما يُعد من مال وسلاح وغيره، ورُوي: «وعتاد»، ورُوي: «وأعبده» بالباء الموحَّدة جمع: عبدٍ، والله تعالى أعلم». وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٦٤)، و«مطالع الأنوار» (٤/ ٣٦٨).

وَمِثْلُهَا[(١)]». ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟»[(٢)].

١٨٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ ﵁ قَالَ: لَمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، قَسَمَ فِي النَّاسِ وَفِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا، فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا[(٣)]؛ إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ، فَخَطَبَهُمْ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي؟ وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللهُ ﷻ بِي؟ وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللهُ بِي؟». كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُّ. قَالَ: «مَا يَمْنَعُكُمْ[(٤)] أَنْ تُجِيبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ؟». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُّ. قَالَ: «لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ: جِئْتَنَا كَذَا وَكَذَا، أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى رِحَالِكُمْ؟ لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشِعْبًا[(٥)]، لَسَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا، الْأَنْصَارُ شِعَارٌ[(٦)] وَالنَّاسُ دِثَارٌ، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً[(٧)]، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»[(٨)(٩)].

---

(١) بعده في «ك»، «ص»، «ع»، «صحيح مسلم»: «مَعَهَا».

(٢) أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) واللفظ له.

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٣٩): «لم يروه البخاري بهذا اللفظ، بل لفظه: «وَأَمَّا العَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا». وليس عنده «أن النبيَّ ﷺ بعثَ عمرَ»، ولا قوله: «أما شَعَرْتَ يا عمرُ أن عمَّ الرجل صِنْوُ أبيه». وقد نبَّه الحافظ الضياء في «أحكامه» لذلك». وينظر: «السنن والأحكام» للضياء (٣١٧٥)، و«إحكام الأحكام» (١/ ٣٧٣).

(٣) بعده في «س»، «ي»، «ع»: «فِي أنفسهم». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٤) في «ي»، «ع»: «منعكم». وضبَّب عليها في «ي»، في الهامش كالمثبت.

(٥) في «ع»: «أو شِعْبًا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «الشِّعار: الثوب الذي يُلبس يلي الجسد، والدِّثار: الملبوس فوق الثياب». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ١٥٧).

(٧) ضُبط في «ي» بفتح الهمزة وضمها، وضُبط في «ن» بفتح الهمزة وضمها وكسرها، وعليها: «معًا»، وضُبط في «أ»، «ع»: «أُثْرَةً». وبدون ضبط في «ص»، «م». والضبط المثبت من «س»، «ب».

وكُتب بحاشية «ي»: «أثرة: بفتح الهمزة والثاء، وهي الفصيحة، ولغة أخرى: ضم الهمزة وسكون الثاء». وكُتب بحاشية «ن»: «أَثَرة -بفتح الهمزة والثاء- أي: يستأثر عليكم بالفيء، يقال: استأثر فلان بكذا، أي: استبد به، والاسم: الأَثَرَة، ويقال أيضًا: أُثْرة بضم الهمزة وكسرها مع السكون، والله تعالى أعلم». وينظر: «إكمال المعلم» (٦/ ٢٥١)، و«مشارق الأنوار» (١/ ١٨).

(٨) أخرجه البخاري (٤٣٣٠) واللفظ له، ومسلم (١٠٦١).

(٩) بعده في «ص»: «الشِّعار: الثوب الذي يلي الجسد، والدِّثار: الثوب الذي فوقه».

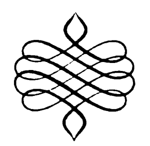
بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

١٨٤- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ- أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ- عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ[١]: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ -قَالَ: فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ- (عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ)[٢][٣].

وَفِي لَفْظٍ: أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ[٤].

١٨٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، (أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ)[٥]، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمْرَاءُ[٦] قَالَ: أَرَى[٧] مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ[٨].

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ[٩]: أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ[١٠].



---

(١) في «أ»، «ع»: «والعبد». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ص»، «ن»، «ب»، «صحيح البخاري».

(٢) ليس في «صحيح البخاري». وهي عنده (١٥١٢) بسياق آخر.

(٣) أخرجه البخاري (١٥١١) واللفظ له، ومسلم (٩٨٤/ ١٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٦).

(٥) ليس في «صحيح البخاري». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٤٤). وهي فيه (١٥٠٦) بسياق آخر.

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «هي الحنطة، بفتح السين المهملة وإسكان الميم».

(٧) في «صحيح البخاري»: «أُرَى».

(٨) أخرجه البخاري (١٥٠٨) واللفظ له، ومسلم (٩٨٥/ ١٨).

(٩) قول أبي سعيد رضي الله عنه من أفراد مسلم. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٤٤)، و«فتح الباري» (٣/ ٣٧٤).

(١٠) بعده في «ي»، «ك»، «أ»: «على عهد رسول الله ﷺ». وبعده في «صحيح مسلم»: «أَبَدًا مَا عِشْتُ».

كتابُ الصِّيامِ

١٨٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقَدَّمُوا[١] رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا[٢] يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ[٣]»[٤][٥].

١٨٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا[٦] لَهُ»[٧].

١٨٨- عَنْ[٨] أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ[٩] بَرَكَةً»[١٠].

---

(١) بعده في «ص»: «صوم». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) في «س»: «أو».

(٣) في حاشية «س» -وعليه: (خ)-: «فليصم».

(٤) أخرجه البخاري (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «ب»: «لفظ الحميدي: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ». لم يذكر غير هذا اللفظ». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٨٧).

(٦) ضُبط في «س»، «ن» بضم الدال وكسرها، وكُتب فوقه فيهما: «معًا».
وكُتب بحاشية «ن»: «فَاقْدُرُوا له، أي: ضيِّقوا له، يقال: قَدَرَ عليه الشيء، يقدِرُه ويقدُرُه قدْرًا وقَدَرًا: ضَيَّقَه، فعلى هذا يقال: فاقدروا له، بكسر الدال وضمها، ذكر ابن سيده ضم عين المضارع وكسره ومصدريه في «المحكم»، والله تعالى أعلم». وهو في «المحكم» (٦/ ٣٠٣)، وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٧٢).

(٧) أخرجه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠/ ٨).

(٨) تأخر هذا الحديث في «م» عن الحديث التالي له هنا.

(٩) ضُبط في «ي»، «صحيح مسلم» بفتح السين وضمها، وضُبط في «ك»، «ص»، «ن» بضم السين، وبدون ضبط في «م»، «أ»، «ب». والضبط المثبت من «س»، «ع»، «صحيح البخاري». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٣٦٥): «بفتح السين: اسم لما يُتسحر به، وبالضم: الفعل».

(١٠) أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥).

١٨٩- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنهما قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ أَنَسٌ: قُلْتُ لِزَيْدٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً[١].

١٩٠- عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ[٢].

١٩١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ نَسِيَ**[٣] **(وَهُوَ صَائِمٌ)**[٤] **فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ»**[٥].

١٩٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ[٦]، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكْتُ. قَالَ: **«مَا لَكَ**[٧]**؟»**. قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ -وَفِي رِوَايَةٍ[٨]: أَصَبْتُ أَهْلِي[٩] فِي رَمَضَانَ[١٠]- فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟»**. قَالَ: لَا. قَالَ: **«فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟»**. قَالَ: لَا. قَالَ:

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٢١) واللفظ له، ومسلم (١٠٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٢٥، ١٩٢٦) واللفظ له، ومسلم (١١٠٩/ ٧٥).

(٣) كُتب بحاشية «ع»: «يعني: نسي صومه».

(٤) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٥) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥) واللفظ له.

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «الرجل اسمه: صخر بن خنساء، والله أعلم». وكُتب بحاشية «ن»: «ذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ في «المبهمات» أن هذا الرجل هو: سَلَمة بن صخر البَياضي. واستدل بقصة الظِّهار. وقوله فيه نظر، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم». وهو في «الغوامض والمبهمات» (ص١٢١). وينظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢١١- ٢١٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٢١٠- ٢١١)، و«فتح الباري» (٤/ ١٦٤)، و«كشف اللثام» (٣/ ٥١٦- ٥١٧).

(٧) في «س»، حاشية «ي» -وعليه: (خـ)-: «**أهلكك**». والمثبت بحاشية «س» وكُتب عليه: «معًا».

(٨) في «ع»: «لفظ».

(٩) كُتب بحاشية «ب»: «قيل: لم يذكر الحميدي في كتابه رواية: «أصبتُ أهلي». بل ذكر في رواية أخرى عن الزهري: «وقعت على امرأتي في رمضان». يعني: بجماع». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٩٠).

(١٠) أخرجه البخاري (١٩٣٧، ٢٦٠٠)، ومسلم (١١١١).

«**فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟**». قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَكَثَ[١] النَّبِيُّ ﷺ، فَبَيْنَا[٢] نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ -وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ[٣]- قَالَ: «**أَيْنَ السَّائِلُ؟**». قَالَ: أَنَا. قَالَ: «(**خُذْ هَذَا**)[٤]، **فَتَصَدَّقْ بِهِ**». فَقَالَ الرَّجُلُ: عَلَى أَفْقَرَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَوَاللهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا -يُرِيدُ: الْحَرَّتَيْنِ[٥]- أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ[٦] (مِنْ أَهْلِ بَيْتِي)[٧]. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ**[٨]»[٩].

«الْحَرَّةُ»: أَرْضٌ تَرْكَبُهَا حِجَارَةٌ سُودٌ.

بَابُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَغَيْرِهِ

١٩٣- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ ﵁ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصُومُ[١٠] فِي السَّفَرِ؟ -وَكَانَ كَثِيرَ[١١] الصِّيَامِ- قَالَ: «**إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ**»[١٢].

---

(١) ضُبط في «ن» بفتح [الميم] وضمها، وكُتب فوقه: «معًا». كذا في «ن». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٣٧٨): «فمكث: بضم الكاف وفتحها». وفي «ع»: «فسكت». وينظر: «رياض الأفهام» للفاكهاني (٣/ ٤١٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٣/ ١١٣)، و«عمدة القاري» (١١/ ٣٢).

(٢) في «س»: «فبينما».

(٣) بعده في «ص»: «وهو خمسة عشر صاعًا، والصاع أربعة أمداد». وكُتب بحاشية «ي»: «العرق: بفتح العين والراء، وحُكي إسكان الراء، والصواب فتحها، والمكتل: بكسر الميم وبتاء مثناة فوق». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٢٢٥).

(٤) في «صحيح البخاري»: «**خُذْهَا**».

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «الحَرَّة: بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء».

(٦) ضُبط في «ي» بالرفع والنصب، وكُتب بحاشية «ي»: «أفقر بالنصب، ويصح رفعه». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٢٢٦).

(٧) في «ص»، حاشية «س» -وعليه: (خـ)-: «مني». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٨) كُتب بحاشية «ع»: «تتمة: **يجزيك، ولا يجزي غيرك**».

(٩) أخرجه البخاري (١٩٣٦) واللفظ له، ومسلم (١١١١).

(١٠) في «س»، «ك»، «صحيح البخاري»: «أأصوم».

(١١) ضُبط في «ي» بفتح الراء وضمها، وضُبط في «ك»، «ع» بضم الراء، وبدون ضبط في «س»، «ص»، «م»، «ن»، «ب». والضبط المثبت من «أ»، «صحيح البخاري».

(١٢) أخرجه البخاري (١٩٤٣) واللفظ له، ومسلم (١١٢١/ ١٠٣).

١٩٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ[١].

١٩٥- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي[٢] حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِنْ كَانَ[٣] أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ[٤].

١٩٦- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا[٥] قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «**مَا هَذَا؟**». قَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: «**لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ**[٦] **فِي السَّفَرِ**»[٧].

وَلِمُسْلِمٍ[٨]: «**عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ**[٩] **اللهِ** ﷻ **الَّتِي**[١٠] **رَخَّصَ لَكُمْ**»[١١].

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٤٧) واللفظ له، ومسلم (١١١٨).

(٢) بعده في «ص»: «يوم». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) ليس في «م». وفي «ك»: «كاد».

(٤) أخرجه البخاري (١٩٤٥)، ومسلم (١١٢٢) واللفظ له.

(٥) في «س»، «م»: «ورجل». وكُتب بحاشية «س»: «الرواية: «ورجلًا» بالنصب، فانظر هذا الذي في الأصل».
وكُتب بحاشية «ي»: «قيل: إنه يعلى بن مُنْيَة، ويقال له: ابن أُمَيَّة، وكان من أكبر الصحابة، وكان عاملًا لعمر، فبنى بنيانًا فأمره عمر أن يقدم عليه ماشيًا». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٨٠)، و«العدة» لابن العطار (٢/ ٨٧٠ و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٢٧٧)، و«فتح الباري» (٤/ ١٨٠- ١٨١).

(٦) في «س»، «ع»: «**الصيام**». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «س» -وعليه: (خـ)-، «صحيح البخاري».

(٧) أخرجه البخاري (١٩٤٦) واللفظ له، ومسلم (١١١٥).

(٨) في «س»: «وفي لفظ لمسلم». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ١٨٦): «أوهم كلام صاحب «العمدة» أن قوله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ**». مما أخرجه مسلم بشرطه، وليس كذلك، وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسنادها...
نعم وقعت عند النسائي موصولة، في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده، وعند الطبري، من حديث كعب بن عاصم الأشعري». ينظر: «سنن النسائي» (٢٢٥٨)، و«تهذيب الآثار» (١/ ١٥٨- مسند ابن عباس).

(٩) ضُبط في «ي» بفتح الراء وضمها، وكُتب فوقه: «الأوجه الفتح».

(١٠) في «صحيح مسلم»: «**الَّذِي**».

(١١) أخرجه مسلم (١١١٥).

١٩٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ (فِي السَّفَرِ)[١]، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ. قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ، وَأَكْثَرُنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ، فَمِنَّا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ. قَالَ: فَسَقَطَ الصُّوَّامُ، وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ فَضَرَبُوا الْأَبْنِيَةَ وَسَقَوُا الرِّكَابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ**»[٢].

١٩٨- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ[٣] إِلَّا فِي شَعْبَانَ[٤].

١٩٩- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»[٥].

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ[٦]، وَقَالَ: هَذَا فِي النَّذْرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

٢٠٠- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ[٧] إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ[٨] عَنْهَا؟ فَقَالَ[٩]: «**لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا**[١٠]؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «**فَدَيْنُ اللهِ ﷻ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى**»[١١].

---

(١) ليس في «س».

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٠)، ومسلم (١١١٩) واللفظ له.

(٣) في «ص»، «ع»: «أقضيه». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٤) أخرجه البخاري (١٩٥٠) واللفظ له، ومسلم (١١٤٦).

(٥) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).

(٦) أخرجه أبو داود (٢٤٠٠).

(٧) في تعيين هذا الرجل وأمه. ينظر: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (٢/ ٨٧٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٣٠٤)، و«فتح الباري» (٤/ ١٩٥)، و«كشف اللثام» (٣/ ٥٦٧).

(٨) في «م»: «فأقضه». وفي حاشية «س» وعليه: «صح معًا»: «فأقضيه».

(٩) بعده في «م»: «أرأيتَ».

(١٠) ليس في «ك»، «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١١) أخرجه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨/ ١٥٥) واللفظ له.

وَفِي رِوَايَةٍ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ[١] إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ[٢]، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: **«أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ[٣]، أَكَانَ (ذَلِكِ يُؤَدِّي)[٤] عَنْهَا؟»**. قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: **«فَصُومِي عَنْ أُمِّكِ»**[٥].

٢٠١- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ»**[٦].

٢٠٢- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهُنَا[٧] فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»**[٨].

٢٠٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ؟! قَالَ: **«إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ[٩]، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى»**[١٠].

٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦- رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ[١١]، وَعَائِشَةُ[١٢]، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ[١٣] رضي الله عنهم.

---

(١) في تعيين هذه المرأة وأمها. ينظر: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (٢/ ٨٧٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٣٠٤)، و«فتح الباري» (٤/ ١٩٥).

(٢) في «ص»: «شهر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) في «ن» وعليه: «صح»: «فقضيته». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «ن» وعليه: «كذا في أصل»، «صحيح مسلم».

(٤) في «ن»، «صحيح مسلم»: **«يُؤَدِّي ذَلِكِ»**. وفي «أ»: **«يؤدَّى ذلك»**. وفي «ع»: **«ذلك يؤدَّى»**.

(٥) أخرجه مسلم (١١٤٨/ ١٥٦). ولم يخرِّج البخاري هذه الرواية. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ١٦٣).

(٦) أخرجه البخاري (١٩٥٧)، ومسلم (١٠٩٨).

(٧) بعده في «صحيح البخاري»: **«وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ»**.

(٨) أخرجه البخاري (١٩٥٤) واللفظ له، ومسلم (١١٠٠).

(٩) في «س»: **«كهيئتكم»**.

(١٠) أخرجه البخاري (١٩٦٢) واللفظ له، ومسلم (١١٠٢).

(١١) أخرجه البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (١١٠٣).

(١٢) أخرجه البخاري (١٩٦٤)، ومسلم (١١٠٥).

(١٣) أخرجه البخاري (١٩٦١)، ومسلم (١١٠٤).

٢٠٧- وَلِمُسْلِمٍ[١] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: «**فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى[٢] السَّحَرِ**»[٣].

بَابُ أَفْضَلِ الصِّيَامِ وَغَيْرِهِ

٢٠٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ[٤] ﷺ قَالَ: أُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنِّي[٥] أَقُولُ: وَاللهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ. فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُهُ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي. قَالَ: «**فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ**». قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ[٦] مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «**فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ**». قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ (مِنْ ذَلِكَ)[٧]. قَالَ: «**فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ[٨] صِيَامُ دَاوُدَ ﷺ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ**». فَقُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ[٩][١٠].

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «صوابه: وللبخاري». وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤١): «عزاه المصنِّف إلى رواية مسلم، وهو وهم، وإنما هو من أفراد البخاري، كما قاله عبد الحقِّ في «جمعه بين الصحيحين»، وكذا قال صاحب «المنتقى»، والضياء في «أحكامه»، وكذا المصنِّف في «عمدته الكبرى»، عزاها للبخاري فقط، فالظاهر أن ما وقع في الصغرى سبق قلم». ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ١٤٠)، و«المنتقى» للمجد ابن تَيْمِيَّة (١٦٦٦)، و«السنن والأحكام» للضياء (٣/ ٤٣٨)، و«عمدة الأحكام الكبرى» (٣٩٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٣١٨).

(٢) في «صحيح البخاري»: «حَتَّى».

(٣) أخرجه البخاري (١٩٦٣).

(٤) في «س»، «ن»، «ع»: «العاصي». وينظر التعليق على الحديث رقم (٣).

(٥) في «س» بفتح الهمزة وكسرها.

(٦) في «س»: «أكثر». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خـ).

(٧) ليس في «م». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٨) بعده في «س»: «مثل».

(٩) بعده في «ص»: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **لَا صَوْمَ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ**». ونحوه بحاشية «ي» وعليه: «نسخة». وكُتب بحاشية «ب»: «زاد الحميدي في كتابه: **لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ**». وهو في «صحيح البخاري»، و«الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤٢٦).

(١٠) أخرجه البخاري (١٩٧٦) واللفظ له، ومسلم (١١٥٩/ ١٨١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ**[١] **دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -شَطْرَ**[٢] **الدَّهْرِ- صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا**»[٣][٤].

٢٠٩- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللهِ ﷻ صِيَامُ**[٥] **دَاوُدَ، وَأَحَبَّ**[٦] **الصَّلَاةِ إِلَى اللهِ ﷻ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا**»[٧].

٢١٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: صِيَامِ[٨] ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ[٩].

٢١١- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ: أَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ[١٠].

---

(١) بعده في «س» - وعليه: (خ صح)-: «**أخي**».

(٢) في «س»: «**شطرِ**». وفي «ك»، «صحيح البخاري»: «**شَطْرُ**». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢٢٥): «بالرفع على القطع، ويجوز النصب على إضمار فعل، والجر على البدل من «**صوم داود**».

(٣) أخرجه البخاري (١٩٨٠) واللفظ له، ومسلم (١١٥٩/ ١٩١).

(٤) كُتب بحاشية «ب»: «حديث عبد الله بن عمرو أول الباب قال الحميدي: وفي رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير: «**أَلَمْ أُخبرْ أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ، وَتَقْرَأُ القُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ؟**». فقلت: بلى يا نبيَّ الله، ولم أرد بذلك إلا الخير». وفيه: «قال: «**واقْرَأِ القُرْآنَ في كُلِّ شَهْرٍ**». قال: قلتُ: يا نبيَّ الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «**فَاقْرَأْهُ في كُلِّ عِشْرِينَ**». قال: قلتُ: يا نبيَّ الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «**فَاقْرَأْ في كُلِّ عَشْرٍ**». قال: قلتُ: يا نبيَّ الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «**فَاقْرَأْهُ في كُلِّ سَبْعٍ، وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ**». قال: فشدَّدتُ فشُدِّد عليَّ». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤٢٧).

(٥) ضُبط في «ن» بضم الميم وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٦) ضُبط في «ن»: بفتح الباء وضمها، وكُتب عليه: «معًا». وضُبط في «س»، «ي»، «ع» بضم الباء.

(٧) أخرجه البخاري (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩/ ١٨٩) واللفظ له.

(٨) في «ع»: «صيامُ». قال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٣٨٩): «يجوز فيه الجر على البدل، والرفع على القطع، والنصب بتقدير: أعني».

(٩) أخرجه البخاري (١٩٨١) واللفظ له، ومسلم (٧٢١).

(١٠) كُتب بحاشية «ب»: «لفظ الحميدي في المتفق عليه: «سألتُ جابرَ بنَ عبد الله -وهو يطوف بالبيت- أنهى النبيُّ ﷺ عن صيام يوم الجمعة؟ قال: نعم وربِّ هذا البيت». قال: وليس لمحمد بن عبَّاد بن جعفر عن جابر في «الصحيحين» غيره». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٣٥٤).

وَزَادَ مُسْلِمٌ: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ[١][٢].

٢١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، (إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ)**[٣]»[٤].

٢١٣- عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ -وَاسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ- قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁، فَقَالَ: هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ[٥] فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمُ[٦] الْآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ[٧].

٢١٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ: الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ، وَعَنِ[٨] الصَّمَّاءِ[٩]، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي (ثَوْبٍ وَاحِدٍ)[١٠]، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ.

---

(١) في «صحيح مسلم»: «هَذَا الْبَيْتِ». واللفظ المذكور هو لفظ النسائي في «الكبرى» (٢٧٦٠). وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢٣٣): «وعزاها صاحب «العمدة» لمسلم، فوهم».

(٢) أخرجه البخاري (١٩٨٤)، ومسلم (١١٤٣).

(٣) كُتب بحاشية «ب»: «قيل: لفظ الحميدي: «**إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ**». وفي رواية: «**إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ**». ولم يتعرَّض للفظ سوى ذلك». واللفظ الأول هو ما في «صحيح البخاري». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٥١).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٨٥) واللفظ له، ومسلم (١١٤٤).

(٥) ضُبط في «ي»، «ع» بفتح الميم، وفي «ن» بضم الميم وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». قال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٣٩٨): «يجوز في «يوم» الجر على البدل من الضمير المخفوض بالإضافة، ويجوز فيه الرفع، بتقدير مبتدأ، أي: هما يوم... ويجوز الرفع على أنهما بدل من «يومان»».

(٦) ضُبط في «ب» بفتح الميم، وفي «ن» بضم الميم وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وهو معطوف على «يوم»، كما قال ابن فرحون.

(٧) أخرجه البخاري (١٩٩٠) واللفظ له، ومسلم (١١٣٧).

(٨) بعده في «م»، حاشية «ن» -مصححًا وعليه: (خ)-: «اشتمال».

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «اشتمال الصماء عند العرب: أن يُجلِّلَ الرجلُ جسدَه كله بالثوب، وقيل: الصماء هو أن يضع طرف ردائه على عاتقه، ثم يدرهُ، فيرده إلى موضع الطرف الآخر، وتفسيره عند الفقهاء: الاضطباع، وهو أن يدخل وسط ردائه تحت يده اليمنى ثم يلقي طرفيه على عاتقه الأيسر، والله أعلم». وينظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيد (٤/ ٧٧)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ٤٦).

(١٠) في «س»، «ك»: «الثوب الواحد».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِتَمَامِهِ(١)، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الصَّوْمَ فَقَطْ(٢).

٢١٥- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ بَعَّدَ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا**»(٣).

بَابُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٢١٦- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ(٤) فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ**»(٥).

٢١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ (فِي الْوِتْرِ)(٦) مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ(٧)**»(٨).

---

(١) أخرج مسلم (١١٣٨) الصوم فقط، وكُتب بحاشية «ن»: «صوابه: هو في البخاري بتمامه، والله أعلم».

(٢) أخرجه البخاري (١٩٩١، ١٩٩٢) بتمامه.

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤٢): «هذا غريب؛ فقد أخرجه البخاري بتمامه في هذا الباب من «صحيحه»، وترجم عليه: «باب صوم يوم الفطر». ثم قال عقيبه: «باب الصوم يوم النحر»، وذكره أيضًا لكن بدون «الصماء» و«الاحتباء»، وكأن المصنِّف لم ينظر هذا، وإنما نظره في «باب ستر العورة»، فإنه ذكر طرفًا منه دون الصوم والصلاة».

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٤٠) واللفظ له، ومسلم (١١٥٣).

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «**تواطئت**، أي: توافقت، وهو بطاء وتاء مهموز، ولابد من همزه، هكذا هو في النسخ، قال الله تعالى: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٥٨).

(٥) أخرجه البخاري (٢٠١٥)، ومسلم (١١٦٥/ ٢٠٥).

(٦) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤٣): «حديث عائشة... صريح في أن لفظة: «**في الوتر**» متفق عليها، وليس كذلك، بل هي من أفراد البخاري، ولم يخرِّجها مسلم من حديث عائشة». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ١٨٧ - ١٨٨). وقد أخرجه مسلم (١١٦٥) من حديث ابن عمر ﵄.

(٧) بعده في «صحيح البخاري»: «**مِنْ رَمَضَانَ**».

وكُتب بحاشية «ب»: «قيل: هذا اللفظ من حديث عائشة ذكره الحميدي من أفراد البخاري، ولفظ المتفق عليه: «**تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ**». ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٤/ ٨٠).

(٨) أخرجه البخاري (٢٠١٧) واللفظ له، ومسلم (١١٦٩).

٢١٨- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ(١) مِنْ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا، حَتَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ(٢) إِحْدَى وَعِشْرِينَ(٣) -وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنِ اعْتِكَافِهِ- قَالَ: «**مَنِ(٤) اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَعْتَكِفِ(٥) الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ، فَقَدْ أُرِيتُ(٦) هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَالْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وِتْرٍ**». فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ، فَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَعَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ(٧).

بَابُ(٨) الاعْتِكَافِ

٢١٩- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ(٩) الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى

---

(١) في «ن»، «أ»: «الأواخر». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٢) في «ع»: «ليلةَ». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٤٣٩): «بنصب «ليلة» في الفرع وغيره، وضبطه بعضهم بالرفع فاعلًا بـ«كان» التامة، بمعنى: ثبت، ونحوه». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٤١٧- ٤١٨).

(٣) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤٤): «هذا اللفظ، وهو قوله: «حتى إذا كانت...» إلى آخره، لم يخرِّجه مسلم، وإنما هو في بعض روايات البخاري، بل الذي دلَّ عليه طرف الحديث فيهما: أن ليلة إحدى وعشرين ليست هي الليلة التي كان يخرج من صبيحتها من اعتكافه، بل الخروج للخطبة كان من صبيحة إحدى وعشرين، والخروج من الاعتكاف والعود إلى المسكن كان في مساء اليوم الموفي عشرين، لا في صبيحة الحادي والعشرين». وينظر: «فتح الباري» (٤/ ٢٥٧- ٢٥٨).

(٤) بعده في «صحيح البخاري»: «كَانَ».

(٥) بعده في «س»، «أ»: «في». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٦) في «س»، «ص»، «م»: «رأيت». والمثبت من «ي»، «ك»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، حاشية «س» وعليه: (صح ش)، «صحيح البخاري».

(٧) أخرجه البخاري (٢٠٢٧) واللفظ له، ومسلم (١١٦٧/ ٢١٣).

(٨) بعده في «س»: «في».

(٩) بعده في «س»- وعليه: (خ معًا)-: «في».

تَوَفَّاهُ اللهُ ﷺ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ[١] بَعْدَهُ[٢].

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ، فَإِذَا[٣] صَلَّى الْغَدَاةَ جَاءَ[٤] مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ[٥].

٢٢٠- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ[٦].

(وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ)[٧][٨].

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ -وَالْمَرِيضُ فِيهِ- فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ[٩].

٢٢١- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً -وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمًا[١٠]- فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ»[١١].

وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُ الرُّوَاةِ «يَوْمًا» وَلَا «لَيْلَةً»[١٢].

---

(١) بعده في «أ»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «مِنْ».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٢٦) واللفظ له، ومسلم (١١٧٢/ ٥).

(٣) في «س»: «فإن». وبحاشيتها: «فإذا». وكُتب عليه: «معًا».

(٤) في «صحيح البخاري»: «دَخَلَ».

(٥) أخرجه البخاري (٢٠٤١) واللفظ له، ومسلم (١١٧٢/ ٦).

(٦) أخرجه البخاري (٢٠٤٦) واللفظ له، ومسلم (٢٠٩٧/ ٩).

(٧) أخرجه البخاري (٢٠٢٩)، ومسلم (٢٩٧/ ٦) واللفظ له.

(٨) هذه الرواية مكانها في «أ» بعد الرواية التالية.

(٩) أخرجه مسلم (٢٩٧/ ٧).

(١٠) أخرجه البخاري (٣١٤٤)، ومسلم (١٦٥٦/ ٢٨).

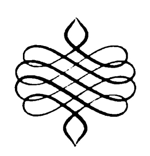
(١١) أخرجه البخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦/ ٢٧) واللفظ له، وسيأتي برقم (٣٧٥).

(١٢) أخرجه مسلم (١٦٥٦).

قال الإمام مسلم (٣/ ١٢٧٧): «أما أبو أسامة والثَّقَفي، ففي حديثهما: «اعتكاف ليلة»، وأما في حديث شعبة فقال: «جعل عليه يومًا يعتكفه». وليس في حديث حفص ذكر «يوم» ولا «ليلة».

٢٢٢- عَنْ صَفِيَّةَ(١) بِنْتِ حُيَيٍّ ﵂ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا(٢)، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ، فَقَامَ مَعِي لِيَقْلِبَنِي -وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ- فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ(٣)، فَلَمَّا رَأَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَسْرَعَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَلَى رِسْلِكُمَا(٤)، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ**». فَقَالَا: سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ(٥) مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا**». أَوْ قَالَ: «**شَيْئًا**»(٦).

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهَا جَاءَتْ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَقْلِبُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂...»(٧). ثُمَّ ذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ.



---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «قيل: إن صفية كان اسمها قبل السبي: زينب. فسُمِّيت: صفية؛ للإصطفاء». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ٢٢٠).

(٢) بعده في «ع» -وعليه: (خـ)-: «في المسجد».

(٣) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢٧٩): «لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث، إلا أن ابن العطار في «شرح العمدة» زعم أنهما أُسيد بن حُضير وعَبَّاد بن بِشْر، ولم يذكر لذلك مستندًا». وينظر: «العدة في شرح العمدة» (٢/ ٩٣١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٤٥٠).

(٤) ضُبط في «ي» بفتح الراء وكسرها، وكُتب بحاشيتها: «الكسر المشهور، ويجوز الفتح، أي: ترفقا». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ١٥٧)، و«النكت» للزركشي (ص١٩٤).

(٥) في «صحيح مسلم»: «الْإِنْسَانِ».

(٦) أخرجه البخاري (٣٢٨١)، ومسلم (٢١٧٥/ ٢٤) واللفظ له.

(٧) أخرجه البخاري (٢٠٣٥) واللفظ له، ومسلم (٢١٧٥/ ٢٥).

كِتَابُ الْحَجِّ

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

٢٢٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ: **«هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ[1]، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ[2]، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»**[3].

٢٢٤- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«يُهِلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ»**.

قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«وَمُهَلُّ[4] أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ»**[5].

بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ

٢٢٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا[6] قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا يَلْبَسُ[7] الْقُمُصَ[8]، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا**

---

(١) في «ص»: **«غير أهلهن»**. والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٢) في «س» -وعليه: (خ)-: **«أو العمرة»**.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٢٤) واللفظ له، ومسلم (١١٨١/ ١١).

(٤) في «ي»: **«ومَهَل»**. وفي «ع»: **«ومُهِل»**. وفي «س»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: **«وَيُهِلُّ»**. والمثبت بحاشية «س» وعليه: (خ). وينظر: «النكت» للزركشي (ص١٩٦)، و«فتح الباري» (٣/ ٣٨٤).

(٥) أخرجه البخاري (١٥٢٥)، ومسلم (١١٨٢/ ١٣).

(٦) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «العدة» لابن العطار (٢/ ٩٤٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٣٣)، و«فتح الباري» (٣/ ٤٠١)، و«كشف اللثام» (٤/ ١٠٩).

(٧) ضُبط في «ب» بكسر السين، وضُبط في «ن» بضم السين وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ١٠٩): «يلبس: بالرفع، وهو الأشهر على الخبر عن حكم الله؛ إذ هو جواب السؤال، أو خبر بمعنى النهي، وبالجزم على النهي، وكُسر لالتقاء الساكنين».

(٨) في «س»، «ي»، «ص»، «م»، «ع»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: **«القميص»**. والمثبت من **«ك»**، **«ن»**، «أ»، «ب»، حاشية «س» وكُتب عليه: «معًا»، «صحيح البخاري».

الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ[١]، وَلْيَقْطَعْهُمَا (أَسْفَلَ مِنَ)[٢] الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسْ[٣] مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ»[٤].

وَلِلْبُخَارِيِّ: «وَلَا تَنْتَقِبِ[٥] الْمَرْأَةُ[٦] وَلَا تَلْبَسِ الْقُفَّازَيْنِ»[٧].

٢٢٦- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ[٨] فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ[٩]». لِلْمُحْرِمِ[١٠][١١].

٢٢٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ[١٢] الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ[١٣] لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»[١٤].

---

(١) في «س»: «خفين».

(٢) في «ص»: «من أسفل». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٣) في «صحيح البخاري»: «تَلْبَسُوا».

(٤) أخرجه البخاري (١٥٤٢) واللفظ له، ومسلم (١١٧٧/ ١).

(٥) ضُبط في «ي» بضم الباء وكسرها، وضُبط في «أ»، «ع» بضم الباء، وبدون ضبط في «س»، «ك»، «ص»، «م». والضبط المثبت من «ن»، «ب»، «صحيح البخاري». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٣١١): «جزم الفعل على النهي، فيكسر لالتقاء الساكنين، ويجوز رفعه على أنه خبر عن حكم الله؛ لأنه جواب عن السؤال عن ذلك».

(٦) بعده في «صحيح البخاري»: «الْمُحْرِمَةُ».

(٧) أخرجه البخاري (١٨٣٨).

(٨) في «ع»، «صحيح البخاري»: «النعلين».

(٩) في «ص»، «م»، «ن»: «السراويل». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «أ»، «ب»، «ع»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري».

(١٠) في «ك»: «المحرم». وفي «صحيح مسلم»: «يَعْنِي: الْمُحْرِمَ». وينظر: «فتح الباري» (٤/ ٥٧).

(١١) أخرجه البخاري (١٨٤١) واللفظ له، ومسلم (١١٧٨).

(١٢) ضُبط في «س»، «ي»، «ن» بفتح الهمزة وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكذا ضُبط بالوجهين في «صحيح مسلم». وضُبط في «ع» بفتح الهمزة، وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ب». والضبط المثبت من «ك»، «أ». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ١١٤): «إن الحمد: بكسر الهمزة على الاستئناف، كأنه لما قال: «لبيك» استأنف كلامًا آخر فقال: «إن الحمد»، وبالفتح على التعليل، كأنه قال: أجبتك لأن الحمد والنعمة لك، والكسر أجود عند الجمهور». وكُتب بحاشية «ي»: «قال أهل الحديث: الكسر أجود». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٨٨)، و«النكت» للزركشي (ص١٩٨- ١٩٩).

(١٣) ضُبط في «ي» بالرفع والنصب، وكُتب عليه: «معًا».

(١٤) أخرجه البخاري (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤) واللفظ له.

قَالَ[١]: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ يَزِيدُ فِيهَا[٢]: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ[٣] وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ[٤]، وَالرَّغْبَاءُ[٥] إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ[٦].

٢٢٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (إِلَّا وَمَعَهَا)[٧] حُرْمَةٌ»[٨].

(١) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤٥): «هذه الزيادة ليست في البخاري، بل أخرجها مسلم خاصة، كما نبَّه عليه عبد الحقِّ في جمعه». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ١٩٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٥٥).

(٢) قال الصنعاني في «العدة» (٣/ ٤٨١): «ولكن الذي في مسلم أنه كان يزيد ذلك عمر، وفي رواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها ذلك». وينظر: «صحيح مسلم» (١١٨٤/ ٢١).

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٤١٠): «فعُرف أن ابن عمر اقتدي في ذلك بأبيه».

(٣) ليس في «ك».

(٤) بعده في «صحيح مسلم»: «لَبَّيْكَ». قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٥٥): «وأسقط المصنِّف منها: «لبيك» بعد قوله: «والخير بيديك». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ١٤٣).

(٥) ضُبط في «ن» بفتح الراء وضمها، وعليه: (خ). وكُتب بحاشيتها: «الرُّغبى». وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ب»، «ع». والضبط المثبت من «أ».

وكُتب بحاشية «ي»: «الرغباء: بفتح الراء والمد، وضم الراء مع [القصر]، قال القاضي: وحكى أبو علي الفتح مع القصر». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٨٨). ووقع في الحاشية: «الكسر». وهو خطأ.

وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٢٩٥): «رويناه بفتح الراء وضمها، فمَن فتح مد، وهي رواية أكثر شيوخنا، ومَن ضم قصر، وكذا كان عند بعضهم، ووقع عند ابن عتاب وابن عيسى من شيوخنا، قال ابن السكيت: هما لغتان، كالنُّعمى والنَّعماء. وقال بعضهم: رَغبى بالفتح والقصر، مثل شكوى. وحكي الوجوه الثلاثة أبو علي القالي».

(٦) أخرجه مسلم (١١٨٤/ ١٨).

(٧) في «صحيح البخاري»: «لَيْسَ مَعَهَا».
وكُتب بحاشية «ب»: «قيل: لفظ الحميدي في المتفق عليه بعد قوله «يوم وليلة»: «وَلَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١١٣).

(٨) أخرجه البخاري (١٠٨٨) واللفظ له، ومسلم (١٣٣٩/ ٤٢١).

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ[(١)]: «تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»[(٢)].

بَابُ الْفِدْيَةِ

٢٢٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ[(٣)] قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ[(٤)] رضي الله عنه، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ؟ فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً! حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «**مَا كُنْتُ أُرَى[(٥)] الْوَجَعَ[(٦)] بَلَغَ بِكَ[(٧)] مَا أَرَى -(أَوْ: مَا كُنْتُ أُرَى[(٨)] الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى)[(٩)]- أَتَجِدُ[(١٠)] شَاةً؟**». فَقُلْتُ: لَا. قَالَ: «**فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ،**

(١) في «س»: «البخاري».

وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٧٣): «هذا اللفظ الذي عزاه المصنِّف إلى البخاري وحده هو في «صحيح مسلم» أيضًا، وهذا لفظه: «**لا يحل لامرأة تؤمن بالله، واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلَّا مع ذي محرم**». فعزوه هذا اللفظ إلى البخاري وحده يوهم انفراده بذلك، وليس كذلك لما علمته، فلو حذف العزو واقتصر على قوله: «وفي لفظ» كان أولى». وبنحوه قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤٦).

والصحيح أن هذا اللفظ إنما هو لمسلم وحده، وليس للبخاري، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٣٣٠).

(٢) أخرجه مسلم بهذا اللفظ (١٣٣٩/ ٤٢٠).

وأخرجه البخاري (١٠٨٦) بلفظ: «**لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ**».

(٣) في «أ»، «ب»: «مغفل». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح البخاري».

وكُتب بحاشية «ي»: «معقل: بفتح الميم وإسكان العين وكسر القاف». وكذا ضبطه أبو علي الغساني في «تقييد المهمل» (٢/ ٤٣٩، ٥٠٢)، وغيره.

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «عجرة: بضم العين وإسكان الجيم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١٢٢).

(٥) في «ع»: «أَرى».

(٦) كُتب بحاشية «س» -وعليه: (خ معًا)-: «**الجهد**».

(٧) في «س»: «**منك**».

(٨) في «ع»: «أَرى».

(٩) ليس في «س».

(١٠) في «صحيح البخاري»: «**تَجِدُ**».

أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ[١] صَاعٍ»[٢].

وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ[٣] أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا[٤] بَيْنَ سِتَّةٍ[٥]، أَوْ يُهْدِيَ[٦] شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ[٧].

بَابُ حُرْمَةِ مَكَّةَ

٢٣٠- عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ[٨] خُوَيْلِدِ بْنِ عَمْرٍو الْخُزَاعِيِّ الْعَدَوِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ[٩] وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ[١٠]: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَنْ أُحَدِّثَكَ

---

(١) ضُبط في «ي» بالنصب، وضُبط في «ن» بالرفع والنصب، وكُتب عليه: «معًا». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٤٨٥)، وقال عن رواية النصب: «هو أقوى في المعنى».

(٢) أخرجه البخاري (١٨١٦) واللفظ له، ومسلم (١٢٠١/ ٨٥).

(٣) هنا نهاية المكتوب بخط الناسخ الأول في النسخة «أ». وقد تقدم في «الفصل العاشر: وصف المخطوطات المعتمدة».

(٤) بعده في «س» -وعليه: (صح خ معًا صح)-: «من طعام».

وكُتب بحاشية «ي»: «الفرق: ثلاثة آصع، بفتح الفاء والراء، ويجوز إسكان الراء». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٣)، و«النكت» للزركشي (ص٢٠٢).

(٥) بعده في «ي»، «ص»، «ع»: «مساكين». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٦) في «س»، «ع»: «يُهْدِي».

(٧) أخرجه البخاري (١٨١٧) واللفظ له، ومسلم (١٢٠١/ ٨٤).

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «شريح: بضم الشين المعجمة وفتح الراء، هكذا ثبت في «الصحيحين»، ويقال له: الكعبي. قيل: اسمه خويلد بن عمرو. وقيل: عمير بن خويلد. وقيل: عبد الرحمن بن علي. وقيل: هانئ بن عمرو. وأسلم قبل فتح مكة، وتُوفي بالمدينة سنة ثمان وستين، والله أعلم».

وكُتب بحاشية «ن»: «من «الكنى» لابن عبد البر: وفي اسم أبي شُريح أقوال أخر، قيل: عَمرو بن خُويلد، وقيل: كعب بن عمرو، وقيل: هانئ بن عمرو، وأصحها: خُويلد بن عمرو، الذي في أصل الكتاب، والله أعلم». وهو في «الاستغناء في الكنى» (١/ ٣٣٧). وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٤٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ٤٠٠)، و«فتح الباري» (٤/ ٤٢)، (٨/ ٢١).

(٩) في «س»: «العاصي». وينظر التعليق على الحديث رقم (٣).

وكُتب بحاشية «ن»: «عمرو بن سعيدٍ هو: أبو أمية عمرو بن سعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي، يُعرف بالأَشْدق، ويقال: إن أول مَن سماه بذلك معاوية ﷺ، قيل: إنه رأى النبي ﷺ، والله أعلم». ينظر: «الإصابة» (٨/ ٤٣٥).

(١٠) كُتب بحاشية «ي»: «يعني: لقتال ابن الزبير». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٧)، و«النكت» للزركشي (ص٢٠٤)، و«كشف اللثام» (٤/ ١٧٠).

قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، فَسَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، أَنَّهُ حَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللهُ تَعَالَى وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ[(١)] بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْضِدَ[(٢)] بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ[(٣)] رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُولُوا: إِنَّ اللهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي[(٤)] سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**».

فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيذُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًّا بِدَمٍ، وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ[(٥)(٦)(٧)].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «**يسفك**: كسر الفاء المشهور، ويجوز الضم، أي: يسيله». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٨).

(٢) ضُبط في «ي»، «ن» بضم الضاد وكسرها، وعليه في «ن»: «معًا». وكذا ضُبط بالوجهين في «صحيح البخاري» -الموضع الأول- وبدون ضبط في «س»، «ص»، «م»، «ع». والضبط المثبت من «ك»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري» -الموضع الثاني-، «صحيح مسلم». وينظر ما سيأتي في الحديث الآتي.

(٣) في «ع»، «صحيح البخاري»: «**لقتال**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٤) في «م»: «**له**».

(٥) ضُبط في «س» بضم الخاء، وفي «ن»، «أ»، «صحيح البخاري» بفتح الخاء وضمها، وكُتب عليه في «ن»، «أ»: «معًا». وبدون ضبط في «ص»، «م»، «ب». والضبط المثبت من «ي»، «ك»، «ع»، «صحيح مسلم».
وكُتب بحاشية «ي»: «خَرْبة: هذا الضبط هو المشهور، وحكى القاضي وصاحب «المطالع» ضم الخاء، وأصلها: سرقة الإبل. و«البلية» رواية البخاري. وقال الخليل: هي الفساد. والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٨- ١٢٩)، و«النكت» للزركشي (ص٢٠٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٩٧)، و«فتح الباري» (١/ ١٩٨)، (٤/ ٤٥).

(٦) أخرجه البخاري (١٨٣٢، ٤٢٩٥)، ومسلم (١٣٥٤).

(٧) كُتب بحاشية «ب»: «حديث أبي هريرة في قسم المتفق عليه من الحميدي مذكور من روايتين:

إحداهما: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة قال: لما فتح اللهُ على رسوله ﷺ مكة قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ**». فقال العباس: إلا الإِذْخِرَ؛ فإنا نجعله لقبورنا وبيوتنا. فقال رسولُ الله ﷺ: «**إِلَّا الإِذْخِرَ**». فقام أبو شَاهٍ -رجلٌ من أهل اليمن- فقال: اكتبوا لي يا رسولَ الله. فقال رسولُ الله ﷺ: «**اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ**».
=

(«الْخَرْبَةُ» بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ: قِيلَ)[١]: الْجِنَايَةُ[٢]، وَقِيلَ: الْبَلِيَّةُ، وَقِيلَ: التُّهَمَةُ، وَأَصْلُهَا فِي سَرِقَةِ الْإِبِلِ، قَالَ الشَّاعِرُ[٣]:

وَالْخَارِبُ اللِّصُّ يُحِبُّ الْخَارِبَا

٢٣١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «**لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا**».

وَقَالَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «**إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهُ، وَلَا يُلْتَقَطُ[٤] لُقْطَتُهُ[٥] إِلَّا مَنْ عَرَّفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى[٦] خَلَاهُ[٧]**».

= **والرواية الثانية**: عن أبي نُعيم، عن شيبان، أن خزاعةَ قتلوا رجلًا من بني لَيْث عامَ فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأُخبر بذلك النبيُّ ﷺ، فركب راحلته فخطبَ فقال: «**إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ** -أو: **الفِيلَ**، شك الراوي- **وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللهِ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، ولا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُلْقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ يُخَيَّرُ، إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ**». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٨٣- ٨٤).

(١) في «س»: «الخُربة -بضم الخاء المعجمة- هي». وينظر ما تقدم.

(٢) في «س»، «ي»، «ن»، «أ»: «الخيانة». وغير منقوط في «ك».

(٣) ينظر: «الكامل» للمبرد (٣/ ٣٣).

(٤) في «ي»، «ص»، «أ»، «ع»: «**تلتقط**». وحرف المضارعة غير منقوط في «ن»، والمثبت من «س»، «ك»، «م»، «ب»، «صحيح البخاري».

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «اللقطة: بفتح القاف على المشهور، ويجوز إسكانها، وهي الملقوط». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٧).

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «**يعضد**، أي: يقطع، **ويختلى**، أي: يحتش. وقيل: يقطع أيضًا».

وكُتب بحاشية «س»: «يحتش». وعليه: (صح ظ). وكُتب بحاشية «ن»: «**يُخْتلى**: يُحْتَش، وقيل: يُقْطع. **ويُعْضد**: يُقْطع، والله تعالى أعلم». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٥).

(٧) كُتب فوقه في «س»، «ن»: «قصر». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٥/ ٢٤٧): «**خلاه** -مقصور-: حشيشة الرطب». وكُتب بحاشية «ي»: «خلاؤه: بالخاء المعجمة مفتوح مهموز، وهو الرطب من [الكلأ]». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٤).

فَقَالَ الْعَبَّاسُ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا الإِذْخِرَ؛ فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ[١]»[٢].

«الْقَيْنُ[٣]»: الْحَدَّادُ.

بَابُ مَا يَجُوزُ قَتْلُهُ

٢٣٢- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ[٤] فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَأَةُ[٥]، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ[٦]، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ**»[٧].

وَلِمُسْلِمٍ: «(**يُقْتَلُ خَمْسُ فَوَاسِقَ**)[٨] **فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ**[٩]»[١٠][١١].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «الإذخر: هو نبت معروف طيب الرائحة، وهو بكسر الهمزة والخاء» وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٨٩) واللفظ له، ومسلم (١٣٥٣).

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «القين: بفتح القاف». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٧).

(٤) في «صحيح البخاري»: «**يَقْتُلُهُنَّ**».

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «**الحدأة**: بكسر الحاء وفتح الدال، مهموز مقصور». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١١٥).

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «**الفأرة**: الفويسقة، مهموز ويجوز ترك همزها، بخلاف فارة المسك؛ فإنها غير مهموزة». ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٤/ ٦٧).

(٧) أخرجه البخاري (١٨٢٩) واللفظ له، ومسلم (١١٩٨/ ٧١).

(٨) في «س»: «**يُقْتَلْنَ خَمْسٌ**». وفي «صحيح مسلم»: «**خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ**». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ٦٧).

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «اختلفوا في «**الحرم**» هنا، فضبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء على المشهور، وهو حرم مكة، وجوّزوا ضم الحاء والراء، وهو جمع: أحرام، ولم يذكره القاضي في «المشارق». قال الله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١]. قال: والمراد المواضع المحرمة، والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١١٥).

(١٠) أخرجه مسلم (١١٩٨/ ٦٧).

(١١) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٤٧): «اعلم أن اللفظ الأول للبخاري، ولمسلم مثله، إلا أنه قال: «**فواسق**» بدل «**فاسق**».

وأما اللفظ الثاني الذي عزاه لمسلم، فليس فيه كذلك، وإنما لفظه: «**خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ**». وفي رواية له: قالت: «أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسِ فَوَاسِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ».

ولعل المصنِّف أراده، لكن ليس هو [لفظ النبي ﷺ، إنما هو] لفظ الراوي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١١٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ١٤١)، و«فتح الباري» (٤/ ٣٧).
وما بين المعقوفين ساقط من «تصحيح العمدة»، واستدركناه من الطبعة الأخرى: «النكت» (ص٢٠٦).

(«الْحِدَأَةُ»: بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ مَهْمُوزٌ[١])[٢].

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِ

٢٣٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ[٣]، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ[٤] فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ[٥] مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ»[٦].

٢٣٤- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ[٧]، مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى[٨].

٢٣٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ[٩]، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ[١٠].

---

(١) ليس في «س»، «ب»، «ع». وفي «م»: «مهموز آخرها».

(٢) ليس في «ي»، «ك»، «ص». وكُتب فوقها في «م»: «حاشية».

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «المغفر: قناع الحديد». وينظر: «مطالع الأنوار» (٥/ ١٦٢)، و«فتح الباري» (٤/ ٦٠).

(٤) ينظر في تعيين هذا الرجل: «رياض الأفهام» للفاكهاني (٤/ ٦)، و«فتح الباري» (٤/ ٦٠- ٦١).

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «اسمه: عبد العُزَّى، وقيل: غالب، وقيل: عبد الله، وقيل: هلال، ذكره ابن بشكوال، ولم يذكر غالبًا». وهو في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ١٢٨). وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٦١): «والجمع بين ما اختُلف فيه من اسمه: أنه كان يسمَّى: عبد العُزَّى، فلما أسلم سُمِّي: عبد الله، وأما مَن قال: هلال، فالتبس عليه بأخ له اسمه: هلال، بيَّن ذلك الكلبي في «النسب»، وقيل: هو: عبد الله بن هلال بن خَطَل، وقيل: غالب بن عبد الله بن خَطَل، واسم خَطَل: عبد مناف، من بني تَيْم بن فِهْر بن غالب».

(٦) أخرجه البخاري (١٨٤٦)، ومسلم (١٣٥٧) واللفظ له.

(٧) في «ي»: «كداءَ». وقال النووي في «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص١٤٩): «بفتح الكاف والمد، ويجوز صرفها على إرادة الموضع، وتركه على إرادة البقعة». وينظر: «النكت» للزركشي (ص٢٠٩).

(٨) أخرجه البخاري (١٥٧٦) واللفظ له، ومسلم (١٢٥٧).

(٩) بعده في «ع»: «الحَجَبي». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».
وكُتب بحاشية «ي»: «عثمان بن طلحة، يقال له: الحجبي، بفتح الحاء، نسبة إلى حجابة الكعبة، وهي ولايتها وفتحها وغلقها وخدمتها». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ٨٣).

(١٠) أخرجه البخاري (١٥٩٨) واللفظ له، ومسلم (١٣٢٩/ ٣٩٣).

٢٣٦- عَنْ عُمَرَ ﷺ، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ[١] أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ[٢].

٢٣٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ[٣]: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ[٤] فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ[٥] عَلَيْكُمْ وَقَدْ[٦] وَهَنَهُمْ[٧] حُمَّى يَثْرِبَ. فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ[٨] أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءُ[٩] عَلَيْهِمْ[١٠].

٢٣٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ -حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ- إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يَخُبُّ[١١] ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ[١٢][١٣].

---

(١) في «ص»، «صحيح البخاري»: «أَعْلَمُ».

(٢) أخرجه البخاري (١٥٩٧) واللفظ له، ومسلم (١٢٧٠/ ٢٥٠).

(٣) بعده في «س» -وعليه: (خ)-: «لما».

(٤) بعده في «س» وعليه: «صح»، «ي»، «ع» -وعليه: (خ)-، حاشيتي «ن»، «ب» -وعليه: (خ)-: «مكة». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٥) في «ي»: «قدم».

(٦) في «س»: «قوم». وفي «ع»، «ن» مصححًا، «ب»، حاشية «س» وعليه: (خ معًا): «وفد». وفي «أ»: «وفد قد». وفي حاشيتي «ن»، «أ» -وعليه: (خ)-: «قد». والمثبت من «ص»، «م»، «صحيح البخاري».

(٧) في «س»، «ي»، «ك»، «أ»، «ع»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «وهنتهم». والمثبت من «ص»، «م»، «ن» مصححًا، «ب»، «صحيح البخاري».

(٨) في «صحيح البخاري»: «يمنعه أن يأمرهم».

(٩) في «س»، «ب»: «الإبقاءَ». وضُبط في «ن» بالرفع والنصب معًا، وكُتب بالحاشية: «الإبقاء: يجوز فيها الرفع والنصب، والنصب أصوب». وكُتب بحاشية «ي»: «بكسر الهمزة والباء الموحدة والمد، أي: الرفق بهم». وينظر: «المفهم» (٣/ ٣٧٦)، و«فتح الباري» (٧/ ٥٠٩)، و«إرشاد الساري» (٣/ ١٦٥).

(١٠) أخرجه البخاري (١٦٠٢) واللفظ له، ومسلم (١٢٦٦).

(١١) كُتب بحاشية «ي»: «أي: يسرع المشي مع تقارب الخطا، ولا يثب وثوبًا، والرَّمَل والخب بمعنى واحد، بفتح الراء والميم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ٧).

(١٢) في «صحيح البخاري»: «أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ».

(١٣) أخرجه البخاري (١٦٠٣) واللفظ له، ومسلم (١٢٦١).

٢٣٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (عَلَى بَعِيرٍ)[١] يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ[٢].

«الْمِحْجَنُ[٣]»: عَصًا مَحْنِيَّةُ الرَّأْسِ.

٢٤٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ[٤][٥].

بَابُ التَّمَتُّعِ

٢٤١- عَنْ أَبِي جَمْرَةَ[٦] نَصْرِ بْنِ عِمْرَانَ الضُّبَعِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ: فِيهَا[٧] جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ[٨]، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ.

قَالَ: (وَكَانَ نَاسٌ)[٩] كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ

---

(١) ليس في «س».

(٢) أخرجه البخاري (١٦٠٧)، ومسلم (١٢٧٢).

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «بكسر الميم، والحاء المهملة ساكنة، وفتح الجيم، وهي عصا يتناول بها الراكب ما يسقط منه، ويحرك بطرفيها بعيره للمشي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٠٩) واللفظ له، ومسلم (١٢٦٧/ ٢٤٢).

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «الركن الأسود والركن اليماني هما اليمانيان؛ قيل فيهما ذلك للتغليب، كما قيل في الأب والأم، والشمس والقمر: أبوان، وقمران، وأبو بكر وعمر: العمران، والماء والتمر: الأسودان، وأشباه ذلك. واللغة الفصيحة تخفيف اليمانين، وحكى سيبويه تشديدها، وهو قليل، قالوا: نسبة إلى اليمن، فحقه أن يقال: اليمني. وهو جائز، فلما قالوا: «اليماني» أبدلوا من إحدى ياء النسب ألفًا، فلو قالوا: «يمانيّ» بالتشديد لزم منه الجمع بين البدل والمبدل منه، وقال مَن شدَّدها: هذه الألف لأنها زائدة، وقد زاد في النسب، كما قالوا في النسبة إلى صنعاء: صنعاني. وشبهه. والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٤).

(٦) في «ص»، «م»، «ن»: «حمزة». وهو تصحيف. وكُتب بحاشية «ي»: «أبو جمرة: بالجيم والراء المهملة، والضُّبَعي: نسبة إلى بني ضبيعة بن قيس، تابعي». وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٠٤-٢٠٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٦٢).

(٧) في «س»: «فيه».

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «دابة أو بقرة».

(٩) في «ب»، «ع»: «وكأنَّ ناسٌ». وفي «ي»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»: «وَكَأَنَّ نَاسًا».

مَبْرُورٌ وَمُتْعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ. فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ[١].

٢٤٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي (حَجَّةِ الْوَدَاعِ)[٢] بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَهَلَّ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهَلَّ بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ[٣] بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ (مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ)[٤]، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ[٥]، قَالَ لِلنَّاسِ: «**مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ[٦] مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ[٧] أَهْدَى فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيُقَصِّرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيُهِلَّ[٨] بِالْحَجِّ وَلْيُهْدِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً[٩] إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ**». فَطَافَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ[١٠] مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةً، وَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ[١١] فَأَتَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ[١٢].

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٨٨) واللفظ له، ومسلم (١٢٤٢).

(٢) ليس في «ي».

(٣) بعده في «س» -وعليه: (خ سـخ)-: «فأهل».

(٤) ليس في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٥) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «مكة».

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «يقال: حَلَّ وأحلَّ، وهدى وأهدى، ذكره ابن مالك وغيره، والله أعلم».

(٧) بعده في «صحيح مسلم»: «مِنْكُمْ».

(٨) في «س»: «ليهلِّل».

(٩) في «ب»: «وسبعةٍ». وهو على حكاية لفظ الآية، كما قال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٥٥٦).

(١٠) في «ص»، حاشيتي «ن»، «أ» -وعليه: (خ)-: «أشواط». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(١١) في «ع»: «وانصرف». وفي «س»: «ثم انصرف».

(١٢) أخرجه البخاري (١٦٩١)، ومسلم (١٢٢٧) واللفظ له.

٢٤٣- عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا (مِنَ الْعُمْرَةِ)[١]، وَلَمْ تَحِلَّ[٢] أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: «**إِنِّي لَبَّدْتُ[٣] رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ**»[٤][٥].

٢٤٤- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: أُنْزِلَتْ[٦] آيَةُ الْمُتْعَةِ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ[٧] وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا[٨] حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ[٩].

قَالَ الْبُخَارِيُّ[١٠]: يُقَالُ: إِنَّهُ عُمَرُ رضي الله عنه.

وَلِمُسْلِمٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْعَةِ -يَعْنِي: مُتْعَةَ الْحَجِّ- وَأَمَرَنَا[١١] بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مُتْعَةِ الْحَجِّ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا[١٢] حَتَّى مَاتَ[١٣].

---

(١) في «صحيح البخاري»: «بِعُمْرَةٍ».

(٢) في «صحيح البخاري»: «تَحْلِلْ».

(٣) كُتب بحاشية «أ»: «التلبيد: أن يجعل في الشعر صمغٌ أو عسلٌ؛ لئلا يشعث ويقمل». ونحوه بحاشية «ي». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٦٦) واللفظ له، ومسلم (١٢٢٩/ ١٧٦).

(٥) أُلحق بعده في «س»: «لبَّدت: يعني: يجعل فيه شيئًا من صمغ أو عسل ليتلبَّد؛ فلا يقمل، وقيل: لئلا يشعث رأسه». وصحَّح عليه، وعلى آخره: «صح أصل صح».

(٦) في «ك»، «م»، «ب»، حاشية «ع» -وعليه: (خ)-: «نزلت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٧) في «ي»، «ص»، «ع»: «يحرمها». والمثبت من «س»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري».

(٨) في «م»: «عنه».

(٩) أخرجه البخاري (٤٥١٨).

(١٠) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٤٣٣): «ولم أَرَ هذا في شيء من الطرق التي اتصلت لنا من البخاري، لكن نقله الإسماعيلي عن البخاري كذلك، فهو عمدة الحميدي في ذلك». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٤٩).

(١١) في «ك»: «وأمر».

(١٢) بعده في «س»: «رسول الله ﷺ».

(١٣) أخرجه مسلم (١٢٢٦/ ١٧٢).

وَلَهُمَا بِمَعْنَاهُ[١].

بَابُ الْهَدْيِ

٢٤٥- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا[٢] وَقَلَّدَهَا -أَوْ: قَلَّدْتُهَا- ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا[٣][٤][٥].

(«أَشْعَرَهَا»: يَعْنِي: شَقَّ صَفْحَةَ سَنَامِهَا الْيُمْنَى حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ثُمَّ يَسْلِتَهُ»)[٦].

٢٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا[٧].

٢٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا[٨] يَسُوقُ بَدَنَةً، قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ؟! قَالَ: «ارْكَبْهَا»[٩]. فَرَأَيْتُهُ[١٠] رَاكِبَهَا، يُسَايِرُ النَّبِيَّ ﷺ[١١][١٢].

---

(١) أخرجه البخاري (١٥٧١)، ومسلم (١٢٢٦/ ١٧٠).

(٢) في «س»: «أشعرتها».

(٣) في «س»: «حلال». وفي حاشية «س» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»: «حِلٌّ». وفي حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «حلالًا».

(٤) أخرجه البخاري (١٦٩٩) واللفظ له، ومسلم (١٣٢١/ ٣٦٢).

(٥) كُتب بحاشية «ب»: «حديث عائشة أول باب الهَدْي، قال فيه الحميدي في قسم المتفق عليه: وأخرجاه من حديث أَفْلح بن حُميد، عن القاسم، عن عائشة قالت: «فَتَلْتُ قَلائِدَ بُدْنِ رسول الله ﷺ، ثم أَشْعَرَها وقَلَّدَها، ثم بَعَثَ بها إلى البَيْتِ». والباقي مثله سواء، وليس في شيء... فليتأمل». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٤/ ٣٤).

(٦) زيادة من «ي»، ونحوه في «س»، حاشية «أ».

(٧) أخرجه البخاري (١٧٠١) واللفظ له، ومسلم (١٣٢١/ ٣٦٧).

(٨) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «العدة» لابن العطار (٢/ ١٠٣٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٢٧٨)، و«فتح الباري» (٣/ ٥٣٧)، و«كشف اللثام» (٤/ ٣٢٨).

(٩) بعده في «ع» -وعليه: (خ)-: «قال: إنها بدنةٌ؟! قال: «اركبها». قال: إنها بدنةٌ؟!».

(١٠) في «ي»، «ع»: «قال: فرأيته». وفي «صحيح البخاري»: «قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ».

(١١) بعده في «صحيح البخاري»: «وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا».

(١٢) أخرجه البخاري (١٧٠٦) واللفظ له، ومسلم (١٣٢٢/ ٣٧٢).

وَفِي لَفْظٍ[١]: قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّالِثَةِ: «**ارْكَبْهَا وَيْلَكَ**». أَوْ: «**وَيْحَكَ**[٢]»[٣].

٢٤٨- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجِلَّتِهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَّارَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «**نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا**»[٤].

٢٤٩- عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ ﷺ أَتَى[٥] عَلَى رَجُلٍ[٦] قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ فَنَحَرَهَا[٧]، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً؛ سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ[٨].

بَابُ الْغُسْلِ لِلْمُحْرِمِ

٢٥٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ ﷺ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ[٩]، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. وَقَالَ الْمِسْوَرُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. قَالَ: فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ

---

(١) في حاشية «س» -وعليه: (خ)-: «رواية».

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «ويح: كلمة تقال لمَن وقع في هلكة [بمعنى الترحم]، وإنما قالها النبيُّ ﷺ يرثي له من المشي، وويل: كلمة عذاب، وقال الترمذي: «ويح» و«ويل» سواء». ونحوه بحاشية «ي»، «أ»، والزيادة من «ي». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٥٧، ١٥/ ٨١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٢/ ٣٧١)، بلفظ: «**ارْكَبْهَا وَيْلَكَ. فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ**».
وأما لفظ: «**وَيْحَكَ**» فورد عند البخاري (٢٧٥٤) من حديث أنس ﷺ، ولفظه: «قَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: **ارْكَبْهَا وَيْلَكَ، أَوْ: وَيْحَكَ**». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٦٠٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٠٧)، ومسلم (١٣١٧) واللفظ له.

(٥) في «ب»: «قد أتى». وكتبها في حاشية «ع» بلا تصحيح أو إشارة إلى نسخة.

(٦) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٢٩٣)، و«فتح الباري» (٣/ ٥٥٣)، و«كشف اللثام» (٤/ ٣٤١).

(٧) في «ك»، «م»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، بين الأسطر في «أ» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»: «ينحرها».

(٨) أخرجه البخاري (١٧١٣) واللفظ له، ومسلم (١٣٢٠).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «الأَبْواء -بفتح الهمزة وسكون الباء والمد-: جبلٌ بين مكة والمدينة، عنده بلد يُنسب إليه، والله أعلم». ونحوه بحاشية «أ».

الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يُسْتَرُ[١] بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَأْطَأَهُ حَتَّى بَدَا لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: اصْبُبْ. فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ[٢].

وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَ الْمِسْوَرُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أُمَارِيكَ أَبَدًا[٣].

«الْقَرْنَانِ»: الْعَمُودَانِ اللَّذَانِ يُشَدُّ فِيهِمَا[٤] الْخَشَبَةُ الَّتِي يُعَلَّقُ عَلَيْهَا الْبَكَرَةُ[٥].

بَابُ فَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ

٢٥١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: أَهَلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ[٦] النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ ﷺ، وَقَدِمَ عَلِيٌّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَيَطُوفُوا، ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحِلُّوا، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مِنًى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ؟! فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: **«لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ»**.

---

(١) في «ك»، «ص»، «ع»: «يستتر».

(٢) في «س»: «يغتسل». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خـ معًا). والحديث أخرجه البخاري (١٨٤٠) واللفظ له، ومسلم (١٢٠٥/ ٩١).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٠٥/ ٩٢).

(٤) في «ي»: «بهما».

(٥) ضُبط في «ن» بفتح الكاف وسكونها. وكُتب بحاشيتها: «البكرة -بتسكين الكاف وفتحها-: التي يُستقى عليها، ذكره صاحب كتاب «العين»، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم». ونحوه بحاشيتي «ي»، «أ». وينظر: «العين» (٥/ ٣٦٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٣١).

(٦) في «ي»، «ب»: «غيرُ». وضُبط في «ن»، «أ» بفتح الراء وضمها وكسرها، وعليه: «جميعًا». وكُتب بحاشية «ن»: «في «غير» الفتح والكسر عن ابن مالك، والضم عن شيخنا شمس الدِّين محمد بن أبي الفتح». وضُبط في «ي» بالضم. وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ١٩١)، (١٠/ ٢٧٧): «بنصب «غيرَ» على الاستثناء، ولأبي ذرٍّ: «غيرِ» بجرِّها؛ صفة لـ«أحدٍ». قال أبو حيَّان: ولا يجوز الرفع». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٥٨٧).

وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَرَتْ[1] طَافَتْ بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، تنْطَلِقُونَ[2] بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ؟! فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ[3] أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ[4].

٢٥٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً[5].

٢٥٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ (صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ)[6]، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «**الْحِلُّ كُلُّهُ**»[7].

٢٥٤- عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -وَأَنَا جَالِسٌ-: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسِيرُ[8] حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ[9].

«الْعَنَقُ»: انْبِسَاطُ السَّيْرِ. وَ«النَّصُّ»: فَوْقَ ذَلِكَ.

---

(١) ضُبط في «س»، «ص» بضم الطاء، وفي «صحيح البخاري» بفتح الطاء وضمها، وبدون ضبط في «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، والضبط المثبت من «ي»، «ك». وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٥٩): «بفتح الطاء وضمها، والفتح أفصح».

(٢) في «ي»: «ينطلقون».

(٣) كُتب بحاشية «أ»: «عبد الرحمن شقيق عائشة زوج النبي ﷺ، وعبد الله بن أبي بكر شقيق أسماء». وينظر: «الإصابة» (٦/ ٤٣، ٥١٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٥١) واللفظ له، ومسلم (١٢١٦/ ١٤١).

(٥) أخرجه البخاري (١٥٧٠) واللفظ له، ومسلم (١٢١٦/ ١٤٦).

(٦) في «صحيح البخاري»: «رَابِعَةً، مُهِلِّينَ بِالحَجِّ».

(٧) أخرجه البخاري (٣٨٣٢)، ومسلم (١٢٤٠/ ١٩٨)، واللفظ المذكور أقرب للفظ البخاري، وهو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (٤٧١).

(٨) ليس في «س»، «ص»، «ن»، «أ».
وكُتب بحاشية «ب»: «في الحميدي: «كيف كان رسول الله ﷺ يسير في حجة الوداع حين دفع...». وذكره». وهو كذلك في «صحيح البخاري»، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٣٨).

(٩) أخرجه البخاري (١٦٦٦) واللفظ له، ومسلم (١٢٨٦).

٢٥٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو[1] ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ[2]: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ قَالَ: «**اذْبَحْ، وَلَا حَرَجَ**». وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «**ارْمِ، وَلَا حَرَجَ**». فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «**افْعَلْ[3]، وَلَا حَرَجَ**»[4].

٢٥٦- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁، فَرَآهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنًى عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ[5] عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷺ[6].

٢٥٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ**». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ**». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**وَالْمُقَصِّرِينَ**»[7].

٢٥٨- وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا[8] مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا حَائِضٌ. قَالَ: «**أَحَابِسَتُنَا[9] هِيَ؟**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ[10]، أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ. قَالَ: «**اخْرُجُوا**»[11].

---

(١) في «س»، «م»، «ع»: «عمر». والمثبت من «ي»، «ك»، «ص»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري». وزاد بحاشية «ي»: «ابن العاص». وعليه: «نسخة». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ٩٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٦/ ٣٤١)، و«فتح الباري» (٣/ ٥٦٩).

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٨١): «لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده في قوله: «فجاء آخر». والظاهر أن الصحابي لم يسم أحدًا؛ لكثرة مَن سأل إذ ذاك». وينظر: «كشف اللثام» (٤/ ٤٠١).

(٣) في «س» -وعليه: (خ)-: «**افعله**».

(٤) أخرجه البخاري (١٧٣٦) واللفظ له، ومسلم (١٣٠٦/ ٣٢٧).

(٥) في «س»: «أُنزل». وبحاشيتها: «نزلت». وعليه: (خـ).

(٦) أخرجه البخاري (١٧٤٩) واللفظ له، ومسلم (١٢٩٦/ ٣٠٧).

(٧) أخرجه البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١/ ٣١٧).

(٨) ليس في «م».

(٩) في «صحيح البخاري»: «**حَابِسَتُنَا**».

(١٠) بعده في «ك»: «إنها».

(١١) أخرجه البخاري (١٧٣٣) واللفظ له، ومسلم (١٢١١/ ٣٨٦).

وَفِي لَفْظٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَقْرَى حَلْقَى**[١]، **أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟**». قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: «**فَانْفِرِي**»[٢].

٢٥٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ[٣].

٢٦٠- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِيَ مِنًى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ[٤].

٢٦١- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا[٥] بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى إِثْرِ[٦] وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا[٧].

بَابُ الْمُحْرِمِ يَأْكُلُ مِنْ صَيْدِ الْحَلَالِ

٢٦٢- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةً مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، وَقَالَ: «**خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، حَتَّى**

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «**عَقْرَى**، أي: عقرها الله. **حَلْقَى**: دعاء بوجع الحلق، ظاهره الدعاء وباطنه لا يُراد به الدعاء. قال أبو عبيد: يروونه: «**عَقْرَى حَلْقَى**» من غير تنوين، وإنما هو «عقرًا حلقًا» بالتنوين. هذا على مذهب العرب من الدعاء على الشيء من غير إرادة لوقوعه، والله أعلم». ونحوه بحاشيتي «ن»، «أ». وينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ٤٤- ٤٥)، و«مشارق الأنوار» (١/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٧١) واللفظ له، ومسلم (٢/ ٩٦٥، رقم١٢١١/ ٣٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨) واللفظ له.

(٤) أخرجه البخاري (١٦٣٤) واللفظ له، ومسلم (١٣١٥).

(٥) ليس في «ص»، «أ». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٦) في «س»، «ك»: «أَثَر». قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص٧٥): «بكسر الهمزة وسكون المثلثة، وبفتحها أيضًا، أي: بعدها».

(٧) أخرجه البخاري (١٦٧٣) واللفظ له، ومسلم (١٢٨٨/ ٢٨٧، ٢٩٠).
قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٥٠): «هذا لفظ البخاري بزيادة وإسقاط؛ أما الزيادة: فهي لفظة: «كل» بعد قوله: «إثر». وأما الإسقاط: فهو «اللام» من قوله: «لكل واحدة منهما». ومسلم ذكره بألفاظ». وهو كذلك في «صحيح البخاري».

نَلْتَقِيَ». فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ، إِلَّا أَبَا[(١)] قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ، فَبَيْنَمَا[(٢)] هُمْ يَسِيرُونَ، إِذْ رَأَوْا حُمُرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمُرِ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَنَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أَنَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ، وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟! فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ[(٣)]: «**مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟**». قَالُوا: لَا. قَالَ: «**فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا**»[(٤)].

وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَ: «**هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟**». فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَنَاوَلْتُهُ الْعَضُدَ فَأَكَلَهَا[(٥)].

٢٦٣- عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ[(٦)] اللَّيْثِيِّ ﵁، أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ -أَوْ: بِوَدَّانَ[(٧)]- فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «**إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ**[(٨)]

---

(١) صحَّح عليه في «ن»، وكُتب بحاشيتها -مصححًا وعليه: (خ)-، بين الأسطر في «أ» -وعليه: (خ)-: «أبو». وفوقه: «كلاهما صحيح».

(٢) في «ي»، «ك»، «ن»: «فبينا».

(٣) في «س»، «ك»: «فقال».

(٤) أخرجه البخاري (١٨٢٤) مختصرًا، ومسلم (١١٩٦/ ٦٠) مطولًا.

(٥) في «س» -وعليه: (صح خ صح)-: «فأكل منها». والحديث أخرجه البخاري (٢٥٧٠) واللفظ له، ومسلم (١١٩٦/ ٦٣).

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «جَثَّامة: بجيم مفتوحة، ثم ثاء مثلَّثة مشدَّدة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١٠٣).

(٧) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح الهمزة الأولى، وإسكان الباء الموحَّدة تحت، والمد. ودان: بفتح الواو وتشديد الدال المهملة، وهما مكانان».

وكُتب بحاشية «ن»: «الأَبْواء: قرية من عمل الفُرْع، [من عمل المدينة]، سُميت بذلك لوبائها، وقيل: لبوء السيول بها، والله أعلم، والأَبْواء ووَدَّان: موضعان بين مكة والمدينة». وبعضه بحاشية «أ»، والزيادة منها. وينظر: «معجم البلدان» (١/ ٧٩)، (٤/ ٢٥٢)، (٥/ ٣٦٥).

(٨) ضُبط في «ن» بفتح الدال وضمها، وكُتب فوقه: «معًا». وضُبط بالوجهين في «صحيح البخاري» (٢٥٧٣). وضُبط في «ع» بضم الدال، وبدون ضبط في «س»، «ك»، «ص»، «م»، «أ»، «ب». والضبط المثبت من «ي»، «صحيح مسلم». =

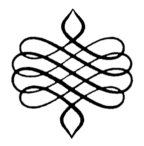
عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ[١]»[٢].

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: رِجْلَ حِمَارٍ[٣].

وَفِي لَفْظٍ: شِقَّ حِمَارٍ[٤].

وَفِي لَفْظٍ: عَجُزَ حِمَارٍ[٥].

وَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ صِيدَ لِأَجْلِهِ، وَالْمُحْرِمُ لَا يَأْكُلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ[٦].



= وكُتب بحاشية «ي»: «الرواية: «نردَّه» بفتح الدال، وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية، وهو غلط من الرواة، وصوابه ضم الدال. قال: ووُجد بخط بعض الأشياخ بضم الدال، وهو الصواب، والله أعلم». وينظر: «إكمال المعلم» (٤/ ١٩٧- ١٩٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١٠٤)، و«فتح الباري» (٤/ ٣٣).

(١) كُتب بحاشية «ي»: «حُرُم: بضم الحاء والراء، أي: محرمون». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٢٥) واللفظ له، ومسلم (١١٩٣/ ٥٠).

(٣) أخرجه مسلم (١١٩٤).

(٤) أخرجه مسلم (١١٩٤).

(٥) أخرجه مسلم (١١٩٤).

(٦) كُتب بحاشية «ن»، «أ»: «هذا تأويل الشافعي». وينظر: «جامع الترمذي» (٨٤٩)، و«فتح الباري» (٤/ ٣٢).

كِتَابُ الْبُيُوعِ

٢٦٤- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ**(١) **مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيِّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ**(٢)**، فَتَبَايَعَا**(٣) **عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ**(٤)»(٥).

٢٦٥- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا** -أَوْ قَالَ: **حَتَّى يَتَفَرَّقَا**(٦)- **فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا**»(٧).

بَابُ مَا نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الْبُيُوعِ

٢٦٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ، وَهِيَ: طَرْحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقَلِّبَهُ(٨)، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، وَنَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمْسُ الثَّوْبِ لَا(٩) يَنْظُرُ إِلَيْهِ(١٠).

بعده في «ع»: «**على صاحبه**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**فإذا خيَّر أحدُهما الآخرَ**». وهي عند مسلم بلفظ: «**فَإِنْ خَيَّرَ...**».

في «ي»: «**فيتبايعا**».

بعده في «صحيح البخاري»: «**وإن تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ**».

أخرجه البخاري (٢١١٢) واللفظ له، ومسلم (١٥٣١/ ٤٤).

في «ي»: «**يفترقا**».

(٧) أخرجه البخاري (٢٠٧٩) واللفظ له، ومسلم (١٥٣٢).

(٨) ضُبط في «ع» بفتح الياء. وبدون ضبط في «س»، «ص»، «م»، «ع». والضبط المثبت من «ي»، «ك»، «ن»، «أ»، «صحيح البخاري».

(٩) في «ن»: «**ولا**».

(١٠) أخرجه البخاري (٢١٤٤) واللفظ له، ومسلم (١٥١٢).

٢٦٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ**[١] **بَعْضُكُمْ**[٢] **عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ**[٣] **حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا**[٤] **الْغَنَمَ، وَمَنِ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ**»[٥].

وَفِي لَفْظٍ: «**وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا**»[٦].

٢٦٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَكَانَ**[٧] **بَيْعًا يَتَبَايَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ**[٨] **الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجَ**[٩] **الَّتِي فِي بَطْنِهَا**[١٠].

قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَبِيعُ الشَّارِفَ -وَهِيَ الْكَبِيرَةُ الْمُسِنَّةُ- بِنِتَاجِ الْجَنِينِ الَّذِي فِي بَطْنِ نَاقَتِهِ.

---

(١) في «س»، «ي»، «ك»، «ع»، حواشي «م»، «ن»، «ب» -وعليه: (خ)-: «**يبع**». والمثبت من «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري».
قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٦٧): «**ولا يبيع**: بالرفع على أن «لا» نافية، ولأبي ذر: «**ولا يبع**» بالجزم على النهي».

(٢) في «م»: «**أحدكم**».

(٣) في «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ع»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-: «**يبع**». والمثبت من «ن»، «أ»، «ب»، حاشية «م» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري».

(٤) ضُبط في «ك» بضم الصاد، وضُبط في «ع» بكسر الصاد، وبدون ضبط في «س»، «ص»، «م»، «ب». والضبط المثبت من «ي»، «ن»، «أ»، «صحيح البخاري».
قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٦٧): «**ولا تُصَرُّوا الغنم**: بضم أوله وفتح ثانيه، بوزن: تُزَكُّوا، و«**الغنم**» نصب به». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ١٢٢- ١٢٣)، و«العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٢- ١٣).

(٥) أخرجه البخاري (٢١٥٠) واللفظ له، ومسلم (١٥١٥/ ١١).

(٦) أخرجه البخاري (٢١٤٨) واللفظ له، ومسلم (١٥٢٤/ ٢٤).

(٧) قوله: «وكان بيعًا يتبايعه...»: قيل: من تفسير ابن عمر ﷺ، وقيل: من تفسير نافع الراوي عنه. ينظر: «التمهيد» (١٣/ ٣١٣)، و«فتح الباري» (٤/ ٣٥٧)، و«إرشاد الساري» (٤/ ٦٣).

(٨) في «س»، «ن»: «وكان».

(٩) في «ي»: «تنتجُ». وفي «ب»: «يُنْتَجُ». وينظر: «مرقاة المفاتيح» (٥/ ١٩٣٤).

(١٠) أخرجه البخاري (٢١٤٣) واللفظ له، ومسلم (١٥١٤/ ٦).

٢٦٩- وَعَنْهُ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ[١] حَتَّى يَبْدُوَ[٢] صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ[٣][٤].

٢٧٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ[٥]، قِيلَ: وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: «**حَتَّى[٦] تَحْمَرَّ[٧]**». قَالَ: «**أَرَأَيْتَ إِذَا[٨] مَنَعَ[٩] اللهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَسْتَحِلُّ[١٠] أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟**»[١١].

٢٧١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ[١٢]، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

قَالَ: فَقُلْتُ[١٣] لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا[١٤].

---

(١) في «صحيح البخاري»: «الثمار». وفي «صحيح مسلم»: «الثمر».

(٢) في «ك»، «ص»، «أ»، «ب»، «م»: «يبدوا». وخطَّأ النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ١٧٨) إثبات الألف، وتُعُقِّب. ينظر: «رياض الأفهام» للفاكهاني (٤/ ٢٤٦- ٢٤٧)، و«العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٧- ١٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٧٩- ٨٠).

(٣) كذا في النسخ: «وَالْمُشْتَرِيَ». ومثله في «عمدة الأحكام الكبرى» (٥٠٧)، و«فتح الباري» (٤/ ٣٩٦). والذي في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»: «وَالْمُبْتَاعَ».

(٤) أخرجه البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (١٥٣٤).

(٥) ضبطه في «ن» -في الموضعين- بفتح التاء وضمها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشيتها: «زها النخل وأزهى: إذا بدت في ثمرته الحمرة أو الصفرة، وقال ابن الأعرابي: زهَا يزهو: إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يُزهى: إذا احمر أو اصفر». وكُتب بحاشية «ي»: «ويُروى: «تزهو». قال الخطابي: هكذا هو في الحديث». وينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣١٢)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٧٨).

(٦) ليس في «ي»، «ك».

(٧) بعده في «ع»: «**وتصفر**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٨) في «س»، «ي»، «ك»، «ص»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**إن**». والمثبت من «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٩) في «س»: «**أمنع**».

(١٠) في «صحيح البخاري»: «**يَأْخُذُ**». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٨٥).

(١١) أخرجه البخاري (٢١٩٨) واللفظ له، ومسلم (١٥٥٥).

(١٢) في «ب»: «الركبانَ».

(١٣) كُتب بحاشية «ي»: «الذي سأل ابن عباس قيل: هو طاوس». وهو راوي الحديث عن ابن عباس ﷺ.

(١٤) أخرجه البخاري (٢٢٧٤)، ومسلم (١٥٢١) واللفظ له.

٢٧٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ(١)؛ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِتَمْرٍ(٢) كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، أَوْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ (بِكَيْلِ طَعَامٍ)(٣)، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ(٤).

٢٧٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ(٥)، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَعَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ(٦) حَتَّى يَبْدُوَ(٧) صَلَاحُهَا، وَأَنْ لَا تُبَاعَ(٨) إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا(٩).

(«الْمُحَاقَلَةُ»: بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِحِنْطَةٍ)(١٠).

٢٧٤- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ

(١) بعده في «ي»، «ك»، «ع»: «والمزابنة». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٢) في «ص»: «بثمر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٣) في «ي»: «بكيلِ طعامًا». وفي «ع»: «بكيلٍ طعامٍ». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٢٦).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٠٥) واللفظ له، ومسلم (١٥٤٢/ ٧٦).

(٥) كُتب بحاشية «ن»، «أ»: «المخابرة: المزارعة». زاد في حاشية «ن»: «مأخوذة من الخبار، وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخُبر -بضم الخاء-: وهو النصيب، ويُحمل النهي على المخابرة الفاسدة نحو أن يزارعه على زرع أرض معينة؛ جمعًا بين الأحاديث، وهو أولى من النسخ إجماعًا، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٩٢- ١٩٣).

(٦) في «صحيح البخاري»: «الثمر».

(٧) في «ص»، «م»، «أ»، «ب»: «يبدوا». وينظر ما تقدم في رقم (٢٦٩).

(٨) في «س»: «يبيع». وفي «ص»، «م»: «يباع». والمثبت من «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٩) أخرجه البخاري (٢٣٨١) واللفظ له، ومسلم (١٥٣٦/ ٨١).

(١٠) ليس في «س»، «ي». وكُتب بحاشية «ي»: «المحاقلة: أن يبيع الحنطة في سنبلها بحنطة».

(١١) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

(١٢) كُتب بحاشية «ن»: «البغي: الفاجرة، فعول بمعنى فاعل، والكاهن: الذي يُخبر بالغيب المستقبل، والعرَّاف: المخبر بما أخفي، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم».

وكُتب بحاشية «ي»: «حلوان الكاهن: ما يأخذه على كهانته، يقال: حلوته حلوانًا، إذا أعطيته». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢٣١).

٢٧٥- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ(١) خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ»(٢).

بَابُ الْعَرَايَا(٣) وَغَيْرِ ذَلِكَ

٢٧٦- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ(٤) لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا(٥)(٦).

وَلِمُسْلِمٍ: بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا(٧).

٢٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

في «س»، «ك»: «البَغْي». وينظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٦١٧).

أخرجه مسلم (١٥٦٨). قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٥١): «هذا الحديث من أفراد مسلم، كما نبَّه عليه عبد الحق وغيره، وأغرب الحميدي فلم يذكره أصلًا في ترجمة رافع، مع أن مسلمًا كرَّره في البيوع من «صحيحه». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ٤٧٩- ٤٨٥)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٥٢٠).

كُتب بحاشية «ن»: «العرايا، جمع: عرية، مأخوذة من التعرِّي وهو التجرد؛ لأنها تجرَّدت عن حكم باقي الثمار، قال الأزهري: هي فعيلة بمعنى فاعلة. وقال الهروي: بمعنى مفعولة، من عراه يعروه إذا أتاه، وقيل: سُمِّيَت عرية؛ [لتخلِّي صاحبها الأول عنها من بين نخله]، وهي اسم النخلة المبيع ثمرها، وقيل: اسم للثمر نفسه». ينظر: «تهذيب اللغة» (٣/ ١٥٥)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ٧٧- ٧٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٨٨). وفي الحاشية: «التخل لصاحبها الأول عنها من بين نخيله».

في «ي»، «صحيح البخاري»: «أَرْخَصَ». وضبَّب عليها في «ي»، وكتب فوقها كالمثبت.

ضُبط في «ن» -في الموضعين- بفتح الخاء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ١٨٤): «بفتح الخاء وكسرها، والفتح أشهر».

وكُتب بحاشية «أ»: «الخرص -بفتح الخاء وكسرها- هو: الحزر».

(٦) أخرجه البخاري (٢١٨٨) واللفظ له، ومسلم (١٥٣٩/ ٦٠).

(٧) أخرجه مسلم (١٥٣٩/ ٦١).

(٨) أخرجه البخاري (٢١٩٠) واللفظ له، ومسلم (١٥٤١).

(٩) كُتب بحاشية «أ»: «الوسق: بفتح الواو وكسرها».

وكُتب بحاشية «ب»: «قيل: حديث أبي هريرة لفظه في كتاب الحميدي في المتفق عليه: «رخَّص رسولُ الله ﷺ في بيع العرايا بخَرْصها من التمر ما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق». شك داود بن الحُصين الراوي عن أبي سفيان، ولم يذكر اللفظ الذي أورده المؤلِّف في قسم المتفق عليه». ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٤٥).

٢٧٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ[١]، فَثَمَرَتُهَا[٢] لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ[٣] الْمُبْتَاعُ»[٤].

وَلِمُسْلِمٍ[٥]: «وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»[٦].

٢٧٩- وَعَنْهُ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ[٧] حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»[٨].

وَفِي[٩] لَفْظٍ: «حَتَّى يَقْبِضَهُ»[١٠].

٢٨٠- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ مِثْلُهُ[١١].

---

(١) في «ع»: «أُبِرَتْ». وهي لغة. وكُتب بحاشية «ي»: «التأبير: هو أن يشق طلع النخلة ليذر فيه شيء من طلع ذكر النخل». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٩٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ١٥٥).

(٢) في «أ»، «ب»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «فثمرها». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «ع»، حاشية «أ» وكُتب عليه: «معًا»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٣) في «س»، «ن»: «يشترطه».

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، ومسلم (١٥٤٣/ ٧٧).

(٥) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٥١): «هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري، وصنيع صاحب «العمدة» يقتضي أنها من أفراد مسلم... وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجده فيه توهَّم أنها من أفراد مسلم».

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٥٢): «كذا فعل في «عمدته الكبرى»...

والذي أوقع المصنِّف في ذلك: عدم ذكر البخاري له في «باب البيع»، واقتصاره على القطعة الأولى، [وليس] كذلك، فقد أخرجه في غير مظنته، ولهذا نسبه الحافظان المنذري في «مختصره للسنن»، والضياء في «أحكامه» للبخاري ومسلم». وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٥١٨)، و«مختصر سنن أبي داود» (٢/ ٤٦٧)، و«السنن والأحكام» (٤٨١٠).

(٦) أخرجه مسلم (١٥٤٣/ ٨٠). وأخرجه البخاري أيضًا (٢٣٧٩).

(٧) في «م»: «يبيعه». وهي بالوجهين في روايات «صحيح البخاري».

(٨) أخرجه البخاري (٢١٣٦)، ومسلم (١٥٢٦).

(٩) من هنا فُقدت ورقة من «ب» حتى أثناء حديث (٢٨٣).

(١٠) أخرجه البخاري (٢١٣٣)، ومسلم (١٥٢٦/ ٣٦).

(١١) أخرجه البخاري (٢١٣٢)، ومسلم (١٥٢٥/ ٢٩).

٢٨١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ[١]: «**إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ**».

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ (فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ)[٢] بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «**لَا، هُوَ حَرَامٌ**».

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «**قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ**»[٣].

(«**جَمَلُوهُ**»[٤]: أَذَابُوهُ)[٥].

بَابُ السَّلَمِ

٢٨٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ[٦] وَهُمْ يُسْلِفُونَ[٧] فِي الثِّمَارِ، (السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ)[٨]، فَقَالَ: «**مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ[٩]، فَلْيُسْلِفْ[١٠] فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ**»[١١].

(١) بعده في «صحيح البخاري»: «وَهُوَ بِمَكَّةَ».

(٢) في «س»: «فإنها تُطلى بها السفن، وتُدهن».

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٣٦) واللفظ له، ومسلم (١٥٨١).

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «يقال: جمل وأجمل». وينظر: «العدة» لابن العطار (٢/ ١١٣٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٢١٥).

(٥) ليس في «ك».

(٦) ليس في «س».

(٧) في «س»: «يسلِّفون».

(٨) في «س»: «السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ». وفي «صحيح مسلم»: «السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ».

(٩) في «صحيح مسلم»: «تَمْرٍ».

(١٠) في «س»: «فليسلِّف».

(١١) أخرجه البخاري (٢٢٤٠)، ومسلم (١٦٠٤) واللفظ له.

بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ

٢٨٣- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ[١] أَوَاقٍ[٢]، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي. فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ[٣]، وَيَكُونَ[٤] وَلَاؤُكِ لِي فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ[٥] جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي[٦] عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ[٧]. فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «**خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ**[٨]، **فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**». فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ ﵂، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ، مَا**[٩] **بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ، (مَا كَانَ مِنْ)**[١٠] **شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ: فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**»[١١].

٢٨٤- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄، أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ فَأَعْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ[١٢]، قَالَ: «**بِعْنِيهِ بِأُوقِيَّةٍ**[١٣]».

---

(١) في «ص»: «سبع». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٢) ضبَّب عليه في «ي»، وكتب فوقها: «أواقي».

(٣) بعده في «ع»: «عدةً واحدةً». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «صحيح البخاري».

(٤) في «ي»، «ع»: «ويكونُ». قال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٥٥): «النون منصوبة بالعطف على «أعدَّ». ويجوز الرفع على القطع، وهو أقوى في المعنى هنا».

(٥) آخر الورقة المفقودة من النسخة «ب»، وكان أولها أثناء حديث (٢٧٩).

(٦) بعده في «ن»، «ع»: «قد». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «م»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري».

(٧) بعده في «صحيح البخاري»: «فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ».

(٨) لتوجيه قوله: «واشترطي لهم الولاءَ» ينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ١٤٦- ١٤٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٤٠)، و«فتح الباري» (٥/ ١٩٠- ١٩٢).

(٩) في «س»، «ع»: «فما». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(١٠) في «س»: «كل».

(١١) أخرجه البخاري (٢١٦٨) واللفظ له، ومسلم (١٥٠٤/ ٨).

(١٢) بين الأسطر في «ب» -وعليه: (خ)-: «ثم».

(١٣) في «س»، «ي»، «أ»، «ب»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم»: «بِوُقِيَّةٍ». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١١/ ٣١): «وهي لغة صحيحة سبقت مرارًا، ويقال: أوقية، وهي أشهر».

قُلْتُ: لَا. ثُمَّ[(١)] قَالَ: «بِعْنِيهِ». فَبِعْتُهُ بِأُوقِيَّةٍ[(٢)]، وَاسْتَثْنَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي[(٣)]، (فَقَالَ: «أَتُرَانِي)[(٤)] مَاكَسْتُكَ[(٥)] لِآخُذَ[(٦)] جَمَلَكَ؟ (خُذْ جَمَلَكَ)[(٧)] وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ»[(٨)].

٢٨٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ[(٩)] الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى (خِطْبَةِ أَخِيهِ)[(١٠)]، وَلَا تَسْأَلُ[(١١)] الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ[(١٢)] مَا فِي إِنَائِهَا[(١٣)(١٤)].

---

(١) ليس في «ي».

(٢) في «صحيح مسلم»: «بِوُقِيَّةٍ».

(٣) ضُبط في «ن» بفتح الهمزة وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وضُبط في «ي»، «أ» بكسر الهمزة وسكون الثاء. وبدون ضبط في «س»، «ك»، «ص»، «م»، «ب»، «ع». والضبط المثبت من «صحيح مسلم». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٣٩): «فيه لغتان فصيحتان مشهورتان: بكسر الهمزة وإسكان الثاء، وبفتحهما، والله أعلم».

ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

كُتب بحاشية «ن»: «المماكسة: المكالمة في نقص الثمن».

في «س»، «ن»: «لأخذ». وفي «ص»: «لأجل». والمثبت من «ي»، «ك»، «م»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

ليس في «س».

أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٧١٥/ ١٠٩) واللفظ له.

في «ي»: «يبع».

في «س»: «خطبته». والمثبت بحاشيتها وعليه: (خـ).

ضُبط في «ي» بضم اللام وكسرها، وكُتب عليه: «معًا»، وكُتب بحاشيتها: «تسأل: الكسر على الخبر الذي يُراد به النهي».

في «ب»، «ع»: «التكفِأ». وفي «ن» بفتح وضم التاء، وعليه: «معًا صح». وفي «س»: «لتكفِي». وينظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٣٥٠)، و«إرشاد الساري» (١٤/ ٦١).

(١٣) في «س»: «صفحتها». والمثبت بحاشيتها، وعليه: (خـ).
وكُتب بحاشية «ب»: «وفي لفظ أيضًا متفق عليه: «**لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا؛ لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا**». وهو في «صحيح البخاري» (٥١٥٢)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٨، ١٤١٣).

(١٤) أخرجه البخاري (٢١٤٠) واللفظ له، ومسلم (١٤١٣/ ٥١).

بَابُ الرِّبَا[(١)] وَالصَّرْفِ

٢٨٦- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ**[(٢)] **رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ**[(٣)]، **وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ**[(٤)]، **وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ**»[(٥)].

٢٨٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَبِيعُوا**[(٦)] **الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا**[(٧)] **بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ**»[(٨)].

وَفِي لَفْظٍ: «**إِلَّا يَدًا بِيَدٍ**»[(٩)].

وَفِي لَفْظٍ[(١٠)]: «**إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ**»[(١١)].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «الربا: مقصور، يُكتب بالألف، وأجاز الكوفيون كتابته بالياء، وأهل الحجاز يكتبونه بالواو؛ لأنهم تعلَّموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم الرِّبَو». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٨).

(٢) في «ك»، «ع»، «صحيح البخاري»: «**بِالذَّهَبِ**». وهي رواية أبوي ذر والوقت للبخاري، كما في «إرشاد الساري» (٤/ ٥٦). وعلى هامش «صحيح البخاري» نسخة كالمثبت.

(٣) أُلحق بحاشية «ك»: «**والورق بالورق ربًا إلا هاء وهاء**».

وكُتب بحاشية «ي»: «**هاء**: بالمد أفصح وأشهر من القصر، وأصله: هاك؛ فإنه استبدل الهمزة من الكاف، ومعناه خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، والمدة مفتوحة، ويقال فيه: هاء، بالكسر، وهاءك، بالكاف مع المد ومعناه: التقابض». وينظر: «مطالع الأنوار» (٦/ ١٠٠)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٢).

(٤) بعده في «صحيح البخاري»: «**وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ**».

(٥) أخرجه البخاري (٢١٣٤) واللفظ له، ومسلم (١٥٨٦).

(٦) في «ي»، «ص»، «ن»، حاشية «أ» -وعليه: (خ)-: «**تَبَايَعوا**». وفي «ب»: «**تتبايعوا**». وفي «ع»: «**تبتاعوا**». والمثبت من «س»، «ك»، «أ»، «م»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٧) ضُبط في «ن» بفتح التاء وضمها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشيتها: «شف -من الأضداد- بمعنى: زاد وبمعنى نقص، وأشفه غيره، والله أعلم». وكُتب بحاشية «ي»: «أي: تُفَضِّلوا بعضها على بعض». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٠).

(٨) أخرجه البخاري (٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤/ ٧٥).

(٩) أخرجه مسلم (١٥٨٤/ ٧٦).

(١٠) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٥٤): «ذكر الوزن من أفراد مسلم، نبَّه عليه عبد الحقِّ في جمعه بين الصحيحين». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٥٢٧).

(١١) أخرجه مسلم (١٥٨٤/ ٧٧).

٢٨٨- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ رضي الله عنه إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرٍ[(١)] بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**مِنْ أَيْنَ[(٢)] هَذَا؟**». قَالَ بِلَالٌ: كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ[(٣)] رَدِيءٌ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِيَطْعَمَ[(٤)] النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «**أَوَّهْ[(٥)]، عَيْنُ الرِّبَا، (عَيْنُ الرِّبَا)[(٦)]، لَا تَفْعَلْ[(٧)]، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ[(٨)] بِبَيْعٍ[(٩)] آخَرَ، ثُمَّ (اشْتَرِ بِهِ)[(١٠)]**»[(١١)].

٢٨٩- عَنْ أَبِي[(١٢)] الْمِنْهَالِ[(١٣)] قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رضي الله عنهما عَنِ الصَّرْفِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، وَكِلَاهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا[(١٤)].

---

(١) في «أ»: «بثمر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٢) بعده في «ص»: «**لك**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٣) في «س»، «أ»: «ثمر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٤) في «ص»، «صحيح البخاري»: «لِنُطْعِمَ».

(٥) في «صحيح البخاري»: «**أَوَّهْ أَوَّهْ**». وكُتب بحاشية «ي»: «قال أهل اللغة: **أَوَّه**: كلمة توجُّع وتحزُّن، وفيها [ست] لغات، أصح الروايات كما هي مضبوطة، ويقال: بإسكان الواو وكسر الهاء، منونة وغير منونة، ويقال: أوٍّ: بلا هاء وتشديد الواو. ويقال: آهٍ: بالهمزة الممدودة وتنوين الهاء من غير واو». وأوله بحاشية «أ»، والزيادة منها. وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٢٢).

(٦) ليس في «ك»، «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٧) بعده في «س»: «**ذلك**».

(٨) في «أ»: «**الثمر**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٩) كُتب بحاشية «ب» -وعليه: (خ)-: «**بثمن**».

(١٠) في «س»، «ي»: «**اشتريه**». في «م»: «**اشتري**». وفي «صحيح البخاري»: «**اشْتَرِهِ**».

(١١) أخرجه البخاري (٢٣١٢) واللفظ له، ومسلم (١٥٩٤).

(١٢) ليس في «م».

(١٣) كُتب بحاشية «ن»: «اسمه: عبد الرحمن بن مُطْعِم المكي، روى عنه: حَبيب بن أبي ثابت، وعمرو بن دينار، وعامر بن مصعب، وأبو التَّيَّاح. ذكره ابن عبد البر ومسلم في «الكنى» لهما». وكُتب بحاشيتي «ي»، «أ»: «أبو المنهال هو: عبد الرحمن بن مُطْعِم المكي الأحول». وينظر: «الكنى» لمسلم (٢/ ٨٠٢)، و«الاستغناء في الكنى» لابن عبد البر (٢/ ٧٠٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٨٣).

(١٤) أخرجه البخاري (٢١٨٠) واللفظ له، ومسلم (١٥٨٩).

٢٩٠- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ[١] الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، (وَنَشْتَرِيَ[٢] الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا)[٣]. (قَالَ[٤]: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ[٥] فَقَالَ: يَدًا بِيَدٍ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ[٦])[٧].

بَابُ الرَّهْنِ وَغَيْرِهِ

٢٩١- عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اشْتَرَى (مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا)[٨]، وَرَهَنَهُ[٩] دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ[١٠].

٢٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا[١١] أُتْبِعَ[١٢]

---

(١) بعده في «ع»: «بيع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) في «ي»: «عن وأن نشتري».

(٣) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٤) القائل هو عبد الرحمن بن أبي بكرة، راوي الحديث عن أبيه ﷺ.

(٥) الرجل السائل هو ثابت بن عُبيد، كما في «مسند أحمد» (٢٠٧٢٣)، وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٣٤٦).

(٦) أخرجه البخاري (٢١٨٢)، ومسلم (١٥٩٠) واللفظ له.

(٧) قوله: «قال: فسأله رجل...». تفرَّد به مسلم. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٥٣١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٣٤٦).

(٨) في «صحيح البخاري»: «طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ».

وكُتب بحاشية «ن»: «اسم اليهودي الذي رهن النبيُّ ﷺ درعه عنده: أبو الشَّحْم، كذا وقع في «مسند الشافعي» والله سبحانه أعلم. حكاه عبد الرحمن بن البعلبكي». ونحوه بحاشية «أ». وهو في «مسند الشافعي» (ص١٣٩، ١٤٨، ٢٥١). وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٣٤٧).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «في رهنه عند اليهودي دون مسلم حِكَمٌ؛ منها: جواز معاملتهم، وقيل: لأنه لم يكن عند أحد من المسلمين فضل، وقيل: لأن المسلمين لم يكونوا يأخذون من النبي ﷺ رهنًا، والله أعلم».

(١٠) أخرجه البخاري (٢٠٦٨) واللفظ له، ومسلم (١٦٠٣).

(١١) في «م»، «أ»، «صحيح مسلم»: «وَإِذَا». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(١٢) كُتب بحاشية «ي»: «أي: أحيل على مليء فليحتل». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢٢٨).

أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ[١] فَلْيَتْبَعْ[٢]»[٣].

٢٩٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -أَوْ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ-: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ -أَوْ: إِنْسَانٍ- قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»[٤].

٢٩٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: جَعَلَ -وَفِي لَفْظٍ: قَضَى[٥]- النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ[٦] لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ[٧][٨].

٢٩٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ ﷺ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، (لَمْ أُصِبْ)[٩] مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ[١٠] أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا».

---

(١) في «م»: «غني». وفي «صحيح البخاري»: «مَلِيٍّ» بدون همز، والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) ضُبط في «ب»: «فَلْيُتْبِعْ». وضُبط بحاشيتها: «فَلْيَتَّبِعْ». وينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٨- ١١٩)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٠٢) واللفظ له، ومسلم (١٥٥٩).

(٥) أخرجه البخاري (٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٦).

(٦) في «س»، «م»، «ن»، «ع»، حاشية «أ» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري» -الموضع الثالث والرابع-: «ما». والمثبت من «ص»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري» -الموضع الأول والثاني- وينظر: «فتح الباري» (٤/ ٤٠٨).

(٧) أخرجه البخاري (٢٢١٣) واللفظ له، ومسلم (١٦٠٨/ ١٣٤).

(٨) كُتب بحاشية «ب»: «قيل: حديث جابر هذا إنما ذكره الحميدي من أفراد البخاري، ولم يذكر فيه لفظ «جعل». ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٣٦٢).

وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٤١٢): «واعلم أن ابن الجوزي لما أخرج الحديث في «تحقيقه» من طريق أبي سلمة، عن جابر قال: «انفرد بإخراجه البخاري». ولما أخرجه من طريق أبي الزبير عن جابر، قال: «انفرد به مسلم». وهذا هو التحقيق في العزو، وكأن المصنِّف أراد أن أصله في «الصحيحين» من حديث جابر، وإن اختلفت الطريق إليه، فيُتنبَّه لذلك». وينظر: «التحقيق في مسائل الخلاف» (٢/ ٢١٥)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (٥٥).

(٩) في «ي»: «ما أصبت».

(١٠) في «س»: «حبَست». وينظر: «إرشاد الساري» (٩/ ٤٠٩).

قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا، غَيْرَ[١] أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا[٢]، (وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ)[٣]، قَالَ: فَتَصَدَّقَ[٤] عُمَرُ ﷺ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

وَفِي لَفْظٍ[٥]: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ[٦][٧].

٢٩٦- وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ[٨] فِي سَبِيلِ اللهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ؟ فَقَالَ: «**لَا تَشْتَرِهِ**[٩]، **وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هِبَتِهِ**[١٠] **كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**»[١١].

وَفِي لَفْظٍ[١٢]: «**فَإِنَّ الَّذِي يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ**»[١٣].

---

(١) ليس في «صحيح مسلم».

(٢) بعده في «صحيح مسلم»: «وَلَا يُبْتَاعُ».

(٣) في «س»: «ولا تورث ولا توهب».

(٤) بعده في «ي» -وعليه: (خ)-، «م»: «به». وبعده في «ن»، بين السطرين في «م»: «بها».

(٥) ينظر: «تحفة الأشراف» (٦/ ٤٢، رقم٧٤٣٤)، و«فتح الباري» (٥/ ٤٠١).

(٦) أخرجه البخاري (٢٧٣٧)، ومسلم (١٦٣٢) واللفظ له.

(٧) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الأرض: ثَمْغ، وأنفس: أجود، والنفيس: الجيد، ومتأثِّل: جامع، وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثل، ومنه: المجد الموثل». وينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٨٤)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٨٦).

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الفرس الذي حمل عليه عمرُ في سبيل الله ثم وجده يُباع: الورد. كان لرسول الله ﷺ أهداه له تَمِيم الدَّاري، فأعطاه ﷺ لعمرَ، فحمل عليه عمرُ في سبيل الله». ينظر: «الطبقات الكبير» لابن سعد (١/ ٤٢٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٤٤٦)، و«فتح الباري» (١/ ٢٨٦).

(٩) في «ع»: «تشتريه». وفي «صحيح البخاري»: «تَشْتَرِي».

(١٠) في «صحيح البخاري»: «صَدَقَتِهِ».

(١١) أخرجه البخاري (١٤٩٠) واللفظ له، ومسلم (١٦٢٠).

(١٢) أُخِّر في «س» هذه الرواية بعد حديث ابن عباس ﷺ الآتي، وكُتب على أولها: «لا خ» وعلى آخرها: «إلى».

(١٣) أخرجه البخاري (٢٦٢٣)، ومسلم (١٦٢٠/ ٢) بنحوه، واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ١١٦).

٢٩٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**»[١].

٢٩٨- عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ[٢] رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَانْطَلَقَ أَبِي[٣] إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَفَعَلْتَ هَذَا**[٤] **بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟**». قَالَ: لَا. قَالَ: «**اتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ**». فَرَجَعَ أَبِي، فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ[٥].

وَفِي لَفْظٍ: قَالَ: «**فَلَا تُشْهِدْنِي إِذًا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ**[٦]»[٧].

وَفِي لَفْظٍ: «**فَأَشْهِدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي**»[٨].

٢٩٩- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ (مَا يَخْرُجُ)[٩] مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ[١٠] أَوْ زَرْعٍ[١١].

٣٠٠- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ، وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَنَهَانَا[١٢] عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْوَرِقُ[١٣] فَلَمْ يَنْهَنَا[١٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٢١)، ومسلم (١٦٢٢/ ٧).

(٢) في «ب»: «يشهد». وحرف المضارعة غير منقوط في «ك». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) في «م»: «بي».

(٤) في «ك»: «ذلك».

(٥) أخرجه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣/ ١٣) واللفظ له.

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «الجور: الميل عن الاعتدال والاستواء، والله أعلم».

(٧) أخرجه البخاري (٢٦٥٠)، ومسلم (١٦٢٣/ ١٤) واللفظ له.

(٨) أخرجه مسلم (١٦٢٣/ ١٧).

(٩) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(١٠) بدون نقط في «ب». وفي «س»، «ك»، «ص»، «ع»: «تمر». والمثبت من «ي»، «م»، «ن»، «أ»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(١١) أخرجه البخاري (٢٣٢٨)، ومسلم (١٥٥١/ ١) واللفظ له.

(١٢) بعده في «ي»: «رسول الله ﷺ».

(١٣) بعده في «ك»، «ع»: «والذهب». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١٤) أخرجه البخاري (٢٧٢٢)، ومسلم (١٥٤٧) واللفظ له.

وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَاذِيَانَاتِ[١]، وَأَقْبَالِ[٢] الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ[٣].

«الْمَاذِيَانَاتِ»: الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ. وَ«الْجَدْوَلُ: النَّهَرُ الصَّغِيرُ.

٣٠١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمْرَى[٤] لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ[٥].

وَفِي لَفْظٍ: **«مَنْ أُعْمِرَ[٦] عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ[٧]، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»**[٨].

وَقَالَ جَابِرٌ ﷺ: إِنَّمَا الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَ[٩] رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ. فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ[١٠]. فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا[١١].

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: **«أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ[١٢] عُمْرَى**

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «هذا الضبط هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة فتح الذال في غير «صحيح مسلم»، وهي مسايل المياه». وفي «م» بفتح الذال. وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٩٨).

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «أقبال -بفتح الهمزة-: أوائل السواقي ورؤسها». وكُتب بحاشية «ي»: «أي: روشن السواقي، بفتح الهمزة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٩٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٤٧/ ١١٦).

(٤) بعده في «صحيح البخاري»: «أَنَّهَا».

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٢٥) واللفظ له، ومسلم (١٦٢٥/ ٢٥).

(٦) في «ي»، «ع»: «أَعْمر». وفي «م»: «عمر».

(٧) كُتب بحاشية «ي»: «بكسر القاف، ويجوز إسكانها، مع فتح العين وكسرها».

(٨) أخرجه مسلم (١٦٢٥/ ٢٠).

(٩) في «س»: «أجازها».

(١٠) في «ك»: «عشتُ».

(١١) أخرجه مسلم (١٦٢٥/ ٢٣).

(١٢) في «س»: «أُعمر».

فَهِيَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ»[(١)].

٣٠٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ[(٢)] جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ[(٣)] خَشَبَهُ[(٤)] فِي جِدَارِهِ».

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا[(٥)] مُعْرِضِينَ؟ وَاللهِ لَأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ[(٦)(٧)].

٣٠٣- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ[(٨)] مِنَ الْأَرْضِ طُوِّقَهُ[(٩)] مِنْ[(١٠)] سَبْعِ أَرَضِينَ[(١١)]»[(١٢)(١٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦/١٦٢٥).

(٢) كُتب بحاشية «ب»: «في الحميدي: لا يمنع». وهو يوافق ما في «صحيح البخاري». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١١٧).

(٣) في «ي»، «ك»: «يغرس».

(٤) في «س»، «ك»، «م»: «خَشَبَةً». بالإفراد، وهما روايتان معروفتان، ينظر: «التمهيد» (١٠/ ٢٢١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٤٧)، و«النكت» للزركشي (ص٢٥٥- ٢٥٦)، و«فتح الباري» (٥/ ١١٠)، و«إرشاد الساري» (٤/ ٢٦٦).

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «عنها، أي: عن الخصلة أو السُّنة أو الموعظة أو الكلمات».

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «وموطأ: أكنافكم». ينظر: «الموطأ»، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي (٤/ ١٠٧٨).
قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥/ ٣١٨): «رواه بعض رواة «الموطأ»: أكنافهم، بالنون، ومعناه: بينكم. والكنف: الجانب». قال ابن العربي في «المسالك في شرح موطأ مالك» (٦/ ٤١٤): «رُوي: «بين أكنافكم» بالنون والتاء، والصحيح التاء؛ لأنه لما أخبرهم بها أعرضوا عنه وتولَّوْا مدبرين، فقال لهم: إني أرمي بها بين أكتافكم. أي: في ظهوركم، كما رميت بها في وجوهكم». وكذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٢١). وينظر: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (٣/ ١٢١٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٧/ ٥٠٢)، و«فتح الباري» (٥/ ١١١).

(٧) أخرجه البخاري (٢٤٦٣) واللفظ له، ومسلم (١٦٠٩).

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «أي: قدر شبر، كما هي مضبوطة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٥٠).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «طوقه، أي: جُعل الإثم في عنقه ولزمه لزوم الطوق، وقيل: حمل مثله من سبع أرضين لملك القرار. وقيل: يُجعل ذلك طوقًا له حقيقة ويعظم عنقه كما جاء في ضرس الكافر». كذا في الحاشية: «لملك القرار»، ولم تتبيَّن لنا.

(١٠) في «ي»: «في».

(١١) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح الراء أفصح من إسكانها». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٤٨).

(١٢) أخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢).

(١٣) بعده في «س»: «قِيد: طول».

بَابُ اللُّقَطَةِ[١]

٣٠٤- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ[٢]؛ الذَّهَبِ (أَوِ الْوَرِقِ)[٣]؟ فَقَالَ: «**اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا[٤]، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ[٥] فَاسْتَنْفِقْهَا[٦]، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ**».

وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «**مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا[٧]**».

وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ؟ فَقَالَ: «**خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ**»[٨].

بَابُ الْوَصَايَا

٣٠٥- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ**»[٩].

زَادَ مُسْلِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي[١٠].

---

(١) في «س»، «ب» بسكون القاف. وكُتب بحاشية «ي»: «فيها لغات: **الأولى**: فتح القاف، وهي المشهورة. **الثانية**: إسكانها. **الثالثة**: لُقاطة، بضم اللام. **الرابعة**: بفتح اللام والقاف». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ٢٠).

(٢) في «س»، «م»: «لقطة»، بإسكان القاف في «س».

(٣) في «س»، «ص»، «ع»: «والورق». والمثبت من «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «**عفاصها** -كما هي مضبوطة-: الوعاء الذي تكون فيه النفقة». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢٧).

(٥) في «صحيح مسلم»: «**تَعْرِفْ**».

(٦) في «م»: «**فاستبقها**».

(٧) في حاشية «س»: «**صاحبها**». وعليه: (خـ).

(٨) أخرجه البخاري (٩١)، ومسلم (١٧٢٢/ ٥) واللفظ له.

(٩) أخرجه البخاري (٢٧٣٨) واللفظ له، ومسلم (١٦٢٧/ ١).

(١٠) أخرجه مسلم (١٦٢٧/ ٤).

٣٠٦- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ[1] مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي[2] إِلَّا ابْنَةٌ[3]، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالشَّطْرُ[4] يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالثُّلُثُ[5]؟ قَالَ: «الثُّلُثُ[6]، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ[7]؛ إِنَّكَ أَنْ[8]

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «الوجع: اسم لكل مرض، وقوله «لا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ» أي: من الولد، وقيل: من ذوي الفروض، وإلا فقد كان له عصبة، والعالة: الفقراء، **يتكففون**: يسألون بأكفهم، وقوله: «**لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ**»: المراد: طول العمر، وهي معجزة للنبي ﷺ؛ فإنه عاش حتى فتح العراق؛ فنفع اللهُ به المؤمنين بالعلم والتعليم، وتضرَّر به الكفار بما أخذ من أموالهم وسبى من ذراريهم، ثم دعا لأصحابه بتمام هجرتهم ولا يردهم عن حالتهم الجميلة المرضية رضوان الله عليهم، والله أعلم». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢١- ٣٢)، و«فتح الباري» (٥/ ٣٦٣- ٣٦٩).

(٢) في «س»، «ب»: «ترثني».

(٣) بعده في «ع»: «لي».

واسم هذه الابنة: عائشة، ولم يكن له ولد إلا هذه البنت. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٢٢٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ١٦)، و«فتح الباري» (٥/ ٣٦٧)، و«كشف اللثام» (٥/ ١٦٨).

(٤) في «ن»: «فالشطرَ». وذكر ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٣٠) أنه يصح فيه الرفع والنصب والجر.

(٥) في «ن»: «فالثلثَ». وذكر ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٣٠) أنه يصح فيه الرفع والنصب والجر.

(٦) ضُبط في «ن» بالرفع والنصب، وكُتب عليه: «معًا». وضُبط بالوجهين في «ي»، «صحيح البخاري» (٢٧٤٢)، «صحيح مسلم».

وكُتب بحاشية «ي»: «بالنصب والرفع: فالنصب على الإغراء، والرفع على أنه فاعل أو مبتدأ محذوف الخبر، أو العكس».

وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٥٣- ٣٥٤): «فيه وجهان: الرفع على الفاعل لـ: يكفيك أو يجزئك أو نحوه، أو على الابتداء، والخبر: يكفيك ونحوه، والنصب على الإغراء، أو بإضمار فعل، أي: أعط أو أقسم الثلث، ويجوز فيه الكسر على البدل من قوله: «بشطر مالي» أول الحديث». وينظر: «فتح الباري» (٥/ ٣٦٥).

(٧) في «ع»: «كبير». وضُبط في «ن»، «أ» بالباء والثاء، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشية «ي»: «بالثاء المثلثة، وبالباء الموحدة، وكلاهما صحيح». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٧٦).

(٨) ليس في «م». وضُبط في «ي»، «ن» بفتح الهمزة وكسرها، وعليه في «ن»: «معًا». وضُبط في «س»، «ك» بكسرها. قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٥/ ٥- ٦): «وهمزة «أن تدع» مفتوحة على التعليل، فمحل «أن تدع» مرفوع على الابتداء، أي: تركك أولادك أغنياء، والجملة بأسرها خبر «أن»، وبكسرها على الشرطية، وجزاء الشرط قوله: «خير»، على تقدير: فهو خير».

تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً[١] يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ ﷻ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ».

قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُخَلَّفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ[٢] لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللهِ تَعَالَى، إِلَّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنِ الْبَائِسُ[٣] سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ». يَرْثِي[٤] لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ[٥] مَاتَ بِمَكَّةَ[٦].

٣٠٧- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا[٧] مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرُّبُعِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»[٨].

---

(١) عليه في «أ»: «خف». يعني: أنه غير مشدَّد اللام.

(٢) في «ي»: «**فإنك**».

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «**البائس**: الذي عليه أثر البؤس، وهو الفقر».

(٤) كُتب بحاشية «ن» -بقية الحاشية السابقة-: «قوله: «**يَرْثِي له...**» إلى آخره [هو من كلام الراوي، وليس من كلام النبي ﷺ،] اختُلف في قائله: قيل: هو سعد. وقيل: الزهري، وهو أكثر.

وفي موت سعد بن خولة وقصته أقوال:

أحدها: أنه هاجر وشهد بدرًا، ثم رجع إلى مكة فمات بها، ذكره البخاري.

والثاني: أنه هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدرًا وغيرها وتوفي بمكة في حجة الوداع سنة عشرة، فعلى هذين الوجهين سبب بؤسه موته بمكة مطلقًا.

وقيل: إنه لم يهاجر من مكة حتى مات بها.

وقيل: إنه رجع من المدينة إلى مكة مختارًا، فتوفي بها سنة سبع.

فعلى هذين القولين يكون سبب بؤسه سقوط هجرته برجوعه عنها وموته بمكة». ونحوه بحاشية «ي»، وما بين المعقوفين منها. وينظر: «إكمال المعلم» (٥/ ٣٦٦- ٣٦٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٧٩)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٢٣١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٣٤)، و«كشف اللثام» (٥/ ١٧٧- ١٧٩).

(٥) في «س»: «إن». وينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٧٠)، و«إرشاد الساري» (٢/ ٤٠٨).

(٦) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨/ ٥) بنحوه، واللفظ المذكور أقرب للفظ البخاري، وهو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ١٨٩).

(٧) كُتب بحاشية «ي»، «ن»: «معنى غضوا: نقصوا». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٨٣).

(٨) أخرجه البخاري (٢٧٤٣)، ومسلم (١٦٢٩) واللفظ له.

بَابُ الْفَرَائِضِ

٣٠٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى**[1] **رَجُلٍ ذَكَرٍ**»[2].

وَفِي رِوَايَةٍ: «**اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ**»[3].

٣٠٩- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَنْزِلُ غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: «**وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ**[4]**؟**»[5].

ثُمَّ قَالَ: «**لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ**»[6][7].

٣١٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ[8][9].

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «**لأولى**، أي: لأقرب، مشتق من الولْي -بسكون اللام- على وزن: الرمي، وهو القُرب».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥/ ٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٦١٥/ ٤).

(٤) بعده في «ك»، «ع»، حاشية «ب» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «**أَوْ دُورٍ**».

(٥) أخرجه البخاري (١٥٨٨)، ومسلم (١٣٥١).

(٦) أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

وأخرجه البخاري بتمامه (٤٢٨٢، ٤٢٨٣)، واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (٥٨٨).

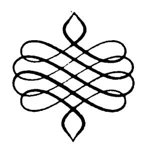
(٧) كُتب بحاشية «ب»: «ذكره الحميدي عن أسامة أنه قال: يا رسولَ الله، أين تنزل غدًا في دارك بمكة؟ فقال: **وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ!** وكان عَقِيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرث جعفر ولا عليٌّ شيئًا؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عَقِيل وطالب كافرين». ولم يذكر في آخره: «**لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ**». وإنما ذكره في حديث آخر عن أسامة، أن النبيَّ ﷺ قال: «**لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكَافِرَ**...» إلى آخره، والله أعلم». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٣٦- ٣٣٧).

وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٦٣- ٦٦): «هذا الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» في مواضع مفرَّقًا ومجموعًا...». ثم ساقها كلها: وقال: «إذا عرفت ذلك فلفظ المصنِّف بسياقه ليس واحد منها، وأقربها إلى روايته سياقة البخاري له في باب المغازي».

(٨) في «س»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «**وَعَنْ هِبَتِهِ**».

(٩) أخرجه البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦).

٣١١- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ[١] فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنٍ: خُيِّرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ، وَأُهْدِيَ لَهَا[٢] لَحْمٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ، فَأُتِيَ بِخُبْزٍ وَأُدُمٍ[٣] مِنْ أُدُمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «**أَلَمْ أَرَ الْبُرْمَةَ[٤] عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟**». فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، ذَلِكَ لَحْمٌ تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ. فَقَالَ: «**هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ**». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «**إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**»[٥].



(١) في «ع»، «صحيح مسلم»: «كَانَ».

(٢) في «س»: «إليها».

(٣) في «ب» -في الموضعين-: «أُدْم». والمثبت من «س»، «صحيح مسلم». قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٥٥٦): «بضم الهمزة والدال المهملة، ويجوز إسكانها، جمع: إدام، وقيل: هو بالإسكان المفرد، وبالضم الجمع».

(٤) في «ع»، «صحيح مسلم»: «بُرْمَةً».

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٩٧)، ومسلم (١٥٠٤/ ١٤) واللفظ له.

كِتَابُ النِّكَاحِ

٣١٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ لَنَا[١] رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ[٢] فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ[٣]»[٤][٥].

(١) ليس في «ي»، «ع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «**الباءة**: بالمد والهاء، والمد بغير هاء، والباهة: بهاءين مقصور، والباه: بهاء واحدة بغير مد، والمراد به هنا: التزويج.

(٣) كُتب بحاشية «ن» -بقية الحاشية السابقة-: الوجاء -بكسر الواو والمد-: رضُّ الأنثيين؛ [لأن الصوم يقطع الشهوة،] فإن نُزعتا فهو خصاية، فإن شُدتا حتى تندرا فهو عصب ومعصوب، والوَجا -بالقصر وفتح الواو-: الجفاء». ونحوه بحاشية «ي»، والزيادة منها.

وكُتب بحاشية «ي»: «**الباءة**: فيها أربع لغات حكاها القاضي عياض: الصحيحة المشهورة: بهمزة ممدودة وهاء. الثانية: بلا مد. الثالثة بالمد من غير هاء. الرابعة الباهة، بهائين بلا مد، وأصلها في اللغة: الجماع». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٧٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠/ ١) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «أ»: «روى أنس بن مالك ﷺ، أن النبيَّ ﷺ كان يأمر بالباءة وينهى عن التبتل نهيًا شديدًا، وكان يقول: **تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

وفي بعض الأخبار: «**فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

ورُويَ عن النبي ﷺ قال لعكَّاف بن وداعة: «**أَلَكَ امْرَأَةٌ؟** قال: لا. قال: **ولا جَارِيَةٌ؟** قال: لا. قال: **فأنتَ شابٌّ مُوسِرٌ؟** قال: نعم بحمد الله. قال: **فَإِنَّكَ مِنْ إِخْوَانِ الشَّيْطَانِ، أَوْ مِنْ رُهْبَانِ النَّصَارَى، فَإِنْ كُنْتَ مِنَّا فَافْعَلْ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّتِنَا النِّكَاحُ**». والله أعلم.

ورُويَ عن النبي ﷺ أنه قال: «**ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ حَقٌّ عَلَى اللهِ عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالنَّاكِحُ الْمُسْتَعْفِفُ، وَالْمُكَاتَبُ يُرِيدُ الْأَدَاءَ**». انتهى».

وحديث أنس ﷺ: أخرجه أحمد (١٢٨٠٨، ١٣٧٧٦)، وابن حبان (٤٠٢٨).

وحديث عكَّاف ﷺ: أخرجه أحمد (٢١٨٥٠)، وغيره من طرقٍ، قال ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ٢٢٩): «كلها لا تخلو من ضعف واضطراب».

وحديث: «ثلاثةٌ حقٌّ على الله عونهم»: أخرجه الترمذي (١٦٥٥)، والنسائي (٣٢١٨)، وابن حبان (٤٠٣٠)، وغيرهم من حديث أبي هريرة ﷺ.

٣١٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ نَفَرًا[١] مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. (فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ)[٢]، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا[٣]؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[٤][٥].

٣١٤- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ

(١) في تعيين هؤلاء النَّفَر. ينظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص٢٠٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ١٢٤- ١٢٥)، و«فتح الباري» (٩/ ١٠٤)، و«الدر المنثور» (٥/ ٤٢٦)، و«العدة» للصنعاني (٤/ ١٧٤)، و«كشف اللثام» (٥/ ٢٥٣).

(٢) ليس في «س»، «م»، «ب»، «صحيح مسلم»، وفي «ص»، «ن»، «أ»: «فبلغ النبي ﷺ». والمثبت من «ي»، «ك»، «ع»، حاشية «ب» وعليه: (خـ).

وهذا القدر ثابت عند أحمد (١٣٧٣٨)، والنسائي (٣٢١٧) بلفظ مقارب.

وهو ثابت أيضًا في حديث عائشة ﷺ قالت: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا فَرَخَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً». أخرجه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦).

وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ١٢٦): «وقع في بعض نسخ الكتاب قبل قوله: «فحمد الله»: «فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ». وهي ثابتة في شرح الشيخ تقي الدين دون غيره من [الشروح]». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ١٨٢)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٤/ ٥٧٥)، و«كشف اللثام» (٥/ ٢٥٢). وفي «الإعلام»: «الشيوخ». والتصويب من المخطوط، نسخة دار الإفتاء السعودية (٣/ ق٢١٦).

(٣) ليس في «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «ب». والمثبت من «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «أ»: «رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُمْ مُؤْنَةً».

ورُوي أن رجلًا جاء إلى الحسن البصري يستشيره في تزويج ابنته، فقال: زوِّجها من رجل تقي؛ فإنه إن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها». انتهى». والحاشية منقولة من «بستان العارفين» للسمرقندي (ص٤١٩).

والحديث أخرجه أحمد (٢٥٧٥٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢٢٩)، والحاكم (٢/ ١٧٨) من حديث عائشة ﷺ. وكذا في الحاشية: «أَيْسَرُهُمْ». وفي المصادر بلفظ: «أَيْسَرُهُنَّ».

وأثر الحسن: أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (١٢٥).

مَظْعُونٍ ﷺ التَّبَتُّلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا[(١)][(٢)].

٣١٥- عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، انْكِحْ أُخْتِي[(٣)] ابْنَةَ أَبِي سُفْيَانَ. فَقَالَ: «أَوَتُحِبِّينَ ذَلِكِ؟». فَقُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ[(٤)]، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكِ[(٥)] لَا يَحِلُّ لِي». قَالَتْ: فَإِنَّا نُحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ[(٦)] أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: «بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي[(٧)] مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ[(٨)]، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ[(٩)]، فَلَا تَعْرِضْنَ[(١٠)] عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ»[(١١)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٧٣)، ومسلم (١٤٠٢/ ٦).

(٢) بعده في «ك»، «ع»: «التبتل: ترك النكاح، ومنه قيل لمريم عليها السلامُ: البَتُول». ونحوه بحاشية «ن».

وكُتب بحاشية «ي»: «التبتل: الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعًا إلى الله تعالى، وقال الطبري: هو ترك لذات الدنيا وشهواتها والانقطاع إلى عبادة الله تعالى، والله أعلم». وينظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٧٧)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٧٦).

(٣) اسمها: عزة، كما في رواية عند مسلم (١٤٤٩/ ١٥)، وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ١٦١).

(٤) كُتب فوقها في «ي»: «خف». وفي «أ»: «بمخلّية». وكُتب بحاشية «ي»: «بضم الميم وإسكان الخاء المعجمة، أي: لست خلا لك بغير ضرة». وكُتب بحاشية «ن»: «أي: خالية». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢٥).

(٥) في «ك»، «ن»: «ذلكَ». وقال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٦٧): «والكاف في «ذلكِ» مكسورة؛ لأن الخطاب لمؤنَّث».

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «اسمها: دُرَّة، وأختها: عَزَّة». أي: أخت أم حبيبة ﷺ، كما تقدم.

(٧) ضُبط في «ي» بفتح الحاء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وقد سبق التعليق عليه في (كتاب الطهارة)، برقم (٢٩).

(٨) ضُبط في «ن» بفتح الراء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وهما لغتان. وينظر ما سيأتي في أول (كتاب الرضاع).

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «ثُويبة: أرضعت النبيَّ ﷺ قبل حَلِيمة السَّعْدية». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢٦).

(١٠) في «س»، «ي»، «ع»: «تعرضنَّ». وكُتب بحاشية «ن»: «على وزن: تضربن، يعني: تعرضن». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٧٠)، و«فتح الباري» (٩/ ١٤٤)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٣٠- ٣١، ٣٧، ٣٨).

(١١) أخرجه البخاري (٥١٠١) واللفظ له، ومسلم (١٤٤٩/ ١٥).

قَالَ عُرْوَةُ[١]: وَثُوَيْبَةُ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ، كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا، فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ[٢] بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حِيبَةٍ[٣]، قَالَ لَهُ: مَاذَا لَقِيتَ؟ قَالَ لَهُ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ خَيْرًا[٤]، غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ[٥] بِعَتَاقَتِي[٦] ثُوَيْبَةَ[٧].

«الْحِيبَةُ»: الْحَالَةُ، بِكَسْرِ الْحَاءِ.

٣١٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»[٨].

٣١٧- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «(إِنَّ أَحَقَّ)[٩] الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ[١٠] مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»[١١].

---

(١) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٥٨): «قوله: «قال عروة...» يوهم أنه من المتفق عليه، وليس كذلك، فهو من أفراد البخاري خاصة، كما قاله عبد الحقِّ في «الجمع بين الصحيحين». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٤١٠).

(٢) في «س»: «رآه».

(٣) في «ص»: «خيبة». وهو تصحيف، كما قال ابن الجوزي وغيره. ينظر: «فتح الباري» (٩/ ١٤٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ١٦٩)، و«كشف اللثام» (٥/ ٢٨٤). والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٤) ليس في «صحيح البخاري».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٤٥): «كذا في الأصول بحذف المفعول، وفي رواية الإسماعيلي: «لم ألق بعدكم رخاء». وعند عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري: «لم ألق بعدكم راحة». قال ابن بطال: سقط المفعول من رواية البخاري، ولا يستقيم الكلام إلا به». وينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ١٩٥)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٣١).

(٥) كُتب بحاشية «ي»: «يعني أنه سُقي الماء في النار في العُقد التي تلي أصل الإبهام». وينظر: «فتح الباري» (٩/ ١٤٥).

(٦) في حاشية «س»: «بعتق». وعليه: (خـ).

(٧) أخرجه البخاري (٥١٠١).

(٨) أخرجه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨/ ٣٣).

(٩) في «صحيح البخاري»: «أَحَقُّ».

(١٠) كُتب بحاشية «أ»: «بها... بيان». وبحاشية «م»: «بها».

(١١) أخرجه البخاري (٢٧٢١) واللفظ له، ومسلم (١٤١٨).

٣١٨- عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ[١] الشِّغَارِ[٢].

وَالشِّغَارُ[٣]: أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ[٤].

٣١٩- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ[٥] خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ[٦].

٣٢٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ[٧] حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»**. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: **«أَنْ تَسْكُتَ»**[٨].

٣٢١- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ[٩] رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ[١٠] فَطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ

---

(١) بعده في «ب»: «نكاح». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «بكسر الشين المعجمة والغين المعجمة، وأصله في اللغة: الرفع: يقال: شغر الكلب، إذا رفع رجله ليبول. وقيل: من الخلاء، كما فسَّره في الحديث». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ٢٠٠).

(٣) رُوي تفسير الشِّغار من قول نافع الراوي عن ابن عمر ﵄. أخرجه البخاري (٦٩٦٠)، ومسلم (١٤١٥/ ٥٨).

وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ١٨٩): «وكيف ما كان فهو تفسير صحيح موافق لما حكاه أهل اللسان، فإن كان من قول رسول الله ﷺ فهو المقصود، وإن كان من قول صحابي فمقبول».

(٤) أخرجه البخاري (٥١١٢)، ومسلم (١٤١٥/ ٥٧) واللفظ له.

(٥) بعده في «ع»: «فتح». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه البخاري (٤٢١٦)، ومسلم (١٤٠٧/ ٣٠) واللفظ له.

(٧) كُتب بحاشية «ي»: «**الأيم**: كل امرأة لا زوج لها، سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، لكن المراد هنا الثيب التي هي بإزاء البكر، كما ورد في الحديث». ونحوه بحاشيتي «ن»، «أ». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ٢٠٣).

(٨) أخرجه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «اسمها: تميمة بنت وهب بن عَتِيك -بفتح التاء المثناة من فوق، ويقال: بضمها- ويقال: اسمها: سُهَيْمَة، ويقال: عائشة، والله أعلم». ونحوه بحاشيتي «ي»، «أ». وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٧٠)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢٣٣)، و«هدي الساري» (ص٣٢٤)، و«الإصابة» (١٣/ ٢٢٠).

(١٠) ليس في «ع»، «صحيح مسلم».

الزَّبيرِ[١]، وَإِنَّمَا مَعَهُ[٢] مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ[٣]، فَتبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: «**أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي[٤] عُسَيْلَتَهُ[٥]، وَيَذُوقَ[٦] عُسَيْلَتَكِ**».

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟![٧][٨].

٣٢٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ[٩]، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ[١٠] أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ.

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[١١].

---

(١) في «ع»: «الزُّبير». وكُتب بحاشية «ي»: «الزَّبير: بفتح الزاء لا غير، وكسر الباء، وأبوه اسمه: باطا، وقيل: باطيا، وهو صحابي، وأبوه قُتل يهوديًّا في غزوة بني قريظة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٩٥)، و«الإصابة» (٤/ ٢٥٨).

بعده في «س»: «هذبة».

كُتب بحاشية «ي»: «هدبة: بضم الهاء وإسكان الدال، وهي طرفه الذي لم ينسج، شبَّهوها بهدب العين».

وكُتب بحاشية «ن»: «هدب الثوب، وهدبته، وهدابه: طرفه، وأرادت أن متاعه رخو مثل طرف الثوب، لا يُغني عنها شيئًا، والله سبحانه وتعالى أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٢)، و«إحكام الأحكام» (٢/ ١٩٢)، و«النكت» للزركشي (ص٢٧٦).

بعده في «ص»: «من». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

كُتب بحاشية «ي»: «عسيلته: تصغير: عسلته، كنَّى بها عن الجماع، شبَّه لذته بلذة العسل وحلاوته». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٣).

بعده في «ص»: «من». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

أخرجه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣/ ١١١) واللفظ له.

كُتب بحاشية «ب»: «قال الحميدي: وفي حديث معمر وغيره: «ألَا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ! وما يزيد رسولُ الله ﷺ على التبسم». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٤/ ٣٢). وينظر: «صحيح البخاري» (٦٠٨٤)، و«كشف اللثام» (٥/ ٣٤٤).

(٩) ليس في «س»، وفي «ع»: «ثم قسم».

(١٠) بعده في «ي»، «ب»: «على البكر».

(١١) أخرجه البخاري (٥٢١٤) واللفظ له، ومسلم (١٤٦١).

٣٢٣- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ**(١) **إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنَّهُ**(٢) **إِنْ يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ**(٣) **يَضُرَّهُ**(٤) **الشَّيْطَانُ**(٥) **أَبَدًا**»(٦).

٣٢٤- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ**». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ(٧): يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمْوَ؟ قَالَ: «**الْحَمْوُ الْمَوْتُ**»(٨).

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ(٩) يَقُولُ: الْحَمْوُ: أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ، ابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِ(١٠).

بابُ الصَّداق

٣٢٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَعْتَقَ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا

---

(١) في «ي»، «ك»، «ن»: «أحدكم». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، وبالوجهين في روايات «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم».

(٢) في «س»، «فإنهما».

(٣) في «ص»: «لن». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٤) في «س»: «يضرُّه». والمثبت من «ي»، «صحيح مسلم»، وبدون ضبط في بقية النسخ، وفي «صحيح البخاري» بفتح الراء وضمها. وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ١٩٣)، و«إرشاد الساري» (٥/ ٢٩٣).

(٥) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «شَيْطَانٌ».

(٦) أخرجه البخاري (٦٣٨٨، ٧٣٩٦)، ومسلم (١٤٣٤).

(٧) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٢٩٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢٦٨)، و«فتح الباري» (٩/ ٣٣١).

(٨) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢/ ٢٠).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «اسم أبي الطاهر: أحمد بن عمرو بن السَّرْح، وابن وهب اسمه: عبد الله بن وهب بن مسلم، والليث هو ابن سعد، مصريون، والله أعلم». وينظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٥)، (١٦/ ٢٧٧)، (٢٤/ ٢٥٥).

(١٠) أخرجه مسلم (٢١٧٢/ ٢١).

(١١) أخرجه البخاري (٥٠٨٦)، ومسلم (١٣٦٥/ ٨٥).

٣٢٦- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ(١)، فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ. فَقَامَتْ(٢) طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ(٣): يَا رَسُولَ اللهِ، زَوِّجْنِيهَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. فَقَالَ: «**هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصْدِقُهَا(٤)؟**». فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِزَارَكَ(٥)، إِنْ أَعْطَيْتَهَا(٦) جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا**». قَالَ: مَا أَجِدُ. قَالَ: «**الْتَمِسْ(٧) وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**». فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، (فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟**». قَالَ: نَعَمْ)(٨). فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**زَوَّجْتُكَهَا بِمَا(٩) مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**»(١٠).

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «ذكر أبو الفرج بن الجوزي في «التلقيح» أن الواهبة نفسها للنبي ﷺ: أم شَريك الأَسَدية، واسمها: غُزَيَّة بنت جابر بن حَكِيم، وقيل: إنها خَوْلة بنت حَكِيم بن أُمَيَّة، وذكر فيمَن وهبت نفسها للنبي ﷺ: لَيْلَى بنت الحطيم، أخت قيس.

وذكر القولين الحافظ عبد الغني المؤلِّف رحمه الله في «الكمال» له، في «خَوْلة أم شَرِيك السُّلَمية من بني سُلَيْم امرأة ابن مظعون عثمان». وقال في كل واحدة منهما: إنها أم شَرِيك، واسم الأَسَدية: غُزَيَّة، ويقال: غُزَيْلة، ويقال: إنها أنصارية، ويقال: إنها من دَوْس، ويقال: بنت دُودان، ويقال: بنت الأَعْجم، والله أعلم». وهو في «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٢٦)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٢/ ٥٦، ٨٩). وينظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٦٦٨)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٤/ ٦٦٤)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٠٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٥/ ٣٦٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢٨٥)، و«توضيح المشتبه» (٦/ ٤٢٦)، و«الإصابة» (١٤/ ٧٣).

(٢) بعده في «س»، «ع»: «قيامًا».

(٣) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٠٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢٨٦)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٠٧).

(٤) بعده في «ك»، «ع»: «**إياه**».

(٥) في «ك»: «**إزارُك**» بالرفع، والمثبت بالنصب من «ي»، «ع»، وبدون ضبط في بقية النسخ. وينظر: «رياض الأفهام» للفاكهاني (٤/ ٦٥٠- ٦٥١)، و«العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٢٠١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢٨٧)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٠٧).

(٦) بعده في «م»: «**إياه**».

(٧) في «ك»، «م»، «أ»، «ب»: «**فالتمس**». والمثبت من «س»، «ي»، «ص»، «ن»، «ع»، «جامع الترمذي».

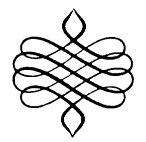
(٨) زيادة من «ن»، «جامع الترمذي»، وزاد: «سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا. لِسُوَرٍ سَمَّاهَا».

(٩) في «ي»: «**على ما**».

(١٠) أخرجه البخاري (٥٠٣٠، ٥١٣٥)، ومسلم (١٤٢٥) بنحوه.

وقد ساق ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٢٨٥) ألفاظ البخاري ومسلم، ثم قال: «ومقصودي بإيرادي الحديث من «الصحيحين» أن سياق المصنِّف له باللفظ المذكور لم أجدها فيهما ولا في أحدهما». واللفظ المذكور هو لفظ الترمذي (١١١٤)، وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٦٤٢).

٣٢٧- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **رَأَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَعَلَيْهِ رَدْعُ**(١) **زَعْفَرَانٍ**(٢)، **فَقَالَ النَّبِيُّ** ﷺ: «**مَهْيَمْ**(٣)**؟**». **فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً. قَالَ: «مَا أَصْدَقْتَهَا؟». قَالَ: (وَزْنَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ)**(٤)**. قَالَ: «(فَبَارَكَ اللهُ لَكَ)**(٥)**، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»**(٦).



(١) كُتب بحاشية «ن»: «الرَّدْعُ -بالحروف المهملات-: أثر الزعفران. ومَهْيم: معناه: ما أمرك، والنواة: خمسة دراهم، وقيل: لما قيمته خمسة دراهم، وقيل غير ذلك، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم». ونحوه بحاشية «أ»، وذكره في «ي» وعليه: (خـ) بعد الحديث مختصرًا، دون ذكر معنى «مَهْيم»، وفيه: «أثر الزعفران ولونه».

(٢) قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٣١٢): «وهذه اللفظة -أعني: «الرَّدْع»- لم أرها في «الصحيحين»، وإنما رواه البخاري في أول البيوع بلفظ: «وعليه وَضَرٌ [من] صفرة». وكذا رواه في «باب: كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه»، وذكر في أولهما أنه عليه الصلاةُ والسلامُ آخى بينه وبين سعد بن الرَّبيع، ورواه في النكاح، في «باب الصفرة للمتزوِّج»، وفي «باب كيف يدعى له» بلفظ: «أثر صُفْرة».

وكذا رواه مسلم، قال النووي في «شرح مسلم»: «أثر صُفْرة». وفي غير كتاب مسلم: «رأى عليه صُفْرة». وفي رواية: «رَدْعٌ من زعفران». قال: والرَّدْع: أثر الطيب». والزيادة من «صحيح البخاري». وينظر: «صحيح البخاري» (٣٧٨١، ٥١٥٣، ٥١٥٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ٢١٦).

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «مهيم: كلمة يستفهم بها عن حال الشخص، معناها: ما وراءك». وكُتب بحاشية «ب»: «أي: ما أمرك؟ أو ما هذا الذي أرى بك؟ ذكره أبو عُبيد». وينظر: «غريب الحديث» (١/ ٤١٤)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٥/ ١٢٥).

(٤) في «ع»: «نواةً من ذهب». وكُتب بحاشية «ب» -وعليه: (خـ)-: «ذهبًا».

(٥) ليس في «سنن أبي داود». وهي في «صحيح مسلم» في سياق آخر، كما سبق.

(٦) أخرجه البخاري (٢٠٤٩)، ومسلم (١٤٢٧/ ٧٩) بنحوه، واللفظ المذكور هو لفظ أبي داود (٢١٠٩).

كِتَابُ الطَّلَاقِ

٣٢٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّهُ طَلَّقَ (امْرَأَةً لَهُ)[١] وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ ﵁ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، (فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ)[٢]: «**لِيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، (ثُمَّ تَحِيضَ)[٣] فَتَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا[٤] قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ، كَمَا أَمَرَ اللهُ ﷿**»[٥].

وَفِي لَفْظٍ: «**حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا**»

وَفِي لَفْظٍ: فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللهِ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ﵂، أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ -وَفِي رِوَايَةٍ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا - فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ

في «س»، «صحيح البخاري»: «امْرَأَتَهُ».

في «س»: «فقال».

في «ص»: «فتحيضَ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري». وضُبط «تحيض» في «م»، «ع» بالرفع، وفي «ن» بالرفع والنصب، وكُتب عليه: «معًا».

بعده في «صحيح البخاري»: «طَاهِرًا».

أخرجه البخاري (٤٩٠٨) واللفظ له، ومسلم (١٤٧١/ ١).

بعده في «صحيح مسلم»: «أُخْرَى».

أخرجه مسلم (١٤٧١/ ٤).

في «س»، «ع»، «صحيح مسلم»: «أمره».

أخرجه مسلم (١٤٧١/ ٤).

كُتب بحاشية «أ»: «وفي لفظ لمسلم: «ثم ليطلقها طاهرًا وحاملًا...» بلغ». ينظر: «صحيح مسلم» (١٤٧١/ ٥)، وفيه: «أَوْ حَامِلًا».

أخرجه مسلم (١٤٨٠/ ٣٨).

ضُبط في «ن» بضم اللام وفتحها، وكُتب فوقه: «معًا». وكذا ضُبط بالوجهين في «صحيح مسلم». وقال ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (٢/ ٢٠٥): «يحتمل أن يكون مرفوعًا، ويكون الوكيل هو المرسِل، ويحتمل أن يكون منصوبًا؛ ويكون الوكيل هو المرسَل». =

عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ. فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «**لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ**». وَفِي لَفْظٍ: «**وَلَا سُكْنَى**»[(١)]. فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ[(٢)]، ثُمَّ قَالَ: «**تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عِنْدَ**[(٣)] **ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي**».

قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ**[(٤)]، **وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ**». فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**انْكِحِي أُسَامَةَ**». فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاغْتَبَطْتُ[(٥)][(٦)].

بَابُ الْعِدَّةِ

٣٣٠- عَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ رضي الله عنها، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ رضي الله عنه -وَهُوَ فِي[(٧)]

= وكُتب بحاشية «ن»: «اسم الوكيل: عَيَّاش بن أبي رَبيعة، كذا جاء مصرحًا به في «مسند الإمام أحمد» رحمه الله». ونحوه بحاشية «أ». وهو في «المسند» (٢٧٩٦١، ٢٧٩٧٥). وصُرح به أيضًا في «صحيح مسلم» (١٤٨٠/ ٤٨). وينظر: «النكت» للزركشي (ص٢٨٢- ٢٨٣).

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠/ ٣٧).

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «اسم أم شَريك: غَزِيَّة، وقيل: غُزَيَّة، وقيل: غُزَيْلة، قيل: إن النبيَّ ﷺ تزوَّجها، ولا يصح، ذكَره ابن عبد البر، وقيل: هي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ». وهو في «الاستيعاب» (٤/ ١٨٨٨).

(٣) بعده في «ص»: «بيت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «قيل: معناه: كثرة الضرب، وقيل: كثرة السفر، وقيل: التأديب من غير ضرب». ونحوه بحاشية «أ».

(٥) بعده في «ك»، «م»، «ن»، «صحيح مسلم»: «بِهِ». وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٩٨): «اغتبَطت: هو بفتح التاء والباء، وفي بعض النسخ: «واغتبَطت به». ولم تقع لفظة: «به» في أكثر النسخ».

(٦) أخرجه مسلم (١٤٨٠/ ٣٦).

قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٥٩): «الحديث هو بهذه السياقة من أفراد مسلم، وأما البخاري فذكر فيه قصة انتقالها».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٤٧٨): «هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعدِّدة عنها، ولم أرها في البخاري، وإنما ترجم لها كما ترى، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة إليها، ووهم صاحب «العمدة» فأورد حديثها بطوله في المتفق». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٤٤٩- ٤٥٠، ٤٥٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٣٥٠).

(٧) في «س»: «من».

بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا- فَتُوُفِّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ[١] أَنْ وَضَعَتْ[٢] حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ[٣] مِنْ نِفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ[٤] بْنُ بَعْكَكٍ -رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ- فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً، لَعَلَّكِ (تُرَجِّينَ النِّكَاحَ)[٥]، وَاللهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ[٦] أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ[٧]. قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي

---

(١) في «ص»: «تلبث». وفي «أ» بالياء والتاء. والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم». وكُتب بحاشية «ن»: «لم تنشب، أي: لم تلبث».

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «قيل: وضعت بعده بخمس وعشرين ليلة، وقيل: أقل من ذلك، والله أعلم». وكُتب بحاشية «ب»: «قيل: إنه مات عنها ولها سبعة أشهر». وينظر: «فتح الباري» (٩/ ٤٧٣)، و«كشف اللثام» (٥/ ٤٦٣- ٤٦٤).

(٣) في «ص»: «تعدت». وكُتب فوقه في «ب»: «أي: خلصت».

وكُتب بحاشية «ن»: «من «المطالع»: تعلَّت، أي: انقطع دمها وطهرت، وأصله عندهم الواو، وكذا ذكره صاحب «العين». قال الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن البعلبكي: وصاحب «الصحاح» أيضًا ذكره في «عول». قال ابن قرقول: فكأنه من العلو، أي: تتعالى عن حالتها من المرض، قال: وقد تكون من العَلَل الذي هو العود إلى الشرب، كأنها عادت إلى صحتها، أي: من العلة، أي: انسلبت من علتها، كتَحَوَّب وتَأَثَّم، إذا انسلب من ذلك وطرحه عن نفسه». واقتصر في حاشية «أ» على ذكر أوله. وينظر: «العين» (٢/ ٢٤٧)، و«الصحاح» (٦/ ٢٤٣٧) -ذكره في: «علا»- و«مطالع الأنوار» (٤/ ٤٣٦).

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح السين المهملة، بعكك: بالباء الموحدة والعين المهملة وكافين الأولى مفتوحة، واسم أبي السنابل: عمر، وقيل: حبَّة، بالباء الموحدة. وقيل: بالنون». وكُتب بحاشية «ن»: «اسم أبي السنابل: لَبِيد، وقيل: حَبَّة، وقيل: عمرو، والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١١٠)، و«الإصابة» (١٢/ ٣٢١).

وفي «الإصابة»: «وقيل: لَبِيدُ ربِّه، بالإضافة». ووقع في حاشية «ي»: «عمر». والذي في المصادر: «عمرو». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٣٧٩- ٣٨١)، و«كشف اللثام» (٥/ ٤٦٦).

(٥) في «س»: «تزينين للنكاح».

(٦) في «ك»، «ع»: «أربعةَ». والمثبت من «ي»، «ن»، «صحيح مسلم»، وبدون ضبط في بقية النسخ. وبالنصب على حكاية التلاوة، كما في «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٢٢٥- ٢٢٦).

(٧) في «ك»، «م»، «ن» وعليه: «صح»، «أ»، «ب»، «ع»: «وعشرًا». والمثبت من «ي»، «صحيح مسلم».

بِالتَّزْوِيجِ[١] إِنْ بَدَا لِي.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعَتْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا[٢]، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ[٣].

٣٣١- عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَ حَمِيمٌ[٤] لِأُمِّ حَبِيبَةَ ﵂، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُحِدَّ[٥] فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»**[٦].

«الْحَمِيمُ»: الْقَرَابَةُ.

٣٣٢- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهُرَتْ، نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ[٧] أَوْ أَظْفَارٍ»**[٨].

---

(١) في «ع»، «صحيح مسلم»: «بالتزوج».
وضُبط في «ب»: «تَرَجِّينَ». وفي «ع»: «ترجين». وينظر: «إرشاد الساري» (٦/ ٢٦٢).

(٢) بعده في «ص»: «نفاسها». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه البخاري معلقًا (٣٩٩١)، ومسلم (١٤٨٤) واللفظ له.

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «الذي تُوفي هو أبوها أبو سفيان صخر بن حرب، والله أعلم». ونحوه بحاشية «أ». وينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٣٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٣٨٩).

(٥) بعده في «أ»: «**على ميت**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه البخاري (١٢٨٠)، ومسلم (١٤٨٦) واللفظ له.

(٧) كُتب بحاشية «ي»: «بضم النون، قطعة من الشيء، أو الشيء اليسير، والقسط: بضم القاف، ويقال فيه: كست، وهو نوع من البخور معروف، وكذلك الأظفار».
وكُتب بحاشية «ن»: «القسط -ويقال: كسط-: عود معروف، ومعناه: التبخر بهما، وقيل: بل يسحقان ويذران في الماء». ونحوه بحاشية «أ». وينظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ١٧٢)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٨٠- ١٨١).

(٨) أخرجه البخاري (٣١٣)، ومسلم (٩٣٨) واللفظ له.

«الْعَصْبُ»: ثِيَابٌ مِنَ الْيَمَنِ، فِيهَا بَيَاضٌ وَسَوَادٌ[١].

٣٣٣- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدِ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا[٢]، أَفَنَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا» -مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا- كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةَ[٣] أَشْهُرٍ وَعَشْرًا[٤]، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعَرَةِ[٥] عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ».

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «وهي برود من اليمن يُعصب غزلها ثم يصبغ معصوبًا ثم ينسج». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١١٨).

(٢) ضُبط في «ي»، «ن» بفتح النون وضمها، وعليه في «ن»: «معًا». وضُبط في «ع» بضمها. والضبط المثبت من «صحيح البخاري».

وكُتب بحاشية «ي»: «عينُها: وجاء: عيناها. ونكحلها: بضم الحاء».

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ١٨٩): «اشتكت عينها»: بالرفع على الفاعلية، وعليه اقتصر النووي في «شرح مسلم»، ونسبت الشكاية إلى نفس العين مجازًا، ويؤيِّده رواية مسلم: «اشتكت عيناها» بلفظ التثنية، ويجوز النصب -وهو الذي في اليونينية- على أن الفاعل ضمير مستتر في «اشتكت»، وهي المرأة، ورجَّحه المنذري، وقال الحريري: إنه الصواب، وإن الرفع لحن. قال في «درة الغوَّاص»: لا يقال: اشتكت عين فلان، والصواب أن يقال: اشتكى فلان عينه؛ لأنه هو المشتكي لا هي. انتهى. وردَّ عليه برواية التثنية المذكورة، إلا أن يجيب بأنه على لغة مَن يعرب المثنى في الأحوال الثلاث بحركات مقدَّرة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١١٣- ١١٤)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٤٦).

(٣) ضُبط في «ن» بالرفع والنصب. وضُبط في «ي»، «ك» بالرفع. قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ١٨٩): «أربعة أشهر وعشرًا» بالنصب على حكاية لفظ القرآن العظيم، ولبعضهم وهو الذي في اليونينية الرفع على الأصل».

(٤) في «ي»، «ك»، «ع»، «صحيح مسلم»: «وعشر». وضُبط في «ن» بالنصب والرفع، وصحَّحه، وكُتب فوقه: «معًا». وفيه الوجهان المتقدمان في «أربعة».

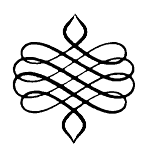
(٥) كُتب بحاشية «ن»: «في معنى رميها بالبعرة وجهان:

أحدهما: أنها رمت بالعدة وراء ظهرها رميها بالبعرة.

والثاني: أن ما قاسته من المشقة في مدة العدة وسوء الحال هين كالبعرة لما يوجبه كرم العشرة والصحبة والمراعاة، والله أعلم».

فَقَالَتْ زَيْنَبُ ﵂: كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا[١] وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ -حِمَارٍ، أَوْ شَاةٍ، أَوْ طَيْرٍ- فَتَفْتَضُّ[٢] بِهِ، فَقَلَّمَا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعَرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ[٣].

«الْحِفْشُ»: الْبَيْتُ الصَّغِيرُ. (وَ«تَفْتَضُّ»: تَدْلُكُ بِهِ جَسَدَهَا)[٤].



(١) كُتب بحاشية «ي»: «الحفش: بكسر الحاء المهملة والفاء الساكنة والشين المعجمة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١١٤).

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «تفتض: بالفاء والتاء والضاد، قيل: أنها تكسر ما بها من العدة بطائر تمسح به فرجها، فلا يكاد يعيش، ثم تفتض، أي: تغتسل، والافتضاض: غسل الوسخ حتى تنقي وتبقى كالفضة. وقال الأخفش: تتنضف وتنقى من الدرن. ورُوي عن الشافعي أنه قال: تقبص: بالقاف والصاد المهملة والباء الموحدة، وهو القبض بأطراف الأصابع». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٣٦، ٥٣٣٧)، ومسلم (١٤٨٨، ١٤٨٩) واللفظ له.

(٤) ليس في «س».

كِتَابُ اللِّعَانِ

٣٣٤- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ[١] قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ[٢] لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ[٣] عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ! قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدِ ابْتُلِيتُ بِهِ. فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ...﴾[٤]، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَظَهُ وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَ[٥]: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ[٦]، مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَظَهَا وَأَخْبَرَهَا[٧] أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنَّهُ لَكَاذِبٌ.

فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا[٨].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «هو عاصم بن عدي».

والصحيح أنه: هلال بن أُمَيَّة بن عامر بن قيس. ينظر: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٤٧٧)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٥٢- ١٣٥٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٤٢٣- ٤٢٥)، و«فتح الباري» (٩/ ٤٤٧- ٤٤٨)، و«كشف اللثام» (٥/ ٥٢٣).

(٢) ليس في «س»، «م»، وفي «ع»: «إن». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) هي: خَوْلَة بنت قيس بن مِحْصَن. ينظر المصادر السابقة.

(٤) سورة النور: ٦.

(٥) في «ب»، «صحيح مسلم»: «قال». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «ب» وعليه: (خ).

(٦) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٧) كُتب بحاشية «أ»: «وذكرها».

(٨) أخرجه مسلم (١٤٩٣).

ثُمَّ قَالَ: «اللهُ[(١)] يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». ثَلَاثًا[(٢)].

وَفِي لَفْظٍ: «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ[(٣)] أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا»[(٤)].

٣٣٥- وَعَنْهُ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا[(٥)] رَمَى امْرَأَتَهُ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ[(٦)] رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَلَاعَنَا كَمَا قَالَ اللهُ ﷻ، ثُمَّ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ[(٧)].

٣٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ[(٨)] مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي[(٩)] وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَا! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ[(١٠)] إِبِلٍ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟». قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ[(١١)]؟». قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا. قَالَ:

---

(١) في «س»: «إن الله».

(٢) أخرجه البخاري (٥٣١١، ٥٣١٢) واللفظ له، ومسلم (١٤٩٣/ ٦).

(٣) في «صحيح مسلم»: «فَذَاكَ».

(٤) أخرجه البخاري (٥٣٥٠)، ومسلم (١٤٩٣/ ٥) واللفظ له.

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الرجل: [ضمضم] بن قتادة، ذكره ابن بشكوال». ولم نقف عليه في «غوامض الأسماء المبهمة». وفي الحاشية: «ضمضمة». والتصويب من المصادر، وينظر الحديث التالي.

(٦) في «س»: «زمن».

(٧) أخرجه البخاري (٤٧٤٨) واللفظ له، ومسلم (١٤٩٤/ ٨).

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الرجل: [ضمضم] بن قتادة، ذكره ابن بشكوال». ونحوه بحاشية «أ». وهو في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٨١)، وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٤٥٢)، و«الإصابة» (٥/ ٣٥٩)، وفي الحاشية: «ضمضمة». والمثبت كما في المصادر.

(٩) لا يُوقف على اسم هذه المرأة وابنها. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٦٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٤٥٢)، و«فتح الباري» (٩/ ٤٤٣)، و«كشف اللثام» (٥/ ٥٦١).

(١٠) ليس في «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «ب»، «ع». والمثبت من «م»، «ن»، «أ»، بين الأسطر في «ب» -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم».

(١١) كُتب بحاشية «ي»: «الأورق: الذي فيه سواد ليس بصافٍ، ومنه قيل للرماد: أورق. وللحمامة: ورقاء. وجمعه: وُرْق. ومعنى [«نزعه»]: شبهه واجتذبه إليه وأظهر لونه عليه. [وأصل] النزع: الجذب؛ يقال: =

«فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ[١]؟». قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالَ: «**وَهَذَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ**[٢]»[٣].

٣٣٧- عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتِ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ﵄ فِي غُلَامٍ[٤]، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ[٥]، هَذَا ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ[٦]! وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ! فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (إِلَى شَبَهِهِ)[٧]، فَرَأَى شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةَ، فَقَالَ: «**هُوَ لَكَ يَا (عَبْدُ بْنَ)**[٨] **زَمْعَةَ؛ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ**[٩] **الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ**». فَلَمْ تَرَهُ[١٠] سَوْدَةُ قَطُّ[١١].

= منه نزع الولد لأبيه، [ونزعه] أبوه، ونزعه إليه، والمراد بالعرق [هنا: الأصل] من النسب، تشبيهًا بعرق الثمرة، ومن [قولهم:] فلان مُعَرَّق في النسب والحَسَب وفي [اللؤم والكرم]». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ١٣٣- ١٣٤).

وكُتب بحاشية «ن»: «الأورق: الذي لونه بين السواد والغبرة، ومنه قيل للرماد: أورق». ونحوه بحاشية «أ».

(١) في «ي»، «ب»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «ذاك».

(٢) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠/ ١٨) واللفظ له.

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الغلام: عبد الرحمن». وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٧٦)، و«العدة في شرح العمدة» لابن العطار (٣/ ١٣٦٥).

(٥) بعده في «م»: «إن».

(٦) في «س» -في الموضعين-: «شبْهه». قال ابن فرحون في «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٢٥٦): «يقال: «شبه» بتحريك الباء وسكونها، وهما بمعنًى».

(٧) ليس في «س».

(٨) ضبطهما في «ن» بفتح الدال والنون وضمهما، وعليهما: «معًا». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٢٣٨): «برفع «عبد» ونصبه، ونصب «ابن» كذا في الفرع، وقال البرماوي: ينبغي أن يقرأ برفع «عبد» فقط؛ لأنه علم، ونصب «ابن» دائمًا على الأكثر، فقد قال في «التسهيل»: فربما ضم «ابن» اتباعًا». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٢٥٦)، و«النكت» للزركشي (ص٢٩٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٤٦٢).

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «قال العلماء: العاهر: الزاني، ومعنى: له الحَجَر، أي: الخيبة، ولا حق له في الولد». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٣٧)، و«النكت» للزركشي (ص٢٩٣).

(١٠) في «س»: «ير».

(١١) أخرجه البخاري (٢٢١٨) واللفظ له، ومسلم (١٤٥٧).

٣٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ[١]، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا[٢] نَظَرَ آنِفًا[٣] إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ!»[٤].

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ مُجَزِّزٌ[٥] قَائِفًا[٦].

٣٣٩- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ (لِرَسُولِ اللهِ)[٧] ﷺ فَقَالَ: «وَلِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟ -وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ- **فَإِنَّهُ لَيْسَتْ[٨] نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ[٩]**

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «أساريرُ وجهه: هي الخطوط التي في الجبهة، مثل التكسير، واحدها: سِر وسُرُر، وجمعه: أسرار، وجمع الجمع: أسارير، وقال الأصمعي: الخطوط التي في الكف مثلها». وبعضه بحاشية «أ». وكتبها في «م» في المتن بعد الحديث.

وكُتب بحاشية «ي»: «تبرق -بفتح التاء وضم الراء-: تضيء وتستنير من الفرح والسرور. أسارير: وهي الخطوط...» بنحو ما في حاشية «ن». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠/ ٤٠).

(٢) في «س»: «مجزرًا». وفي «ص»، «م»: «محرزًا». وفي «أ»: «محززًا». والمثبت من «ي»، «ك»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

وكُتب بحاشية «ي»: «ومُجَزِّز، كما هو مضبوط هو الصحيح المشهور، وحكى القاضي عن جماعة أنه بفتح الزاي الأولى، ويُروى أنه بالحاء المهملة ساكنة وراء مهملة، والصواب الأول، والله أعلم».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٤٠): «وأمَّا مجزز: فبميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشدَّدة مكسورة ثم زاي أخرى، هذا هو الصحيح المشهور، وحكى القاضي عن الدارقطني وعبد الغني أنهما حكيا عن ابن جُريج أنه بفتح الزاي الأولى، وعن ابن عبد البر وأبي علي الغسَّاني أن ابن جُريج قال: إنه محرز -بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء- والصواب الأول». وينظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢٠٦٤- ٢٠٦٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٢١٨).

(٣) ليس في «ص».

(٤) أخرجه البخاري (٦٧٧٠)، ومسلم (١٤٥٩/ ٣٨) واللفظ له.

(٥) في «س»: «مجزر». وفي «ص»: «محرزًا». وفي «أ»، «ب»: «محرز». والمثبت من «ي»، «ك»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه مسلم (١٤٥٩/ ٤٠).

(٧) في «صحيح مسلم»: «عِنْدَ رَسُولِ اللهِ».

(٨) كُتب بحاشية «ن» -مصححًا وعليه: (خـ)-: «ليس».

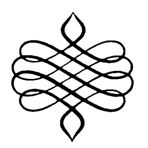
(٩) في «ي»، حاشية «س» -وعليه: (خ)-: «منفوسة».

إِلَّا اللهُ خَالِقُهَا»[١].

٣٤٠- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ[٢][٣]، لَوْ[٤] كَانَ شَيْئًا[٥] يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ[٦].

٣٤١- عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ، وَمَنِ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوَّ[٧] اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ[٨] عَلَيْهِ».

(كَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ[٩]، وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ[١٠])[١١].



(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٩)، ومسلم (١٤٣٨/ ١٣٢) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠/ ١٣٦) واللفظ له.

(٣) بعده في «صحيح مسلم»: «قَالَ سُفْيَانُ:». وهو سفيان بن عُيينة، راوي الحديث عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر ﷺ. وهذه الجملة تفرَّد بها مسلم. ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٣٠٥)، و«كشف اللثام» (٥/ ٥٩٦).

(٤) في «ك»، «ص»، «م»: «ولو».

(٥) في «ك»، «ص»، «م»، «أ»، «ب»، «ع»: «شيء». والمثبت من «س»، «ي»، «ن»، «صحيح مسلم».

(٦) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٠٥- ٣٠٦): «هذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطًا، وأوهم كلام صاحب «العمدة» ومَن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك؛ فإني تتبَّعته من «المسانيد» فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة». وهكذا ذكرها المصنِّف في «عمدة الأحكام الكبرى» (٦٧٠)، وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ٢٢٤).

(٧) ضُبط في «ي» بالرفع والنصب، وكُتب عليه: «معًا»، وكُتب بحاشيتها: «النصب أفصح على النداء، والرفع على الابتداء، أي: هو عدو الله». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٥١).

(٨) في «س»، «ص»: «جار». وكُتب بحاشية «ي»: «وحار، أي: رجع، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰٓ﴾ [الانشقاق: ١٤]». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٥٠).

(٩) أخرجه مسلم (٦١).

(١٠) أخرجه البخاري (٣٥٠٨).

(١١) ليس في «س».

كِتَابُ الرَّضَاعِ[1]

٣٤٢- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ[2]: «**لَا تَحِلُّ لِي؛ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ[3] مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ[4]**»[5].

٣٤٣- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ**»[6].

٣٤٤- وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ[7] اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَمَا أُنْزِلَ[8]

---

(١) ضُبط في «ي»، «ن» بفتح الراء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشية «ن»: «الرضاع: بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح، والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٤)، و«رياض الأفهام» للفاكهي (٥/ ٩٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٧).

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «بنت حمزة هذه اسمها: أُمامة، ويقال: عُمارة، ذكرهما ابن الجوزي في «التلقيح». والقول الأول هو الصحيح، والثاني غلط، ولم يذكر أحد في أسماء بناته: عُمارة، وإنما عُمارة ويعلى ابناه، وبهما كان يكنى، فأما عُمارة فمات رسولُ الله ﷺ وله أعوام، ومات عن غير عقب، وأما يعلى فوُلد له خمسة بنين وماتوا عن غير عقب، ولم يبق لحمزة رضي الله عنه عقب، وله من البنات: أُمامة، وقيل: أمة الله، وقيل: [أم أبيها]، وهي التي أخرجها عليٌّ من مكة، وأم الفضل وهي التي حاكمت في الولاء، وفاطمة، وهي إحدى الفواطم اللاتي قسمت الحلة خُمُرًا بينهن، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم». وهو في «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٢٨، ٢٣٤). وكُتب بحاشية «أ»: «اسمها: أُمامة». وينظر: «الوافي بالوفيات» (٩/ ٢١٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٨)، و«الإصابة» (١٤/ ١٠٠). وفي الحاشية: «أم ابنها». والتصويب من المصادر، وينظر ما سيأتي برقم (٣٤٧).

(٣) في «س»، «ع»: «**الرضاعة**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري». وضُبط في «ن» بفتح الراء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٤) ضُبط في «ن» بفتح الراء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٤٥) واللفظ له، ومسلم (١٤٤٧).

(٦) أخرجه البخاري (٢٦٤٦) واللفظ له، ومسلم (١٤٤٤).

(٧) كُتب بحاشية «ي»: «القعيس: مصغرٌ، وكنيته: أبو الجعد أيضًا». ووقع في الحاشية: «القعيص» بالصاد، ولم نقف عليه في المصادر.

(٨) في «أ»، «صحيح البخاري»: «نَزَلَ».

الْحِجَابُ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لَا آذَنُ لَهُ، حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ! فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَتُهُ! قَالَ: «**ائْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمُّكِ، تَرِبَتْ**[١] **يَمِينُكِ**».

قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرِّمُوا مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ[٢].

وَفِي لَفْظٍ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَلَمْ آذَنْ لَهُ، فَقَالَ: أَتَحْتَجِبِينَ مِنِّي، وَأَنَا عَمُّكِ؟ فَقُلْتُ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي بِلَبَنِ أَخِي. قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ: «**صَدَقَ أَفْلَحُ، ائْذَنِي لَهُ**»[٣].

(«**تَرِبَتْ يَمِينُكِ**»: أَيِ: افْتَقَرَتْ، وَالْعَرَبُ تَدْعُو عَلَى الرَّجُلِ وَلَا تُرِيدُ وُقُوعَ الْأَمْرِ بِهِ»)[٤].

٣٤٥- وَعَنْهَا ﵂ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ[٥]، فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، مَنْ هَذَا؟**». قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ. فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ؟ فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ**

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «**ترب**: إذا افتقر، وأترب: استغنى، وهو كلامٌ جارٍ على لسان العرب، وليس المراد حقيقة الدعاء، وقد سبق نحوه في «عَقْرَى حَلْقَى» في كتاب الحج». وينظر ما تقدم برقم (٢٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٦) واللفظ له، ومسلم (١٤٤٥/ ٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٤٤) واللفظ له، ومسلم (١٤٤٥/ ١٠).

(٤) زيادة من «س»، «ص»، «م». وذكرها في «ع» بعد الحديث، وكُتب في أولها: «لا خـ»، وفي آخرها: «خـ إلى».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٣٥): «قوله: «**تربت يداك**» أي: لصقتا بالتراب، وهي كناية عن الفقر، وهو خبر بمعنى الدعاء، لكن لا يراد به حقيقته، وبهذا جزم صاحب «العمدة». زاد غيره أن صدور ذلك من النبي ﷺ في حقِّ مسلم لا يُستجاب؛ لشرطه ذلك على ربِّه».

(٥) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٤٧): «لم أقف على اسمه، وأظنه ابنًا لأبي القُعَيْس، وغلط مَن قال: هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة؛ لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة، وكأنَّ أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي ﷺ فولدته، فلهذا قيل له: رضيع عائشة». وينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٩٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٢).

مِنَ الْمَجَاعَةِ[(١)]»[(٢)].

٣٤٦- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، فَجَاءَتْ أَمَةٌ[(٣)] سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: «وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا؟»[(٤)].

٣٤٧- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -يَعْنِي: مِنْ مَكَّةَ- فَتَبِعَتْهُمُ[(٥)] ابْنَةُ حَمْزَةَ[(٦)]، تُنَادِي: (يَا عَمِّ)[(٧)]، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ[(٨)] بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ: دُونَكِ ابْنَةَ[(٩)] عَمِّكِ فَاحْتَمِلِيهَا[(١٠)]. فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ ﷺ، فَقَالَ عَلِيٌّ:

---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «قال أبو عُبيد: معناه أن الذي إذا جاع يشبعه اللبن هو الصبي الرضيع، دون الكبير الذي يشبعه الطعام إذا جاع، والله أعلم». ينظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيد (١/ ٢٨٧)، و«فتح الباري» (٩/ ١٤٨)، و«كشف اللثام» (٦/ ٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٤٧) واللفظ له، ومسلم (١٤٥٥).

(٣) في «م»، «أ»، حاشية «س» -وعليه: (خـ)-، حاشية «ن» -مصححًا وعليه: (خ)-: «امرأة». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

ولا يُوقف على اسم هذه الأَمَة. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٣٩٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٣٠)، و«فتح الباري» (٦/ ٢١٩).

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٥٩).

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦١): «هو من أفراد البخاري، ولم يخرِّجه مسلم، بل لم يخرِّج في «صحيحه» عن عقبة بن الحارث شيئًا». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٧)، و«الإصابة» (٤/ ٤٢٧).

(٥) في «م»، «أ»، «ع»، حاشية «ن» مصححًا وعليه: (خ صح): «فاتَّبعتهم». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ص»، «ن» -وعليه: (خ)-، «ع»، «صحيح البخاري».

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «اسم ابنة حمزة هذه: أُمامة، وقيل: أمة الله، وقيل: [أم أبيها]، وهي التي عُرضت على النبي ﷺ ليتزوج بها، واللهُ سبحانه وتعالى أعلم». وفي الحاشية: «أم ابنها»، وينظر ما تقدم برقم (٣٤٢).

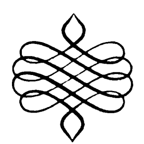
(٧) ليس في «ص». وفي «ي»، «صحيح البخاري»: «يَا عَمِّ يَا عَمِّ».

(٨) في «س»: «فأخذها». وفي «ع»: «وأخذ».

(٩) في «م»، «ن»، «ع»: «ابنةُ».

(١٠) في «ص»، «ب»: «فاحتملها». وفي «ي»، «ع»: «فاحتملتها». وفي «صحيح البخاري»: «حَمَلَتْهَا».

أَنَا أَحَقُّ بِهَا، وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي. وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي، وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي[1]. فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «**الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ**». وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «**أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ**». وَقَالَ لِجَعْفَرٍ: «**أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي**[2]». وَقَالَ لِزَيْدٍ: «**أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا**»[3].



---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «كان حمزة مواخيًا لزيد، آخى النبيُّ ﷺ بينهما، كذا جاء في مسند ابن عباس في أوله من «مسند الإمام أحمد» بإسنادٍ جيدٍ للحديث بعينه». وهو في «المسند» (٢٠٦٨).

(٢) ضُبط في «أ»: «**خُلُقي وخَلْقي**». وبدون ضبط في «ص»، «م». والضبط المثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ن»، «ب»، «ع». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٤٢٤): «**خَلْقي وخُلُقي**: بفتح الخاء في الأول وضمها في الثانية».

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٩، ٤٢٥١).

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦٢): «هذا الحديث بهذا السياق من أفراد البخاري وكذا عزاه إليه البيهقي في «سننه»، وعبد الحق في «الجمع بين الصحيحين»، والمزي في «الأطراف».

ووقع لصاحب «المنتقى»، ولابن الأثير في «جامع الأصول»، أنه من المتفق عليه، ومرادهما قصة صلح الحديبية منه، والمصنِّف اختصره، والبخاري ذكره في موضعين [من «صحيحه» مطولًا]». وينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ٥)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣/ ٦٣)، و«المنتقى» للمجد ابن تَيْمِيَّة (٢٩٧٣)، و«جامع الأصول» (٨/ ٣٤٦)، و«تحفة الأشراف» (٢/ ٣٨، رقم١٨٠٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٣٤). وما بين المعقوفين من «النكت» للزركشي (ص٢٩٩).

كِتَابُ الْقِصَاصِ

٣٤٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ**[1] **الزَّانِي، وَالنَّفْسُ**[2] **بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ**[3] **لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ**[4] **لِلْجَمَاعَةِ**»[5].

٣٤٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ**»[6].

٣٥٠- عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ﷺ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ[7] بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْبَرَ -وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ- فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ[8] قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ وَحُوَيِّصَةُ[9] ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: «**كَبِّرْ، كَبِّرْ**» -وَهُوَ أَحْدَثُ الْقَوْمِ- فَسَكَتَ، فَتَكَلَّمَا فَقَالَ: «**أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ**[10] **قَاتِلَكُمْ**». أَوْ:

---

(١) قال الزركشي في «النكت» (ص٣٠١): «يجوز رفعُه على خبر المبتدأ المحذوف، أي: أحدها. وجرُّه على البدل من «**امرئ مسلم**».

(٢) ضُبط في «ن» بضم السين وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٢٨٣-٢٨٥)، و«إرشاد الساري» (١٠/ ٤٩).

(٣) في «ن»: «**التارك**». وضُبط بضم الكاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٤) ضُبط في «ن» بضم القاف وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) واللفظ له.

(٦) أخرجه البخاري (٦٥٣٣)، ومسلم (١٦٧٨) واللفظ له.

(٧) ضُبط في «س»، «ي» بالتخفيف، وينظر ما سيأتي.

(٨) في «صحيح البخاري»: «دَمٍ».

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «يجوز في هذين الاسمين تشديد الياء [وتخفيفها]، لغتان مشهورتان، والتشديد أشهر». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٤٣)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٤٠٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٦٠)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٣٣).

(١٠) بعده في «ك»، «م»: «دم».

«صَاحِبَكُمْ؟». قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ، (وَلَمْ نَشْهَدْ)[١] وَلَمْ نَرَ؟ قَالَ: «فَتُبَرِّئُكُمْ يَهُودُ[٢] بِخَمْسِينَ[٣]». فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ[٤].

وَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ[٥]». قَالُوا: أَمْرٌ[٦] لَمْ نَشْهَدْ[٧] كَيْفَ نَحْلِفُ[٨]؟ قَالَ: «فَتُبَرِّئُكُمْ يَهُودُ[٩] بِأَيْمَانِ[١٠] خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ![١١].

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ[١٢] بْنِ عُبَيْدٍ: فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ[١٣] دَمَهُ، فَوَدَاهُ[١٤] بِمِئَةٍ[١٥] مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ[١٦].

---

(١) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «**يهود**: مرفوع غير منون؛ لأنه اسم مصروف للعلمية والتأنيث، لأنه اسم [للقبيلة] والطائفة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٤٧).

(٣) في «س»، «ي»، «ن»: «**بخمسين يمينًا**». وفي «ك»، «م»، «ع»: «**بأيمان خمسين**». وكُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**بأيمان**». وكُتب بحاشية «ب» -وعليه: (خ)-: «**بأيمان خمسين منهم**». والمثبت من «ص»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري»، وعليه: «صح».

(٤) أخرجه البخاري (٣١٧٣) واللفظ له، ومسلم (١٦٦٩/ ١).

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «الرُّمَّة: الحبل الذي يُشد به القاتل أو الأسير». ونحوه بحاشية «أ».

(٦) في «س»: «أمرًا».

(٧) في «س»، «ع»، «صحيح مسلم»: «نشهده». وفي «ص»: «يشهد».

(٨) كُتب في «ص» بالياء والنون.

(٩) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١٠) ضبطه في «ن» بالكسر وبتنوين كسر، وكُتب عليه: «معًا».

(١١) أخرجه البخاري (٦١٤٢، ٦١٤٣)، ومسلم (١٦٦٩/ ٢) واللفظ له.

(١٢) في «س»، «ع»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «سعد». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». وهو سعيد بن عُبيد الطائي الكوفي، ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٤٩).

(١٣) في «س»: «يَطُل».

(١٤) في «س»: «فودَّاه». وكُتب بحاشية «ي»: «بتخفيف الدال، أي: أعطى ديته». ونحوه بحاشية «ن»، وزاد: «يقال: وَدَيْتُ القتيل، أَدِيه ديةً: إذا أعطيت دِيَتَه، واتَّديْت: إذا أخذت ديته، والهاء فيها عوض من الواو، وجمعها: ديات». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٤٧).

(١٥) ليس في «ي». وفي «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «مِئَةً».

(١٦) أخرجه البخاري (٦٨٩٨)، ومسلم (١٦٦٩/ ٥).

٣٥١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، أَنَّ جَارِيَةً (وُجِدَ رَأْسُهَا)[(١)] مَرْضُوضًا[(٢)] بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكِ، فُلَانٌ، فُلَانٌ؟... حَتَّى ذُكِرَ يَهُودِيٌّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ[(٣)] رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ[(٤)].

وَلِمُسْلِمٍ، وَالنَّسَائِيِّ: عَنْ أَنَسٍ ﵁، أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ[(٥)]، فَأَقَادَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ[(٦)(٧)].

٣٥٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ ﷻ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَتَلَتْ هُذَيْلٌ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ كَانَ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ قَدْ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ[(٨)]، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ، حَرَامٌ لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى[(٩)] شَوْكُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى**[(١٠)]».

---

(١) في «س»: «وَجَدَ رَأْسَها».

(٢) في «ي»، «ك»، «ص»، «ن» مصححًا، «ب»، «م»: «مرضوخًا».

(٣) في «م»: «يرخض».

(٤) أخرجه البخاري (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢)، واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (٦٨٣).

(٥) بعده في «سنن النسائي»: «لَهَا». وكُتب بحاشية «ن»: «الأوضاح: حلي من فضة، قال الحربي: هي الخلاخيل، وقال الجوهري: حلي من الدراهم الصحاح، وقيل: حلي من حجارة، والله أعلم». ونحوه بحاشية «ي»، «أ». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٥٨).

(٦) بعده في «س»، «أ»، «ب»: «بها». وبعده في «ع»: «أوضاح: حلي».

(٧) أخرجه مسلم (١٦٧٢/ ١٥)، والنسائي (٤٧٤٠) واللفظ له.

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦٣): «هذه الرواية التي عزاها لمسلم ليست فيه بهذا اللفظ، وإنما لفظه: «فقتله رسولُ الله ﷺ بين حجرين». وهي بهذا اللفظ في البخاري أيضًا». وينظر: «صحيح البخاري» (٦٨٧٩).

(٨) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**القتل**».

(٩) بعده في «س»: «**خلَاها، ولا يُعْضَد**».

(١٠) في «س»: «**يَدي**». وضُبط في «ك» بالتشديد.

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ(١) - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اكْتُبُوا(٢) لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ**».

ثُمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ؛ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِلَّا الْإِذْخِرَ**»(٣).

٣٥٣- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ(٤) الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ﷺ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٍ، أَوْ أَمَةٍ. فَقَالَ: لَتَأْتِيَنَّ(٥) بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ. فَشَهِدَ لَهُ(٦) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ(٧).

٣٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ(٨) مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «شاهٍ: بالهاء لا غير، ولا يقال بالتاء، لا درجًا ولا وقفًا، وليس يُعرف له اسمٌ، وإنما كنيته اسمه». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩/ ١٢٩)، و«النكت» للزركشي (ص٣٠٥)، و«الإصابة» (٧/ ١٧١).

(٢) فوقه في «ب»: «اكتب».

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٨٠)، ومسلم (١٣٥٥)، واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (٦٨٤)، وهو أقرب للفظ مسلم. وينظر: «النكت» للزركشي (ص٣٠٤).

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «وفي رواية: «ملَاص» بكسر الميم وتخفيف اللام، وهو جنين المرأة، والمعروف: «إملاص» بكسر الهمزة».
وكُتب بحاشية «ن»: «أملصت إملاصًا: إذا ألقت الجنين ميتًا، سُمِّي بذلك لأنها تزلقه». ونحوه بحاشية «أ». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٨٠).
وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٩٨): «وفي بعض نسخ هذا الكتاب تفسيره الإملاص من كلام المصنِّف».

(٥) في «صحيح مسلم»: «ائتِنِي».

(٦) في «س»: «معه».

(٧) أخرجه البخاري (٦٩٠٥)، ومسلم (١٦٨٣) واللفظ له.

(٨) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الضاربة: عُطيف بنت مسروح، وكنيتها: أم عَفِيف، وقيل: أم غُطيف، واسم المضروبة: مُليكة أم مكلف بنت ساعدة، وقال ابن عبد البر: مُليكة بنت عُويمر، وقال الحافظ أبو موسى: مليكة بنت عُويم، بغير راء، وكانتا ضرتين، وهما هذليتان، والله أعلم». وكذا في الحاشية: «عُطيف». ويقال: «أم عُطيف». ينظر: «الاستيعاب» (٤/ ١٩١٤)، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٥١١- ٥١٤)، و«أسد الغابة» (٧/ ٢٦١)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٧١)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٥/ ١٧٥)، و«المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٢/ ١١٨٧)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٤٨)، و«الإصابة» (٤/ ٦٢٢)، (٨/ ٣١٩، ٤٣٨).

بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا[١] وَلَدَهَا[٢] وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَامَ حَمَلُ[٣] بْنُ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيُّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَغْرَمُ[٤] مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ[٥]، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ[٦]؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّمَا هُوَ[٧] مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ**». مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ[٨].

٣٥٥- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ[٩]، فَنَزَعَ[١٠] يَدَهُ مِنْ

---

(١) ضُبط في «ن» بفتح الراء مع التشديد، وبكسرها، وكُتب عليه: «معًا».

(٢) ضُبط في «ن» بفتح الدال وضمها، وكُتب عليه: «معًا».

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «حمل: بفتح الحاء والميم، نسبه إلى جده، وهو حَمَل بن مالك بن النابغة». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٧٧- ١٧٨).

(٤) في «ع»: «نغرم».

(٥) ضُبط في «ب»: «أكلْ»، «استهلْ»، «يُطلْ». والضبط بالتحريك من «س»، «ك»، «ص»، «ع»، «صحيح مسلم». وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٢٩٥): «يُوقف عليه بالسكون؛ مراعاة للسجع».

(٦) كُتب بحاشية «ي»: «يُطَل: يُروى في «الصحيحين» وغيرهما بوجهين: بضم المثناة تحت وتشديد اللام، ومعناه: يُهدر ويُلغى ولا يُضمن. والثاني: «بَطَل» بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام، على أنه فعل ماض من البطلان بمعنى أنه يُلغى.

قال الشيخ: وأكثر [نسخ] بلادنا بالمثناة، ونقل القاضي أن جمهور الرواة نقلوه بالموحدة، والله أعلم».

وكتُب بحاشية «ن»: «يطل: بالياء المثناة من تحت، رجَّحه الخطابي، أي: لم يطلب.

وقال القاضي عياض: أكثر الروايات: «بطل» بالباء الموحدة». وهو في «معالم السنن» (٤/ ٣٤)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٨٨). وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١١٢).

وكُتب بحاشية «ن» أيضًا: «يطل، أي: يُهدر، ومنه في الحديث: أن رجلًا عضَّ يدَ رجل فانتزعها من فيه، فسقطت ثنايا العاضِّ، فطلها رسولُ الله ﷺ. أي: أهدرها، هكذا يُروى: «طَلَها» بالفتح، وإنما يقال: طلَّ دمه وأطلَّ». وينظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيد (١/ ٣٨١)، و«النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٣٦)، و«النكت» للزركشي (ص٣٠٧).

(٧) في «صحيح مسلم»: «**هذا**».

(٨) أخرجه البخاري (٥٧٥٨، ٦٩١٠)، ومسلم (١٦٨١/ ٣٦) واللفظ له.

(٩) في تعيين العاض والمعضوض. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٤٣٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١١٧- ١١٨)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٢٠)، و«كشف اللثام» (٦/ ١٧٤- ١٧٥).

(١٠) في «م»: «فانتزع».

فَمِهِ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ[١]، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**يَعَضُّ**[٢] **أَحَدُكُمْ أَخَاهُ**[٣] **كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ، لَا دِيَةَ لَكَ**»[٤].

٣٥٦- عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَمَا نَسِينَا (مِنْهُ حَدِيثًا)[٥]، وَمَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدَبٌ رضي الله عنه كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَزِعَ وَأَخَذَ**[٦] **سِكِّينًا، فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللهُ عز وجل: (عَبْدِي بَادَرَنِي)**[٧] **بِنَفْسِهِ، فَحَرَّمْتُ**[٨] **عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**»[٩].

٣٥٧- عَنْ[١٠] أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ نَاسٌ[١١] مِنْ عُكْلٍ -أَوْ: عُرَيْنَةَ- فَاجْتَوَوْا[١٢]

---

(١) في «س»: «ثناياه». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١٠/٥٨): «فوقعت ثنيتاه: بالفوقية بعد التحتية بالتثنية، وللأصيلي وأبي ذر: «ثنايا»، بلفظ الجمع على رأي مَن يجيز في الاثنين صيغة الجمع، وليس للإنسان إلا ثنيتان».

(٢) في «ي»: «**أيعض**».

(٣) في «ي»: «**يد أخيه**».

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٩٢) واللفظ له، ومسلم (١٦٧٣).

(٥) في «صحيح البخاري»: «**مُنْذُ حَدَّثَنَا**».

(٦) في «س»، «صحيح البخاري»: «**فَأَخَذَ**».

(٧) في «س»: «**بادرني**». وفي «صحيح البخاري»: «**بَادَرَنِي عَبْدِي**».

(٨) في «س»، «ك»: «**حرمت**». والمثبت بحاشية «س» وعليه: (خـ).

(٩) أخرجه البخاري (٣٤٦٣) واللفظ له، ومسلم (١١٣).

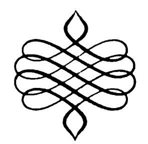
(١٠) تكرر هذا الحديث في «ص» حيث وضع الناسخ علامة لَحَق بعد «كتاب الحدود» الآتي، وأعاده بالحاشية بخط مغاير مصحِّحًا عليه، وباختلاف يسير في بعض ألفاظه. وكُتب بحاشية «ع»: «في نسخةٍ هذا الحديث من أول كتاب الحدود». وينظر ما سيأتي من تعليق.

(١١) كُتب بحاشية «ن»: «الناس كانوا ثمانية، كذا جاء في «مسند أبي يعلى الموصلي» والله أعلم». ونحوه بحاشية «أ». وينظر: «مسند أبي يعلى» (٢٨١٦)، و«النكت» للزركشي (ص٣١١).

(١٢) كُتب بحاشية «ن»: «اجتويت البلد: كرهته وإن وافقت بدنك، واستوبلتها: لم توافق بدنك وإن أحببتها، والله سبحانه وتعالى أعلم». وبعضه بحاشية «أ».

الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ[١]، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ[٢] النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَاقُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ[٣] أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسُمِرَتْ[٤] أَعْيُنُهُمْ، وَتُرِكُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ[٥] فَلَا يُسْقَوْنَ.

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا[٦] اللهَ وَرَسُولَهُ.
أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ[٧][٨].



(١) كُتب بحاشية «ن»: «اللِّقاح: النوق ذوات الألبان، الواحدة: لقوح». ونحوه بحاشية «أ». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٥٥- ١٥٦).

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «اسم الراعي: يسار». ونحوه بحاشية «أ».

(٣) في «س»: «فقُطعت». وفي «ك»، «م»: «بقطع». والمثبت من «ي»، «ص»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٤) في «ص»: «وسمر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

وكُتب بحاشية «ي»: «سمرت بالتخفيف، ورواية البخاري التشديد، ويُروى بدل الراء اللام، وهي في معظم النسخ باللام، فمعناها: الفقأ وإخراج ما فيها، ومعنى لفظها بالراء: أكحلها بمسامير محماة... والله أعلم».

وكُتب بحاشية «ن»: «سُمِرت أعينهم، أي: فُقِئت بحديدة محماة أو نحوه، وهو السمل، قيل: كان هذا قبل تحريم المُثْلة، وقيل: فعلوا ذلك بالراعي ففعل بهم مثل فعلهم، والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٥٥).

(٥) في «س»: «يستقون».

(٦) في «م»: «وخانوا».

(٧) أخرجه البخاري (٢٣٣) واللفظ له، ومسلم (١٦٧١/ ٩)، وأبو داود (٤٣٦٤)، والترمذي (٧٢)، والنسائي (٣٠٥)، وابن ماجه (٢٥٧٨).

(٨) يعني بـ«الجماعة»: أصحاب الكتب الستة، كما نصَّ المصنِّف على ذلك في كتابه «الكمال في أسماء الرجال» (١/ ١١٤)، وكذا ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٣٣).

كِتَابُ الْحُدُودِ[١]

٣٥٨- عَنْ عُبَيْدِ اللهِ[٢] بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، (أَنْشُدُكَ[٣] اللهَ)[٤] إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ ﷻ. فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَائْذَنْ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«قُلْ»**. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ[٥]، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا[٦] عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ ﷻ: الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ[٧]، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ[٨]، اغْدُ[٩] يَا أُنَيْسُ**

---

(١) جاء هذا العنوان في «س»، «ب» قبل حديث أنس رضي الله عنه السابق، وينظر ما تقدم من تعليق.

(٢) في «س»، «ص»: «عبد الله». وعبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٧٣- ٧٧).

(٣) في «ع»: أُنْشِدك». وكُتب بحاشية «ي»: «بفتح الهمزة وضم الشين، أي: أسألك». قال الزركشي في «النكت» (ص٣١٢): «ومَن قرأه بضم الهمزة وكسر الشين، فقد لحن». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٢٠٦).

(٤) ليس في «ص».

(٥) لا يُوقف على اسم الرجل الأعرابي وابنه، والمرأة المزني بها -وسيأتي أنها أسلمية- وزوجها. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٤٥٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٥٢).

(٦) في «س»، «ع»: «أَنَّ».

(٧) بعده في «س»، «ي»، «ك» -وعليه: (خـ)-، «ص»، «م»، «ن»، «أ»: **«عليك»**. والمثبت من «ب»، «ع»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٨) بعده في «ع» -وعليه: (خ)-، حاشية «ب» -وعليه: (خ)-: **«وعلى امرأةِ هذا الرَّجمُ»**.

(٩) في «س»، «ك»، «صحيح مسلم»: **«وَاغْدُ»**. والمثبت من بقية النسخ، وبالوجهين في روايات «صحيح البخاري».

(١٠) كُتب بحاشية «ي»: «أنيس: صحابي مشهور، وهو ابن الضحاك الأسلمي، معدود من الشاميين، وقال ابن عبد البر: هو ابن مَرْثد. والأول أصح، والمرأة أَسْلمية، والله أعلم». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٢٠٧)، و«رياض الأفهام» للفاكهاني (٥/ ٢٠٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٥٢).

-لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ- إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا». قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَتْ(١).

«الْعَسِيفُ»: الْأَجِيرُ.

٣٥٩- (وَعَنْهُ، عَنْهُمَا رضي الله عنهما قَالَا)(٢): سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ، وَلَمْ تُحْصَنْ(٣)، قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَدْرِي، أَبَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ(٤).

وَ«الضَّفِيرُ»: الْحَبْلُ.

٣٦٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللهِ ﷺ -وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ- فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنَيْتُ(٥). فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ(٦): يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى(٧) ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ(٨)؟». قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٢٤، ٢٧٢٥)، ومسلم (١٦٩٧).

(٢) في «ع»: «وعنهم رضي الله عنهم قالوا».

(٣) في «س»، «ب»، «صحيح مسلم»: «تُحْصِن». والمثبت من «ي»، «ك»، «ع»، وبدون ضبط في بقية النسخ، وبالوجهين في روايات «صحيح البخاري». وينظر: «عمدة القاري» (١١/ ٢٧٩)، (١٢/ ٥٠)، و«إرشاد الساري» (٤/ ٦٩، ١١١- ١١٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٣٧، ٦٨٣٨)، ومسلم (١٧٠٤).

(٥) كُتب بحاشية «ن»: «قال الخطيب: المرأة المزني بها: فاطمة أَمَة هزَّال». وهو في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٤٩٦).

(٦) ليس في «س»، «ك»، «ص»، «م»، «ع». والمثبت من «ي»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٧) في «س»، «ن»: «ثنَّى» بالتشديد. والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٧٧)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٢٢).

(٨) قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ١٤٧): «هل أحصنتَ»: بفتح الهمزة والصاد المهملة، أو بضم الهمزة وكسر الصاد: هل تزوجت قط».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ[١])[٢] سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ[٣] الْحِجَارَةُ هَرَبَ، فَأَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ[٤].

«الرَّجُلُ»: هُوَ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ، وَرَوَى قِصَّتَهُ: جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ[٥]، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ[٦]، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ[٧]، وَبُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ[٨] الْأَسْلَمِيُّ[٩] ﷺ.

٣٦١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنَيَا[١٠]، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟». فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ، وَيُجْلَدُونَ. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ[١١]: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا[١٢]

---

(١) ليس في «س»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع».

(٢) في «صحيح مسلم» -وفي «صحيح البخاري» أيضًا-: «مَنْ». وفي رواية معلَّقة عند البخاري (٩/ ٦٨، رقم٧١٦٧) التصريح بذكر أبي سلمة، وينظر: «فتح الباري» (٩/ ٣٩٤).

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «أي: أصابته بحدِّها، بالذال المعجمة والقاف».
وكُتب بحاشية «ن»: «أذلقته: بلغت منه الجهد حتى قلق، والله أعلم». ونحوه بحاشية «أ».

(٤) أخرجه البخاري (٦٨١٥، ٦٨١٦)، ومسلم (١٦٩١) واللفظ له.

(٥) أخرجه مسلم (١٦٩٢/ ١٧).

(٦) أخرجه البخاري (٦٨٢٤)، ومسلم (١٦٩٣).

(٧) أخرجه مسلم (١٦٩٤).

(٨) في «ص»، «أ»: «الخصيب». بالخاء، وهو تصحيف. والمثبت كذا قيَّده ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ١٥٨)، وغيره، وبريدة بن الحُصَيب ﷺ ترجمته في: «أسد الغابة» (١/ ٢٠٩- ٢١٠)، و«الإصابة» (١/ ٥٣٣).

(٩) أخرجه مسلم (١٦٩٥).

(١٠) لا يُوقف على اسم الرجل الزاني، والمرأة اسمها: بُسْرة. ينظر: «الروض الأنف» (٤/ ٤٣٢)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٨٨)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٦٧)، و«كشف اللثام» (٦/ ٢٦٨).

(١١) في «س» -في الموضعين-: «سلّام» بالتشديد. والصحيح أنه بالتخفيف. ينظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١١٩٣)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٤٠٣).

(١٢) بعده في «ص»: «آيَةَ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ(١) عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ. (فَرَفَعَ يَدَهُ)(٢)، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالَ(٣): صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ. فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَا، قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَحْنِي(٤) عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ(٥).

«الرَّجُلُ الَّذِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ»: هُوَ(٦) عَبْدُ اللهِ بْنُ صُورِيَا(٧).

---

(١) ليس في «ص»، «ن». والمثبت من «م»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٢) في «م»: «فرفعها».

(٣) في «أ»: «قال». وفي «ك»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»: «فقالوا:».

(٤) في «ي»: «يجنئ». ووضع تحت الجيم (ح) وفوقها علامة إهمال، وفي «م»، «ن»: «يجنى». وفي «أ»، حاشية «ب»، «صحيح البخاري» -الموضع الأول-: «يجنأ». والمثبت من «س»، «ك»، «ص»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري» الموضع الثاني.

وكُتب بحاشية «ي»: «**هذه اللفظة تُروى على أوجهٍ مضبوطةٍ في «الصحيحين» وغيرهما:**

الأول: بفتح الياء المثناة تحت وسكون الجيم، كما هي مضبوطة هنا، يقال: جنأ الرجل على الشيء، وجانا عليه وتجانا عليه: إذا أكب عليه.

الثاني: يُجْنِئ بضم الياء وسكون الجيم وكسر النون... الياء، يقال: أجنا يجني اجناءً: إذا أكب عليه يقيه شيئًا.

الثالث: يجانأ عليه، مفاعلة من جانأ يجانئ.

الرابع: يَحني: بفتح الياء والحاء المهملة، أي: يكب عليه.

الخامس: يجبأ بالباء الموحدة... الجيم، ومعناه: يركع.

السادس: يُحَنِّي بضم الياء وفتح الحاء المهملة وتشديد النون مكسورة قبل الياء، ومعناها كلها: وقايتها الحجارة».

وقال الزركشي في «النكت» (ص٣١٦): «هذه اللفظة رُويت على أوجه في «صحيح البخاري»، وليست في مسلم». وينظر: «مشارق الأنوار» (/ ١٥٦- ١٥٧)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٤٦٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٨٨)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٦٩).

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٣٥، ٦٨٤١) واللفظ له، ومسلم (١٦٩٩).

(٦) زيادة من «س»، «ي»، «ن».

(٧) كُتب بحاشية «ن»: «ذكر الإمام البغوي في «معالم التنزيل» في تفسير «سورة البقرة»، في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١]، أن عبدَ الله بن صُوريَا ممن أسلمَ». وهو في «معالم التنزيل» (١/ ١٤٤).

٣٦٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ امْرَأً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتَهُ(١) بِحَصَاةٍ فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ(٢)»(٣).

بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ

٣٦٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ(٤) قِيمَتُهُ(٥) -وَفِي لَفْظٍ: ثَمَنُهُ- ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ(٦).

٣٦٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»(٧).

٣٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ(٨) الْمَخْزُومِيَّةِ(٩) الَّتِي سَرَقَتْ،

---

(١) في «ك»، «ص»، «ن»، «أ»، «ع»: «فحذفته» بالحاء المهملة، والمثبت من «س»، «ي»، «م»، «ب»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».
وكتب بحاشية «ي»: «فخذفته، بخاء معجمة». وكُتب بحاشية «ن»: «الحذف -بالحاء المهملة- بالعصا، وبالخاء المعجمة يكون بالحصا». وينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٨٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٩٦- ١٩٧)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢١٦)، و«كشف اللثام» (٦/ ٢٨٥).

(٢) في «س»: «من جناح».

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨).

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «المجن: بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون، وهو... عبارة عن كل شيء يُستتر به». وكُتب بحاشية «ن»: «المِجَن: التُّرس». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٨٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٠٥).

(٥) هذا اللفظ رواه البخاري (٦٧٩٨) معلَّقًا. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٢٢٠)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٠٤- ١٠٥)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٣).

(٦) أخرجه البخاري (٦٧٩٥) واللفظ له، ومسلم (١٦٨٦).

(٧) أخرجه البخاري (٦٧٨٩) واللفظ له، ومسلم (١٦٨٤/ ٢).

(٨) بعده في «ع»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «الْمَرْأَةِ».

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «المخزومية اسمها: فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد أخي أبي سلمة بن عبد الأسد، وقيل: أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد، ذكره ابن الأثير». وهو في «جامع الأصول» (١٢/ ١٠٢٧). وينظر: «الغوامض والمبهمات» لعبد الغني بن سعيد (ص١٠٤)، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٢٥٦- ٢٥٧).

فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ[١] رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ: **«أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ ﷻ؟»**. ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: **«إِنَّمَا (أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ)[٢] قَبْلَكُمْ[٣]، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَايْمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»**[٤].

وَفِي لَفْظٍ[٥]: قَالَتْ: كَانَتِ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا[٦].

بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ

٣٦٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ[٧] قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَلَدَهُ بِجَرِيدٍ[٨] نَحْوَ أَرْبَعِينَ[٩].

---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «حِب: بكسر الحاء، أي: محبوبه». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٨٦).

(٢) في «م»: «**هلك مَن كان**». وفي «ع»: «**هلك الذين من**».

(٣) كُتب بحاشية «ب»: «في الحميدي: «**الَّذِينَ قَبْلَكُم**» مكان «**مِنْ**». وهو الموافق لما في «الصحيحين». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٤/ ٥٩).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨/ ٨).

(٥) كُتب بحاشية «ب»: «قيل: هذا اللفظ لمسلم، وفيه: «كانت امرأة مخزومية...» وذكره بلفظه».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٩٢): «قال ابن دَقِيق العيد: صنيع صاحب «العمدة» حيث أورد الحديث بلفظ اللَّيث، ثم قال: «وفي لفظ...» فذكر لفظ مَعْمَر؛ يقتضي أنها قصة واحدة واختُلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة، يعني: لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجاه من طريق اللَّيث، ثم قال: «وفي لفظ: كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبيُّ ﷺ بقطع يدها». وهذه رواية مَعْمَر في مسلم فقط». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ٢٤٧).

(٦) أخرجه مسلم (١٦٨٨/ ١٠).

(٧) اختُلف في اسم هذا الرجل. ينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٤٨٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٢٢)، و«فتح الباري» (٤/ ٤٩٢)، (١٢/ ٦٤- ٦٧)، و«كشف اللثام» (٦/ ٣٢٩- ٣٣٠).

(٨) في «س»، «ي»، «ك»: «بجريدة».

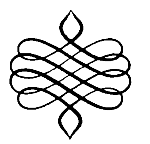
وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٢٣): «هكذا هو في عامة نسخ الكتاب، وفي بعض نسخه: «بجريدة». والذي في «الصحيح»: بجريدتين».

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦٧): «هذا اللفظ لمسلم، لكن بلفظ: «جريدتين»».

(٩) أخرجه البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦/ ٣٥) واللفظ له.

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ ﷺ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ(١): (أَخَفَّ(٢) الْحُدُودِ ثَمَانِينَ)(٣). فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ ﷺ(٤).

٣٦٧- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ(٥) هَانِئِ بْنِ نِيَارٍ الْبَلَوِيِّ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«لَا يُجْلَدُ(٦) فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ ﷻ»**(٧).



---

(١) كُتب بحاشية «ي»: «عبد الرحمن، هو: ابن عوف».

(٢) في «ك»: «إن أخف». وكُتب بحاشية «ي»: «أخف: منصوب بفعل محذوف، أي: اجلده كأخف الحدود، يعني: المنصوص عليها في القرآن، وهي: حد الزنا، وحد السرقة، وحد القذف». وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٦٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٢١٥- ٢١٦)، و«فتح الباري» (١٢/ ٦٤).

(٣) في «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٦٣٩)، و«إحكام الأحكام» (٢/ ٢٦٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٢١): «أخفُّ الحدود ثمانون». وينظر المصادر السابقة.

(٤) أخرجه مسلم (١٧٠٦/ ٣٥).

وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦٧): «قال عبد الحق في «جمعه بين الصحيحين»: «ولم يخرِّج البخاري مشورة عمر، ولا فتوى عبد الرحمن بن عوف».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٦٤): «وقد نسب صاحب «العمدة» قصة عبد الرحمن هذه إلى تخريج «الصحيحين»، ولم يَسُقْ البخاري منها شيئًا، وبذلك جزم عبد الحق في «الجمع»، ثم المنذري». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٦٤٠)، و«مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٣/ ١٩٦).

(٥) في «س»: «بريدة». وهو خطأ. وأبو بُردة هانئ بن نيار ﷺ ترجمته في: «أسد الغابة» (٥/ ٣٠- ٣١)، و«الإصابة» (١٢/ ٥٨- ٥٩).

(٦) في «ي»: «**يَجْلِدُ**». وفي «ص»، «صحيح البخاري»: «**تَجْلِدُوا**». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٣٢).

(٧) أخرجه البخاري (٦٨٥٠) واللفظ له، ومسلم (١٧٠٨).

كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ[١]

٣٦٨- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ[٢] غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»**[٣].

٣٦٩- عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنِّي وَاللهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»**[٤].

٣٧٠- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ اللهَ ﷻ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»**[٥].

وَلِمُسْلِمٍ[٦]: **«فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»**[٧].

---

(١) ليس في «س»، وفي حاشيتها: «والنذر». وعليه: (خـ صح).

(٢) في «م»: «من».

(٣) أخرجه البخاري (٧١٤٦)، ومسلم (١٦٥٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٣٣)، ومسلم (١٦٤٩/ ٩)، وسيأتي طرف منه برقم (٣٩٤).

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦/ ١).

(٦) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦٨): «هذه الرواية التي عزاها لمسلم ليست فيه من هذا الوجه الذي أورده، بل أوردها من رواية ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، أنه أدركَ عمرَ بنَ الخطاب في رَكْبٍ وعمرُ يحلف بأبيه، فناداهم رسولُ الله ﷺ: **«أَلَا إنَّ اللهَ ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمَن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمتْ»**. وهذه الزيادة ثابتة في «صحيح البخاري»، أيضًا من حديث ابن عمر.

فتوجَّه على المصنِّف فيها نقدان: **أحدهما**: كونها ليست من أفراد مسلم. **والثاني**: أنها ليست من مسند عمر، وقد وقع ذلك في «العمدة الكبرى» أيضًا». وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٧٣١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٥٤).

(٧) أخرجه مسلم (١٦٤٦/ ٣)، وأخرجه البخاري أيضًا (٦١٠٨).

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: فَوَاللهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا[١] آثِرًا[٢].

«آثِرًا»: يَعْنِي: حَاكِيًا عَنْ غَيْرِي أَنَّهُ حَلَفَ بِهَا.

٣٧١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ. فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فَلَمْ يَقُلْ، فَطَافَ[٣] بِهِنَّ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ نِصْفَ إِنْسَانٍ». قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا[٤] لِحَاجَتِهِ**»[٥].

قَوْلُهُ: «**قِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ**». يَعْنِي: قَالَ لَهُ الْمَلَكُ[٦].

٣٧٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ[٧] يَقْتَطِعُ بِهَا[٨] مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». وَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ...﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ[٩][١٠].

---

(١) في «ي»: «أو».

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦/ ١).

(٣) في «ص»، حاشية «ن» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم»: «**فَأَطَافَ**». وهما لغتان. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٢٠)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٥١٣)، و«فتح الباري» (٦/ ٤٦٠).

(٤) كُتب بحاشية «ي»: «**دَرَكًا**: بفتح الراء والكاف، أي: إلحاقًا، قال الله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧]». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٢١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٢٤٢)، ومسلم (١٦٥٤) واللفظ له.

(٦) كما في رواية البخاري، وفي رواية عند البخاري (٣٤٢٤)، ومسلم (١٦٥٤/ ٢٥): «**فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ**». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٦٥).

(٧) كُتب بحاشية «ب» -وعليه: (خ)-: «الصبر: الحبس، يعني أنه يحبس نفسه على اليمين».

(٨) في «ص»: «**فيها**».

(٩) سورة آل عمران: ٧٧.

(١٠) أخرجه البخاري (٢٣٥٦، ٤٥٤٩)، ومسلم (١٣٨/ ٢٢٠) واللفظ بنحوه عندهما.

٣٧٣- عَنِ[1] الْأَشْعَثِ[2] بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ[3] خُصُومَةٌ فِي (بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ**». قُلْتُ: إِذًا يَحْلِفَ[4] وَلَا يُبَالِي! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ**»[5].

٣٧٤- عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، **أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**، وَأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ، عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ**»[6].

وَفِي رِوَايَةٍ: «**وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ**»[7].

---

(١) هذا الحديث ليس في «س».

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «اسمه: معدي كرب، و«الأشعث» لقب له». ينظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٨٧)، و«الإصابة» (١/ ٢٣٩).

(٣) كُتب بحاشية «ن» -بقية الحاشية السابقة-: الرجل الذي خاصمه اسمه: الجفشيش بالجيم، وقيل: بالحاء المهملة، وقيل: بالخاء المعجمة، وهي مفتوحة بكل حال، والفاء ثم شين ثم ياء باثنتين من تحت ثم شين معجمة، وفي رواية: قال الخفشيش بن الحصين، قال الطبراني: «له صحبة ولا رواية عنه». وينظر: «المعجم الكبير» للطبراني (٢/ ٢٨٥)، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٣٥١- ٣٥٢)، و«غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٧٨- ٥٨١)، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٨٩)، و«الإصابة» (١/ ٥٩٧)، (٢/ ٢١٥- ٢١٧).

(٤) ضُبط في «ن» بالرفع والنصب، وكُتب عليه: «معًا». وضُبط في «ي»، «ك» بالرفع.

وكُتب بحاشية «ن»: «قال الشيخ جمال الدِّين بن مالك رحمه الله: الصحيح نصب «يحلف» بـ «إذًا». وقال ابن خروف في «شرح الجمل»: ومن العرب مَنْ يرفع ما بعد «إذًا»... استكملت الشروط، ومنه قوله في الحديث «قلت: إذًا يحلف» فجعله حجة للغة الرفع، والله أعلم». وينظر: «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان (١٣/ ٥٦٧)، و«إرشاد الساري» (٤/ ٣٠٠).

وكُتب بحاشية «أ»: «يحلف بالفتح، قاله ابن مالك، وقال ابن خروف: بالضم».

(٥) أخرجه البخاري (٢٥١٦، ٤٥٥٠)، ومسلم (١٣٨/ ٢٢١)، واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٢٣٣).

(٦) أخرجه البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (١١٠) واللفظ له.

(٧) أخرجه البخاري (٦١٠٥)، ومسلم (١١٠).

وَفِي رِوَايَةٍ[١]: «مَنِ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً[٢] لِيَتَكَثَّرَ[٣] بِهَا، لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا قِلَّةً»[٤].

بَابُ النَّذْرِ

٣٧٥- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً -وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمًا- فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ»[٥].

٣٧٦- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ[٦]، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ[٧] الْبَخِيلِ»[٨].

٣٧٧- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى (بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ)[٩] حَافِيَةً[١٠]، فَأَمَرَتْنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: «لِتَمْشِ، وَلْتَرْكَبْ»[١١].

---

(١) قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٢٩٣): «هذه الرواية الأخيرة هي من أفراد مسلم، كما نبَّه عليه عبد الحقِّ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٧٤).

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «**دعوى كاذبة**: يقال: دعوى كاذبة وكاذب، ودعوى باطل وباطلة، والتأنيث أفصح». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٢١).

(٣) كُتب بحاشية «ي»: «**ليتكثر**: بالثاء، ويُروى بالباء، أي: ليصير ماله كبيرًا عظيمًا». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٢١).

(٤) أخرجه مسلم (١١٠/ ١٧٦).

(٥) تقدم برقم (٢٢١).

(٦) كُتب بحاشية «ن»: «إنما نهى عن النذر؛ لأن بعض الجهلة اعتقد أن النذر يرد القدر، وهو معنى قوله: «**لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ**». أي: لا يرد قدرًا.

أو قيل: إنما نهى عنه؛ لأن الناذر يأتي بالقربة على سبيل المعاوضة، وقيل: لأنه يأتي بها متكلفًا.

وقوله: «**يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»؛ لأنه لم يأت به عبادةً محضةً، والله أعلم». وينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٥٣٩)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ٣١٥)، و«فتح الباري» (١١/ ٥٧٧).

(٧) في «ي»: «**من مال**». وفي «ع»: «**مالُ**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٨) أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩/ ٤) واللفظ له.

(٩) في «س»: «بيت المقدس». وفي «الصحيحين»: «بيت الله».

(١٠) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٦٩): «لفظ: «حافية» ليس في البخاري، كما نبَّه عليه عبد الحق في جمعه». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٥٨١).

(١١) أخرجه البخاري (١٨٦٦)، ومسلم (١٦٤٤) واللفظ له.

٣٧٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوُفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَاقْضِهِ عَنْهَا**»[١].

٣٧٩- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي، أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي، صَدَقَةً (إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ)[٢]. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ**»[٣].

بَابُ الْقَضَاءِ

٣٨٠- عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ**[٤] **فَهُوَ رَدٌّ**»[٥].

(وَفِي لَفْظٍ[٦]: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[٧])[٨].

٣٨١- وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: دَخَلَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ[٩] جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ**[١٠] **مَا يَكْفِيكِ وَيَكْفِي بَنِيكِ**»[١١].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٩)، ومسلم (١٦٣٨) واللفظ له.
(٢) في «س»: «لله ورسوله». وفي «صحيح البخاري»: «إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ».
(٣) أخرجه البخاري (٦٦٩٠) واللفظ له، ومسلم (٢٧٦٩/ ٥٣).
(٤) في «ك»، «م»، «ع»: «فيه». والمثبت من «س»، «ي»، «ص»، «ن»، «أ»، «ب»، حاشية «م» مصححًا -وعليه: (خ)-، «صحيح مسلم».
(٥) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨/ ١٧) واللفظ له.
(٦) هذا اللفظ من مفردات مسلم. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٦٥١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٩).
(٧) أخرجه مسلم (١٧١٨/ ١٨).
(٨) ليس في «س».
(٩) ليس في «م».
(١٠) ليس في «ص»، «ن». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «أ»، «ب»، «ع»، «م»، «صحيح مسلم».
(١١) أخرجه البخاري (٢٢١١)، ومسلم (١٧١٤/ ٧) واللفظ له.

٣٨٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَمِعَ (جَلَبَةَ خَصْمٍ)[١] بِبَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «**أَلَا**[٢] **إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ**[٣]**، وَإِنَّمَا**[٤] **يَأْتِينِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ**[٥] **أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ**[٦] **مِنْ بَعْضٍ، (فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ)**[٧]**، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ**[٨]**، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرْهَا**»[٩].

٣٨٣- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي -وَكَتَبْتُ لَهُ إِلَى ابْنِهِ[١٠] عُبَيْدِ اللهِ[١١] بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَهُوَ قَاضٍ بِسِجِسْتَانَ- أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَحْكُمْ**[١٢] **أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ**»[١٣].

وَفِي رِوَايَةٍ[١٤]: «**لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ**»[١٥].

---

(١) في «س»: «جلبةً».

(٢) ليس في «م»، «صحيح مسلم».

(٣) بعده في «ك»، «أ»: «**مثلكم**». وبعده بحاشية «ي»: «**منكم**» وعليه: «نسخة». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٤) في «صحيح مسلم»: «**وَإِنَّهُ**».

(٥) في «صحيح مسلم»: «**بَعْضَهُمْ**».

(٦) بعده في «ي»: «**بحجته**».

(٧) ليس في «ص». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٨) في «س»، «أ»: «**نار**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم». وينظر: «إرشاد الساري» (١٠/ ٢٥١).

(٩) أخرجه البخاري (٢٤٥٨)، ومسلم (١٧١٣/ ٥) واللفظ له.

(١٠) ليس في «صحيح مسلم». وذكر ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١٣٧) أنها مما زادها صاحب «العمدة».

(١١) في «س»، «ص»: «عبد الله». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم». وهو عُبيد الله بن أبي بَكْرة، ينظر: «أخبار القضاة» لوكيع (١/ ٣٠٢).

(١٢) في «ع»: «**يحكمُ**». وينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٣/ ٤١٢).

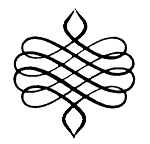
(١٣) أخرجه مسلم (١٧١٧). ولم يخرِّجه البخاري. وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٣٢).

(١٤) هذه الرواية لم يخرِّجها مسلم. وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام».

(١٥) أخرجه البخاري (٧١٥٨).

٣٨٤- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟**». ثَلَاثًا[١]. قُلْنَا[٢]: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ**». (وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ)[٣]، فَقَالَ: «**أَلَا وَقَوْلُ[٤] الزُّورِ، وَشَهَادَةُ[٥] الزُّورِ[٦]**». فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا[٧] حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ[٨].

٣٨٥- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ[٩] وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ**»[١٠][١١].



(١) ليس في «أ»، «صحيح البخاري» الموضع الثاني.

(٢) في «صحيح البخاري» -الموضع الأول-: «قَالُوا».

(٣) في «صحيح البخاري» -الموضع الأول-: «وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا».

(٤) ضُبط آخره في «ن» بالفتح والضم، وكُتب عليه: «معًا».

(٥) في «ص»: «أو: **شهادة**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري». وضُبط آخره في «ن» بالفتح والضم، وكُتب عليه: «معًا».

(٦) قوله: «**وَشَهَادَةُ الزُّورِ**» ليس في «س»، «صحيح البخاري» في الموضع الأول، وتكرر في الموضع الثاني قوله: «**أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ**». وينظر: «فتح الباري» (٥/ ٢٦٣).

(٧) في «صحيح البخاري» -الموضع الثاني-: «يَقُولُهَا».

(٨) أخرجه البخاري (٢٦٥٤، ٥٩٧٦) واللفظ له، ومسلم (٨٧).

(٩) في «ك»: «**قوم**».

(١٠) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) واللفظ له.

(١١) كُتب بحاشية «أ»: «وعن أبي موسى الأشعري، أن رجلين دخلا على رسول الله ﷺ وسألاه، فقالا: استعملنا على بعض أعمالك؛ فإن عندنا خيرًا وأمانة. فقال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّا لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ وَطَلَبَهُ**». انتهى، والله أعلم». الحاشية منقولة من «بستان العارفين» للسمرقندي (ص٣١٥). والحديث أخرجه البخاري (٢٢٦١، ٢٩٢٣)، ومسلم (٧١٣٣) بنحوه.

كِتَابُ(١) الْأَطْعِمَةِ

٣٨٦- عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ -(وَأَهْوَى(٢) النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ-: «**إِنَّ(٣) الْحَلَالَ بَيِّنٌ، (وَإِنَّ الْحَرَامَ)(٤) بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا(٥) مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ(٦) اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى(٧) حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ(٨) أَنْ يَرْتَعَ(٩) فِيهِ، أَلَا (وَإِنَّ لِكُلِّ)(١٠) مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً(١١) إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ(١٢) الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، (أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)(١٣)**»(١٤).

---

(١) في «ص»، «م»: «باب».

(٢) في «س»: «وأشار بإصبعيه إلى أذنيه». وفي «ي»: «وأهوى النعمانُ بإصبعيه وأشار إلى أذنيه». وبحاشية «ن» -مصححًا وعليه: (خ)-: «وأشار».

(٣) ليس في «م».

(٤) في «س»، «ك»، «م»، «ع»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**والحرام**». والمثبت من «ي»، «ص»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٥) بعده في «ن»، «أ»: «**أمور**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٦) بعده في «ي»: «**فقد**».

(٧) ليس في «س».

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «**يوشك**: بضم الياء وكسر الشين، ماضيه: أوشك، أي: يُسرع ويقرب». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ٨٠).

(٩) في «ك»، «ص»، «م»، حاشية «ي» وعليه: «نسخة»: «**يقع**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١٠) في «ص»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»: «**ولكلِّ**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١١) في «س»، «ي»، «أ»: «**بضعة**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١٢) ضُبط في «ي» بضم اللام وفتحها، وكُتب بحاشيتها: «بضم اللام وفتحها، الفتح أفصح وأشهر». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٢٨- ٢٩).

(١٣) تكرر في «ع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١٤) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) واللفظ له.

٣٨٧- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ قَالَ: أَنْفَجْنَا[١] أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ[٢]، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا[٣]، وَأَدْرَكْتُهَا[٤] فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ[٥] إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ (بِوَرِكِهَا وَفَخِذِهَا)[٦] فَقَبِلَهُ[٧].

«لَغَبُوا»: أَعْيَوْا.

٣٨٨- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﵄ قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ[٨].

وَفِي رِوَايَةٍ: وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ[٩].

٣٨٩- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى[١٠] عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ،

---

(١) في «ب»: «إنفجنا». وكُتب بحاشية «ي»: «ويُروى: «استفتجنا أرنبًا». وكُتب بحاشية «ن»: «أي: أثرناها. يعني: أنفجنا». ونحوه بحاشية «أ».

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «بفتح الميم، وفتح الظاء من الظهران». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ١٠٤).

(٣) ضُبط في «ن»، «أ» بفتح الغين وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشية «ي»: «بفتح الغين المعجمة، وحكى الجوهري كسرها، وضعفوها». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ١٠٤).

وكُتب بحاشية «ن»: «لَغَبَ، بفتح الغين وكسرها، والفتح أشهر، وأنكر بعضهم الكسر، ومضارع الأولى: يلغُبُ، بضم الغين، الثانية: يلغَبُ، بالفتح، نصَّ على صحة اللغة الأولى صاحب «المطالع» وصاحب «الصحاح». وهو في «مطالع الأنوار» (٣/ ٤٤٥)، و«الصحاح» (١/ ٢٢٠).

(٤) في «ي»، «ع»، «صحيح البخاري»: «فأدركتها».

(٥) بعده في «صحيح البخاري»: «بِهَا».

(٦) في «ي»، «ك»، «م»، «ب»: «بوركها وفخذيها». وفي «ع»: «بوركيها أو فخذها». وفي «صحيح البخاري»: «بوركها أو فخذيها».

(٧) أخرجه البخاري (٢٥٧٢) واللفظ له، ومسلم (١٩٥٣).

(٨) أخرجه البخاري (٥٥١٠) واللفظ له، ومسلم (١٩٤٢).

(٩) أخرجه البخاري (٥٥١١).

(١٠) بعده في «صحيح مسلم»: «يَوْمَ خَيْبَرَ».

وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ[١].

وَلِمُسْلِمٍ -وَحْدَهُ- قَالَ: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحُمُرَ الْوَحْشِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ (الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ)[٢][٣].

٣٩٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيَالِيَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ[٤] خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْنَاهَا، فَلَمَّا غَلَتْ بِهَا الْقُدُورُ، نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنْ أَكْفِئُوا[٥] الْقُدُورَ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا[٦].

٣٩١- عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ[٧].

٣٩٢- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ[٨]. فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ**[٩]».

قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ[١٠].

«الْمَحْنُوذُ»: الْمَشْوِيُّ بِالرَّضْفِ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْمُحْمَاةُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١/ ٣٦) واللفظ له.

(٢) في «ي»: «الحمر الأهلية».

(٣) أخرجه مسلم (١٩٤١/ ٣٧).

(٤) في «س»: «زمان».

(٥) الضبط بقطع الهمزة وكسر الفاء من «ي»، «ن»، «ع». وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٤٤): «رويناه بقطع الألف وكسر الفاء رباعي، وبوصلها وفتح الفاء ثلاثي، وهما صحيحان، ومعناه: أقلبوه». وكُتب بحاشية «ي»: «أكفئوا، بقطع الهمزة ووصلها، مِنْ: أكفأ».

(٦) أخرجه البخاري (٣١٥٥)، ومسلم (١٩٣٧) واللفظ له.

(٧) أخرجه البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٦).

(٨) بعده في «ي»: «فأخبروه». وبعده في «صحيح البخاري»: «هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللهِ».

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «أي: أكرهه تقذرًا». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٩٧).

(١٠) أخرجه البخاري (٥٣٩١)، ومسلم (١٩٤٥) واللفظ له.

٣٩٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبْعَ[١] غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ[٢][٣].

٣٩٤- عَنْ زَهْدَمِ بْنِ مُضَرِّبٍ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى ﷺ فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ[٤] وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ[٥]، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي[٦] تَيْمِ اللهِ أَحْمَرُ[٧]، شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي[٨]، فَقَالَ[٩]: هَلُمَّ. فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ لَهُ[١٠]: هَلُمَّ؛ فَإِنِّي قَدْ[١١] رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ[١٢].

٣٩٥- عَنِ[١٣] ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا»**[١٤].

---

(١) ليس في «س». وكُتُب بحاشية «ب»: «وفي رواية: ست غزوات». وهي رواية عند مسلم، وفي رواية عند البخاري ومسلم: «ست أو سبع».

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢) واللفظ له.

(٣) كُتب بحاشية «أ»: «وفي رواية: وهو يأكله معنا». وكُتب بحاشية «ب»: «وفي رواية البخاري...». وهي خطأ، فهذه الرواية أخرجها أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٣٤٩).

(٤) في «س»، «ك»، «ع»: «بمائدة». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٥) ضُبط في «ي»، «ن» بفتح الدال وضمها وكسرها، وعليه في «ن»: «جميعًا». وكُتب فوقه في «ي»: «نقله ابن مالك». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ٢٨٤): «الدجاج: بتثليث الدال المهملة، كما حكاه المنذري في «الحاشية»، وابن مالك، وابن معين الدمشقي».

(٦) ليس في «ن». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «ن» مصححًا وعليه: (خ صح)، «صحيح مسلم».

(٧) ليس في «ك».

(٨) قيل: إنه زهدم بن مُضَرِّب، راوي الحديث عن أبي موسى ﷺ، وتُعُقِّب ذلك. وينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٦٠٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ١٢٠)، و«فتح الباري» (٩/ ٦٤٦-٦٦٧)، و«عمدة القاري» (٢١/ ١٢٧)، و«كشف اللثام» (٦/ ٥٦١).

(٩) بعده في «ب»: «له». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(١٠) ليس في «س»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح مسلم».

(١١) ليس في «س»، «ي»، «ك»، «م».

(١٢) أخرجه البخاري (٦٧٢١)، ومسلم (١٦٤٩/ ٩) واللفظ له، وتقدم طرف منه برقم (٣٦٩).

(١٣) هذا الحديث ليس في «س».

(١٤) أخرجه البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١) واللفظ له.

بَابُ[١] الصَّيْدِ

٣٩٦- عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ وَفِي أَرْضِ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: «**أَمَّا مَا ذَكَرْتَ** -يَعْنِي: مِنْ آنِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ- **فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا[٢] فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلَّمٍ[٣] فَأَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ**»[٤].

٣٩٧- عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ فَيُمْسِكْنَ عَلَيَّ، وَأَذْكُرُ اسْمَ اللهِ تَعَالَى[٥]. فَقَالَ: «**إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى فَكُلْ مَا[٦] أَمْسَكَ عَلَيْكَ**». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْنَ؟ قَالَ: «**وَإِنْ قَتَلْنَ، مَا لَمْ يَشْرَكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مِنْهَا[٧]**».

قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي أَرْمِي بِالْمِعْرَاضِ[٨] الصَّيْدَ فَأُصِيبُ[٩]؟ فَقَالَ: «**إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ[١٠]**

---

(١) قبله في «ن» -وعليه: (خ)-: «كتاب الصيد».

(٢) بعده في «ص»: «**غيرها**».

(٣) في «س»، «ي»، «ك»، «ص»: «**المعلَّم**».

(٤) أخرجه البخاري (٥٤٧٨)، ومسلم (١٩٣٠)، واللفظ المذكور أقرب للفظ البخاري، وهو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤٦٠).

(٥) بعده في «صحيح مسلم» -في الموضعين-: «**عليه**».

(٦) في «م»: «**مما**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٧) في «صحيح مسلم»: «**مَعَهَا**».

(٨) كُتب بحاشية «ي»: «**المِعراض** -بكسر الميم والعين المهملة-: خشبة ثقيلة أو عصا في رأسها حديدة، وقد تكون بغير حديدة، هذا هو الصحيح في تفسيره، وقال الهروي: هو سهم لا ريش فيه ولا نصل [يصيب بعرض عوده دون حدِّه]. وقال ابن دريد: هو سهم طويل له أربع قذذ رقاق، فإذا رمى به اعترض. وقيل: هو عود رقيق الطرفين غليظ الوسط، إذا رمى به ذهب مستويًا، والله أعلم». ونحوه بحاشية «ص»، «ن»، «أ»: والزيادة منها. وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٧٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ١٤٥).

(٩) في «ك»: «**فأصيد**».

(١٠) ليس في «س».

فَخَرَقَ[(١)] فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرْضٍ[(٢)] فَلَا تَأْكُلْهُ»[(٣)].

وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيٍّ نَحْوُهُ، وَفِيهِ: «إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ؛ (فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ)[(٤)]»[(٥)].

وَفِيهِ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُكَلَّبَ[(٦)] فَاذْكُرِ اسْمَ[(٧)] اللهِ[(٨)]، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرَكْتَهُ حَيًّا فَاذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ[(٩)] وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، (فَإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبِ ذَكَاتُهُ)[(١٠)]»[(١١)].

وَفِيهِ أَيْضًا: «إِذَا[(١٢)] رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ[(١٣)] فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ[(١٤)]»[(١٥)].

---

(١) في «ص»، «ن»، «صحيح مسلم»: «فخزق». قال القرطبي في «المفهم» (٥/ ٢٠٩): «معنى خزق: خرق ونفذ». وقال الكرماني في «الكواكب الدراري» (٢٥/ ١١٤): «خزق -بالزاي- أي: جرح ونفذ وطعن فيه. ولو صحَّ الرواية بالراء، فمعناه: مرق».

(٢) في «س»، «ك»، «م»، «صحيح مسلم»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «بعرضه».

(٣) أخرجه البخاري (٥٤٧٧، ٧٣٩٧)، ومسلم (١٩٢٩/ ١) واللفظ له.

(٤) هذا اللفظ هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٣٣). وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٧١): «هذه الزيادة ليست في هذه الرواية، وإنما ذكرها مسلم في رواية أخرى عقب هذه من هذا الوجه، فكان ينبغي أن يقول: «وفيه». وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ١٤١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٤٨٣، ٥٤٨٦)، ومسلم (١٩٢٩/ ٢، ٣) واللفظ له.

(٦) ليس في «صحيح مسلم». وذكرها أحمد في «المسند» (١٩٧٠٣)، وينظر: «تصحيح العمدة» (٧١).

(٧) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٨) بعده في «س»، «ك»: «عليه».

(٩) في «س»: «قُتل». وينظر: «مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٦٤٢).

(١٠) هذه الزيادة في «صحيح مسلم» في الموضع الأول بنحوه، وكذا ذكرها البخاري (٥٤٧٥)، والحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٣٣). وينظر: «تصحيح العمدة» (٧١).

(١١) أخرجه مسلم (١٩٢٩/ ٤، ٦).

(١٢) في «صحيح مسلم»: «وَإِنْ».

(١٣) في «ص»، «صحيح مسلم»: «سهمك».

(١٤) بعده في «س»، «ك»: «عليه».

(١٥) أخرجه مسلم (١٩٢٩/ ٦، ٧).

وَفِيهِ: «فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا (أَوْ يَوْمَيْنِ)[١] -وَفِي رِوَايَةٍ: الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ[٢]- فَلَمْ[٣] تَجِدْ فِيهِ[٤] إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ؟»[٥].

٣٩٨- عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ ﵄ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا -إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ- فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ».

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ». وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ[٦].

٣٩٩- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﵁ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ (مِنْ تِهَامَةَ)[٧]، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرَيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَجِلُوا[٨] وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَنَدَّ[٩] مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَأَهْوَى رَجُلٌ[١٠]

---

(١) ليس في «صحيح مسلم»، وذكرها البخاري (٥٤٨٤)، والحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٣٣)، وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ١٤٢).

(٢) أخرجه البخاري معلَّقًا (٧/ ٨٧، رقم٥٤٨٥).

(٣) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «ولم».

(٤) في «ع»: «فيها».

(٥) أخرجه مسلم (١٩٢٩/ ٦، ٧).

(٦) أخرجه البخاري (٥٤٨١)، ومسلم (١٥٧٤/ ٥١، ٥٤) واللفظ له.

(٧) ليس في «صحيح البخاري».

(٨) في «س»، «ك»: «فعجَّلوا» بتشديد الجيم، وفي «ع» بتخفيف الجيم وفتحها، وبدون ضبط في بقية النسخ، والضبط المثبت بتخفيف الجيم وكسرها من «ي»، «صحيح البخاري». وينظر: «إرشاد الساري» (٤/ ٢٨٤).

(٩) كُتب بحاشية «ن»: «قال ابن الأثير في «النهاية»: نَدَّ بعير، أي: شرد وذهب على وجهه، وفي كتابه لأُكيدر: «وخلع الأنداد والأصنام». الأنداد جمع: نِد، بالكسر، وهو مثل [الشيء] الذي يضاده في أموره، ويناده، أي: يخالفه، والله أعلم». وهو في «النهاية» (٥/ ٣٥)، وما بين المعقوفين منه.

(١٠) لا يُوقف على اسم هذا الرجل. ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ١٦٨)، و«هدي الساري» (ص٢٨٤)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٢٧٥).

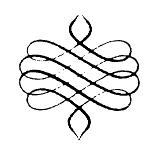
مِنْهُمْ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللهُ، فَقَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ[١] كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا».

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَاقُو[٢] الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ[٣]، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ»[٤][٥].

بَابُ الْأَضَاحِيِّ

٤٠٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ[٦]: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا[٧].

«الْأَمْلَحُ»: الْأَغْبَرُ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ[٨].



---

(١) كُتب بحاشية «ن»: «أي: نفرت واستوحشت، يقال: أبدت تأبد أبودًا».

(٢) في «صحيح البخاري»: «نَرْجُو أَوْ نَخَافُ».

(٣) في «س» -في الموضعين- بإسكان الفاء، وهي لغة. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٣٢).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٨٨) واللفظ له، ومسلم (١٩٦٨/ ٢٠).

(٥) بعده في «ي»: «الأوابد: التي توحَّشت ونفرت من الإنس، يقال: تأبدت تأبدًا وأبودًا». وبعده في «ص»، «أ»: «أوابد: التي قد توحَّشت ونفرت من الإنس، يقال: أبدت تأبد أبودًا». وتصحَّفت عدة كلمات في «ص». وكُتب في «أ» فوق «أبدت»: «خف»، وضبط «تأبد» بضم الباء وكسرها وعليها: «معًا».

(٦) فُقدت لوحة من مصورتنا من «ي»، أولها هنا، وآخرها عند «كتاب الجهاد»، أول الحديث (٤١٠).

(٧) أخرجه البخاري (٥٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦).

(٨) ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ١٨٠- ١٨١).

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

٤٠١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ عُمَرَ ﵁ قَالَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ(١) نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

ثَلَاثٌ(٢) وَدِدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عَهِدَ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْدًا نَنْتَهِي(٣) إِلَيْهِ: الْجَدُّ، وَالْكَلَالَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ(٤) الرِّبَا(٥).

٤٠٢- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ(٦) سُئِلَ(٧) عَنِ الْبِتْعِ؟ فَقَالَ: «**كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ**»(٨).

«الْبِتْعُ»: نَبِيذُ الْعَسَلِ.

---

(١) في «أ»، «صحيح مسلم»: «فَإِنَّهُ».

(٢) في «صحيح مسلم»: «وَثَلَاثٌ أَيُّهَا النَّاسُ».

(٣) في «س»: «أنتهي». وفي «ك»، «ص»، «م»، «أ»: «ينتهى». والمثبت من «ن»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٤) ليس في «ك»، «ع». والمثبت من «س»، «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٨٨)، ومسلم (٣٠٣٢) واللفظ له.

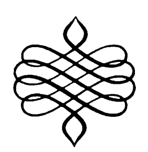
(٦) ليس في «س»، «م»، «ب»، «ع».

(٧) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٤٢): «لم أقف على اسم السائل في حديث عائشة صريحًا، لكنني أظنُّه: أبا موسى الأشعري؛ فقد تقدَّم في «المغازي» (٤٣٤٣) من طريق سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه، عن أبي موسى، أن النبيَّ ﷺ بعثه إلى اليمن، فسأله عن أشربة تُصنعُ بها، فقال: «**ما هي؟**». قال: البِتْعُ والمِزْرُ. فقال: «**كلُّ مسكر حرام**». قلتُ لأبي بُردة: ما البِتْعُ؟ قال: نَبِيذ العسل.

وهو عند مسلم (١٧٣٣) من وجه آخر عن سعيد بن أبي بُردة بلفظ: فقلت: يا رسولَ الله، أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن: البِتْع من العسل... وفي رواية أبي داود (٣٦٨٤) التصريح بأن تفسير البِتْع مرفوع، ولفظه: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن شراب من العسل، فقال: «**ذاك البِتْعُ**»... وينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٢٠١).

(٨) أخرجه البخاري (٥٥٨٥)، ومسلم (٢٠٠١/ ٦٧).

٤٠٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﭫ قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ ﭬ أَنَّ فُلَانًا[١] بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ فُلَانًا؛ أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**قَاتَلَ**[٢] **اللهُ الْيَهُودَ**[٣]**، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا**»[٤]؟[٥].



(١) كُتب بحاشية «ن»: «هو: سَمُرَةُ بن جُنْدَبٍ». ينظر: «صحيح مسلم» (١٥٨٢/ ٧٢)، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص١١٠)، و«إحكام الأحكام» (٢/ ٣١٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٢٠٢- ٢٠٣).

(٢) في «ك»، «ص»، «أ»، «ب»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «لَعَنَ». والمثبت من «س»، «م»، «ن»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٣) بعده في «ص»: «والنصارى». والمثبت من «س»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٢٣) واللفظ له، ومسلم (١٥٨٢).

(٥) بعده في «ص»: «جملوه: أذابوه». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ١٤٠- ١٤١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٢٠٤).

كِتَابُ اللِّبَاسِ

٤٠٤- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ لَبِسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ**»[١].

٤٠٥- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ**[٢]**، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا**[٣]**؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ**[٤] **فِي الْآخِرَةِ**»[٥].

٤٠٦- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَّةٍ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَهُ شَعَرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ، بَعِيدُ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، لَيْسَ (بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ)[٦][٧].

٤٠٧- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ[٨] رضي الله عنهما قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجِنَازَةِ[٩]، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ -(أَوِ: الْمُقْسِمِ)[١٠]- وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٣٤)، ومسلم (٢٠٦٩/ ١١) واللفظ له.

(٢) ضبطه في «ن» بفتح الدال وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكُتب بحاشيتها: «الديباج: فارسي معرب». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ٣٤).

(٣) في «ص»: «صفاحهما». والمثبت من «س»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٤) في «صحيح البخاري»: «وَلَنَا».

(٥) أخرجه البخاري (٥٤٢٦) واللفظ له، ومسلم (٢٠٦٧).

(٦) في «ص»، «أ»، «صحيح مسلم»: «بالطويل ولا بالقصير».

(٧) أخرجه البخاري (٣٥٥١)، ومسلم (٢٣٣٧/ ٩٢). واللفظ المذكور هو لفظ الترمذي (١٧٢٤).

(٨) جاء حديث البراء رضي الله عنه في «ك» بعد حديث ابن عمر رضي الله عنهما التالي.

(٩) في «س»: «الجنائز».

(١٠) ليس في «س».

-(أَوْ: عَنْ تَخَتُّمٍ)[١]- الذَّهَبِ، وَعَنْ شُرْبٍ[٢] بِالْفِضَّةِ، وَعَنِ[٣] الْمَيَاثِرِ، وَعَنِ الْقَسِّيِّ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالدِّيبَاجِ[٤][٥].

٤٠٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا[٦] مِنْ ذَهَبٍ، فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ[٧] فِي بَاطِنِ كَفِّهِ إِذَا لَبِسَهُ، فَصَنَعَ النَّاسُ[٨]، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ[٩] فَنَزَعَهُ، وَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتَمَ، (وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ)[١٠]». فَرَمَى بِهِ[١١]، ثُمَّ قَالَ: «وَاللهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا». فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ[١٢].

وَفِي لَفْظٍ: «جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى»[١٣].

---

(١) ليس في «ع». وفي «ص»: «من يتختم». وفي «م»: «أو تختم». والمثبت من «س»، «ك»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم». ووضع على «عن» في «ن»: (خ).

(٢) في «س»، «ك»، «ع»: «الشرب». وفي «ص»: «الشراب». والمثبت من «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٣) بعده في حاشية «س» -وعليه: (خ)-: «ركوب».

(٤) ضُبط في «ن» بفتح الدال وكسرها، وكُتب عليه: «معًا».
وكُتب بحاشية «ب»: «المياثر: غشاء الحرير على السرج، والديباج: من أشرف الحرير، والإستبرق: ما غلظ من الديباج».

(٥) أخرجه البخاري (١٢٣٩)، ومسلم (٢٠٦٦) واللفظ له.

(٦) ضُبط في «ن» بفتح التاء وكسرها، وكُتب عليه: «معًا». وكذا ضُبط بالوجهين في «صحيح مسلم» وبدون ضبط في «س»، «ك»، «ص»، «م»، «أ»، «ب». والضبط المثبت بفتح التاء من «ع». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٣٣)، (٦/ ١٧٣)، (١٤/ ٦٦).

(٧) كُتب بحاشية «ن»: «الفص: مثلث الفاء، ذكره ابن مالك في «مثلثه»، والله أعلم». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ٦٦)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» للسيوطي (٨/ ٣٥٩٤).

(٨) بعده في «س»، «ن»، «أ»: «كذلك». وبعده في «ك»: «مثل ذلك». والمثبت من «ص»، «م»، «ب»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٩) بعده في «صحيح مسلم»: «عَلَى الْمِنْبَرِ».

(١٠) ليس في «م».

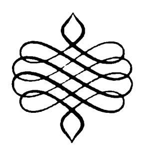
(١١) ليس في «س».

(١٢) أخرجه البخاري (٦٦٥١)، ومسلم (٢٠٩١) واللفظ له.

(١٣) أخرجه البخاري (٥٨٧٦)، ومسلم (٢٠٩١) واللفظ له.

٤٠٩- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ لَبُوسِ[١] الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِصْبَعَيْهِ (السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى)[٢][٣].

وَلِمُسْلِمٍ: نَهَى نَبِيُّ اللهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ[٤].



(١) في «ك»، «ع»، «صحيح البخاري»: «لُبْسِ». والمثبت من «س»، «ص»، «م»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح مسلم».

(٢) في «صحيح مسلم»: «الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ وَضَمَّهُمَا».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٢٩)، ومسلم (٢٠٦٩/ ١٢) واللفظ له.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٦٩/ ١٥).

كِتَابُ الْجِهَادِ[١]

٤١٠- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى[٢] رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ -فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ[٣]- انْتَظَرَ[٤] حَتَّى إِذَا[٥] مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا[٦] اللهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ**». ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ**»[٧].

٤١١- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ[٨] رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ عز وجل خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا[٩]، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ فِي[١٠] الْجَنَّةِ خَيْرٌ[١١] مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا[١٢]، وَالرَّوْحَةُ[١٣] يَرُوحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللهِ (أَوِ الْغَدْوَةُ)[١٤] خَيْرٌ مِنَ**

---

(١) آخر المفقود من مصورة «ي»، وكان أوله أثناء الحديث (٤٠٠).

(٢) كُتب بحاشية «ن»: «اسم أبي أَوْفَى: علقمة بن الحارث». وهو علقمة بن خالد بن الحارث. ينظر: «الإصابة» (٤/ ٤٥٣).

(٣) ألحقه في «ن» -وعليه: (خ)-، وعليه في «أ»: (خ).

(٤) في «صحيح مسلم»: «ينتظر».

(٥) ليس في «س»، «ي»، «م».

(٦) في «س»، «ي»، «ن»، «ب»: «**وسلوا**».

(٧) أخرجه البخاري (٢٩٦٥، ٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢/ ٢٠) واللفظ له.

(٨) ليس في «ي»، «ص»، «ب». والمثبت من «س»، «ك»، «م»، «ن»، «أ»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٩) كُتب بحاشية «ن» مصححًا: «**فيها**».

(١٠) في «ن»، «أ»، بين الأسطر في «ي» -وعليه: (خ)-، «صحيح البخاري»: «**مِنْ**».

(١١) ليس في «ع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(١٢) في «ك»، حاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**فيها**».

(١٣) في «ع»: «**وَلَرَوْحَة**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(١٤) ليس في «م». وفي «ص»، «ع»: «**والغدوة**». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري».

الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا[١]»[٢][٣].

٤١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «انْتَدَبَ اللهُ -وَلِمُسْلِمٍ: تَضَمَّنَ اللهُ- لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ[٤] فِي سَبِيلِي وَإِيمَانٌ[٥] بِي وَتَصْدِيقٌ[٦] بِرُسُلِي[٧]، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»[٨][٩].

وَلِمُسْلِمٍ[١٠]: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ -وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ[١١] فِي

---

(١) كُتب بحاشية «ن» -وعليه: (خ)-: «**فيها**». وكُتب بعده في «م»: «**والغدوة خيرٌ من الدنيا وما فيها**».

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٢) واللفظ له، ومسلم (١٨٨١).

(٣) كُتب بحاشية «ن»: «صوابه: أخرجه البخاري، وأخرج مسلم ذكر الغدوة والروحة». ونحوه بحاشية «أ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ٥٥٣)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣/ ١٩٠).

(٤) فوقه في «س»: «صح». وفي «أ»، حاشية «س» -وعليه: (خـ)-: «**الجهاد**». وفي «صحيح مسلم»: «**جهادًا**».

(٥) في «صحيح مسلم»: «**وَإِيمَانًا**». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٢٠): «**لا يخرجه إلا جهادًا في سبيلي**»: هكذا هو في جميع النسخ: «**جهادًا**» بالنصب، وكذا قال بعده: «**وإيمانًا بي وتصديقًا**» وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرجه المخرج ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق».

(٦) في «صحيح مسلم»: «**وتصديقًا**».

(٧) في «ي»، «ك»، «م»: «**برسولي**». وفي «ن»، «أ»: «**رسولي**». والمثبت من «س»، «ص»، «ع»، «صحيح مسلم».

(٨) أخرجه البخاري (٣٦)، ومسلم (١٨٧٦/ ١٠٣) واللفظ له.

(٩) كُتب بحاشية «ب»: «من حديث مالك». والبخاري أخرجه من حديث مالك، بلفظ: «**تَكَفَّلَ اللهُ**»، كما سيأتي.

وكُتب بحاشية «ب» أيضًا: «قال الحميدي: هذا لفظ مسلم عن زُهير بن حرب، وهو أتم».

(١٠) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٧٢): «هذه الزيادة التي عزاها لمسلم ليست فيه، إنما هي في البخاري بطولها في باب: أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله».

وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٢٩١): «فكان ينبغي أن يقول، «وللبخاري» بدل «ولمسلم»، وقد وقع له ذلك في «العمدة الكبرى» أيضًا». وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٨٢٠).

(١١) في «س»: «**جاهد**».

سَبِيلِهِ[١]- كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ[٢]، وَتَوَكَّلَ اللهُ ﷻ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ بِأَنْ تَوَفَّاهُ[٣] أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»[٤].

٤١٣- وَعَنْهُ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ (فِي سَبِيلِ اللهِ)[٥] إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلْمُهُ يَدْمَى، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ[٦] وَالرِّيحُ رِيحُ مِسْكٍ[٧]»[٨].

٤١٤- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ أَوْ رَوْحَةٌ[٩] خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ[١٠]». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ[١١].

---

(١) في «م»، «ن»، «أ»، «ب»: «**سبيل الله**». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٢) في «صحيح البخاري»: «**يَتَوَفَّاهُ**». وينظر: «فتح الباري» (٦/ ٨).

(٣) في «صحيح البخاري»: «**يَتَوَفَّاهُ**». وينظر: «فتح الباري» (٦/ ٨).

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٨٧)، وكُتب بحاشية «ب» -تكملة الحاشية السابقة- عن الحميدي: «قال: وأخرجه البخاري من حديث مالك، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ -لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ- أَنْ يُدْخِلَهُ الْجنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ**».

قال: وأخرجه مع زيادة في فضل المجاهد من حديث [الزهري]، عَن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة قال: سَمِعت رَسُول الله ﷺ يَقُول: «**مثل الْمُجَاهِد...**». وذكر اللفظ الذي أخرجه المصنِّف هنا لمسلم، ولعله سها، فذكر مسلمًا مكان البخاري، والله أعلم». وفي الحاشية: «مالك»، والتصويب من «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ١٧٢- ١٧٣). وينظر: «صحيح البخاري» (٣١٢٣). وقد أخرجه مسلم (١٨٧٨/ ١١٠) من وجه آخر عن أبي هريرة بنحوه.

(٥) ليس في «ص». وفي «صحيح البخاري»: «**في الله**».

(٦) في «س»، «ي» -وعليه: (خـ)-، «م»، «ن»، «أ»، «ب»: «**الدم**». والمثبت من «ك»، «ص»، «ع»، بين الأسطر في «ي» -وعليه: (خـ)-، «صحيح البخاري».

(٧) في «ن»، «أ»، بين الأسطر في «ي» -وعليه: (خ)-: «**المسك**». والمثبت من «س»، «ي» -وعليه: (خـ)-، «ك»، «ص»، «م»، «ب»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٨) أخرجه البخاري (٥٥٣٣) واللفظ له، ومسلم (١٨٧٦/ ١٠٥).

(٩) كُتب بحاشية «ي»: «الغدوة: بفتح الغين المعجمة، هو السير من أول النهار إلى الزوال، والروحة: السير من زوال الشمس إلى آخر النهار». وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٢٦).

(١٠) في «ي»، «ص»، «أ»، «ع»: «**أو غربت**». والمثبت من «س»، «ك»، «م»، «**ن**» مصححًا، «ب»، «صحيح مسلم».

(١١) أخرجه مسلم (١٨٨٣). =

٤١٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ عز وجل أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**». أَخْرَجَهُ(١) الْبُخَارِيُّ(٢)(٣).

٤١٦- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ(٤) الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ(٥) -وَذَكَرَ قِصَّةً- فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؛ فَلَهُ سَلَبُهُ**». قَالَهَا ثَلَاثًا(٦).

٤١٧- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ(٧) -وَهُوَ فِي سَفَرٍ(٨)- فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْفَتَلَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ**». فَقَتَلْتُهُ، فَنَفَّلَنِي(٩) سَلَبَهُ(١٠).

= قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٧٣): «أخرجه مسلم -يعني: منفردًا- ثم قال عن أنس، ثم قال: «وأخرجه البخاري» -يعني: مع مسلم- ويقع في بعض النسخ: «أخرجه البخاري» بحذف الواو، وقد رأيته في نسخة عليها خط المصنِّف، وليس بصواب».

(١) كذا في النسخ، والذي في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٣٠٦): «وأخرجه». وينظر ما سيأتي.

(٢) بعده في «ن»، حاشية «أ»: «هو من المتفق عليه».
وكُتب بحاشية «ب»: «جعل أبو مسعود هذا الحديث من أفراد البخاري، ونسي أو لم يتأمل أن مسلمًا أخرجه أول الجهاد، كذا ذكر الحميدي». ينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٦٠٤).
وقال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٣٠٦): «هذا الحديث متفق عليه في «الصحيحين»، فقوله: «وأخرجه البخاري» يعني: مع مسلم، ويقع في بعض الشروح: «أخرجه البخاري» بحذف «الواو»، فيوهم أنه من أفراده، فأحببتُ ذلك، وقد علَّم له في «عمدته الكبرى» بعلامة البخاري فقط، فأوهم أنه من أفراده، وليس كذلك». وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٨٢٣)، و«تصحيح العمدة» للزركشي (٧٣).
ثم قال: «واعلم أن هذا الحديث كان يُستغنى عنه بالحديث السالف في الباب، وكذا حديث أبي أيوب الذي قبله أيضًا، فإن هذا الكتاب موضوع للاختصار، لا تجميع طرق الحديث».

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٦٨)، وأخرجه مسلم أيضًا (١٨٨٠).

(٤) بعده في «ي»، «ع»: «بن ربعي».

(٥) في «ص»، «م»، «ع»: «خيبر». والمثبت من «س»، «ي»، «ك»، «ن»، «أ»، «ب»، «صحيح البخاري».

(٦) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١)، واللفظ المذكور هو لفظ «عمدة الأحكام الكبرى» (٨٢٨).

(٧) لا يُوقف على اسم هذا الجاسوس. ينظر: «فتح الباري» (٦/ ١٦٨).

(٨) كان ذلك في غزوة هوازن، كما في «صحيح مسلم».

(٩) في «صحيح البخاري»: «فَنَفَّلَهُ». قال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ١٦٩): «كذا فيه، وفيه التفات من ضمير المتكلِّم إلى الغيبة، وكان السياق يقتضي أن يقول: «فنفَّلني». وهي رواية أبي داود». وينظر: «سنن أبي داود» (٢٦٥٣).

(١٠) أخرجه البخاري (٣٠٥١).

وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟». فَقَالُوا[١]: ابْنُ الْأَكْوَعِ. فَقَالَ: «**لَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ**»[٢].

٤١٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، فَبَلَغَتْ سُهْمَانُنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا[٣]، وَنَفَّلَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا[٤].

٤١٩- وَعَنْهُ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا جَمَعَ اللهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ[٥] يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ، فَيُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ**»[٦].

٤٢٠- وَعَنْهُ ﵁، أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ[٧].

٤٢١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ ﵄ شَكَيَا الْقَمْلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا، فَرَخَّصَ لَهُمَا[٨] فِي قَمِيصِ[٩] الْحَرِيرِ، وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا[١٠].

٤٢٢- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، وَكَانَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) بعده في «س»، حاشية «ب» -مصححًا وعليه: (خ)-: «سلمة».

(٢) أخرجه مسلم (١٧٥٤).

(٣) بعده في «صحيح مسلم»: «اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا».

(٤) أخرجه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩/ ٣٧) واللفظ له.

(٥) بعده في «صحيح مسلم»: «**يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

(٦) أخرجه البخاري (٦١٧٧)، ومسلم (١٧٣٥/ ٩) واللفظ له.

(٧) أخرجه البخاري (٣٠١٤)، ومسلم (١٧٤٤).

(٨) بعده في «ي» -وعليه: «نسخة»-: «رسول الله ﷺ».

(٩) في «ع»، «جامع الترمذي»: «قُمُص».

(١٠) أخرجه البخاري (٢٩٢٠)، ومسلم (٢٠٧٦/ ٢٦)، واللفظ المذكور هو لفظ الترمذي (١٧٢٢).

خَالِصًا، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْزِلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكُرَاعِ وَالسِّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ(١).

٤٢٣- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ مَا ضُمِّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْحَفْيَاءِ(٢) إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضَمَّرْ(٣) مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى(٤).

قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ(٥).

٤٢٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (يَوْمَ أُحُدٍ)(٦)، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ(٧) فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ (يَوْمَ الْخَنْدَقِ)(٨)، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي(٩).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٠٤)، ومسلم (١٧٥٧/ ٤٨). واللفظ المذكور هو لفظ الترمذي (١٧١٩). وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٧٤): «لما ذكر المصنِّف هذا الحديث في «عمدته الكبرى» عزاه للترمذي، ثم قال: «ومتفق على معناه». وينظر: «عمدة الأحكام الكبرى» (٨٣٨).

(٢) كُتب بحاشية «ي»: «تمد وتقصر بالحاء المهملة وفاء ساكنة، قال صاحب «المطالع»: وضبطه بعضهم بضم الفاء [والقصر]، وهو غلط. ويقال فيها: «الحَيفا» بتقديم الياء والمشهور الأول». وينظر: «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٤٨) -والزيادة منها- و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ١٤).

(٣) في «س»: «يُضْمَر». وينظر: «العدة» لابن العطار (٣/ ١٧٠٣)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٣٥٥).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٦٨) واللفظ له، ومسلم (١٨٧٠).

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٦٨).
وقال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٧٥): «هذا لم يخرِّجه مسلم».

(٦) ليس في «س».

(٧) بعده في «س»، «ك»: «سنة».

(٨) ليس في «ص». وفي «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٢١٠): «يوم الخندق». ويوافق لفظ ابن ماجه (٢٥٤٣) أيضًا.

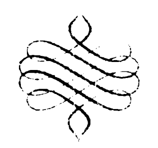
(٩) أخرجه البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨). واللفظ المذكور هو لفظ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٢١٠)، ويوافق لفظ ابن ماجه (٢٥٤٣).

٤٢٥ - وَعَنْهُ[1] ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَسَمَ (فِي النَّفَلِ[2])[3] لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا[4].

٤٢٦ - وَعَنْهُ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُنَفِّلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ[5] السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قَسْمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ[6].

٤٢٧ - عَنْ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»**[7].

٤٢٨ - عَنْ[8] أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ»**[9].



---

(١) هذا الحديث ليس في «م».

(٢) في «ب»: «النَّفْل». وينظر: «رياض الأفهام» للفاكهاني (٥/ ٦٠١).

(٣) قال الزركشي في «تصحيح العمدة» (٧٦): «لفظ: «في النفل» لم يروه البخاري». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٢١٢)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣/ ٢٩).

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢) واللفظ له.

(٥) في «س»: «في».

(٦) أخرجه البخاري (٣١٣٥) واللفظ له، ومسلم (١٧٥٠/ ٤٠).

(٧) أخرجه البخاري (٧٠٧١)، ومسلم (١٠٠).

(٨) من هنا فُقدت لوحة من «ص» وأكملت بخطٍّ حديثٍ فلم نذكر تفرداتها، وهي تشتمل على الأحاديث (٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١).

(٩) أخرجه البخاري (٧٤٥٨)، ومسلم (١٩٠٤/ ١٥٠) واللفظ له.

كِتَابُ الْعِتْقِ

٤٢٩- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ[١] لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ[٢] عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، (وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ[٣] مِنْهُ[٤] مَا عَتَقَ)[٥]»[٦].

٤٣٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ[٧] النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا[٨] مِنْ مَمْلُوكٍ[٩]، فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ[١٠] فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قُوِّمَ الْمَمْلُوكُ قِيمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ[١١] غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»[١٢].

---

(١) في «س»، «ك»: **«وكان»**.

(٢) في «س»، «ك»: **«قيمةُ»**. وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٢٨٨، ٣٢٥): «نُصب على المفعول المطلق».

(٣) في «**ن**» -في الموضعين-: **«عُتِقَ»**. وينظر: «إرشاد الساري» (٤/ ٢٨٧).

(٤) في «س»: **«عليه»**.

(٥) اختُلف في قوله: **«إِلَّا عَتَقَ منه ما عَتَقَ»** هل هو من قول النبي ﷺ أم من قول نافع الراوي عن ابن عمر رضي الله عنهما. ينظر: «صحيح البخاري» (٢٥٢٤)، و«العدة» لابن العطار (٣/ ١٧٢٥- ١٧٢٦)، و«رياض الأفهام» للفاكهي (٥/ ٦٢٥- ٦٢٦)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٣٩٢)، و«فتح الباري» (٥/ ١٥٤).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥٢٢)، ومسلم (١٥٠١) واللفظ له.

(٧) ما بعده يقع في الصفحة الأخيرة من «ي»، وهي ممزقة، قد ذهب بعض كلماتها.

(٨) في «س»، «ع»: **«شقصًا له»**. وفي «ك»: **«شقصًا»**. وفي «م»: **«شقصيًّا»**. والمثبت من «ص»، «**ن**»، «ب»، «أ»، «صحيح البخاري».

(٩) في «صحيح البخاري»: **«مَمْلُوكِهِ»**.

(١٠) بعده في «س»: **«كله»**.

(١١) بعده في «س»، «ك»: **«العبد»**.

(١٢) أخرجه البخاري (٢٤٩٢) واللفظ له، ومسلم (١٥٠٣).

٤٣١- عَنْ[١] جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ[٢] -وَفِي لَفْظٍ: بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ[٣] عَنْ دُبُرٍ[٤]- لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ[٥]، فَبَاعَهُ[٦] بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ[٧][٨].

(١) في «م»: «وعن». وقبله في «س»: «باب بيع المدبر». وقال ابن العطار في «العدة» (٣/ ١٧٤٣): «وقد بوَّب عليه بعضهم: «باب المدبر». وليس هو في معظم نسخ الكتاب». وينظر: «إحكام الأحكام» (٢/ ٣٥٩).

(٢) هذا اللفظ لمسلم.

(٣) ليس في «م»، «ن»، «أ»، «ب». والمثبت من «س»، «ك»، «ص»، «ع»، «صحيح البخاري».

(٤) كُتب بحاشية «ن»: «اسم المدبر: أبو مذكور، واسم العبد: يعقوب، واسم المشتري: نُعيم بن عبد الله النَّحَّام؛ سُمي بذلك؛ لأن النبيَّ ﷺ قال له: «سَمِعْتُ نَحْمَتَكَ فِي الْجَنَّةِ». وهي السَّعْلة، وجاء في البخاري بعبارات: نُعيم النَّحَّام، ونُعيم بن عبد الله النَّحَّام، ونُعيم بن النَّحَّام، ولا وجه لهذا إلا أن يكون أبوه كان يقال له: النَّحَّام أيضًا، والله سبحانه وتعالى أعلم».

والحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٤/ ١٢٩) عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جَهْم العدوي مرسلًا، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٥٩) عن مصعب الزُّبيري معضلًا.

أما النَّحَّام فلم نقف عليه في «صحيح البخاري» (٢٤١٥، ٦٧١٦، ٦٩٤٧) إلا باسم: «نُعيم بن النَّحَّام». وينظر: «الغوامض والمبهمات» لعبد الغني بن سعيد (ص٦٧- ٦٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ١٤١)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٠/ ٤١٨)، و«فتح الباري» (٥/ ١٦٦)، و«كشف اللثام» (٧/ ٢٧٦).

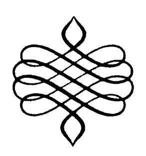
(٥) في «صحيح البخاري»: «غيرَه». وينظر: «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان (١٦/ ٦٦)، و«مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٢٢٣).

(٦) بعده في «ع»: «النبي ﷺ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

(٧) أخرجه البخاري (٧١٨٦) واللفظ له، ومسلم (٩٩٧).

(٨) كُتب بحاشية «ب»: «قال الحميدي في قسم المتفق عليه: وفي حديث اللَّيث زيادة: قال: «أعتق رجلٌ من بني عُذْرة عبدًا لهُ عن دُبُر، فَبلغ ذلك رَسُولَ الله ﷺ، فقال: أَلَكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نعيم بن عبد الله العَدوي بثمان مئة دِرْهَم، فجاء بها رسُول الله ﷺ، فدَفَعها إليه، ثمَّ قال: ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ». وهو في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٣٢٧- ٣٢٨).

(كَمُلَ، وَالْحَمْدُ للهِ وَاهِبِ الْحَمْدِ وَالْهَادِي إِلَيْهِ،
وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا.
وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي الثَّامِنِ لِشَهْرِ جُمَادَى الثَّانِي، عَامَ خَمْسٍ وَسِتِّ مِئَةٍ،
عَلَى يَدِ الْعَبْدِ إِلَى مَوْلَاهُ سَعِيدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ...[1]، عَفَا اللهُ عَنْهُ بِمَنِّهِ، وَلِمَنْ دَعَا لَهُ بِالْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ)[2].



(١) لم نستطع قراءة نسبته.

(٢) اختلفت العبارات الختامية في النسخ الخطيَّة، وأثبتنا عبارة النسخة «س»؛ لكونها أقدم النسخ، وذكرنا عبارة كل نسخة في وصفنا للنُسخ في مقدِّمة الكتاب: «الفصل العاشر: وصف المخطوطات المعتمدة».

المصادر والمراجع

١- «**الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**» لابن بَلْبَان، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢- «**إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**» لابن دقيق العيد، تحقيق محمد حامد الفقي، مراجعة أحمد محمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.

٣- «**أخبار أصبهان**» لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.

٤- «**أخبار القضاة**» لوكيع، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م، (صوَّرتها عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المدائن بالرياض).

٥- «**إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**» للقسطلاني، المطبعة الأميرية بمصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

٦- «**أسباب نزول القرآن**» للواحدي، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح بالدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧- «**الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**» لابن عبد البر، تحقيق عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٨- «**الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**» لأحمد بن خالد السلاوي، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب بالدار البيضاء (طبعة حجرية)، ١٩٥٥م.

٩- «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**» لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٠- «**أسد الغابة في معرفة الصحابة**» لعزِّ الدِّين ابن الأثير الجزري، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

١١- «**الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**» للخطيب البغدادي، تحقيق عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢- «**الإصابة في تمييز الصحابة**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٣- «**الأعلام**» لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

١٤- «**الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**» لابن الملقن، تحقيق عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٥- «**إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**» لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف بالرياض، المملكة العربية السعودية.

١٦- «**الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**» لابن ماكولا، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، مصورة مكتبة ابن تَيْمِيَّة عن الطبعة الهندية.

١٧- «**إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم**» للقاضي عياض، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٨- «**الأنساب**» للسمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.

١٩- «**البداية والنهاية**» لابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٠- «**البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**» لابن الملقِّن، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة بالرياض، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢١- «**برنامج الوادي آشي**» لمحمد بن جابر الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ، دار المغرب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٢- «**بستان العارفين**» **للسمرقندي، مؤسسة الكتب الثقافية، [طُبع مع كتاب «تنبيه الغافلين**» للسمرقندي]، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م

٢٣- «**بلوغ المرام من أدلة الأحكام**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، اعتناء مركز حُفَّاظ الوحيين بالرياض، دار العقيدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م.

٢٤- «**بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**» للعامري الحرضي، دار صادر ببيروت.

٢٥- «**بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين**» لرضي الدِّين الغزي، تحقيق أبي يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٦- «**تاج العروس من جواهر القاموس**» للزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحقِّقين، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ١٣٨٥- ١٤٢٢هـ = ١٩٦٥- ٢٠٠١م، (صورته: دار الهداية، ودار إحياء التراث).

٢٧- «**تاج اللغة وصحاح العربية**» للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٨- «**تاريخ الأدب العربي**» لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الرحمن النجار، الطبعة الخامسة، دار المعارف بالقاهرة.

٢٩- «**تاريخ الإسلام ووَفَيات المشاهير والأعلام**» للذهبي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

«**تاريخ أصبهان**» = «**أخبار أصبهان**».

٣٠- «**تحرير ألفاظ التنبيه**» للنووي، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣١- «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي، ومعه: «النكت الظراف على الأطراف**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتبة القيمة بالهند بمباي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٢- «**التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**» للسخاوي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٣- «**التحقيق في أحاديث الخلاف**» لابن الجوزي، تحقيق مسعد السعدني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٤- «**تذكرة الحفَّاظ**» للذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، ١٣٨٨هـ.

٣٥- «**تصحيح العمدة**» = «**النكت على العمدة في الأحكام**» للزركشي، دراسة وتحقيق الدكتور مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، مجلة الجامعة الإسلامية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (٧٥- ٧٦)، ١٤٠٧هـ.

٣٦- «**تغليق التعليق على صحيح البخاري**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمار ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

«**تفسير البغوي**» = «**معالم التنزيل في تفسير القرآن**».

«**تفسير الطبري**» = «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**».

٣٧- «**تفسير ابن كثير**» = «**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٨- «**التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**» لابن نقطة، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٩- «**تقييد المهمل وتمييز المشكل**» لأبي علي الجَيَّاني، تحقيق علي العمران ومحمد عزير شمس، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٠- «**التكملة لوفيات النقلة**» للمنذري، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤١- «**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٤٢- «**تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير**» لابن الجوزي، دار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٤٣- «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**» لابن عبد البر، تحقيق جماعة من المحقِّقين، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٤٤- «**تهذيب الآثار**» للطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٥- «**تهذيب الأسماء واللغات**» للنووي، عُنيت بنشره وتصحيحه: شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يُطلب من دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٦- «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» للمزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٤٧- «**تهذيب اللغة**» للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد على النجار وآخرين، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٤٨- «**التوشيح شرح الجامع الصحيح**» للسيوطي، تحقيق رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٩- «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**» لابن الملقن، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٥٠- «**توضيح المشتبه**» لابن ناصر الدِّين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٥١- «**تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام**» للتلمساني، تحقيق الدكتورة سعيدة بحوت، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٥٢- «**ثبت أبي جعفر البلوي**» لأبي جعفر أحمد بن علي البلوي، تحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٣- «**الثقات**» لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٥٤- «**الجامع**» للترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت (مصورة عن نسخة مصطفى البابي الحلبي بمصر)، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٥٥- «**جامع الأصول في أحاديث الرسول**» لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، الطبعة الأولى، من (١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م) إلى (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

٥٦- «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**» = «**تفسير الطبري**» لأبي جعفر الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥٧- «**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**» للعلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٥٨- «**الجمع بين الصحيحين**» للإشبيلي، اعتنى به حمد بن محمد الغمَّاس، دار المحقِّق بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥٩- «**الجمع بين الصحيحين**» للحميدي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٦٠- «**الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة**» للبُرِّي، تحقيق الدكتور محمد التونجي، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦١- «**حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**» لابن قيم الجوزية، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، مراجعة: يحيى بن عبد الله الثُّمالي، وعلي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم بالرياض، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٦٢- «**ختم عمدة الأحكام الصغرى للحافظ عبد الغني المقدسي**» لشعبان العودة، دار اليسر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.

٦٣- «**الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**» للبيهقي، تحقيق ودراسة فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الروضة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

«**الخلعيات**» = «**الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب**».

٦٤- «**الدُّر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**» لعمر بن فهد الهاشمي، تحقيق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر ببيروت، مكتبة النهضة الحديثة بمكة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦٥- «**الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور**» للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦٦- «**الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه**» للعُلَيمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة التوبة بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٦٧ - «**الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تصحيح الدكتور سالم الكرنكوي الألماني والشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني وآخرين، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٦٨ - «**درّة الحجال في أسماء الرّجال**» للمكناسى، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة، المكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٦٩ - «**الدعوات الكبير**» للبيهقي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

«**ذيل ابن مكتوم على معرفة القراء للذهبي**» (**مكتبة كوبريلي**).

«**ذيل تاريخ مدينة السلام**» لابن الدبيثي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

«**ذيل طبقات الحنابلة**» لابن رجب الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

«**ذيل وفيات الأعيان**» = «**درّة الحجال في أسماء الرّجال**».

«**الرسالة المستطرفة**» لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

«**رفع الإصر عن قضاة مصر**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور على محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

«**الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية**»، للسُّهيلي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

«**الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني**» = «**المعجم الصغير**».

«**رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام**» للفاكهاني، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

«**زاد المعاد في هدي خير العباد**» لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، مكتبة المنار الإسلامية بالكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٧٨- «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**» للألباني، دار المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧٩- «**السُّنن**» للدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة ببيروت، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

٨٠- «**السُّنن**» لأبي داود السِّجِسْتاني، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، تصوير المكتبة العصرية بصيدا، لبنان.

٨١- «**السُّنن**» لابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث بالقاهرة.

٨٢- «**السُّنن**» **للنسائي، ومعه: «زهر الربى» للسيوطي، و«حاشية السندي»**، اعتنى به ورقَّمه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ- ١٩٣٠م.

٨٣- «**السُّنن الكبرى**» **للبيهقي، ومعه: «الجوهر النقي على سنن البيهقي»** لابن التركماني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني وآخرين، الطبعة الهندية، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

٨٤- «**السُّنن الكبرى**» للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ٢٠٠١م.

٨٥- «**السُّنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام**» للضياء المقدسي، تحقيق حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٨٦- «**سير أعلام النُّبلاء**» للذَّهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٨٧- «**الشافي في شرح مسند الشافعي**» لمجد الدِّين ابن الأثير، تحقيق أحمد بن سليمان وأبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٨٨- «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**» لابن العماد الحنبلي، حقَّقه محمود الأرناؤوط، خرَّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

«شرح جامع الترمذي» لابن سيِّد الناس = «النفح الشذي شرح جامع الترمذي».

٨٩- «**شرح سنن أبي داود**» لابن رسلان الرملي، تحقيق عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بالفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٩٠- «**شرح صحيح البخاري**» لابن بطال، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م

٩١- «**شرح صحيح مسلم**» للنووي، هيئة المطابع الأميرية بالقاهرة.

٩٢- «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**» لابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

«**الصِّحاح**» = «**تاج اللغة وصحاح العربية**».

٩٣- «**الصحيح**» للإمام البخاري، مصورة الطبعة السلطانية، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣١١هـ، عناية الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

«**الصحيح**» **لابن حبان البستي** = «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**».

٩٤- «**الصحيح**» لابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

«**الصحيح**» **لأبي عَوانة** = «**المسند**».

٩٥- «**الصحيح**» للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة دار الحديث بالقاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٩٦- «**الصحيح**» للإمام مسلم بن الحجاج، مصورة الطبعة التركية، دار الطباعة العامرة بتركيا، ١٣٣٤هـ، عناية الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٩٧- «**صلة الخلف بموصول السلف**» للرُّوداني، تحقيق محمد حجي، دار الغرب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٩٨- «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**» للسخاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت.

٩٩- «**الطبقات الكبير**» لابن سعد، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٠٠ - «**عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**» لابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٠١ - «**العدة**»: «**حاشية على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد**» للصنعاني، المكتبة السلفية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

١٠٢ - «**العدة في إعراب العمدة**» لابن فرحون، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري بالدوحة، الطبعة الأولى.

١٠٣ - «**العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام**» لابن العطار، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

«**عمدة الأحكام الكبرى**» لعبد الغني المقدسي، تحقيق الدكتور سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

«**عمدة القاري شرح صحيح البخاري**» لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

«**عون المعبود شرح سنن أبي داود**» للعظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

«**العيال**» لابن أبي الدنيا، تحقيق الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

«**العين**» للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

«**غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**» للرشيد العطار، تحقيق محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

«**غريب الحديث**» لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١١ «**غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**» لابن بشكوال، تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١١٢- «**الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي**» لعبد الغني بن سعيد، تحقيق الدكتور حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١٣- «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، ومعه: «**هدي الساري**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، مصورة دار المعرفة ببيروت، عن الطبعة السلفية الأولى.

١١٤- «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤- ٢٠١٣م.

١١٥- «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن رجب الحنبلي، تحقيق محمود شعبان عبد المقصود، وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١٦- «**فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**» لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١١٧- «**الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب**» = «**الخلعيات**» (نسخة خطيَّة) للخِلَعي، رواية أبي محمد عبد الله بن رفاعة بن غدير السعدي، تخريج أحمد بن الحسن بن الحسين الشيرازي.

١١٨- «**القاموس المحيط**» للفيروز آبادي، تحقيق مكتب التراث بمؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١١٩- «**قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر**» لصالح الفلاني، تحقيق عامر حسن صبري، دار الشروق بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

١٢٠- «**الكامل في اللغة والأدب**» للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢١- «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» لحاجي خليفة، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٢٢- «**كشف اللثام شرح عمدة الأحكام**» للسفاريني، تحقيق نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، دار النوادر بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٢٣- «**كشف المشكل من حديث الصحيحين**» لابن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٢٤- «**كفاية المستقنع لأدلة المقنع**» لجمال الدين المَرْداوي، اعتناء مركز حفاظ الوحيين بالرياض، دار العقيدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.

١٢٥- «**الكمال في أسماء الرجال**» للحافظ عبد الغني المقدسي، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها بالكويت، شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

١٢٦- «**الكنى والأسماء**» للدُّولابي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٢٧- «**الكنى والأسماء**» للإمام مسلم، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٢٨- «**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**» للكرماني، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٢٩- «**الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**» لنجم الدين الغزي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٣٠- «**لَحْظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**» لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.

١٣١- «**مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار**» لابن ملك، تحقيق أشرف عبد المقصود، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ١٩٩٥م.

١٣٢- «**مجلة تراثيات**» دار الكتب والوثائق القومية، العدد الثامن، جمادى الأول ١٤٢٧هـ- يوليو ٢٠٠٦م.

١٣٣- «**المجموع شرح المهذب**» (مع تكملة السبكي والمطيعي) للنووي، تصحيح جماعة من علماء الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، المطبعة العربية بمصر، تصوير دار الفكر ببيروت.

١٣٤- «**المحكم والمحيط الأعظم**» لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٣٥- «**مختصر سنن أبي داود**» للمنذري، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٣٦- «**المذيل على الروضتين**» لأبي شامة المقدسي، تحقيق إبراهيم الزِّيبق، دار الرسالة العالمية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

١٣٧- «**مرآة الزمان**» لسبط ابن الجوزي، تحقيق محمد بركات وكامل محمد الخرَّاط وإبراهيم الزيبق وآخرين، دار الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١٣٨- «**المراسيل**» لابن أبي حاتم الرازي، بعناية شكر الله بن نعمة قوجاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٣٩- «**مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**» للمباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية بنارس، الهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٤٠- «**مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**» للملا علي القاري، تحقيق جمال عيتاني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٤١- «**المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**» لابن العربي المالكي، تحقيق محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

«المستخرج» لأبي عَوانة = «المسند».

١٤٢- «المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوري، ومعه: «تلخيص المستدرك» للذهبي، الطبعة الهندية.

١٤٣- «**المستفاد من ذيل تاريخ بغداد**» لابن الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٤٤- «**المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**» لأبي زرعة ابن العراقي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، دار الوفاء، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٤٥- «**المسند**» للإمام أحمد بن حنبل، طبعة جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٤٦- «**المسند**» للإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، صُحِّحت هذه النسخة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، ١٤٠٠هـ.

١٤٧- «**المسند**» لأبي عَوانة، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٤٨- «**المسند**» لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٤٩- «**مشارق الأنوار على صحاح الآثار**» للقاضي عياض، المكتبة العتيقة بتونس، دار التراث بالقاهرة.

١٥٠- «**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**» للفيومي، المكتبة العلمية ببيروت.

١٥١- «**المصنَّف**» لابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، شركة دار القبلة بجدة، مؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٥٢- «**مطالع الأنوار على صحاح الآثار**» لابن قُرقول، تحقيق مجموعة من الباحثين بدار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

١٥٣- «**المعارف**» لابن قُتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

١٥٤- «**معالم التنزيل في تفسير القرآن**» = «**تفسير البغوي**»، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٥٥- «**معالم السنن**» للخطابي، طبعه وصحَّحه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب، ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.

١٥٦- «**المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**» للزركشي، تحقيق حمدي السلفي، دار الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٥٧ - «**معجم البلدان**» لياقوت الحموي، دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٥٨ - «**معجم الشيوخ**» لابن فهد المكي، تحقيق محمد الزاهي، دار اليمامة بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٥٩ - «**معجم الشيوخ الكبير**» للذهبي، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦٠ - «**المعجم الصغير**» **للطبراني** = «**الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني**»، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ببيروت، دار عمار بعمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦١ - «**المعجم الكبير**» للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تَيْمِيَّة بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٦٢ - «**المعجم المختص بالمحدِّثين**» للذَّهبي، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

«**المعجم المفهرس**» = «**تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

«**المغني**» لابن قدامة، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، عالم الكتب بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٦٥ - «**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**» لأبي العباس القرطبي، تحقيق محيي الدين ميستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٦٦ - «**المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية**» للمجد ابن تَيْمِيَّة، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٦٧ - - «**المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**» للعليمي، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٦٨ - «**المؤتلف والمختلف**» للدارقطني، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٩- «**الموطأ**» للإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٧٠- «**الموطأ**» للإمام مالك، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٧١- «**نزهة الألباب في الألقاب**» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٧٢- «**نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب**» لأبي الفضل الوائلي الصنعاني، دار ابن الجوزي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٧٣- «**نزهة الأنام في تاريخ الإسلام**» لابن دُقْماق، دراسة وتحقيق الدكتور سمير طبارة، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٧٤- «**النفح الشذي شرح جامع الترمذي**» لابن سيِّد الناس، تحقيق أبي جابر الأنصاري وعبد العزيز أبو رحلة وصالح اللحام، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٧٥- «**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**» لشهاب الدين المقري التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى، (١٩٠٠-١٩٩٧م).

١٧٦- «**النكت على العمدة في الأحكام**» = «**تصحيح العمدة**» للزركشي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٧٧- «**النهاية في غريب الحديث والأثر**» لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي والدكتور محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ببيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

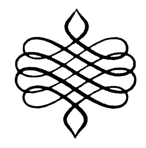
١٧٨- «**نيل الابتهاج بتطريز الديباج**» للتُّنْبُكتي، تحقيق الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب بطرابلس- ليبيا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

«هدي الساري» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني = مطبوع مع «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».

١٧٩ - «**هَدِيَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**» لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية ببيروت، مصورة عن طبعة إصطنبول، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٨٠ - «**الوافي بالوفيات**» للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ببيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٨١ - «**الوفيات**» لابن رافع السَّلامي، تحقيق صالح مهدي عباس والدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.



فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

